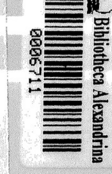
التنمية والتخطيط الاقتصادي

مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن

الدكتور
حربي محمد موسى عريقات





التنمية والتخطيط الاقتصادي

مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن

الدكتور
حربي محمد موسى عريقات

دار الكرمل

التنمية والتخطيط الاقتصادي
مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن
د. حربي محمد موسى عريقات
الطبعة الأولى. عمان: ١٩٩٣
رقم الاجازة المتسلسل: ٦٢٠ / ٨ / ١٩٩٣

٣٣٨,٩
حرب حربي محمد موسى عريقات
التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن / حربي محمد موسى عريقات. - عمان: دار الكرمـل، ١٩٩٣
(٤٥٥) ص
ر.أ (١٩٩٣/٨/٩١٤)
١ - التنمية الاقتصادية أ - العنوان

(تمت الفهرسة من قبل المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما أوتيتم من العلم إلا قليلا»

صدق الله العظيم

اهداء إلى

الوالدين وزوجتي واولادي الاعزاء

مقدمة

التخطيط هو سمة من سمات العصر الان. ويعتبر احد السبل المؤدية الى التقدم الذي تتسابق اليه معظم الدول، من اجل تحقيق الحياة الأفضل للفرد في شتى المجالات.

وقد اتبعت معظم البلدان النامية ومنها البلاد العربية اسلوب التخطيط كوسيلة ناجحة لتنظيم عمليات التنمية وترشيدها سعيا الى تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ثم الخلاص تدريجيا من قيود التبعية الاقتصادية والاعتماد على النفس (الذات) باستغلال كافة الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية. هذا وان التخطيط لم يقتصر على البلدان النامية فقط بل أخذت به أيضا الدول المتقدمة التي يقوم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها على آلية السوق.

ولكي ينجح التخطيط في الدولة التي تتبع التخطيط كاسلوب أو نهج علمي يجب أن يكون هناك ارتباط حقيقي بين أهداف الخطة والامكانات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة. كما أن الخطة الناجحة لا بد وأن تتصف بواقعية الاهداف وشمولها وان تكون مرنة قابلة للتكيف والتناسق والترابط بين المتغيرات القطاعية اثناء التنفيذ.

ويشتمل هذا الكتاب على سبعة أجزاء، والتركيز في هذا الكتاب على الاجزاء الاربعة الاخيرة الرابع، الخامس، السادس والسابع على وطننا العزيز الاردن من أجل الوقوف على الصورة الحقيقية لاقتصادنا الوطني ومن ثم التعرف بالتفصيل على مسيرة التنمية والتخطيط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ والافاق المستقبلية لعملية التنمية والتخطيط في الاردن

هذا وبالنسبة لمحتويات الاجزاء السبع يمكن ايجازها كما يلي: -

الجزء الاول: يتناول مفهوم التخلف والتقدم والاسباب التاريخية للتخلف ومن ثم التعرف على خصائص البلدان النامية

الجزء الثاني: يتناول التنمية الاقتصادية من حيث مفهومها، اهميتها، عملية التنمية، اهداف التنمية، نظرية النمو الاقتصادي، تمويل التنمية، استراتيجية التنمية الاقتصادية واخيرا التعرف على التنمية في الاسلام.

الجزء الثالث: يتناول التخطيط الاقتصادي من حيث تاريخ التخطيط، تعريفه، اهدافه،

أنواعه، مراحل التخطيط الاقتصادي، البيانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي ومفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية واخيرا الوقوف على الصورة الحقيقية لتجارب الدول العربية في التخطيط للتنمية وتجارب بعض الدول في العالم.

الجزء الرابع: يتناول معلومات عامة وأهم الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن كالاراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الثروة المعدنية والموارد البشرية من سكان وقوى عاملة.

الجزء الخامس: يتناول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ، والتنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ .

الجزء السادس: يتناول الاستثمار في الأردن من حيث مقومات مناخ الاستثمار في الأردن، واهم المزايا والحوافز ومؤسسات لخدمة الاستثمار، فرص الاستثمار، واخيرا قوانين الاستثمار في الأردن.

الجزء السابع: وهو الملحق الاحصائي ويتناول احصاءات عامة عن الأردن لاحدث بيانات متاحة وهي حتى عام ١٩٩٠ بالنسبة لبعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

واخيرا لا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الجزيل الى الدكتور أديب حداد عميد معهد الدراسات المصرفية في عمان على مراجعته وابداء الملاحظات القيمة على محتويات الكتاب.

والله ولي التوفيق

الدكتور حربي محمد موسى عريقات
الاستاذ المساعد في
كلية العلوم الادارية والمالية
جامعة الاسراء
عمان - الأردن

«ان التخطيط الواعي المدروس يمثل القاعدة التي تنطلق منها خطط اردننا التنموية وهو المنهاج الذي يوجه برامجنا الاقتصادية والاجتماعية».

جلالة الملك الحسين بن طلال

«ان المواطن الاردني الذي تمرّس على تجاوز العقبات والصعوبات قادر بعزيمته وبتوجيه من مليكه وحكومته على المضي قدما في مسيرة الخير التي رعاها قائد هذا الوطن. وان قول الحسين ان الانسان اغلى ما نملك هو الحقيقة التي ترسخ يقيننا وتعمق قناعتنا بأن هذا الوطن هو وطن العمل والانتاج وهو أرض السواعد التي لا تعرف الكلل ولا تفت من عضدها الصعوبات».

سمو ولي العهد الامير الحسن بن طلال

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة

الموضوع

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الجزء الأول

الفصل الأول

التخلف والتقدم «مفاهيم عامة»

الجزء الأول

الفصل الأول
التخلف والتقدم «مفاهيم عامة»

١ - ١ مفهوم التخلف والتقدم

يعتبر مصطلحا «التخلف» و «التقدم» من أكثر المصطلحات شيوعا واستعمالا في الادبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناول أوضاع البلدان النامية. وهذان المصطلحان لا يزالان يفتقران الى التحديد العلمي الصحيح[١]. ولقد شاعت المقاييس المادية الانتاجية أو الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان وتصنيفها الى متخلفة ومتقدمة حتى اليوم.

فالمقاييس التي كانت تقاس في الخمسينات والستينات وحتى اليوم ومن أهمها مستوى الدخل، والانتاجية، ومعدل التراكم، ومعدل النمو، ومستوى المعيشة والاستهلاك... الخ، بالاضافة الى مؤشرات مساعدة تستخدم ايضا منها كنصيب الفرد من السكان في بعض المواد الاساسية مثل الحديد والاسمنت والكهرباء، أو متوسط انتاجية الفرد المشتغل، أو نصيب الفرد من الانتاج والدخل الوطني، الخ... وغيرها، أو الاستهلاكية: كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء، أو الكساء، أو السكن، أو نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة (تلفزيون، براد، سيارة... الخ) او نصيب الفرد من نفقات التعليم أو الصحة أو أسرة المستشفيات...الخ.

والتخلف لا يعدو كونه حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم. فالتخلف ليس فقط نتيجة قلة الموارد المالية ومقاييس اخرى ولكن التخلف بحد ذاته عبارة عن حالة معينة نشأت بفعل ظروف تاريخية وتطورات في البلدان النامية بسبب دمج اقتصادات هذه الدول في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام الرأسمالي العالمي[٢].

ولا بد من التأكد على أن التخلف ليس حالة اقتصادية فقط بل هو وضع اقتصادي

- اجتماعي - سياسي متشابك.

١ - ٢ الاسباب التاريخية للتخلف:

ويعود السبب الرئيسي في دمج اقتصادات البلدان النامية بمجمل هيكل اقتصادات البلدان الرأسمالية الى الاستعمار الغربي للبلدان الفقيرة المسماة بالبلدان النامية مما أدى الى نهب خيراتها وانسياب مواردها وفوائضها الاقتصادية الى الاقطار المتقدمة[٣] .ولقد أدى الاستغلال الذي مارسته الدول المتقدمة الصناعية المستعمرة الى إجهاض امكانية التطور للبلدان النامية خلال فترة قصيرة بل وحتى متوسطة. الامر الذي يحتاج الى زمن طويل للقضاء تدريجيا على مخلفات الاستعمار الغربي.

ونتفق هنا مع ما أورده طلال البابا في كتابه حول الاسلوب الذي مارسته الدول الاوروبية في تطورها الرأسمالي من نهب لثروات البلدان النامية مما أدى الى تزايد التبعية باشكالها المختلفة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية) حيث بقيت علاقة التبعية مرتبطة منذ الاستعمار وحتى الان[٤].

ويبرز موريس دوب في كتابه (دراسات في تطور الرأسمالية، لندن ١٩٤٦) الدور الرئيسي للسياسة الاستعمارية في بداية التطور الرأسمالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر وكما يؤكد في كتابه «دراسات في تطور الرأسمالية» ان السياسة الاستعمارية في القرنين السابع والثامن عشر لم تختلف من حيث جشع الاستغلال الا قليلا عن الاساليب التي اتبعها الصليبيون والتجار المسلحون في المدن الايطالية في قرون مبكرة، في نهب اقاليم بيزنطة والشرق الادني. ويؤكد طلال البابا في كتابة حول قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ان هنا وهناك صورا متعددة الى جانب هذا النهب لثروات البلدان النامية ونقلها الى البلد الام، ارغمت البلدان الاوروبية بلدان العالم الثالث، حتى توسع وتحكم القبضة الاقتصادية والسياسية على المناطق الواقعة تحت سيطرتها، على تحويل جزء من فائضها الاقتصادي لتحسين انظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانيء والطرق، موفرة بذلك، كناتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج اليها الاستثمار المربح لرأس المال. فهناك مثال من الجشع لبريطانيا عندما نهبت من الهند المستعمرة وفقا للتقديرات ما قيمته، بين ٥٠٠ مليون استرليني الى ١٠٠٠ مليون جنية استرليني في الفترة (١٧٥٧ - ١٨١٥). ويمكن تصور ضخامة هذا المبلغ اذا علمنا بأن رأس المال الاجمالي لجميع الشركات المساهمة التي كانت تعمل في الهند في نهاية القرن التاسع عشر قد بلغ

٢٦ مليون جنية استرليني فقط.

ولم تكتف بريطانيا بنهب موارد الثروة الوطنية بل استطاعت ضرب امكانية التطور الرأسمالي في الهند. فقد قامت بضرب الصناعة الهندية وفي الوقت ذاته فككت أسس أساليب المشاعة ولكنها لم تسمح بالتطور الرأسمالي. عند ذلك اتسع الانتاج والاستهلاك الطبيعي - الى العلاقات الرأسمالية في مرحلة الانتاج السلعي الصغير، ذلك لأن تفسخ الانتاج الطبيعي وتطور الرأسمالية سارا بوتائر مختلفة نتيجة لسياسة المستعمرين.

ان افضل صورة للسياسة الاستعمارية في الهند هو ما رسمه روميش ذات في كتابه (التاريخ الاقتصادي للنهب) الذي نقتبس من كتاب طلال البابا: انها الحقيقة للاسف، ان مصادر الثروة القومية في الهند قد ضيقت بالكثير من الطرق في ظل الحكم البريطاني. فقد كانت الهند في القرن الثامن عشر بلدا صناعيا كبيرا بقدر ما كانت بلدا زراعيا كبيرا، وكانت منتجات المغزل الهندي تمد اسواق آسيا وأوروبا. وانه لصحيح، للاسف، أن شركة الهند الشرقية والبرلمان البريطاني باتباعهما السياسة التجارية الانانية لقرن مضى من الزمان، قد ثبطا عزم رجال الصناعة الهنود في السنوات الاولى للحكم البريطاني لتشجيع رجال الصناعة الانجليز الناشئين. ولقد كانت سياستهما الثابتة التي اتبعت اثناء العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر والعقود الاولى من القرن التاسع عشر، هي جعل الهند خاضعة لصناعات بريطانيا العظمى، وجعل الشعب الهندي لا يفعل شيئا سوى زراعة المنتجات الاولية فحسب، لكي يوفر المواد اللازمة للمنازل والصناعات في بريطانيا العظمى. ولقد اتبعت هذه السياسة بتصميم لا يتزعزع وبنجاح مدمر، فقد ارسلت الاوامر لاجبار الحرفيين الهنود على العمل في مصانع الشركة، وخول الوكلاء التجاريون سلطات واسعة من الناحية القانونية على القرى الهندية وعلى جماعات الغزالين الهنود، وأدت الرسوم الجمركية المانعة الى استبعاد المنسوجات الحريرية والقطنية الهندية من انجلترا، وسمح للبضائع الانجليزية بالدخول الى الهند دون رسوم أو مقابل رسوم اسمية... وأدى اختراع المغزل الالي الى اتمام انهيار الصناعات الهندية وعندما اقيم المغزل الالي في الهند في السنوات الاخيرة، تصرفت انجلترا مرة أخرى تجاه الهند بحقد ظالم. فقد فرض رسم على انتاج المنسوجات القطنية في الهند، أدى الى خنق المصانع التجارية الجديدة في الهند. والزراعة هي الان في الواقع المصدر المتبقي الوحيد من الثروة القومية في الهند. ولكن ما تأخذه الحكومة البريطانية في شكل ضريبة أراضي في الوقت الراهن يقارب في بعض الاحيان الريع الاقتصادي بأكمله وهذا يؤدي الى شل الزراعة ومنع الادخار، ويبقى

على كادح الارض في حالة من الفقر والمديونية. وفي الهند تتدخل الدولة فعلا في تراكم الثروة عن طريق الارض، وتحد من دخول ومكاسب الفلاحين تاركة المزارعين في حالة من الفقر الدائم. وفي الهند لم تشجع الدولة على قيام أية صناعات جديدة، ولا على انعاش أية صناعات قديمة من أجل الشعب، وفي صورة أخرى تدفق الى أوروبا كل ما كان يمكن جمعه من الهند عن طريق الضرائب الباهظة، وبعد دفع نفقات ادارة هزيلة. والحقيقة أن امطار الهند كانت تبعث البركة والخصوبة في بلاد اخرى. والواقع ان هذه السياسة الاستعمارية الظالمة في تطبيقها كانت الصفة المميزة المشتركة لكل الدول الاستعمارية في نهب البلدان المتخلفة، فسياسة وأهداف المستعمرين الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين وغيرهم لم تكن تختلف عن ممارسة وأهداف المستعمرين الانجليز التي تتجسد في تكريس البنى الاقتصادية المتخلفة كعامل رئيسي داخلي للتخلف واستمراره. الهدف واحد وهو ابقاء البلدان المستعمرة في حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار امكانية نهبها وخضوعها وتبعيتها حتى بعد الاستقلال السياسي.

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن الرأسمالية هي التي تتحمل، تاريخيا، مسؤولية التخلف والفقر في البلدان المتخلفة. وذلك من خلال النهب الذي مارسته في بداية تطورها، أي في بداية عملية التراكم الاول لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية مما جعلها تشكل سوقا زراعيا - خاماً تلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطور(٥). وبالطبع لا يمكن أن تتجاهل الانظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت في هذه الدول خلال الفترة الاستعمارية من ترسيخ جوانب التخلف على البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها.

١ - ٣ خصائص البلدان النامية:

تعتبر قائمة Harvey Leibenstein من أهم وأكمل ما اعطى للدول النامية حيث قسم خصائص هذه الدول الى اربع مجموعات. وهذه تشمل الخصائص الاقتصادية والديموغرافية، والثقافية والسياسية والخصائص التكنولوجية[٦].

أولاً: الخصائص الاقتصادية

تنقسم الخصائص الاقتصادية الى قسمين هما:

أ - خصائص عامة

ب - خصائص القطاع الزراعي

أ - الخصائص العامة وتشمل ما يلي:-

١ - ارتفاع نسبة السكان العاملين بالزراعة وتقدر نسبتهم ما بين ٧٠ - ٩٠٪ حيث أن معظم البلدان النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الزراعة. فالمرتبة الاولى للعاملين في البلاد النامية في قطاع الزراعة ثم يأتي قطاع الخدمات فيحتل المرتبة الثانية وأما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة.

٢ - وجود بطالة مقنعة في قطاع الزراعة، حيث يمكنهم نقل عدد من العمال الزراعيين للعمل في قطاعات اخرى كقطاع الصناعة والخدمات دون ان يضار الناتج الزراعي. هذا في نفس الوقت الذي تكون فيه فرص العمل خارج القطاع الزراعي محدودة ويعود ذلك الى حاجات القطاعات الاخرى من الفنيين وذوي الكفاءات والمختصين.

٣ - انخفاض متوسط دخل الفرد

يعتبر متوسط دخل الفرد في جميع الدول النامية ما عدا عدد قليل جدا منها مثل دولة الامارات العربية، قطر، الكويت وفنزويلا من الدول النامية ضعيفاً اذا ما قورن بمتوسط دخل الفرد في امريكيا واليابان وفي دول اوروبا الغربية.

وتوضح الجداول رقم (١) و (٢)، متوسط دخل الفرد للدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة.

تأتي دولة قطر في المرتبة الاولى بين الدول العربية عام ١٩٩١ حيث بلغ متوسط دخل الفرد في ذلك العام ٢٣٢٠٤ دولاراً(انظر الجدول رقم (١). وفي الجدول رقم (٢) تأتي سويسرا في المرتبة الاولى بين الدول المتقدمة في عام ١٩٨٩ . وفنزويلا في المرتبة الاولى من الدول النامية حيث متوسط دخل الفرد في عام ١٩٨٩ . حيث بلغ حوالي ٢٧٥٠٠ لسويسرا، وحوالي ٣٢٥٠ دولاراً لفنزويلا في عام ١٩٨٩ .

ويلاحظ في الجدول رقم (٢) ان متوسط دخل الفرد في معظم الدول المتقدمة مرتفعاً مقارنة مع بعض الدول العربية النفطية حسب الجدول رقم (١). ويتم الحصول على متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد السكان يلاحظ ان هناك تفاوت كبير وفجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد باستثناء بعض الدول العربية النفطية حسب ما ذكرنا سابقاً.

٤ - هيمنة الانشطة الأولية كمصادر للدخل القومي ولغرض العمل، كالزراعة والصيد، واستخراج بعض المعادن.

٥ - تكّون المواد الغذائية والمواد الاولية معظم الصادرات.

يتضح من دراسة اقتصاديات الدول النامية ان معظمها يعتمد اعتماداً اساسياً على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الاساسية اي المواد الاولية والمواد الغذائية. ويترتب على ذلك أن يكون هذا المنتج او هذين المنتجين بنسبة كبيرة من مجموع الصادرات لمعظم الدول النامية. والواقع ان عدم تنويع صادرات الدول النامية المصدرة للمنتجات الاساسية والمستوردة للسلع تامة الصنع يجعل اقتصادياتها خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمي وما يصيبه من كساد او رواج ولا سيما تقلبات الاسعار العالمية للمواد الأولية.

وبالاضافة الى ذلك، فإن كانت صادرات دولة مامن الدول النامية تتكون اساساً من منتج واحد أو منتجين من المنتجات الزراعية، فإن الاقتصاد القومي لهذه الدولة لن يكون خاضعاً فقط لتقلبات الاقتصاد العالمي، ولكن كذلك للظروف خارجة عن ارادة الانسان ألا وهي الظروف المناخية وما يصيب الانتاج الزراعي من قحط وامراض...الخ.

٦ - سوء اجهزة الائتمان وضعف امكانيات التسويق.

ان فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية لا يرتبط بكيفية استخدام أدوات هاتين السياستين وانما يرتبط بمدى امكان استخدام وتأثير هذه الادوات وتحقق النتائج العملية المتوقعة من استخدام هذه الادوات. الا أن اهمية السياسة النقدية والمالية وفعاليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية لأسباب عديدة أهمها:-.

لاسباب عديدة أهمها: -

أ - غياب الاسواق المالية والنقدية المتطورة.

ب - تخلف العادات المصرفية للمجتمع.

جـ - الحداثة النسبية في نشأة المصارف والاجهزة المالية.

د - ضعف الادخار المحلي نتيجة لضعف الانتاج القومي.

هـ - العجز المستمر في الموازنة العامة للدول النامية.

٧ - نقص الادخار لدى اغلبية السكان.

ان معظم البلدان النامية تعاني من نقص الادخار لدى اغلبية السكان ويعود ذلك الى ضعف البنيان الاقتصادي وعدم تنويع مصادر الدخل بالاضافة الى محدودية الموارد من جهة وعدم استغلال بعض الموارد المتاحة من جهة ثانية نتيجة لعدم توافر التمويل اللازم في معظم الدول النامية.

٨ - تدهور حالة المنازل.

تعاني الدول النامية وخاصة في دول اسيا وافريقيا من سوء حالة المنازل والتي لا تتلائم مع متطلبات الحياة من حيث نوعية المساكن، وحجمها، وعدم وجود تهوية صحية... الخ

ب - خصائص القطاع الزراعي تتمثل في الآتي:

١ - قلة رؤوس الاموال المستثمرة في الزراعة، ومع ذلك فان هذا الاستثمار قد لا يكون مجزيا، بسبب صغر الملكيات الزراعية.

٢ - انخفاض مستوى الوسائل الزراعية المستخدمة (المخصبات، البذور الجيدة، الدورات الزراعية... الخ) وبدائية الادوات الزراعية.

٣ - رداءة سبل المواصلات مما يفوت فرصة التسويق المربح لمنتجات المزارعين وايصالها للاسواق التي تطلبها في حالة جيدة وفي الوقت المناسب.

٤ - زراعة بعض المحاصيل المطورة بغرض التصدير للاسواق الخارجية.

٥ - بدائية طرق الانتاج للسوق المحلي وانخفاض كفاءتها الانتاجية وبالتالي يكون الفائض للتسويق محدوداً.

٦ - كبر حجم الديون التي على الفلاح بالنسبة للارض التي زرعها أو الدخل الذي يحصل عليه.

ثانياً: خصائص ديموغرافية وهي: -

١ - ارتفاع معدل الخصوبة الاجمالي ونسبة المواليد.

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) ان معدل الخصوبة الاجمالي مرتفع في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة. ففي البلدان النامية معدل الخصوبة الاجمالي يتراوح بين ٣ - ٨ اما في البلدان المتقدمة فان معدل الخصوبة الاجمالي لم يتعدى ٢،٥ حسب الجدول رقم (٣).

أما بالنسبة لمعدل المواليد فهو مرتفع في الدول النامية والتي تبلغ حوالي ٥١ في الالف في بعض الدول مثل تنزانيا وزامبيا في عام ١٩٨٩ حسب الجدول رقم (٤). أما في الدول المتقدمة.فيلاحظ من خلال الجدول رقم (٤).ان معدل المواليد لم يتعدى ١٨ في الالف. ويعود اسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية الى الاتي: -

١ - سن الزواج المبكر للنساء.

٢ - انخفاض مستوى وتكاليف المعيشة. فالمبالغ اللازمة لتربية الاطفال ليست

مرتفعة ولا تستنفد جزءاً كبيراً من ميزانية الاسرة لذلك لا يخشى الوالدين انجاب عدد كبير من الاطفال.

٣ - ارتفاع نسبة الأميين اي ارتفاع نسبة، من لا يعرفون القراءة والكتابة في الدول النامية ولا يكون في مستوى يسمح له بعمل او حتى مجرد التفكير في التخطيط العائلي:-

٤ - انتشار فكرة العائلة الكبيرة.

٥ - الرغبة في انجاب طفل ذكر حيث ان كثيرا من الاباء ما يفضل ان يكون من بين ذريتهم ابن ذكر.

٦ - ارتفاع معدل وفيات الاطفال.

٧ - تعدد الزوجات وانتشار الطلاق.

٨ - عدم انتشار وسائل تنظيم النسل.

٩ - التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين طبقة الاغنياء وطبقة الفقراء.

٢ - ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض توقعات الحياة عند الولادة.

يعتبر كثير من الاقتصاديين ان ارتفاع معدل الوفيات يعبر تعبيراً صادقاً عن التخلف الاقتصادي وهي ظاهرة عامة منتشرة في البلدان النامية ويرجع السبب في ارتفاع معدل الوفيات الى عدم تطبيق القواعد الصحية الصحيحة، قلة عدد الاطباء، وعدم انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من السكان في الدولة ووجود الامراض الكثيرة التي تفتك بالبشر في معظم الدول النامية. ولكن يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) ان هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل الوفيات في بعض الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، في نفس الجدول ويرجع السبب في ذلك الى الآتي: -

١ - تطبيق القواعد الصحية الحديثة.

٢ - زيادة عدد الاطباء.

٣ - انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من سكان الدول النامية.

٤ - توفير العناية الصحية في الارياف.

٥ - القضاء على بعض الامراض المعدية والأوبئة الخطيرة التي كانت تقضي على اعداد كبيرة من السكان مثل الكوليرا.

ولكن على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها المسؤولون في عدد من الدول النامية لخفض معدل الوفيات وبصفة خاصة معدل وفيات الاطفال فإن معدل الوفيات ما

زال مرتفعاً نسبياً في الدول النامية اي بالنسبة لما هو عليه في الدول المتقدمة اقتصادياً كما اوضحناه في الجدول رقم (٥). والجدول رقم (٦) يوضح معدل وفيات الرضع في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة. يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) ان معدل وفيات الرضع في الدول النامية مرتفع جداً مقارنة مع الدول المتقدمة.

واما بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة، يتضح من خلال الجدول رقم (٧) ان العمر المتوقع عند الولادة منخفض في معظم الدول النامية حيث يتراوح المعدل ما بين ٤٢ – ٦٥ في معظم البلدان النامية، أما في الدول المتقدمة فتتراوح ما بين ٧٥ – ٧٩ سنة.

٣ – نقص الغذاء وسوء التغذية.

تنتشر ظاهرة سوء التغذية في معظم الدول النامية ما عدا عدد قليل جداً من الدول النامية وتنخفض مستوى التغذية في بعض دول افريقيا وجنوب شرق أسيا حتى يصل الى حد المجاعة. والمعروف في الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة بين مستوى الدخل وبين النفقات المتخصصة للغذاء. فكلما زاد الدخل زادت النفقات المخصصة للغذاء، ولما كان مستوى دخل الفرد في الدول النامية ضعيفاً فإن النفقات المخصصة على الغذاء ستكون ايضا ضعيفة. الجدول رقم (٨) يوضح نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية عام ١٩٨٨ في بعض البلدان النامية.

ولا شك أن سوء التغذية له آثار سيئة من عدة نواح: –

أولاً: الحالة الصحية للسكان، فمما لا شك فيه أن سوء التغذية وبصفة خاصة نقص البروتينات التي توجد بكثرة في البيض واللبن واللحم هو السبب الرئيسي في كثير من الأمراض المنتشرة في البلاد النامية.

ثانياً: انتاجية العمال – فمن المعروف ان انخفاض مستوى التغذية يؤدي الى انقاص انتاجية العامل. ومن المعروف كذلك ان العمال الذين يقومون باعمال شاقة ومجهدة (مثل عمال المناجم) يحتاجون الى كمية من الغذاء تحتوى على عدد كبير من السعرات الحرارية ونسبة كبيرة من البروتينات.

٤ – بدائية الخدمات الصحية.

على الرغم من الجهود الكبير والتقدم الملموس في الميدان الطبي بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فإن المستوى الصحي في معظم الدول النامية ما زال منخفضاً لا سيما اذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة اقتصادياً. ولقياس المستوى الصحي في دولة ما لمعرفة

مدى ما حققته هذه الدولة من تقدم في هذا المجال خلال فترة معينة او لمقارنة المستوى الصحي بينها وبين دولة أو دول اخرى. يلجأ الاقتصاديون الى عدة مقاييس أو معايير اهمها:-

١ - عدد السكان بالنسبة لكل طبيب.

٢ - عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات.

الجدول رقم (٨) يوضح لنا عدد السكان لكل طبيب وممرض أو ممرضة حسب البيانات المتاحة لعام ١٩٨٤ . وفي الجدول رقم (٩) يوضح بعض المؤشرات الصحية لبعض الدول النامية فيما يخص السكان الذين تتوافر لهم مياه نقية للمدن والارياف والسكان الذين تتوافر لهم الخدمات الصحية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ موزعة بين الحضر (المدن) والارياف. يلاحظ من خلال الجدول أن المدن تحظى بنصيب أفضل من هاتين الخدمات المياه والصحة عن الارياف في نفس الدولة.

ولا شك فيه أن انخفاض المستوى له آثار سيئة متعددة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولعل اخطر هذه الاثار السيئة انخفاض الانتاجية.

٥ - ارتفاع الكثافة السكانية في الريف. يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) ان معظم السكان في البلدان النامية يسكنون في الارياف ويعتمدون على قطاع الزراعة فالاحصائيات المتوفرة عن عام ١٩٨٩ في الجدول رقم (١٠) توضح ان ٦٠٪ من معظم الدول النامية يعيشون في الارياف والباقي في المدن.

ثالثاً: خصائص ثقافية وسياسية وهي: -

١ - ارتفاع نسبة الاميين وانخفاض مستوى التعليم.

تميز الدول النامية بارتفاع نسبة الأميين بعكس الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً. والواقع ان نسبة من يعرفون القراءة والكتابة الى مجموع السكان تتفاوت تفاوتاً كبيراً من دولة لاخرى.

فالتفاوت كبير في الدول النامية بين المدن والمناطق الريفية من حيث مدى انتشار التعليم وقد تصل احيانا الى ان نسبة الاميين في المناطق الريفية ضعف ما هي عليه في المدن، هذا علاوة على أن بعض المناطق الريفية محرومة تماماً من التعليم. وهناك تفاوت كبير في نسبة التعليم بين كل من الجنسين.. فتدل الاحصاءات على أن نسبة التعليم بين الاناث في الدول النامية اقل من نسبة التعليم بين الذكور.

وهناك نقص كبير في عدد المدرسين وفي المباني المدرسية في معظم البلدان النامية مما

يزيد من ارتفاع نسبة الامية بين الناس. كما وان المستوى العام للتعليم اقل من الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.

٢ - دخول الاطفال ميدان العمل بشكل متزايد.

تعتبر هذه ظاهرة منتشرة في الدول المتقدمة. والسبب يعود الى اشتغال الاطفال في الدول النامية الى ما يلي:-

١ - انخفاض مستوى الدخل حيث تلجأ العائلات الفقيرة الى تشغيل ابنائهم.

٢ - عدم العدالة في توزيع الدخل.

٣ - عدم وجود قانون للتعليم الاجباري.

٤ - عدم وجود تشريع يحرم تشغيل الاطفال.

٣ - اعتبار المرأة اقل مرتبة من الرجل.

ان نسبة العاملات الى مجموع السكان الاناث في الدول المتقدمة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ في حين ان الدول النامية لا تتعدى ١٥٪ وفي الدول النامية تعمل المرأة في حقل التعليم والتمريض. اما في الدول المتقدمة فتعمل المرأة في جميع المجالات. ويؤكدون بعض الاقتصاديون ان عدم اشتغال المرأة يعني عدم اسهامها في الناتج القومي بالاضافة الى ذلك فإن عدم اشتغال المرأة يعني زيادة عدد الافراد الذين يعولهم كل فرد من افراد القوة العاملة في المجتمع. وهذا يؤدي بلا شك الى نقص المقدرة على الادخار نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد.

وعلاوة على ما تقدم فقد اثبتت المرأة لنا اقدر واكثر انتاجية من الرجل في اداء بعض الخدمات ولا سيما التمريض والخدمة والاستقبال في الفنادق وغيرها.

رابعاً: خصائص تكنولوجية، وتشمل: -

١ - انخفاض متوسط انتاجية الارض المزروعة.

هناك عدة وسائل يلجأ اليها الاقتصاديون لقياس درجة التقدم أو التخلف الزراعي مثل كمية الغلة بالنسبة للفرد من العمال الزراعيين، أو عدد الجرارات بالنسبة للمساحة المزروعة أو الكمية المستخدمة من السماد بالنسبة للمساحة المزروعة...الخ. فمعظم الدول النامية متأخرة في هذه المجالات وخاصة في مناطق افريقيا وجنوب شرق آسيا. وعلاوة على ما تقدم تستخدم الدول النامية انواع بذور رديئة في قطاع الزراعة حيث يعتبر هذا سبب في ضعف الانتاجية الزراعية في معظم الدول النامية. ومن اهم الاسباب الاخرى في ضعف الانتاجية الزراعية هو عدم محاربة الافات الزراعية بطريقة فعالة وعدم اتخاذ

الاحتياطات الكافية قبل ظهورها وانتشارها في مساحات شاسعة.

٢ - عدم وجود أو عدم كفاية متطلبات التدريب والارشاد الزراعي.

تعاني معظم البلدان النامية من نقص في التدريب والارشاد الزراعي حيث أن التثقيف الزراعي للمزارعين له أثار ايجابية على غلة المساحات المزروعة وكيفية مقاومة الافات الزراعية ومن ثم كيفية استخدام افضل انواع البذور والسماد من اجل الحصول على محصول زراعي جيد.

٣ - عدم كفاية وسائل النقل والمواصلات وبالذات في الارياف.

لا تتوفر وسائل نقل (براً، جواً، وبحراً) جيدة في معظم البلدان النامية وخاصة في مناطق الارياف مقارنة مع الدول المتقدمة والتي تربط مدنها وارياقها بشبكة نقل مواصلات جيدة وحديثة مما يسهل على المواطنين التنقل بين المدن والارياف. وحتى السكك الحديدية غير متوفرة بين المدن في معظم البلدان النامية لنقل المواطنين والبضائع.

٤ - محدودية الخبرة الفنية.

تعاني معظم البلدان النامية في نقص شديد في الخبرات الفنية في المجالات المختلفة كالزراعة، الصناعة، والخدمات الأخرى كالصحة، التعليم، النقل والمواصلات... الخ مقارنة مع البلدان المتقدمة والتي تتمتع بوجود كفاءات عالية في شتى المجالات والسبب يعود في توفير فرص التعليم والتدريب المستمر وزيادة قدرات العاملين في القطاعات المختلفة.

في السابق كان التصور بأن التخلف هو الانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد. ولكن متوسط دخل الفرد يعكس فقط مظهر واحدا من مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة. أما مشكلة التخلف فهي مشكلة مركبة وليست مشكلة بسيطة فالتخلف مفهوم ذو ابعاد متعددة وليس بعدا واحدا. فدول عربية كالكويت والامارات العربية المتحدة مثلا قد يفوق متوسط الدخل الفردي فيها ذلك المتوسط السائد في الدول المتقدمة (كالولايات المتحدة الامريكية مثلا)، وهذه الدول تعتبر دولا غنية ولكنها ليست دولا متقدمة، لو أخذنا في الاعتبار العامل الاجتماعي، أو التعليمي أو مستوى التقدم الفني والتكنولوجي ومدى انتشاره أو قدرات القوى البشرية فيها مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية أو أي دولة متقدمة.

إن متوسط الدخل الفردي كمقياس لا يعكس نمط الدخل القومي ولا يمكن اعتباره مؤشرا سلبيا لمستوى معيشة غالبية السكان. فعندما نشير الى الدول المتخلفة بوصفها

الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن المتوسط الفردي السائد في الدول المتقدمة، فاننا نعني بذلك أن عملية التنمية ما هي إلا الانتقال من متوسط دخل فردي قدره ما بين ٢٥٠ دولار وهو المتوسط السائد في عدد من الدول النامية - الى متوسط دخل فردي فوق ٥٠٠٠ دولار في الدول المتقدمة، وان هدف عملية التنمية انما هو تحقيق ذلك المستوى من الدخل، بالاضافة الى اهداف اخرى سنوردها في الجزء الثاني من الكتاب.

وبناء على ذلك لا يمكن اعتبار متوسط دخل الفرد كمقياس وكمؤشر للتقدم والتخلف وانما هناك متغيرات كثيرة يجب اعتبارها مقاييس أيضا للتقدم والتخلف وهي: -

- توقع الحياة عند الولادة.
- عدد الاطباء لكل ألف من السكان.
- نسبة التعليم.
- نسبة الدخل المتولد من القطاع الغير زراعي.
- متوسط الدخل الزراعي.
- الطاقة والوقود المستهلكان.
- أطوال الطرق بالميل.
- الغذاء اليومي للفرد.
- السعرات الحرارية للفرد.
- نسبة البروتين الحيواني في السعرات الحرارية.
- نصيب الفرد من المنسوجات.

فانخفاض متوسط دخل الفرد يؤدي الى انخفاض قيمة هذا المتوسط. متوسط دخل الفرد يمكن اعتباره كما ذكرنا سابقا كمؤشر وليس كتعريف للتخلف والتقدم. فانخفاض متوسط دخل الفرد يعني أن الدخل القومي لا يزيد بمعدل مرتفع يفوق معدل النمو السكاني مما يترتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد أو زيادته بمعدل منخفض. فالعامل الاساسي هو حجم الدخل القومي ومعدل زيادته بالنسبة لزيادة السكان. وتعني زيادة حجم الدخل القومي زيادة في حجم السلع والخدمات المنتجة ويعني زيادة في الطاقة الانتاجية للمجتمع. ففي الجدول رقم (٢) يوضح متوسط دخل الفرد للدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة لعام ١٩٨٩ .

ونظرا للتشابك القائم بين جوانب التخلف فقط أدخل بعض الكتاب مفهوم حلقات الفقر المفرغة (Vicious Circle). وتعني كل حلقة منها مجموعة من العوامل تعتبر اسبابا ونتائج في آن واحد.

في الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن متوسط دخل الفرد للدول النامية باستثناء فنزويلا وايران والبرازيل يتراوح ما بين ١٢٠ - ٣٢٥٠ دولار ولكن الدول المتقدمة فأن متوسط دخل الفرد ما بين ٥٠٠٠ دولار الى ٢١٠٠٠ دولار. وأما في الدول العربية فمتوسط دخل الفرد في بعض الاقطار العربية يفوق الدول المتقدمة. وهذا يمكن رؤيته في الجدول رقم (١) الذي يشمل متوسط دخل الفرد للاقطار العربية. ويوضح الجدول كيف أن الدول العربية النفطية تحتل نصيب عالي في متوسط دخل الفرد مقارنة بالدول العربية غير النفطية.

جدول رقم (١)

السكان ومتوسط دخل الفرد للدول العربية في عام ١٩٩١

الدولة	السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد (بالدولار الامريكي)
الامارات العربية المتحدة	١٫٩٠٩	١٧٨٩٤
قطر	٠٫٢٢٦	٢٣٢٠٤
البحرين	٠٫٥١٠	٧٨٠٧
سلطنة عمان	١٫٥٥٢	٦٧٨٢
السعودية	١٥٫٣٠٨	٧٢٠٠
الكويت	١٫١٠٠	١٣٢٠٨
العراق	١٩٫٥٨٣	٢٨٤١
ليبيا	٤٫٧٠٧	٦٣٦٩
الجزائر	٢٥٫٧٥٢	١٥٨٦
الاردن	٣٫٦٤٥	١١٤٠
مصر	٥٤٫٢٣٥	٥٦٠
لبنان	٢٫٧٣٠	١٣٥٥
المغرب	٢٦٫٦٨٤	٩٨٩
سوريا	١٢٫٥٢٦	٢١٢٥
السودان	٢٦٫٥٧١	٣٩٤
تونس	٨٫٤٦٠	١٦٥٧
المغرب	٢٦٫٦٨٤	٩٨٩
اليمن	١٢٫٦٢٥	٥٨٣
الصومال	٦٫٣٠٠	١٧٠

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية، **التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية في الوطن العربي**، العدد ١٤٣، نوفمبر ١٩٩٢ ، عمان، الاردن.

جدول رقم (٢)
السكان ومتوسط دخل الفرد للدول المتقدمة والدول النامية عام ١٩٨٩

الدولة	الدول المتقدمة السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد بالدولار	الدولة	الدول النامية السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد (بالدولار)
امريكيا	٢٤٧٫٣	١٩٨٤٠	افغانستان	١٥٫٧	٢٨٠
ايطاليا	٥٧٫١	١٣٣٣٠	اثيوبيا	٤٧٫٩	١٢٠
النمسا	٧٫٦	١٥٤٧٠	النيجر	٧٫٥	٣٠٠
الدانمارك	٥٫١	١٨٤٥٠	تشاد	٥٫٥	١٦٠
النرويج	٤٫٣	١٩٩٩٠	السنغال	٧٫١	٦٥٠
اسبانيا	٣٩٫١	٧٧٤٠	بنغلادش	١١٢٫٥	١٧٠
بريطانيا	٥٧٫١	١٢٨١٠	تنزانيا	٢٦٫٣	١٦٠
استراليا	١٦٫٧	١٢٣٤٠	نيجيريا	١٠٥٫٠	٢٩٠
كندا	٢٦٫٣	١٦٩٦٠	باكستان	١١٨٫٨	٣٥٠
فرنسا	٥٦٫٠	١٦٠٩٠	الهند	٨٣٥٫٦	٣٤٠
سويسرا	٦٫٦	٢٧٥٠٠	كينيا	٢٣٫٢	٣٧٠
هولندا	١٤٫٩	١٤٥٢٠	هندوراس	١٨٠٫٨	٨٦٠
فنلندا	٥٫٠	١٨٥٩٠	تشيلي	١٣	١٥١٠
السويد	٨٫٤	١٩٣٠٠	المكسيك	٨٦٫٧	١٧٦٠
اليابان	١٢٣٫٠	٢١٠٢٠	ماليزيا	١٧٫٤	١٩٤٠
اليونان	١٠٫٠	٤٨٠٠	اندونيسيا	١٨٠٫٨	٤٤٠
بلجيكيا	٩٫٨	١٤٤٩٠	البرازيل	١٤٧٫٤	٢١٦٠
نيوزيلندا	٣٫٤	١٠٠٠٠	الفلبين	٦٠٫٩	٦٣٠
			ايران	٥٣٫٤	٢٥٣٠
			فنزويلا	١٩٫٢	٣٢٥٠

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٣)
معدل الخصوبة الاجمالي في بعض البلدان
النامية مقارنة مع الدول المتقدمة لعام ١٩٨٩

الدول النامية		الدول المتقدمة	
الدولة	معدل الخصوبة الاجمالي	الدولة	معدل الخصوبة الاجمالي
افغانستان	٦٫٩	امريكا	١٫٨
انغولا	٦٫٤	ايطاليا	١٫٣
مالي	٧٫١	النمسا	١٫٤
اثيوبيا	٦٫٩	الدانمارك	١٫٥
النيجر	٧٫١	النرويج	١٫٧
الصومال	٦٫٦	اسبانيا	١٫٥
موريتانيا	٦٫٥	بريطانيا	١٫٨
اليمن	٧٫٧	استراليا	١٫٨
السودان	٦٫٤	كندا	١٫٦
تنزانيا	٧٫١	فرنسا	١٫٨
باكستان	٦٫٤	سويسرا	١٫٥
الهند	٤٫٢	هولندا	١٫٦
هندوراس	٥٫٤	فتلندا	١٫٦
غواتيمالا	٧٫١	السويد	٢٫٠
السعودية	٧٫١	اليابان	١٫٧
الاكوادور	٤٫٠	المانيا	١٫٥
البرازيل	٣٫١	ايرلنده	٢٫٤
ايران	٥٫١	نيوزيلنده	٢٫٠
الارجنتين	٢٫٩	اليونان	١٫٦

المصدر: المصدر السابق.

جدول رقم (٤)

معدل المواليد في البلدان النامية والبلاد المتقدمة لعام ١٩٨٩

البلدان النامية		البلدان المتقدمة	
الدولة	معدل المواليد (بالألف)	الدولة	معدل المواليد (بالألف)
افغانستان	٤٩	بلجيكا	١٢
انغولا	٤٥	اليونان	١١
مالي	٤٥	نيوزيلنده	١٧
اثيوبيا	٥٠	امريكيا	١٥
النيجر	٥٢	ايرلنده	١٨
تشاد	٣٥	ايطاليا	١٠
السنغال	٤٥	النمسا	١١
بنغلاديش	٤١	الدانمارك	١١
تنزانيا	٥١	النرويج	١٢
نيجريا	٤٨	اسبانيا	١٢
بوليفيا	٤٢	بريطانيا	١٤
باكستان	٤٦	استراليا	١٥
الهند	٣١	كندا	١٤
زائير	٤٦	فرنسا	١٤
زامبيا	٥١	سويسرا	١٢
هندوراس	٣٩	هولندا	١٣
غواتيمالا	٤٠	فنلندا	١٣
نيكاراغوا	٤١	السويد	١٣
السلفادور	٣٦	اليابان	١١
البرازيل	٢٨	المانيا	١٢
الاكوادور	٣٢		
المكسيك	٢٨		

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٥)

معدل الوفيات الخام في الدول النامية والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول النامية		الدول المتقدمة	
الدولة	معدل الوفيات الخام (في الألف)	الدولة	معدل الوفيات الخام (في الألف)
افغانستان	٢٣	اليونان	١٠
انغولا	٢٠	بلجيكا	١٢
مالي	٢٠	نيوزيلنده	٩
غينيا	٢٢	امريكيا	٩
اثيوبيا	٢٠	ايطاليا	١٠
النيجر	٢٠	النمسا	١٢
السنغال	١٧	الدانمارك	١١
بنغلاديش	١٥	النرويج	١١
الغابون	١٦	اسبانيا	١٠
باكستان	١٢	بريطانيا	١٢
الهند	١١	استراليا	٨
زائير	١٤	فرنسا	١٠
هندوراس	٨	كندا	٨
اندونسيا	٩	سويسرا	١٠
غواتيمالا	٨	هولندا	٩
نيكاراغوا	٨	فنلندا	١١
السلفادور	٨	السويد	١٢
البرازيل	٨	اليابان	٧
فيتنام	٩	المانيا	١٢
زامبيا	١٣	ايرلنده	٩
فنزويلا	٥		

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٦)
معدل وفيات الرضع في الدول النامية
والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول المتقدمة		الدول النامية	
الدولة	معدل وفيات الرضع (بالالف)	الدول	معدل وفيات الرضع (بالألف)
امريكيا	١٠	افغانستان	١٦٩
بريطانيا	٨	اثيوبيا	١٣٣
ايطاليا	١٠	النيجر	١٣٢
النمسا	٨	تشاد	١٢٩
الدانمارك	٨	السنغال	٨٥
النرويج	٨	بنغلاديش	١١٦
اسبانيا	٩	تنزانيا	١٠٣
استراليا	٨	نيجريا	١٠٢
كندا	٧	باكستان	١٠٦
فرنسا	٨	الهند	٢٩٦
سويسرا	٧	كينيا	٧٠
هولندا	٧	هندوراس	٦٦
فنلندا	٦	اندونيسا	٧٣
السويد	٦	البرازيل	٦١
اليابان	٤	الفلبين	٤٤
بلجيكا	١٠	ايران	٥٠
اليونان	١١	فنزويلا	٣٥
نيوزيلندا	١٠	المكسيك	٤١
		ماليزيا	٢٣
		تشيلي	٢٠

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٧)
العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات
في الدول النامية والدول المتقدمة في عام ١٩٨٩

الدول النامية		الدول المتقدمة	
الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	الدولة	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات
افغانستان	٤٢	امريكيا	٧٦
اثيوبيا	٤٥	ايطاليا	٧٦
النيجر	٤٥	النمسا	٧٥
تشاد	٤٦	الدانمارك	٧٦
السنغال	٤٨	النرويج	٧٧
بنغلاديش	٥١	اسبانيا	٧٧
تنزانيا	٤٥	بريطانيا	٧٦
نيجيريا	٥١	استراليا	٧٦
باكستان	٥٧	كندا	٧٧
الهند	٥٩	فرنسا	٧٦
كينيا	٥٩	سويسرا	٧٧
هندوراس	٦٥	هولندا	٧٧
اندونسيا	٦١	فنلندا	٧٥
البرازيل	٦٥	السويد	٧٧
الفلبين	٦٤	اليابان	٧٩
ايران	٦٧	بلجيكيا	٧٥
فنزويلا	٧٠	اليونان	٧٦
تشيلي	٧٢	نيوزيلندا	٧٥
ماليزيا	٧٠		
المكسيك	٦٩		

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، ١٩٩٠ .

جدول رقم (٨)

بعض المؤشرات عن الصحة والتغذية في البلدان النامية

	عدد السكان لكل		نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية	معدل وفيات الاطفال لكل الف من المواليد احياء عام ١٩٨٩
	طبيب ١٩٨٤	ممرض أو ممرضة ١٩٨٤	١٩٨٨	
اثيوبيا	٧٨٧٠٠	٥٣٩٠	١٦٥٨	١٣٣
تنزانيا	٢٤٩٨٠	٥٤٩٠	٢١٥١	١١٢
الصومال	٢٦٠٨٠	١٥٣٠	١٧٣٦	١٢٨
بنغلاديش	٦٧٣٠	٨٩٨٠	١٩٢٥	١٠٦
تشاد	٣٨٣٦٠	٣٣٩٠	١٨٥٢	١٢٧
نيجيريا	٦٤٤٠	٩٠٠	٢٠٣٩	١٠٠
النيجر	٣٩٦٧٠	٤٦٠	٢٣٤٠	١٣٠
الهند	٢٥٢٠	١٧٠٠	٢١٠٤	٩٥
باكستان	٢٩١٠	٤٩٠٠	٢٢٠٠	١٠٦
اندونيسا	٩٤٦٠	١٢٦٠	٢٦٧٠	٦٤
موريتانيا	١١٩٠٠	١١٨٠	٢٥٢٨	١٢٣
السودان	١٠١٩٠	١٢٦٠	١٩٩٦	١٠٤
انغولا	١٧٧٩٠	١٠٢٠	١٧٢٥	٣٢
هندوراس	١٥١٠	٦٧٠	٢١٦٤	٦٦
غواتيمالا	٢١٨٠	٨٥٠	٢٣٥٢	٥٥
اكوادور	٨٢٠	٦١٠	٢٣٣٨	٦١
السلفادور	٢٨٣٠	٩٣٠	٢١٤٥	٥٥
كولومبيا	١٢٤٠	٦٦٠	٢٥٦١	٣٨
الاردن	١١٢٠	١٢٧٠	٢٩٠٧	٥٣
المكسيك	١٢٤٢	٨٨٠	٣١٣٥	٤٠
الجزائر	٢٣٤٠	٣٠٠	٢٧٢٦	٦٩
البرازيل	١٠٨٠	١٢١٠	٢٧٠٩	٥٩
ايران	٢٨٤٠	١١١٠	٣١٠٠	٩٠
ليبيا	٦٩٠	٧٥٠	٣٣٨٤	٧٧
العراق	١٧٤٠	١٦٦٠	٢٩٦٢	٦٧

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم** لعام ١٩٩١ .

جدول رقم (٩)
بعض المؤشرات الصحية لبعض البلدان النامية (٪)

الدولة	السكان الذين تتوافر لهم مياه نقية ١٩٨٥ – ١٩٨٨			السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية (١٩٨٥ – ١٩٨٨)		
	المجموع	المدن	الأرياف	المجموع	المدن	الأرياف
افغانستان	٢١	٣٨	١٧	٣٩	٨٠	١٧
النيجر	٤٧	٣٥	٤٩	٤١	٩٩	٣٠
تنزانيا	٥٦	٩٠	٤٢	٧٦	٩٩	٧٢
نيجيريا	٤٦	١٠٠	٢٠	٤٠	٧٥	٣٠
اوغنده	٢٠	٣٧	١٨	٦١	٩٠	٥٧
باكستان	٤٤	٨٣	٢٧	٥٥	٩٩	٣٥
غانا	٥٦	٩٣	٣٩	٦٠	٩٢	٤٥
زائير	٢٣	٥٢	٢١	٢٦	٤٠	١٧
هندوراس	٥٠	٥٦	٤٥	٧٣	٨٥	٦٥
غواتيمالا	٣٨	٧٢	١٤	٣٤	٤٧	٢٥
نيكاراغوا	٤٩	٧٦	١١	٨٣	١٠٠	٦٠
السلفادور	٥٢	٦٨	٤٠	٥٦	٨٠	٤٠
الاكوادور	٥٨	٨١	٢١	٧٥	٩٢	٦٥
ايران	٧٦	٩٥	٥٥	٨٠	٩٥	٦٥
الارجنتين	٥٦	٦٣	١٧	٧١	٨٠	٢١
تايلاند	٦٤	٥٦	٦٦	٧٠	٨٥	٨٠
كوريا	٧٧	٩٠	٤٨	٩٣	٩٧	٨٦

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، ١٩٩٠ .

جدول رقم (١٠)
السكان الحضر في البلدان النامية كنسبة
من اجمالي السكان خلال الفترة ١٩٦٥ و ١٩٨٩ .

الدولة	السكان الحضر كنسبة مئوية من	
		اجمالي السكان
	١٩٦٥	١٩٨٩
اثيوبيا	٨	١٣
تنزانيا	٥	٣١
الصومال	٢٠	٣٦
بنغلاديش	٦	١٦
تشاد	٩	٢٩
نيجيريا	١٧	٣٥
النيجر	٧	١٩
الهند	١٩	٢٧
باكستان	٢٤	٣٢
غينيا	١٢	٢٥
السودان	١٣	٢٢
انغولا	١٣	٢٨
المغرب	٣٢	٤٧
هندوراس	٢٦	٤٣
غواتيمالا	٣٤	٣٩
سوريا	٤٠	٥٠
الكاميرون	١٦	٤٠
اكوادور	٣٧	٥٥
السلفادور	٣٩	٤٤
تونس	٤٠	٥٤
الأردن	٤٦	٦٧
المكسيك	٥٥	٧٢
الجزائر	٣٨	٥١
البرازيل	٥٠	٧٤
عُمان	٤	١٠
ليبيا	٢٦	٦٩
العراق	٥١	٧١

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، لعام ١٩٩١ .

هوامش ومراجع الفصل الاول

(١) د. عارف دليلة، **ازمة التنمية والفكر التنموي الجديد، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي** (دراسات مختارة) للدكتور عبد الله يوسف ابو عياش، وكالة المطبوعات ١٩٨٣ ، الكويت ص ص ٤٨ - ٥٣ .

(٢) طلال البابا **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، **فبراير ١٩٨٣ ص ٣١** .

(٣) لمزيد من التوسع عن كيفية نهب ثروات البلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة انظر، بول بوران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧١ .

(٤) طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ (لمزيد من التفاصيل انظر موريس دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية**، لندن ١٩٤٦ .

(٥) طلال البابا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .

(٦) انظر المراجع التالية حول الخصائص العامة للتخلف الاقتصادي.

- غالب الحمود عربيات، **تخلف العرب والعالم الثالث** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣ ، ص ص ١٧ - ٣٦ .
- د. محمد جلال الدين أبو الذهب، **محاضرات في التخلف والتنمية**، مذكرة رقم (٩٦٢) الجزء الاول، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو ١٩٧٠، ص ص ٧ - ١١ .
- د. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠ ، ص ص ١٩ - ٢٧ .
- د. عبد الحميد محمد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٩ ، (الفصل الثاني).
- د. فؤاد محمد الصقار، **الملامح الاقتصادية للدول النامية**، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٢ ، ص ص ١٧ - ٢٠ .
- د. فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي**، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٨٢ .
- د.علي لطفي، التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية. «بدون سنة نشر وناشر».

الجزء الثاني
التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني
مفاهيم اساسية في التنمية

الجزء الثاني
التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني
مفاهيم اساسية في التنمية

٢ - ١ مفهوم التنمية:

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة. والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية، تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فان مفهوم النمو يعني التغير في الاوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.

ولا زال مفهوم التنمية حتى الان غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها[١] .ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول الى تراجع وتدهور في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك انه كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه.

ونود هنا أن نعود للوراء الى معرفة جذور طرح قضية التنمية وبالذات في الدول النامية أو ما يسمى الآن بدول العالم الثالث.

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث[٢] (آسيا، افريقيا وامريكا اللاتينية) غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي[٣]. فالاستقلال السياسي ليس غاية في ذاته وانما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. حيث واجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي ان عليها ان تبذل جهودا لتخلص اقتصادياتها من التبعية الاجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية. فالاستقلال السياسي

الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب (حسب ما ذكرنا سابقا في الفصل الاول عن التخلف ونشأته) لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل اشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد اقتصاديا واجتماعيا عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فان الكتّاب اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لان عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي، كما انها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وان التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وبتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في اساليب الانتاج، بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، وايضا توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية[٤].

وفي كلاسيكيات الفكر التنموي، هناك بعض الكتّاب امثال Baldwin Meier قد عّرفوا التنمية الاقتصادية على انها «عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالاضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم»[٥].

ويتفق في الشق الاول من التعريف بعض الكتّاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد ان التنمية الاقتصادية هي «العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه»[٦].

أما الاقتصادي Kindleberger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن «الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها»[٧].

اما نيكولاس كالدور Kaldor و Nicolass فقد عرّف التنمية الاجتماعية على انها «مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد»[٨].

وتركز هذه الآراء المشار اليها على زيادات الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه

والسياسات الواجب اتباعها الا أن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وانما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي. لان هدف تحقيق متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي(٩). وفي هذا النطاق يؤكد الدكتور محمد زكي شافعي على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن «عملية تحول من اوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة، وموروثة وغير مرغوب فيها، الى اوضاع أخرى مستهدفة وافضل منها قبل حدوث التنمية».

إذن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق اوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف الى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً الى التطور والمتابعة والتدريب على احدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.

وحتى يمكن تحقيق اهداف برامج التنمية يتطلب ذلك احداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الاخر كما هو حاصل الان في معظم البلدان النامية. لذلك لا بد من التأكيد على أن التنمية لا تحدث الا للانسان نفسه لانه الهدف من التنمية. كما انه لا يمكن ان يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء اولا بتنمية هذا الانسان. فالانسان هو عماد الدولة التي يعتمد تطور الدولة أو تخلفها على كيفية تنميته.

فالاثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة لجماهير البشر في الاقتصاد المتخلف. فالانسان في النهاية هو الهدف من التنمية، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها. فاذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون ان تحسن نوعية حياة جماهير السكان، لا يمكن القول بأن ثمة تنمية قد تحققت.

تعطي الدول المتقدمة اهتماما كبيرا لتنمية الانسان بالمقارنة مع البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تزخر بموارد بشرية هائلة.

ايضا فان تحديد مفهوم علمي دقيق عن التنمية يجب أن يكون مبنيا على فهم صحيح لاسباب وعوامل التخلف، وللكيفية التي أدت الى وجود التخلف في اقطار العالم الثالث. فالتنمية في نهاية الامر هي عملية تحطيم التخلف والقضاء عليه، مما يحتم ان نفهم جيداً الظاهرة التي نحاول القضاء عليها.

ولا يقدم الفكر التنموي التقليدي - الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات تقريبا - تفسيرا مقبولا لظاهرة التخلف. فالفكر التنموي التقليدي كان بصفة عامة، ينظر لظاهرة التخلف على انها ظاهرة اقتصادية بحتة، وكان يفسر التخلف باسباب ذاتية أو داخلية في المجتمعات المتخلفة نفسها. ولم يلتفت هؤلاء الكتاب الى العوامل التاريخية الهامة التي اسهمت الى حد بعيد في ايجاد وتوطيد التخلف(١٠).

ولا شك ان للاستثمار والمعدل التراكمي الرأسمالي دورا هاما في عملية التنمية، وهو دور لا يمكن اهماله. ولكن لا شك كذلك أن الاستثمار ليس هو وحده العامل الاستراتيجي الاساسي في تحقيق التنمية. فبدون احداث تغيير وتطوير شامل في كثير من العوامل الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتخلفة، فانه لا يمكن لاية استثمارات وكذلك لاية معدلات من التراكم الرأسمالي ان تولد الحركة الديناميكية التي تدفع عملية التنمية. بل ان حجم الاستثمارات التي يمكن ان يحققها المجتمع المتخلف تتوقف لدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها اثرها البالغ والهام في تكوين المدخرات، ومن ثم في توفير الموارد التي تمول هذه الاستثمارات. وهذه العوامل التنظيمية لا تتصل بالجوانب الاقتصادية وحدها، ولكنها تنصب ايضا على الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع. بل ان توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة في داخل الاقتصاد المتخلف يتوقف على موقف الدولة من الاوضاع الاجتماعية والسياسية(١١).

ويؤكد الدكتور الامام في دراسته حول مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر انه لا يمكن اعتبار التنمية قد تحققت لمجرد وصول القطر المتخلف الى رفع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي أو الدخل القومي، والى ارتفاع متوسط دخل الفرد، انما بتحسين ظروف الحياة للقاعدة الاوسع من الناس.

فالانسان في النهاية كما ذكرنا هو الهدف من التنمية وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها. كذلك ان نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي، وانما ايضا وربما بدرجة أكبر على هيكل معدلات النمو، اي على الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة.

فالتركيز في التنمية مثلا على الصناعات التي يتبع انتاجها طلب الفئات ذات الدخل المرتفع فقط، يجعل التنمية تصل بالضرورة الى طريق مسدود لان هذه الفئة محدودة العدد ولا تمثل سوقا واسعة بالقدر الكافي الذي يسمح باستمرار التنمية. وهذه من اهم

العوامل التي أدت الى فشل استراتيجية التصنيع التي تقوم على «الاحلال محل الواردات». وعلى العكس من ذلك فان التركيز في التنمية على القطاعات والصناعات التي تنتج السلع التي يتبع انتاجها طلب غالبية السكان من شأنه ان يتلافى هذه العقبات وان يبدأ التنمية من امكانات سوق اوسع نسبيا.

٢ - ٢ اهمية التنمية:

٢ - ٢ - ١ التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة. والتي ما زالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ويمكن ايجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين[١٢].

أ - مجموعة العوامل الاقتصادية وتتمثل في:

١ - التبعية الاقتصادية للخارج.
٢ - سيادة نمط الانتاج الواحد.
٣ - ضعف البنيان الصناعي.
٤ - ضعف البنيان الزراعي.
٥ - نقص رؤوس الاموال.
٦ - انتشار البطالة باشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة.
٧ - انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
٨ - سوء ادارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
٩ - استمرارية ازمة المديونية الخارجية.

ب - العوامل غير اقتصادية وتتمثل في:

١ - الزيادة السكانية الهائلة.
٢ - انخفاض المستوى الصحي.
٣ - سوء التغذية.
٤ - انخفاض مستوى التعليم.
٥ - ارتفاع نسبة الاميين.

ويمكن تجاوز هذه الاوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا باحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة.

اقتصرت التنمية في الدول النامية كنتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية على الاهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، دون النظر الى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو، ولا الى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان.

٢ - ٢ - ٢ التنمية اداة للاستقلال الاقتصادي:

والتنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على اساس تبعيته. هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه اذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار اليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الاقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال. هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي باحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحاً.

٢ - ٣ التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية:

البلدان النامية كانت عبارة عن مستعمرات تابعة للبلدان الاوروبية الغربية ولم تتحرر معظمها الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصل كثير منها وبدرجات متفاوتة على الاستقلال السياسي والاقتصادي وعندما بدأت بناء اقتصادياتها واجهتها مشكلة التخلف الاقتصادي واتضح امامها مدى اختلال ابنيتها الاقتصادية ومدى ضعف كميات وكفاءة العناصر الانتاجية المستخدمة. فالبلدان النامية تحاول جاهدة الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وذلك عن طريق احداث تغيرات جذرية في ابنيتها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الكفاءة الانتاجية للعناصر المتاحة.

ويعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية اضافة الى ذلك تغيرات اساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[١٣].

فالتنمية تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وان النمو الاقتصادي ينبغي

ان يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل ٨٪ وكان معدل زيادة السكان ٣٪ فان نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل ٥٪ سنويا.

ومن الممكن ان ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية. فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصادي القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب الى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جداً من السكان.

ان التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح باعلى زيادة للانتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق احداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة.

وخلاصة القول أن هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل للبلدان النامية طريقا للخروج من دائرة التخلف وللوصول الى النمو الذاتي في المستقبل.

٢ – ٤ عملية التنمية:

تطلعت البلدان النامية الى التنمية الوطنية لتوطيد الاستقلال ولتحسين مستويات المعيشة فيها. وبغض النظر عن خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية فيها، تبنت معظم البلدان النامية تخطيط التنمية، وبدرجات متفاوتة من المركزية والالتزام لتعجيل تحقيق غاياتها واهدافها. وقد بدأت فكرة التنمية في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية للتخلص من الاستعمار الذي نهب خيرات البلدان النامية والحصول على الاستقلال السياسي وتغيير اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – ٤ – ١ أهداف التنمية:

تسعى كل دولة الى رفع مستوى معيشة سكانها. وليس هناك من شك أن اهداف التنمية تختلف من دولة لاخرى ويعود ذلك الى ظروف الدولة واوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. ولكن هناك اهدافا اساسية تسعى اليها الدول النامية في خططها الانمائية. ويمكن حصر أهم هذه الاهداف الاساسية في الآتي[١٤]:

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الاولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الاهداف لتلك الدول. فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والاوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة الا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من احداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

ان زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الامكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول. فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة الى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الاساسية للزيادة السكانية. ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة ايضا بامكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس اموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي(١٥). ولا ننسى أن السكان انفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب مما سوف يزيد من الانتاجية.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة:

وتسعى الدول النامية في خططها الانمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع. وان الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وانما هو ايضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الانشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان. علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان

والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي الى انخفاض مستوى المعيشة.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وباشباع احتياجاته الثقافية والحضارية ايضا. وتقاس قدرة الفرد على الاشياء بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فاغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني ايضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي الى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت اقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساويء تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل الى وضع الأفراد في طبقات. وأهم هذه المساويء على الاطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالاغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع الى هذه الناحية، هذا ان افترضت أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لاشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الانتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الاغنياء فتتجه الدولة الى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فان زيادة الطاقات الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة الى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الاوسع من المجتمع.

رابعاً: التوسع في الهيكل الانتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة ان امكن ذلك من أجل ان تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الانتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالاضافة الى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

٢ - ٤ - ٢ عقبات التنمية:

تعتبر سمات التخلف التي اشرنا اليها في الجزء الاول هي مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية. وهي تختلف من مجتمع لاخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها.

ويمكن تقسيم عقبات التنمية الى ثلاث اقسام رئيسية هي[١٦]:

أولا: العقبات الاقتصادية.

ثانيا: العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية.

ثالثا: العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

٢ - ٤ - ٢ - ١ العقبات الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضا في مستوى انتاجية الفرد العامل. ومن الطبيعي ان ينعكس انخفاض الانتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الانتاجية تخلف اساليب الانتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة، وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الانتاجية.

ومعروفاً ان الدول النامية تعاني بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية. وهناك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود الى وجود العائدات النفطية رغم ان هذه

الدول متشابهة مع بعض الدول النامية الاخرى في بعض المشاكل. لكن هذا لا يعني ان تقف هذه الدول النامية مكتوفة الأيدي امام المشاكل التي تعانيها حسب ما ذكرناها سابقا. فالدول النامية تتمتع بخيرات كبيرة في باطن الارض وحتى على مستوى الموارد البشرية. ولو استغلت هذه الموارد استغلالا صحيحا وحتى لو اقترضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية، فباستطاعتها أن تسدد فواتير القروض إذا تم بالفعل استغلال الموارد المتاحة استغلالا صحيحا وتكاتف متخذوا القرار السياسي مع شعوبهم في خدمة بلدانهم. فالدول المتقدمة كانت فقيرة من قبل لكنها تقدمت والدول النامية باستطاعتها أن تصبح غنية وفي وضع افضل اذا استخدمت نهج التخطيط السليم لعملية التنمية.

ونتيجة للمشاكل التي تعانيها الدول النامية حسب ما ذكرناه سابقا أدت الى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية اسواقا مفتوحة لمنتوجاتهم وحتى ارادتهم في اتخاذ القرارات السياسية ليست بايديهم بل توجهها القوى الخارجية.

٢ - ٤ - ٢ - ٢ العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لان عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا امام عملية التنمية. فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لاحداث تغيرات عميقة استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الافضل والخروج من المشاكل تدريجيا. ونظرا لان المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وانما تحتاج لمدة كافية. ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة الى احداث تغير شامل في المجتمع بشرط الا تستأثر فئة بثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها.

لذلك فانه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيئة قادرة لادارة المجتمع وادارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الافعال الاجتماعية والسياسية ويخلق اطارا ديمقراطيا ملائما.

واما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع، فلو أدت التنمية الى تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع فان هذا طبيعي يؤدي الى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية الى الامام.

ولا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف عائقا امام عملية التنمية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة، وكذلك التعيين لا يتم بناء على القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، وانما الاعتماد فقط على المحسوبيات العشائرية والواسطات الطائفية والحزبية بشكل عام، مما يؤدي الى في النهاية الى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات (المكاتب) والانتاج سيكون قليل. قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم[١٧]».

فالتغيير لا بد وأن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد والصدق والامانة في المعاملات لتحقيق النمو المنشود، والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات المناسبة لدفع عملية التنمية الى الامام في سبيل تحقيق الرفاهية والسعادة لكل افراد المجتمع.

٢ - ٤ - ٢ - ٣ العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية في أي دولة الى جهاز حكومي وحتى خاص لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود. الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية، وايضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية الى الامام. فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وبعض المشروعات يمكن اعطاءها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص.

ومن أجل دفع عجلة التنمية الى الامام لا بد من الابتعاد عن اتباع الاساليب الادارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لانها تعتبر من عوائق التنمية. التطوير الاداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الاداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لان القطاعين مسئولين عن عملية التنمية الادارية في الدولة. لان الافراد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص جزء لا يتجزأ من المجتمع.

تحتاج الدول النامية الى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة اي بما يتناسب مع

طبيعة وظروف الدول. لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية. كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول، فلا بد من تدريب كوادر محلية وطنية للقيام في المستقبل القريب بمسؤوليات لوحدهم دون الاعتماد على خبرات خارجية.

هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) لا يوجد تعريف قاطع ومحدد من قبل الاقتصاديين والعلماء حول مفهوم التنمية. وتحقيق التنمية لا بد وأن يسبقه وعي كامل وناضج بمشاكل التخلف واقرار بالحاجة الى عملية التنمية مع تخطيط علمي دقيق لها. وسوف نتناول موضوع التخطيط بالتفصيل في الجزء الثالث.

(٢) العلامة الفرنسي سوفي A. Sauvey هو أول من وضع تعبير (العالم الثالث) واتخذه عنوانا لكتاب نشره في سنة ١٩٥٦ .

(٣) انظر اسماعيل العربي، **هيئة الامم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة**، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٤٤ .

(٤) انظر د. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠ .

(٥) G.M.Meier and R.F.Baldwin, **Economic Development theory History and Policy,** John Wiley and Sons, New York 1967

(٦) انظر د. مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣ .

(٧) C.P.Kindleberger, **Economic Development,** MC Graw Hill Book, New York, 1958

(٨) Kaldor Nicolas, **Essays on Economic Stability and Growth,** 1960 P.23 .

(٩) انظر د. محمد زكي الشافعي **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٨ .

(١٠) د.محمد محمود الامام، **مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر**، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، يناير ١٩٨١ ، ص ٣ .

(١١) د. محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ص ٤ .

(١٢) Harvey Leibenshtein, **Economic Backwardness and Economic** Growth, 1957 , PP 40 - 40

(١٣) انظر د. محسن كاظم، **التخطيط التنموي بين النظرية والتطبيق في دول مجلس التعاون**، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٥ ، يناير ١٩٨٧ ، الرياض ص ص ١٠ - ١١ .

(١٤) انظر د. مدحت العقاد مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣ - ٨٧ .

(١٥) زيادة الدخل القومي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

(١٦) انظر د. فايز ابراهيم الجيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات الفصل الثاني، ١٩٨٥ الرياض، ص ص ٣٦ - ٦٠ .

(١٧) سورة الرعد آية (١١).

الفصل الثالث
نظرية النمو الاقتصادي

الفصل الثالث
نظرية النمو الاقتصادي(١)

٣ - ١ ما المقصود بنظرية النمو الاقتصادي؟

يقصد بالنمو الاقتصادي «أنه عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة». ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.

وبالنسبة للبلدان النامية تتميز اقتصادياتها بوجود موارد متاحة غير مستغلة لذا فانه باستغلال هذه الموارد تدريجيا يمكن لهذه الاقطار ان تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي.

ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:

١ - تحديد معدلات النمو (نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي.

٢ - او تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الاولى لقياس التوسع في الانتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للافراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الاقطار الاخرى.

٣ - ٢ العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن ايجازها بما يلي:

١ - كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي

ومعدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكـــان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي اكبر، وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي اما اذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف ايضا فمعنى هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

ان زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل. كما وتؤثر انتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لانتاجية العمل هي:

١ - مقدار الوقت المبذول في العمل اي معدل ساعات العمل في الاسبوع.
٢ - نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمل.
٣ - كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الانتاج والموارد الاولية المتوفرة.
٤ - درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد، ويرجع السبب الى أن الافراد يميلون عادة الى الاشتغال ساعات عمل اقل مهما تحسن مستواهم المعاشي. اي كلما ارتفع المستوى المعاشي للافراد كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الاقبال على التعليم، تقليل ايام العمل، زيادة التمتع الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك حجم السكان غير الفعال، حيث أن نسبة كبيرة من الافراد تفضل ترك العمل في سن مبكر نسبيا، الاحالة على التقاعد كذلك زيادة معدل سن الحياة الذي يبلغ حوالي (٥٦) سنة في الاقطار المتقدمة بالمقارنة مع حوالي (٤٥) سنة في الاقطار النامية.

٢ - كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد انتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية

مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات... الخ.

فالانسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.

فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف او يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة (رأس المال، العمل... الخ)، نحو مجالات الابحاث. ويعني ذلك انه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الاجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول الى اعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل.

٣ - تراكم رأس المال.

لا بد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لانتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، المكائن، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، والجامعات، والمستشفيات... الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

١ - توقعات الارباح.

٢ - السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

وان كلفة (او ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

٤ - التخصص والانتاج الواسع الكبير.

يعتبر أدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابة المشهور ثروة الامم الذي نشر في سنة (١٧٧٦)، فقد اوضح ان التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يعزي الى تقسيم العمل. واكد سميث بان تقسيم العمل يحدد بحجم السوق. فاذا كان حجم السوق صغيرا كما هو في الحال في معظم الاقطار النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل بالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية.

ويكون حجم الانتاج عادة في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما ان معظم الانتاج يكون لاغراض الاستهلاك العائلي وليس من اجل السوق. وبعد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف.

يتضح اذن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الانتاج وانما يتضمن تغيرات اساسية في تنظيم العمليات الانتاجية كذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين، جزئيا في الاقل، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

٥ - معدل التقدم التقني:

يعتبر هذا العامل ايضا من اهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان. ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انكلترا والولايات المتحدة كما اسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والابداعات التكنولوجية.

لذلك فان التقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

٦ - عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

٣ - ٣ تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل اهم هذه التضحيات هي:

١ - التضحية بالراحة الانية:

يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملاً. واذا امكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالامكان زيادة الانتاج.

الا ان كلفة هذه الزيادة في الانتاج لا بد ان تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لافراد المجتمع التمتع بها. ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وانما يقصد بها الاختيار بين الاشتغال في ايام الاسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو ليومين مثلا من كل اسبوع. اي قد يرغب بعض الافراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات اضافية ومهما

يكن الامر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بانها: -

١ - الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء اجر معين.

٢ - الاسهام في انتاج بعض السلع والخدمات التي امكن تحقيقها بفعاليات هوايات معينة (ليس لقاء أجر) والتي كان على اولائك الافراد شراؤها من السوق ومن الامثلة على هذه الفعاليات التي يقوم بها بعض الافراد: كالنجارة، التصوير، البستنة الاعمال البيتية الاخرى.

٢ - التضحية بالاستهلاك

وفي حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين فهل بالامكان في هذه الحالة زيادة الانتاج للفرد الواحد او زيادة معدل النمو الاقتصادي.

من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الانتاج في المستقبل. لهذا فان نسبة الاستهلاك المضحى بها (أو المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار ومن اجل زيادة الانتاج وانما المهم هو في نوعية الاستثمار.

٣ - التضحية بالرغبات الانية:

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تتطلب الامر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة او بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لاجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

٤ - تردي البيئة

يبدو وأن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الاقطار المتقدمة بصورة خاصة والاقطار الاخرى بصورة عامة حدوث مختلف انواع التلوث في البيئة سواء تلوث الجوا أو تلوث المياه. وزيادة عدد السيارات أدى الى تصاعد عادم ورائه المحروقات في الجو خاصة في المدن المزدحمة في السكان، بحيث اصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطرا على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف الى تعكير الراحة العامة بازيادة ضجيج السيارات واصوات الطائرات

المختلفة كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ادى الى انتشار الجرائم بجميع انواعها المختلفة.

٥ – عدم الاستقرار الاقتصادي

ان الاقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ اشكالا عديدة منها:

التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية...الخ وتعزي السبب في ذلك الى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

الخلاصة انه لا بد من المحافظة على نوع من التوازن الامثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

١ - د. عبد الوهاب الامين و د. زكريا عبد الحميد الباشا؛ **مبادىء الاقتصاد**، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣ ، الفصل الحادي عشر.

الفصل الرابع
تمويل التنمية الاقتصادية

الفصل الرابع
تمويل التنمية الاقتصادية[1]

٤ - ١ التمويل الداخلي: -

ان اهم مشكلة تعاني منها البلدان النامية تتمثل في مشكلة تمويل الاستثمار. وإن أحد الاركان الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الإستثمار).

والتمويل قد يكون محليا وقد يكون أجنبيا. ولا شك أن التمويل المحلي يجب أن يكون هو الأساسي أي الاعتماد في تمويل التنمية ويفضل أن يُعتمد على الموارد المحلية وليس التركيز في تنميتها الدول على الموارد الأجنبية، لأن تدفق الموارد الأجنبية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا كما إنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم بها.

والاعتماد المستمر في تمويل التنمية الاقتصادية على مصادر التمويل الخارجية يجعل عملية التنمية عرضة للانهيار والتوقف اذا توقفت هذه المصادر. أضف الى ذلك أن التمويل الخارجي يرتب على الإقتصاد القومي اعباءا ويرتهن الموارد القومية في المستقبل لسداد الديون الخارجية.

وتمويل التنمية الاقتصادية في الأساس هو بحث مصادر الإدخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لاغراض التنمية. والادخار كما هو معروف بالامتناع عن الاستهلاك. وكلما كان هناك زيادة في مقدار الامتناع عن الاستهلاك كلما كان هناك زيادة في المدخرات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطاعت الدولة توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج.

كذلك يترتب على الإمتناع عن الاستهلاك (زيادة الإدخار) التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تصاحب في العادة عملية الانماء الاقتصادي. .

واذا نظرنا الى مصادر الإدخار المحلي نجدها تتمثل في القطاع العائلي وهو مصدر الإدخار الفردي أو العائلي، قطاع الأعمال سواء قطاع الاعمال العام (القطاع العام) أو قطاع الاعمال الخاص وتتمثل مدخراته في الأرباح المحتجزة في هذا القطاع أو يطلق عليه

فائض المشروعات العامة والخاصة، والمدخرات الحكومية وتتمثل مدخراته في فائض الميزانية العامة للدولة أي في زيادة الايرادات عن المصروفات العامة الجارية. أما اذا نظرنا الى وسائل تعبئة هذه المدخرات فقد تكون الوسائل اختيارية وقد تكون اجبارية اي وسائل انتزاع الادخار جبرا عن الافراد والمؤسسات مثل الضرائب والتضخم. ويرى البعض في الضرائب والتضخم والقروض مصادر للادخار، وهناك مصدر آخر للادخار ووسيلة أخرى لتعبئته في الدول النامية، هذا المصدر هو الادخار الكامن في البطالة المقنعة (أو فائض قوة العمل) والتي يمكن استخدامه في أغراض التكوين الرأسمالي بوسائل مختلفة.

ويجب أن نشير إلى أن لتمويل التنمية معنيان، معنى حقيقي ومعنى نقدي. أما المعنى الحقيقي فنقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لاغراض التنمية. وتتمثل هذه الموارد الحقيقية في سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية (المشروعات الاستثمارية).

فتمويل خدمة التعليم وتمويل مصنع للصلب هو غذاء وسكن وشرب المدرس والمهندس والعاملين في مصنع الصلب. فاذا لم تتوافر هذه السلع فانه يستحيل تمويل خدمة التعليم او بناء وتشغيل مصنع الصلب. ولذا فان الشرط الاساسي لتمويل التنمية هو وجود فائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بانتاجها. وهذا يعني وجود فائض من هذه السلع عن حاجة القائمين بانتاجها. وهذا يعني وجود فائض في قطاع انتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالانتاج في هذا القطاع. اما النوع الثاني من الموارد الحقيقية فيتمثل في سلع الاستثمار (أي المعدات والالات) وهذه السلع انما تمثل في الاساس موارد حقيقية، كانت موجهة الى الاستهلاك ولكنها بدلا من ذلك وجهت الى انتاج سلع الاستثمار. فالالات والمعدات تتضمن ادخار بما يساوي قيمتها، أي تتضمن امتناعا عن الاستهلاك. وقد جرى الاقتصاديون الكلاسيك على النظر الى رأس المال بما فيه المعدات والالات على أنه ليس في الاساس إلا سلعا استهلاكية، غذائية (سلعا أجرية). فرأس المال ليس هو المعدات والالات والسكك الحديدية ولكنه غذاء هؤلاء الذين قاموا بانتاج المعدات والالات وبناء السكك الحديدية ولكنه غذاء هؤلاء الذين قاموا بانتاج المعدات والالات وبناء السكك الحديدية. ولذا ليس غريبا ان يجمع الاقتصاديون على أن اعظم الموارد الحقيقة شأنا هي السلع الاستهلاكية اللازمة لسد احتياجات المشتغلين في المشروعات الاستثمارية. أما المعنى النقدي للتمويل فنقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي تم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

٤ - ٢ التمويل الخارجي: -

ان التمويل الخارجي لعملية التنمية يكون عن طريق تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للدول النامية. ويرجع أهمية التمويل الخارجي إنه في أغلب الدول النامية يعجز المستوى الملائم للاستثمارات اللازم تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية. وتؤدي رؤوس الاموال الاجنبية الى التغلب على صعوبة العجز المحلي للمدخرات المحلية ومن ثم تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية. وحيث أن المدخرات المحلية تمثل في حقيقة الأمر إمتناع عن الاستهلاك فإن اضافة المدخرات الاجنبية الى المدخرات المحلية يؤدي الى تخفيف عبء التنمية (عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات) عن الاجيال الحاضرة بحيث تتحمل جزء منها الاجيال المستقبلية. ويتمثل عبء الاجيال المستقبلية في تحمل تلك الاجيال بعبء سداد الفوائد واصل الديون المستحقة. ذلك أن هذا العبء سوف يقع على الموارد المحلية في المستقبل التي يجب تحويلها الى الخارج لسداد هذه الديون.

ويمثل انسياب رؤوس الاموال الاجنبية من الخارج عاملا أساسيا في توفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار. وترجع أهمية ذلك إلى أن الدول النامية تفتقد وجود قطاع انتاج سلع الاستثمار داخليا ومن ثم فإن مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج. وحيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فإن انسياب المساعدات الأجنبية من الخارج يمثل إضافة الى موارد النقد الأجنبي المتاحة.

ويعتبر انسياب رؤوس الاموال الأجنبية هاما في توفير موارد النقد الأجنبي حتى لو توفر الإدخار المحلي. وإن انسياب رؤوس الأموال من الخارج لا يمثل فقط إضافة الى الموارد المحلية المتاحة للإستخدام بل يتضمن هذا الانسياب امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية. فقد يترتب على هذا الانسياب تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدى الى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

ويسبب انسياب رؤوس الاموال الأجنبية من الخارج مشاكل سواء من وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الاموال أو الدولة المتلقية لها. فمن وجهة نظر الدول المصدرة لرؤوس الاموال فان انسياب رؤوس الاموال للخارج يعني أن جزء من الموارد قد تم سحبه من استخداماتها في الداخل. ويتضمن ذلك نفقة يمكن قياسها بالاستخدامات المختلفة التي كان يمكن ان يوجه إليها هذه الموارد من الداخل الى الخارج. كذلك فان اعادة انسياب الفوائد على الديون واصل الديون والارباح المتولدة عن الاستثمارات الابنية انما

يمثل اضافة الى مواردها. اما بالنسبة للدول التي ينساب اليها رؤوس الاموال، فان عملية الانسياب تمثل اضافة حقيقية الى مواردها المتاحة للاستخدام. الا أن عملية الانسياب ترتب عليهما اعباء للسداد في المستقبل. وتقع هذه الاعباء على مواردها المحلية في المستقبل. ذلك أن عملية سداد الديون إنما تمثل تحويل جزء من مواردها المحلية الى الخارج ومن ثم يقع عبئها على حجم الموارد المتاحة للاستخدام. وهذه حقيقة يجب أن تضعها نصب أعينها الدول التي تطلب المزيد من انسياب رؤوس الاموالّ اليها. فلا بد أن تضع الدول المتلقية لرؤوس الاموال الاجنبية نصب عينها أن هدفها الاساسي في أي سياسة انمائيه هو الانخفاض المستمر – عبر الزمن – في اعتمادها على رؤوس الاموال الاجنبية. فيجب أن يكون التركيز الاساسي لخطط الانماء الاقتصادي هو الزيادة المستمرة لمعدل الادخار حتى ينخفض باستمرار الاعتماد على الاستثمارات الخارجية، كذلك يجب العمل باستمرار على زيادة الصادرات عن الواردات حتى يتزايد قدرة الدولة على سداد التزاماتها دون أن يؤثر ذلك على حجم الموارد الموجهة لاغراض الانماء.

وتثير القضية السابقة مشكلة كفاءة استخدام الاستثمارات الاجنبية في الدول التي تنساب اليها. ذلك إن انخفاض كفاءة استخدام الموارد الأجنبية المنسابة أو انعدامها سوف يؤدي الى تحميل الموارد المحلية في المستقبل بعبء السداد دون أن تساهم هذه الموارد في زيادة القدرة الانتاجية، وبالتالي حجم الموارد المتاحة. وسوف يترتب على ذلك أن تتزايد باستمرار تلك النسبة من الموارد القومية الموجهة لخدمة (سداد) هذه الالتزامات دونما زيادة في حجم الموارد ما يترتب عليه الزيادة المستمرة في الاعتماد على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية وما يترتب عليه من أعباء متراكمة على الاقتصاد القومي. وتتوقف كفاءة استخدام الموارد الاجنبية المنسابة الى الدولّ النامية على عواملّ عدة منها المجالات التي توجه اليها الاستثمارات الاجنبية، توافر عوامل الانتاج الاخرى المتعاونة مع الاستثمار الاجنبي، القدرات التنظيمية والادارية المتاحة، كفاءة العملية التخطيطية والجهاز التخطيطي، وطبيعة الانسياب وشروطه وقيوده... الخ

واذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى بعض هذه المزايا المترتبة على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية فان هناك مخاطر أيضا تصاحب هذا الانسياب. بل قد تبلغ هذه المخاطر حدا تفوق المميزات المتولده عن انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتتمثل هذه المخاطر في القيود والشروط المصاحبة لعملية الانسياب والتي قد تقلل من كفاءة استخدام تلك الموارد، كما تتمثل في عدم ملائمة الانسياب مع نمط التنمية المستهدف أو التأثير فيه بما لا يتلائم مع

الاهداف القومية. كذلك تتمثل المخاطر في الاعباء التي يفرضها على الاقتصاد القومي وتزداد هذه المخاطر في حالة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة، تابعة في حقيقتها الى الاقتصاديات المتقدمة، دونما تأثير يذكر على تنويع وتنمية الاقتصاد المحلي. كما تتمثل في عدم استخدام الارباح المتولده في رفع معدل التراكم المحلي في القطاعات الاخرى، غير قطاع الاستثمار الاجنبي، وكذلك في الاعباء التيّ يفرضها اعادة تحويل الارباح على ميزان العمليات الخارجية. والواقع أن المتتبع لعملية اعادة الارباح سواء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في القرن التاسع عشر أو الاستثمارات المباشرة في القرن العشرين يجد أن الارباح التي أعيد تحويلها للخارج الى الدول صاحبة الاستثمار تفوق أضعاف حجم الاستثمارات الاصلية، التي انسابت للدول النامية والتي تولدت عنها هذه الارباح.

ولا تقف هذه المخاطر عند النتائج الاقتصادية للانسياب بل تتعداها الى المجال السياسي. فانسياب رؤوس الاموال الأجنبية يحمل معه أخطار الارتباط والتبعية السياسية في المدى الطويل. فالتدفقات الثنائية الحكومية (القروض الحكومية والهبات) قد تستخدم كأداة للضغط السياسي ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية للدول صاحبة التدفق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ولعل الامثلة على ذلك واضحة وكثيرة وأقربها الى الذهن ايقاف معونة القمح الامريكية لمصر سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م واستخدام هذا الايقاف كأداة للضغط السياسي. كذلك فان الاستثمارات المباشرة الخاصة تخلق بطول مدة اقامتها في الدول المنسابة اليها بعض المصالح والفئات الاجتماعية مراكز للقوى السياسية تستخدمها مراكز الاستثمار الاجنبي لتحقيق مصالحها. ان الاستثمارات الاجنبية لها دور ايجابي ولا شك، الا أن الاعتماد الاساسي يجب أن يرتكز على الموارد المحلية.

هوامش ومراجع الفصل الرابع

١ - انظر د. عمرو محيي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣ ، الفصل العاشر والحادي عشر.

الفصل الخامس
استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥ - ١ استراتيجيات التنمية

٥ - ١ - ١ استراتيجية النمو المتوازن

٥ - ١ - ٢ استراتيجية النمو غير المتوازن.

٥ - ١ - ٣ استراتيجية احلال الواردات

٥ - ١ - ٤ استرايتجية بناء الصناعات للتصدير

٥ - ١ - ٥ استراتيجية التوجه الداخلي او الاعتماد على النفس (الذات)

٥ - ١ - ٦ استراتيجية التنمية الزراعية والريفية.

٥ - ١ - ٧ استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية.

٥ - ٢ العناصر الاساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هوامش ومراجع الفصل الخامس

الفصل الخامس
استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥ - ١ استراتيجيات التنمية

تعّرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الاهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والاسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، والذي يتم ضمن اطارها تنفيذ كافة الجهود الانمائية. في هذا الفصل سنحاول أن نلقي الضوء على الاستراتيجية المناسبة لاتباعها في الدول النامية لتحقيق عملية التنمية.

ولدفع اقتصادات الدول النامية الى الامام لا بد من احداث تغيرات مستمرة من أجل نجاح عملية التنمية. فكما أوضحنا فالتغير لا يشمل الجوانب الاقتصادية بل يشمل ايضا جوانب الاجتماعية وتنظيمية وادارية وسياسية. وتحتاج الدول النامية الى دفعة قوية لنجاح عملية التنمية حيث يتطلب كفاءة في الجهاز الاداري مع وجود مناخ اجتماعي ملائم.

والسؤال الان هو كيف يمكن للدول النامية الاعتماد على نفسها في سد الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع؟ فالجواب واضح ويكون عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة استغلالا حقيقيا ومشاركة حقيقية لكل افراد المجتمع في عملية التنمية، بما يزيد من قدرتها الانتاجية ويقلل من درجة اعتمادها على العالم الخارجي.

ولقد اختلف الاقتصاديون فيما بينهم على الاسلوب الافضل في تحديد الاستراتيجية التنموية الملائمة للدول النامية. فالتنمية تعتبر حربا ضد مظاهر التخلف من فقر وجهل ومرض وضعف المكانة الاقتصادية والسياسية للمجتمع في المعترك الدولي[١]. وهذه الحرب تختلف من بلد لآخر على حسب ظروف وطبيعة الدولة. ولا بد من دراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسة لوضع استراتيجية طويلة الامد لتحقيق اهداف التنمية المنشودة. فالرؤية المستقبلية الواضحة للاهداف التنموية التي تضعها الدولة تعتبر مفتاح الوصول الى النمو المنشود ونجاح المسيرة التنموية.

ولا شك أن عدم وضوح مفهوم التنمية وابعادها ومشكلاتها أدى الى وجود المشاكل

الحالية التي تعاني منها الدول النامية ومن بينها الدول العربية رغم وجود أجهزة التخطيط في معظم الدول النامية. فلا بد أن يكون هناك استراتيجية واضحة لمسيرة التنمية.

أما بخصوص رأي الاقتصاديين بخصوص الاستراتيجية الملائمة. هناك فريقان مختلفان من حيث وجهة النظر بشأن اتباع الاسلوب الملائم للتنمية. ويؤيد الفريق الاول استراتيجية النمو غير المتوازن، بينما يؤيد الاخر استراتيجية النمو المتوازن. وسنحاول هنا التعرف بايجاز على رأي الفريقين[٢] وبعض استراتجيات التنمية الاخرى.

٥ - ١ - ١ استراتيجية النمو المتوازن:

ان هذا الفريق الذي يؤيد استراتيجية النمو المتوازن يرى أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك نتيجة لوجود تشابك بين القطاعات بعضها ببعض، لأن كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاع الاخر من أجل احداث تغيير كبير واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها. يتضح أن الاستراتيجية تهدف الى تحقيق النمو المتوازن. ولكن الاختلاف يتركز حول كيفية تحقيق هذا الهدف لتحقيق التنمية المنشودة واحداث تغييرات جذرية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.

ويعتبر روزنشين - رودلن P.N.Rosenstein وارجنر نيركسه Ragnet Nurkse من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن. وان من أهم تبرايرات روزنشتين رودان ونيركسه لأتباع استراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية. ويرجع ضيق السوق الى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم فيه انخفاض مستوى الانتاجية.

فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين ونيركسه يتمثل في اقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من انشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية. ويعلل مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ان الافراد سوف يعملون بكفاءة انتاجية عالية عند انشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات. فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من اجزاء عديدة مترابطة.

ويؤكد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ذلك ايضا بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي الى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية الى الاعتماد على ايدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي الى زيادة دخولهم وزيادة دخول العمال يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الانتاج الزراعي على انشاء صناعات عديدة ترتبط اساسا بالقطاع الزراعي، كصناعات الاغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب... الخ.والمحصلة النهائية ان الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر.

بالاضافة الى ذلك فان التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية. ويعود السبب الى أن الدول النامية بحاجة الى استيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية. كما أن الزيادة في الانتاج سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة. ولذلك فالدول النامية بحاجة الى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.

ويؤكد نيركسة أنه من الصعب الخروج من مشكلة ضعف السوق عن طريق التجارة الخارجية لتصريف منتجات الدول النامية أي لا يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية كبديل عن الدفعة القوية والنمو المتوازن.

٥ - ١ - ٢ استراتيجية النمو غير المتوازن:

يرى انصار استراتيجية النمو غير المتوازن ان يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الاخرى الى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ان انصار استراتيجية النمو غير المتوازن يرى أن اتباع هذا الاسلوب هو الافضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على اسلوب انصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في اطار النمو غير المتوازن.

ومن أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية ألبرت هيرشمان[٤] Albert Hirschman وهانز

سنجر[٥] Hans Singer اللذان انتقدا اسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه وروزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية. كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

السؤال أين وجه الاختلاف بين النظريتين؟

يؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج الى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق امام عملية التنمية فانها لا تستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا يبرر هيرشمان المناداة باتباع اسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني[٦].

ويؤكد هيرشمان وسنجر في دفاعهما عن استراتيجية النمو غير المتوازن أن على الدول النامية اتباع هذا الاسلوب ويرجع ذلك لافتقار الدول النامية الى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في زمن متقارب حسب رأي استراتيجية النمو المتوازن. وحسب رأي هيرشمان وسنجر ان استراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم وليس اقتصادا متخلفا. لذا فهذا الافتراض حسب رأيهم غير واقعي ولا يمكن تطبيقه على الدول النامية.

ويؤخذ ايضا على استراتيجية النمو المتوازن أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الامثل بحيث يضر بناحية الكفاءة الانتاجية[٧]. أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة والتي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات اخرى في طريق التنمية على حسب استراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب استراتيجية النمر المتوازن فان صحة اقامة مشاريع وصناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات. يوجه هيرشمان انتقادا الى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق اسواق جديدة ولكن بتنمية الاسواق الموجودة فعلا أو

استبدال الواردات بمنتجات محلية. ويعطى مؤيدوا استرايتجية النمو غير المتوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل[٨]:

١ - قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
٢ - قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.
٣ - قطاع انتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
٤ - قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الاليكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
٥ - قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات والاربعينات.

وأيا كانت الاستراتيجية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

لذلك لا بد من اعطاء أولويات لبعض القطاعات الاساسية والرائدة دفعة قوية من الاستثمارات ولكن مع عدم اهمال القطاعات الاخرى لان جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية، فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات من اجل اعطاء صورة حقيقية عن الوضع لتحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجياً.

كما ان الاستراتيجية - أية استراتيجية - يجب أن تنبع من طبيعة وظروف وامكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يجب أن تغفل الاستراتيجية المتبعة وضع اهداف وخططها التنموية على اشباع الحاجات الاساسية لافراد المجتمع ضمن أولوياتها.

٥ - ١ - ٣ استراتيجية احلال الواردات[٩]

تعتبر استراتيجية احلال الواردات من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية ومنها الدول العربية. ويعني احلال الواردات ان تنتج محليا ما كنا نستورده من قبل او تنتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الانتاج. ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وهذا يترتب عليه في خلق الحماية

الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع نريد احلالها بالانتاج المحلي مستخدمين في ذلك اما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الاخرى.

ويستفاد من فرض القيود على استيراد تلك السلع التي تريد الدولة احلالها بالانتاج المحلي فائدتين هامتين هما: -

أ - ان المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الاجنبي من حيث المنافسة السعرية. وذلك أن سعر السلعة المستوردة بعد اضافة التعريفة عليها تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية.

ب - اما الفائدة الثانية والتي تترتب على فرض القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع اسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها ففتجه الموارد المحلية الى الاستثمار في انشاء الصناعات التي تقوم بانتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل.

وفي اطار هذه الاستراتيجية نشأت كثير من الصناعات العربية خاصة في مجال الصناعات الاستهلاكية بغرض انتاج بدائل للمنتجات الصناعية الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج. حيث أدت هذه الصناعات الى اشباع السوق المحلية تدريجيا بالمنتجات المحلية طبقا لنمط الاستهلاك السائد مستفيدة من الحماية الجمركية ومن سعر الصرف المغالى فيه مما أدى في مرحلة أولى الى التغلب على ميزان المدفوعات وانخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية المصنعة وزيادتها بالنسبة للسلع الوسيطة والانتاجية.

ويترتب حسب ما ذكرنا سابقا ان استراتيجية التنمية عن طريق احلال الواردات يؤدي الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام موارد النقد الاجنبي النادرة والى انخفاض نسبة الواردات الى اجمالي التجارة الخارجية وانخفاض الاهمية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية يترتب عليه زيادة الواردات من السلع الاستثمارية، حيث ان تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية، سوف يترتب عليه تحرير موارد النقد الاجنبي، التي كانت تستخدم في استيرادها من قبل. وتستخدم هذه الموارد المحررة في الاستيراد المعدات والالات والسلع الاخرى اللازمة لرفع معدل الاستثمار (التراكم الرأسمالي) في القطاع الصناعي وفي جملة الاقتصاد القومي.

وتؤدي سياسة احلال الواردات الى التوسع المستمر في انشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الاستثمارات اليها وذلك برفع ربحية الاستثمار فيها. ويؤدي ذلك الى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج القومي

المتولد في القطاع الصناعي. كذلك سوف يؤدي هذه السياسة عن طريق احلال الواردات الى توسع مستمر في فرص العمالية الصناعية وبالتالي زيادة الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة ولكن على حساب القطاعات غير الصناعية وبصورة خاصة قطاع الزراعة والتي لم تشملها الحماية.

الا ان هذه الاستراتيجية لم تؤدي الى نتائج ايجابية على مستوى الدول العربية في تصحيح الاختلال في الهياكل الانتاجية العربية في القطاعات الاخرى.

ومن أهم آثار سياسة احلال الواردات نتيجة هيكل الحماية (هيكل التعريفة) خلق هيكل صناعي غير متوازن تسوده الصناعات الاستهلاكية اي بعبارة اخرى يكون هناك نوعا من التحيز ضد اقامة الصناعات الثقيلة أو الوسيطة ويترتب على ذلك ايضا ان يقى الاقتصاد القومي والقطاع الصناعي غير قادر على دخول مجال الصادرات بالاضافة الى عجز هذا القطاع في خلق فرص العمالة الكافية نتيجة للتحيز الذي يترتب عليها هذه الاستراتيجية احلال الواردات لاستخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال.

هذا وتؤكده خبرة الدول النامية ومنها الدول العربية ان هذه الاستراتيجية لم تؤدي الى زيادة الادخار والاستثمار بل أدى اتباع هذه الاستراتيجية للتصنيع الى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار والى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعات التي تم خلقها. كذلك تؤدي اتباع هذه الاسترايتجية للتصنيع في عدم التغلب في حل مشكلة البطالة الظاهرة والمقنعة في الدول النامية ويعود السبب في أن القدرة الاستيعابية للعمالة للقطاع الصناعي ضعيفة بسبب استخدام الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال.

وفي الختام نستطيع ان نقول أنه كان هناك تحيزا بالنسبة لهيكل الحماية للصناعات الاستهلاكية الاساسية وغير الاساسية مع تحرير استيراد السلع الوسيطة وادوات الاستثمار حيث ان هذه الاستراتيجية للتصنيع لا تقدم حلا سليما للتنمية ولا مخرجا من مشكلة التخلف. اذن المطلوب كان خلق نمط للتصنيع الاستهلاكي يكون متوازنا من حيث خدمته لاحتياجات الطلب الاستهلاكي وهذا متطابق مع ما طالبت به استراتيجية النمو المتوازن التي تم شرحها سابقا.

٥ - ١ - ٤ استراتيجية بناء الصناعات للتصدير[١٠]

بعد ان عجزت استراتيجية احلال الواردات من تحقيق اهداف التنمية في الدول

النامية لجأت بعض الدول النامية ومنها العربية الى اقامة صناعات يخصص انتاجها للتصدير دون استبعاد استهلاك جزء منه في السوق المحلية. وقد اتضح هذا الاتجاه بالنسبة للدول العربية في اعقاب مؤتمر التنمية الصناعية الثالث، كما تظهره بوضوح خطط التنمية لبعض الدول العربية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

ويتمثل الهدف الظاهر من اتباع هذه الاستراتيجية في التغلب على مشاكل عجز موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية وتجنب الاعتماد على تصدير الموارد الاولية او على مصدر واحد للدخل، وضرورة بناء هيكل صناعي بالاستفادة من الموارد النقدية المتوفرة بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط.

وقد اتخذت في هذا السبيل اجراءات عدة مثل اقامة المناطق الحرة واصدار قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي، خاصة لاقامة صناعات تصديرية وفي انشاء مشاريع مشتركة بين رؤوس الاموال العربية والشركات الدولية النشاط في مجالات تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات والحديد والصلب والاسمدة والالمنيوم لدى بعض الدول الاخرى. وبدت المشاركة في هذه الحالات ضرورية للحصول على الخبرات الفنية لهذه الشركات في التصميم والانتاج والتشغيل والصيانة والادارة وضمان تصريف الانتاج في اسواق الدول التي تسيطر عليها هذه الشركات.

يترتب على اتباع هذه الاستراتيجية تعميق التبعية للخارج. فالى جانب الاعتماد على العالم الخارجي في انشاء المشروع وتشغيله وصيانته يتم الانتاج لاشباع حاجات السوق الخارجية وهذا يعني ان تسويقه مرتبط بوضع هذه السوق وحالتها بمعنى ان أية ازمة أو انكماش في السوق الدولية تنعكس مباشرة على المشروعات الموجهة للتصدير وتتحمل هذه كل الخسائر الناجمة عن تخفيض الانتاج. كما ان امكانية تسويق جزء من الانتاج في اسواق الدول المتقدمة تتوقف على الشروط التي تسمح بها هذه الدول على الاخص فيما يتعلق بالحصص الكمية والاجراءات الحمائية المختلفة، خاصة وان تسويق المنتجات المصنعة أعقد بكثير من تسويق المنتاجات الاولية.

وتتبلور التبعية للخارج اخيرا بالتبعية التكنولوجية لان الشركات الاجنبية هي التي تحدد التكنولوجيا المستخدمة وفقا لمصلحتها دون مراعاة لظروف البلد المضيف. وغالبا ما تتطلب الصناعات المقامة على اساس هذه الاستراتيجية تكنولوجيا حديثة متطورة وسريعة التقادم مما يعني اعتمادا متزايدا على الخارج في استيراد التكنولوجيا الحديثة ويؤدي بالتالي الى اعاقة الدوافع الذاتية لتنمية قاعدة تكنولوجية محلية.

ان اتباع هذه الاستراتيجية يؤدي الى ازدواجية الهيكل الانتاجي، فيكون هناك قطاع متقدم تكنولوجيا ترتفع فيه الانتاجية هو قطاع التصدير، بينما يظل القطاع الموجه لاشباع الحاجات الداخلية مختلفا يعاني من انخفاض الانتاجية ويعجز عن تحقيق اية زيادة في معدلات النمو (الزراعة في تايوان وكوريا الجنوبية، الصناعات التقليدية في البرازيل) مما يؤدي الى زيادة اختلال الهيكل الانتاجي. وهكذا يبقى القطاع المتقدم جيدا منعزلا لا تمتد اثاره الى بقية اجزاء الاقتصاد القومي، مما يحول دون وصول الاقتصاد القومي الى مرحلة الانطلاق.

يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية غالبا عبر التعامل مع الشركات دولية النشاط، ولهذه الشركات سياسات واضحة المعالم. فهي تعمل على اقامة نوع جديد من تقسيم العمل الدولي بعد اصرار الدول النامية على السيطرة على مواردها وتصنيع نفسها، وفي هذا الاطار قبلت هذه الشركات ان تقام صناعات تحويلية في الدول النامية، وعلى ان تقتصر على المراحل الاولى (انتاج الايثلين مثلا) وهي أقل المراحل توليدا للقيمة المضافة واكثرها تلويثا للبيئة.

كما تستفيد هذه الشركات من توفر الطاقة والمواد الاولية واليد العاملة باسعار رخيصة ويتم هذا في اطار تدويل الانتاج حيث تتجه هذه الشركات اكثر فاكثر الى التوسع الرأسي في الانتاج اي الى صناعات المصب حتى المنتج النهائي. ولهذا يقتصر ما تسمح به هذه الشركات في اقامة انشطة صناعية في الدول النامية على حلقة تكنولوجية واحدة، وتسيطر هي على باقي السلسلة التكنولوجية موزعة على عدد آخر من الدول.

واذا كان الاخذ بهذه الاستراتيجية في بعض دول آسيا وامريكا اللاتينية قد أدى الى زيادة تبعيتها للعالم الخارجي، فان الحل بالنسبة للدول العربية لا يمكن في التوقف عن تصدير جانب من الانتاج الصناعي العربي بل امر ضروري وحيوي جدا. لكن المشكلة تتعلق عندئذ بالاجابة على سؤالين: —

ماذا تنتج للتصدير؟

ولـــمن تصـــدر؟

الاجابة على السؤال الاول ترتبط بالاستراتيجية المقترحة للتنمية الصناعية العربية. اما الاجابة على السؤال الثاني فترتبط بتحديد الاسواق المضمونة لتصريف هذا الانتاج، وهي السوق العربية، دون ان يعني ذلك توجيه الانتاج الى السوق العربية حصرا ولكن القسم الاكبر منه، ويصار تصدير الباقي الى السوق الدولية. ولكن الموقع التفاوضي يكون عندئذ

اكثر قوة وصلابة. على ان هذا لا يعد مجرد اختيار السوق يتم فيها تصريف الانتاج، ولكنه بالدرجة الاولى اختيار بين تكامل الاقتصاديات العربية مع اقتصادات الدول المتقدمة وبين تكامل الاقتصاديات العربية فيما بينها، ومن ثم فحقيقة الخيار هي بين تكامل التبعية وتكامل التكافؤ.

٥ - ١ - ٥ استراتيجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على النفس (الذات)(١١)

لماذا الاستراتيجية البديلة؟

تبين ان استراتيجية احلال الواردات لم تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية متكاملة. وان التجربة التاريخية للبلدان التي اتبعت استراتيجية اقامة الصناعات اساسا من اجل التصدير اثبتت ان هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر. كما ان هاتين الاستراتيجيتين لم تستطيعا في النهاية ادخال تغيرات هيكلية وايجابية في البنية الاقتصادية، مما حال بالتالي دون القضاء على التخلف والتبعية.

وامام ذلك تبدو الحاجة ملحة للبحث عن الاستراتيجية للتصنيع في البلدان النامية وخاصة في الدول العربية تحقق اهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية من اجل الارتقاء بالانسان العربي ومواجهة التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية ومن اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي وتقليل تدريجيا من التبعية للعالم الخارجي، والتعويض عن انخفاض اهمية النفط كسلاح اقتصادي وسياسي في المستقبل بسبب النضوب او ايجاد بدائل جديدة للطاقة كل هذه الاهداف العامة اقرها وزراء الصناعة العرب في اجتماعهم الاول وهي من الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية العربية.

وان من اهداف هذه الاستراتيجية التي اقرها وزراء الصناعة العرب يتمثل ايضا في الارتفاع بمستوى الدول العربية لاقل نموا وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن القول بان الاستراتيجية التي تحقق ذلك وتقلل من التبعية للخارج، وتتمكن من احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة هي استراتيجية التوجه الداخلي وهذا حسب ما اكدته المؤتمرات والندوات لدول عدم الانحياز والتي شاركت فيها جميعا الدول العربية وبالاضافة المؤتمرات والندوات في نطاق هيئة الأمم المتحدة والتي اقرت باستراتيجية التوجه الداخلي.

واما بالنسبة للاطار العام لاستراتيجية التوجه الداخلي فيمكن القول في ان نقطة

البدء في هذه الاستراتيجية ان الانتاج يكون في الاساس من اجل السوق المحلية، وبالتالي فان الهدف الاساسي للعملية الانتاجية يتمثل في اشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان، وهي الحاجات التي تتيح بتعددها وشمولها السوق الواسعة اللازمة لنجاح عملية التصنيع. وابتداء من هذا الهدف يتحدد دور كل فروع النشاط الاقتصادي ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجي.

ان استراتيجية التوجه الداخلي المعتمدة على السوق المحلية، تعني قبل كل شيء الاعتماد على النفس (الذات) والاستفادة الكاملة من كافة الموارد المالية والاجتماعية في عملية التصنيع. والاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والعزلة عن العالم الخارجي. ان هذه الاستراتيجية تعني انتاج ما يمكن انتاجة محليا. علما انه لا يمكن انتاج كافة السلع الوسيطة والانتاجية او حتى كافة السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية. وهذا يعني ان العلاقة مع العالم الخارجي مستمرة والاستيراد منه يبقى ضروريا، ولا بد بالتالي من تصدير المنتجات الصناعية لتغطية نفقات الاستيراد على الاقل، وبذا يكون التصدير ضروريا غير ان تحديد نوعية المنتجات المصدرة وحجم التصدير يتم في اطار هذه الاستراتيجية المتكاملة.

هذا وتتحدد عندئذ العلاقة مع العالم الخارجي انطلاقا من مصلحة الدولة وظروف سوقها المحلية واحتياجاتها الفعلية والتغيرات الهيكلية التي تستلزمها عملية التنمية وبهذا يتحقق في الوقت نفسه الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية من ناحية، والحافظ من هذا المنطلق على علاقة متوازنة مع العالم الخارجي من ناحية اخرى.

ويتطلب تطبيق استراتيجية التوجه الداخلي بالنسبة للعالم العربي، توافر اربعة شروط اساسية هي: -

اولاً: تقليل التبعية تدريجيا للعالم الخارجي وذلك عن طريق تحقيق الاتي: -

أ - حصر الموارد العربية وتحريرها من السيطرة الاجنبية. وتستلزم استراتيجية التوجه الداخلي تعبئة كافة الموارد العربية المتاحة والاجمالية، بحيث تساهم ايجابيا في تحقيق ما تهدف اليه الاستراتيجية من انتاج لما يشبع الحاجات الاساسية للسكان وتطوير للهيكل الاقتصادي وتدعيم للاستقلال السياسي والاقتصادي للدول العربية. ان تعبئة هذه الموارد تستلزم حصرها وتحريرها من السيطرة الاجنبية. ولا يقصد بتحرير الموارد مجرد استرداد السيطرة القانونية عليها، بل يعني السيطرة الفعلية

على عمليات الانتاج والتسويق والتسعير والتمويل والادارة.
ب - تحقيق الامن الغذائي العربي ويعتبر تحقيق الامن الغذائي العربي من الشروط الاستراتيجية لنجاح عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستندة الى التوجه الداخلي. فالعالم العربي يعتمد على الخارج في الحصول على نصف احتياجاته من الغذاء، وهو وضع لا يمكن قبول استمراره في ظل التغيرات السريعة والمستمرة في سوق الحبوب الدولية وفي ما عرف بأزمة الغذاء العالمي، خاصة فيما يتعلق بسيطرة عدد محدود من الدول على معظم الصادرات الغذائية العالمية، والتي ما فتئت تستخدم الغذاء كسلاح سياسي يضمن تحقيق مصالحها ومنافعها.
ان تحقيق الامن الغذائي يعني تطوير دور العالم العربي في التقسيم الدولي وهذا يتطلب بالضرورة اتباع نوع من التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية بحيث يتم زراعة المحاصيل المختلفة في أنسب المناطق لزراعتها، وذلك في اطار نوع من التكامل العربي.
جـ - اقامة قاعدة تكنولوجية عربية
ان سوق التكنولوجيا تتسم بالاحتكار وسيطرة البائع عليها ومحدودية الخيارات التي تتاح للمشترى، فان هذه السوق تعتبر سوقا غير متوازنة تكبد الدول النامية اموالا طائلة نتيجة للتكاليف الباهظة هذا وتعرض على الدول النامية تكنولوجيا لا تلائم ظروفها ولا تساهم في تطوير التكنولوجيا المحلية مما يزيد ابعاد التنمية، وبالنسبة لاستيراد التكنولوجيا من قبل الدول العربية فلا بد من اتخاذ بعض الاجراءات التالية: -
- اختيار التكنولوجيا الملائمة.
- توحيد التشريعات الخاصة بشراء التكنولوجيا، وايجاد مؤسسات قطرية تنحصر فيها المصادقات على عقود نقل وشراء التكنولوجيا.
- تبادل المعلومات بين البلدان العربية بصدد انواع التكنولوجيا المستوردة وشروط عقودها عبر قناة محددة.
- انشاء اجهزة لتجميع وتوثيق وتوزيع المعلومات التكنولوجية التي تقوى المركز التفاوضي لكل بلد عند التعاقد على شراء التكنولوجيا وترشيد اختيارها.
- العمل على توحيد التكنولوجيا المستخدمة في بعض الصناعات الاساسية التي تقام بشأنها مشاريع متماثلة في عدد من الدول العربية والدخول في مفاوضات جماعية لشرائها.

ثانياً: توسيع السوق

يشكل ضيق السوق عقبة رئيسية امام التنمية الصناعية العربية. وينطوي توسيع السوق على مفهومين متكاملين وهما التوسع الرأسي والتوسع الافقي. والتوسع الرأسي للسوق يتحقق عن طريق:-

- تعبئة الموارد المالية عن طريق تحقيق الفائض الاقتصادي المتمثل بالفرق بين الانتاج والاستهلاك في كل دولة عربية.
- توسيع السوق عن طريق ازالة الفوارق بين الريف والحضر في الدول العربية وذلك عن طريق سياسات جديدة للتوطن واقامة وحدات زراعية صناعية مركبة ترتفع مستويات معيشة سكان الريف ودخولهم سوق الاستهلاك الصناعي.

واما بالنسبة لمفهوم التوسع الافقي للسوق فينطلق هذا المفهوم من ان السوق الوطنية لكل دولة عربية مهما اتسعت اذ تشكل اساسا كافيا لتحقيق تنمية صناعية متكاملة بمعدلات سريعة. وبالتالي لا بد ان تمتد هذه السوق الوطنية محققة تكاملها مع اسواق اخرى، وهي اما ان تتكامل مع اسواق الدول المتقدمة او مع اسواق الدول النامية. ان التكامل مع المجموعة الاولى يعني تكاملا بين ضعفاء واقوياء، ومن ثم يكون تكامل التبعية بالنسبة للدول العربية. اما التكامل مع المجموعة الثانية فانه بسبب تقارب مستويات النمو وتجانس الظروف يكون تكامل التكافؤ. ومن ثم يطرح التكامل الاقتصادي العربي نفسه لكل دولة عربية، دون ان يعني ذلك انخفاض تعميق التعاون مع الدول النامية الاخرى والتبادل المتكافيء مع الدول المتقدمة.

ثالثاً: زيادة الانتاج والانتاجية: -

تتم زيادة الانتاج والانتاجية بتحقيق زيادة عددية وكيفية للقوى العاملة، اذ يتعين تحقيق الاستفادة الكاملة من القوى البشرية العربية عن طريق اعداد الكوادر الفنية الماهرة وتصحيح الخلل في تركيبها بما يمكن من المساهمة في تحقيق اهداف الاستراتيجية، ان خلق وتطوير هذه الكوادر يتطلب تعديل نظم التعليم جذريا بالتركيز على التعليم الفني والمهني وتطوير المناهج وطرق التدريس بحيث يرتبط التعليم بخطة الانتاج واحتياجاتها، واتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف نزيف القوى العاملة العربية الى خارج العالم العربي.

٥ - ١ - ٦ استراتيجية التنمية الزراعية والريفية[١٢]

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية، وتنميته سوف

تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي. فان التنمية الزراعية يعني زيادة الانتاج مما سيكون لهما الاثر الكبير على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وسلع وسائل الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

فالتنمية الزراعية هي مصدر الغذاء اللازم لسكان المدن وهي المجهز الرئيسي للمواد الاولية التي تدخل في الصناعات الزراعية، وهي المساعد على دعم الميزان التجاري اذا كان فائض الانتاج الزراعي قادرا على أن يجد طريقة للاسواق الخارجية. كما ان التنمية الزراعية المقترنة بالتطور التكنولوجي تساعد على تحرير قسم من اليد العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، كما انها تساهم في تمويل المشاريع الصناعية والخدمية اذا ما وجد فائض من الموارد المالية التي تكونت في الريف وزادت عن الحاجة الحقيقية لتطوير او انشاء المشروعات الزراعية. واخيرا فالتنمية الزراعية وزيادة الانتاج وارتفاع معدل دخول المزارعين ستؤدي الى خلق المحفزات لنمو اسواق السلع الصناعية الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

ان توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج الى استثمارات كبيرة والى الاستغلال الامثل للاراضي الصالحة للزراعة واستغلال المياه الموجودة. وان تحقيق الامن الغذائي العربي يعتبر كجزء رئيسي من الأمن الاستراتيجي أو القومي. يضاف الى ذلك أن معظم الريف العربي يعاني من تخلف وتدهور مستوى معيشة سكانه مما أدى الى زيادة الهجرة من الريف الى المدن حيث نتج عن ذلك مشاكل واختناقات لكل من الارياف والمدن في معظم الدول العربية.

لهذا تستدعي مضاعفة الجهود لتنمية الريف وزيادة الانتاج الزراعي ولا سيما في الاقطار العربية ذات الطاقات الانتاجية الزراعية الكبيرة كالسودان والصومال والمغرب وسوريا واليمن حيث تتراوح الاهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي بين ٣٠ – ٥٠٪ تقريبا.

أن اختيار استراتيجية بعيدة المدى للتنمية الزراعية منبثقة من واقع التنمية العربية الحالية ومشاكلها ومتغيراتها النوعية والكمية تمثل الرؤيا الواضحة والتي بموجبها يتم ترشيد الخطط الزراعية.

ووضع قرارات التنمية المتوسطة والقصيرة بما يضمن الاستمرارية في اتخاذ القرارات التخطيطية السليمة في المستقبل.

التخطيطية السليمة في المستقبل.

البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعاني من خلل في البنيان الاقتصادي مما يتطلب ضرورة اصلاح الخلل في البنيان الاقتصادي لجميع البلدان النامية التي تعاني من هذه المشكلة وذلك بزيادة الدخل وتنويع الانتاج مع ضرورة تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة بصورها المختلفة واستغلال الموارد الطبيعية المحلية استغلالا امثل ورفع مستوى معيشة السكان والاهتمام بالتخطيط الاقليمي لتقليل واذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل بين المدن المختلفة من ناحية وبين الريف والحضر من ناحية أخرى.

ومن دراسة خطط التنمية الزراعية في الوطن العربي يمكننا استخلاص اهداف عامة وضعها المخططون العرب كخطوط عامة للسياسة الزراعية تدخل تحت باب الاستراتيجية التنمية الزراعية وتخضع للاجل الطويل او المتوسط. ومن أهم الاهداف المعلنة في خطط التنمية الزراعية العربية يمكن ايجازها ما يلي: -

١ - زيادة معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي عن طريق زيادة حجم الانتاج الزراعي النباتي والحيواني.

٢ - زيادة انتاجية الارض ورأس المال، ورفع انتاجية العمل بالتدريب والتأهيل والارشاد واستخدام الالات الزراعية، وتنظيم العمل الزراعي عن طريق الادارة الناجحة والرشيدة.

٣ - اضافة طاقات ارضية ومائية جديدة في الاستغلال الزراعي.

٤ - تطوير اساليب الانتاج الزراعي بما يضمن زيادة انتاجية عناصر الانتاج المختلفة.

٥ - التشغيل الامثل للطاقات البشرية من اجل الاقلال من البطالة المقنعة والموسمية.

٦ - زيادة نصيب الفرد العامل في الزراعة من الناتج الزراعي وضمان مستوى معاشي مناسب للمنتجين الزراعيين.

٧ - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية لضمان الامن الغذائي العربي.

٨ - زيادة الصادرات الزراعية واستبدال الواردات بالانتاج المحلي دعما للميزان التجاري وكمساهمة ايجابية في حل مشكلة موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية.

٩ - التنسيق والتكامل بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية وذلك عن طريق توفير احتياجات الصناعات الوطنية من المواد الاولية الزراعية.

١٠ - الاهتمام بقطاع التخزين سواء للمنتجات أو للمستلزمات الزراعية.

١١ - اجراء مسح شامل للتربة وللثروات المائية من اجل تنظيم استغلالها وحفظها وفقا للاسس العلمية السليمة.

١٢ - الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي الزراعي وربط خططها بأحتياجات التنمية الزراعية.
١٣ - تحقيق العدالة والاستقرار في العلاقات الزراعية لضمان زيادة الانتاج والانتاجية.
١٤ - تحقيق التنمية الريفية مع التركيز على افادة سكان الريف عن طريق تمكينهم من امتلاك أو حيازة عناصر الانتاج وتوفير العمل لجماهير سكان الريف.
١٥ - اجراء الدراسات السعرية والتسويقية والضرائبية وبلورة سياسات محددة بما يخدم سياسات تطوير الانتاج الزراعي والمجتمع الريفي ونبذ السياسات التي تركز على حساب المنتج والانتاج الزراعي.
١٦ - العمل على التنسيق بين الاقطار العربية في مجال التخطيط الزراعي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
ويمكن تلخيص اهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية المتكاملة في الأقطار العربية فيما يلي: -

أ - نمط الانتاج السائد في القطاعات الريفية بآثاره المتعددة والتكنولوجيا المرتبطة به.
ب - شحة الموارد الطبيعية في عدد من الأقطار العربية.
جـ - عدم ملائمة الظروف الجغرافية والبيئية كالحرارة والرطوبة والرياح والقحط والسيول وانتشار الحشرات والامراض في بعض الاقطار العربية.
د - النقص الواضح في الكوادر الفنية والادارية المؤهلة والمدركة لأهمية التنمية الريفية المتكاملة.
هـ - قصور الأطر المؤسسية التي تتم من خلالها التنمية الريفية.
و - عدم النجاح بدرجة كافية في تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية بطريقة ديمقراطية وشعبية ولا مركزية واعتمادهم على انفسهم بصفة اساسية في احداث التنمية.
ز - نقص البيانات الدقيقة والمتصلة عن حقيقة الاوضاع الريفية ومن ثم صعوبة التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية.
س - عدم تحديد واعداد وتقييم وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية الريفية بطريقة علمية.
ش - عدم توافر البنية الاساسية اللازمة للتنمية الريفية.
ص - نقص الموارد المالية في عدد من الاقطار العربية.

ط - عدم توفير عوامل الجذب في الريف كالخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية.

ومن أهم اسس استراتيجية التنمية الزراعية في الوطن العربي يمكن توضيحها كما يلي: -

١ - اعطاء الاولوية في الاهتمام وفي الاستثمارات لتنمية وتطوير القطاع الزراعي القائم (التقليدي والحديث) بالاعتماد على التوسع الرأسي (العمودي).

أما التوسع الافقي والمشاريع الجديدة يمكن أن تحتل المرتبة الثانية في الاهتمام، ان مشروعات التنمية الرأسية تدخل تحت نطاق خطط التنمية الزراعية القصيرة والمتوسط الاجل ذات المردود العالي والسريع بسبب انخفاض معامل رأسمالها وبعكسها نجد مشروعات التوسع الافقي تندرج تحت خطط التنمية الزراعية طويلة الاجل ذات المردود البطيء والمحدود في المراحل الاولى، كما ان معامل رأسمالها مرتفع جدا. ان اتساع الفجوة الغذائية من ناحية وعجز الدول العربية الزراعية ذات الموارد الطبيعية الهائلة عن تحويل مشاريعها الصناعية والزراعية واختلال موازين مدفوعاتها من ناحية ثانية تستلزم الاهتمام بتنفيذ المشروعات الزراعية التي لا تحتاج الى موارد مالية كبيرة والتي تدر على بلدانها مردودا اقتصاديا سريعا. اما بالنسبة للدول العربية الغنية ذات الموارد الزراعية الكبيرة فانها تستطيع ان تفي باحتياجات القطاع الزراعي من استثمارات وخبرات فنية دون ان تؤثر على خططها الصناعية.

٢ - شمول التنمية الزراعية للتنمية الريفية بكامل متطلباتها المادية والبشرية: -

حيث تسير تنمية البيئة والمجتمع الريفي بجانب تنمية وزيادة الانتاج الزراعي فالسياسة الزراعية التي تهدف الى زيادة الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء لا بد وان تبنى على اسس لتطوير العنصر البشري باعتباره وسيلة وهدفا للتنمية الزراعية من خلال برامج للتنمية ا الريفية المتكاملة. فرفع مستوى معيشة المزارع واعطائه حياة لا تقل في رونقها وبهجتها عن نمط واسلوب الحياة التي يتمتع بها زميله في المدينة يجب أن تكون احد الاهداف الرئيسية للخطط الانمائية العربية خلال هذا العقد. ومن هذا المنطلق لا بد من انتهاج سياسات تشجيعية وتقديم المساعدات لسكان الريف بحيث تجعل المزارع يتمسك بالبقاء في الريف والارتباط بالارض والاعتزاز بها وعدم هجرها الى المدينة مهما كانت الدوافع المغرية، لان الانتاج الزراعي والريف العربي في حاجة ماسة لليد العاملة الشابة والكفؤة اسوة بما تحتاج اليه الصناعة والخدمات.

ان جميع الاجراءات اللازمة للحد من الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة ذات طابع سياسي كعدالة توزيع الدخل لصالح صغار المزارعين وتمليك الارض لمن يزرعها وتخفيض الضرائب او الغائها عن المزارعين ودعم اسعار المنتجات الزراعية وتقديم القروض الزراعية والخدمات الضرورية... الخ مما يقلل الفوارق بين حياة الريف والمدينة ويحقق توازن نسبي بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية دون تحيز أو تمييز. ان السياسات التشجيعية هذه من اجل المحافظة على سكان الريف في قراهم لا يؤثر على متطلبات التنمية الصناعية من العمال، اذ بامكان سكان المدن تزويد الصناعات الناشئة بكل ما تحتاج اليه من اليد العاملة بالاضافة الى اليد العاملة الريفية التي تساهم في نشاط الصناعات الزراعية التي تقام في المناطق الريفية.

٣ - ترشيد السياسة الزراعية بما يتلائم ومتطلبات التنمية الزراعية في تحديد حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وفي مجال تدخل الدولة في سياسة الاسعار:-

أ - في مجال الاستثمار نرى ضرورة اعطاء الاولوية في الاهتمام وفي تحديد حجم الاستثمارات في الخطط العربية للتنمية الريفية وتنمية الانتاج الزراعي عامة وانتاج الغذاء خاصة.

ب - في مجال تدخل الدول نرى ضرورة دعم الانتاج الزراعي عن طريق تقديم جميع المساعدات المادية والمالية والتنظيمية التي تساعد على تنمية الريف العربي وسكان القرى مما يؤدي الى زيادة انتاجيتهم ورفع مستوى معيشتهم.

جـ - في سياسة الاسعار نرى ضرورة الغاء السياسة السعرية التميزية ضد المزارعين ولصالح المستهلكين من سكان المدن واحلال محلها سياسة سعرية لدعم اسعار المنتجات الزراعية وذلك لحماية المنتجين ومساعدتهم على زيادة الاستمثار والانتاج الذي سيخدم المستهلكين في نهاية الامر. ولذلك فاننا ندعو الى تصحيح الخلل الهيكلي الذي يترتب على تخصيص نسب متزايدة من الموارد المالية لامداد سكان المدن بغذاء مستورد مرتفع التكاليف مع تحميل باقي فئات المجتمع وفي مقدمتها المجتمع الريفي اعباء استيراد الغذاء، وتثبيت الاسعار المحلية في مواجهة الارتفاع المطرد في الاسعار العالمية الامر الذي كان له اثاره العكسية على توزيع الدخل وعلى مؤشرات تخصيص الموارد المالية لاغراض استيراد سلع وسائل الانتاج والسلع الوسيطة التي تحتاج اليها مشروعات التنمية الاقتصادية.

٤ - التركيز على التنمية القطرية في اطار قومي شامل للتنمية الزراعية العربية

متوازيين ومتكاملين. لذلك يجب العمل على تنمية الانتاج الزراعي على كافة المستويات القطرية والقومية، فدعم الزراعة قطريا هو دعم لها في ذات الوقت قوميا وذلك في اطار الميزة النسبية للاقطار العربية. ولتحقيق ذلك يجب التنسيق بين الخطط الزراعية القطرية للدول العربية من ناحية وان يراعي عدم تعارض الاهداف القطرية بالاهداف القومية العربية من ناحية ثانية.

ان استراتيجية التنمية الزراعية الشاملة للوطن العربي يجب أن تنطلق من الاحتياجات العربية والموارد القومية المتاحة لتنفيذ السياسات الزراعية القطرية كل حسب امكاناته وموارده وذلك في اطار السياسة القومية المعتمدة على مزايا التخصص ووفق الميزة النسبية لكل قطر ليكون بالمستطاع الارتفاع الى مستوى الاهداف القومية في التنمية الزراعية والامن الغذائي العربي. لذلك نجد من الضرورة ان يتضمن مفهوم الاكتفاء الذاتي والقطري الذي طالبت جميع خطط التنمية الزراعية العربية في الماضي ان يتحول الى مفهوم الاكتفاء الذاتي القومي والامن الغذائي العربي مما يتطلب ايجاد التفاعل والقيام بعمل عربي مشترك لتحقيق ذلك بدلا من ان تسعى كل دولة منفردة لتحقيق هذا المفهوم بعيدا عن استراتيجية زراعية عربية واحدة وبدون التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية.

٥ - ١ - ٧ استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية[١٣]

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات للتركيز على اشباع الحاجات الاساسية، كأحد اهداف التنمية، ولكن حتى الآن لا يوجد تعريف شامل ومقبول لمفهوم الحاجات الاساسية، اذ أن التعريف المقبول عادة يعتمد على التوقعات الراهنة في البلد المعين. وتعتمد هذه التوقعات بدورها على مستوى الانجازات المحققة والفلسفة التي يترتبط بها البلد وامكانات الانجاز في المستقبل. ولكن المتعارف عليه الآن ان توفير الطعام والسكن والخدمات الصحية والتعليم يعتبر الحد الأدنى لتوفير الحاجات الاساسية للسكان. وسنحاول هنا ان نستعين بمعلومات حديثة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠ حول مؤشرات السكان، الغذاء، الخدمات الصحية والتعليمية للاقطار العربية.

قدّر عدد سكان الوطن العربي في سنة ١٩٩٠ بحوالي ٢٢١ مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي ٣ في المائة بالمتوسط. ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع مقارنة بمثيله على المستوى العالمي الذي يقدر بنحو ١٫٧ في المائة، وفي الدول المتقدمة الذي لا يزيد عن ٠٫٥ في المائة وبافتراض استمرار نمو السكان بالمعدل نفسه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، يقدر

المائة وبافتراض استمرار نمو السكان بالمعدل نفسه خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، يقدر أن يرتفع سكان الوطن العربي إلى ٢٥٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ وإلى ٢٩٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ .

ونظراً لغلبة المناطق الصحراوية وشبه القاحلة في الأراضي العربية، فإن متوسط الكثافة السكانية للوطن العربي يبدو منخفضاً حيث لا يتعدى ١٦ نسمة لكل كيلومتر مربع، وينخفض متوسط الكثافة إلى أقل من ٢ نسمة في موريتانيا، ٢،٥ نسمة في ليبيا و١٠ نسمة في كل من الجزائر والسودان لكل كيلومتر مربع. غير أن مؤشر الكثافة في الأراضي الصالحة للزراعة يعتبر مرتفعاً حيث لا يتعدى متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي ٠،٦٥ هكتاراً (أو حوالي ١٥٤ نسمة لكل كيلو متر مربع). ويخفي هذا المؤشر المتوسط التباين بين البلدان العربية، فباستثناء السودان الذي يتميز باتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة حيث يبلغ نصيب الفرد حوالي ٣،٤٦ هكتاراً فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الدول العربية الزراعية الأخرى لا يتجاوز ٠،٠٥ هكتاراً في مصر، و٠،٣٣ هكتاراً في المغرب و٠،٣٤ هكتاراً في الجزائر. وقد يكون ضغط الكثافة السكانية في الأراضي الزراعية العربية أحد العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات النزوح نحو المدن، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة سكان الحضر في الدول العربية بشكل ملحوظ حيث تغير المجتمع العربي في فترة وجيزة من مجتمع ريفي قروي في أغلبيته العظمى إلى مجتمع يقطن حوالي ٥٥ في المائة منه في المدن.

ويتسم الوطن العربي بارتفاع نسبي في معدل النمو الطبيعي حيث تراوح بين ٤،٠ في المائة منه في سلطنة عمان و ٢،٣ في تونس في عام ١٩٨٩ ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد وإنخفاض معدل الوفيات بصفة عامة، وهو ما يفسر ارتفاع معدل الخصوبة العربي الذي يزيد عن مثيله العالمي في المتوسط. فمعدل المواليد في الوطن العربي يبلغ في المتوسط نحو ٤٠ ولادة لكل ألف نسمة، أما متوسط معدل الوفيات فلا يتعدى ١٠ في الألف نسمة. ويلاحظ أن مستوى هذا المعدل مماثل لنظيره في الدول الصناعية المتقدمة، وينخفض عن ذلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث لا يتعدى ٥ في الألف نسمة.

ورغم التحسن الملحوظ في معدل الوفيات في الوطن العربي بشكل عام، فإن متوسط معدل وفيات الأطفال الرضع لا يزال مرتفعاً حيث يبلغ حوالي ٧٣ في الألف، ويزيد عن ذلك في بعض الدول العربية ليبلغ ١٣٢ في الألف في الصومال، و ١٢٧ في

الألف في موريتانيا و ١٠٠ في الألف في عمان. كما أنه ينخفض عن المتوسط في الامارات والبحرين (٢٦ في الألف) وفي قطر (٣١ في الألف) والأردن (٤٤ في الألف).

ويتسم الهرم السكاني في الوطن العربي بصفة عامة بغلبة فئة الأعمار دون ١٥ سنة، والتي تمثل حوالي نصف سكان الوطن العربي، ولا يتوقع أن يشهد هذا الهيكل تغيراً كبيراً في السنوات القادمة، مما يوضح مدى جسامة الجهود التي يجب بذلها في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم من أجل تأهيل الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم وتحسين نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى بذل الجهد لزيادة الانتاج الزراعي بمعدلات نمو تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتحسين مستوى المعيشة.

وقد سجل متوسط توقع الحياة عند الولادة تحسناً ملحوظاً في الوطن العربي، إذ يبلغ حوالي ٦١ سنة في المتوسط، وبذلك يماثل المستويات المحققة في البلدان المتقدمة. وفي بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يزيد مؤشر توقع الحياة عند الولادة عن ٥٪ سنة، إلا أنه لا يزال منخفضاً نسبياً في بعض الدول العربية حيث تقل عن ٥٠ سنة، كما في الصومال والسودان وجيبوتي وموريتانيا مما يستلزم مزيداً من الجهد والموارد للعناية بالمرافق الصحية والوقائية وخاصة بالنسبة للأطفال الرضع في هذه الدول.

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة فيقدر حجم القوة العاملة بحوالي ٦٥ مليون عامل عام ١٩٩٠ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ٨٧ مليون عامل في نهاية هذا القرن، أي بمعدل نمو يبلغ حوالي ٣,٠ سنوياً. ويشير ذلك من الناحية العددية أن ما يزيد عن مليونين من العمال في المتوسط ينضمون إلى سوق العمل العربية كل عام، بصرف النظر عن العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج. وتتسم العمالة العربية بانخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى الخصوص مشاركة الإناث. كما أن نسبة العمالة العربية في قطاع الصناعة منخفضة نسبياً، بينما لا تزال مرتفعة في قطاع الزراعة بشكل عام.

ففي قطاع الصناعة لا تتجاوز النسبة ١٨ في المائة في تونس، و ١٥ في المائة في سورية، وتبلغ حوالي ١٥ في المائة في كل من المغرب والجزائر، وتنخفض إلى نحو ٧ في المائة و ٦ في المائة و ٥ في المائة في الامارات والبحرين والسودان على التوالي، وإلى ٣ في المائة في موريتانيا.

ولا يزال قطاع الزراعة المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية، مع تفاوت النسبة من

بلد لآخر. ففي السودان والصومال واليمن تزيد عن ٦٤ في المائة، وفي مصر وموريتانيا تزيد عن ٤٥ في المائة، في حين تنخفض إلى حوالي ٥ في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويلاحظ أن العمالة العربية تتسم بغلبة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، في حين أن العمالة العربية الفنية والمؤهلة نادرة في معظم البلدان ويصاحب هذه الظاهرة تزايد عدد الحائزين على مؤهلات جامعية أو تكوين متوسط في الوقت الذي أصبح عدد متزايد منهم يعاني من صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة للمساهمة في النشاط الاقتصادي. وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الفنيين من قوة العمل المندمجة في النشاط الاقتصادي لا تزال منخفضة في معظم اقتصادات البلدان العربية، إذ تتراوح بين ١٦ في المائة في الكويت و٢,٥ في المائة في السودان.

ونظراً لتفاوت حجم القوة العاملة العربية وتباين هياكل الانتاج في البلدان العربية وقدرتها على استيعاب العمالة بمختلف فئاتها، فقد شهدت الفترة الماضية بشكل عام وعقد السبعينات بشكل خاص، حركة هجرة واسعة النطاق من الدول العربية ذات الفائض في العمالة، مثل بلدان المغرب العربي ومصر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وليبيا وإلى بلدان المجموعة الأوروبية. وقد ساهمت هذه الحركة بشكل ملحوظ في تعزيز قدرات ومهارات العمالة العربية وفي حصول بلدان المصدر والبلدان المتلقية لها على مزايا ومنافع متبادلة ساهمت في دفع عجلة النمو الاقتصادي لديهما. ولكن الأوضاع الاقتصادية والتغيرات الرئيسة التي يشهدها العالم، وخاصة التوجه نحو تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ،والتحولات الجذرية في مجموعة الدول الاشتراكية، اضافة إلى تقلبات سوق النفط، تستوجب أخذ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العائدة سواء من البلدان العربية أو البلدان الأوروبية بعين الاعتبار ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها سواء على المستوى الوطني أو القومي؟

ولو أخذنا أيضاً مؤشرات الاوضاع الصحية والغذاء بين البلاد العربية تظهر بعض المؤشرات التي تدل على مدى إشباع الحاجيات الأساسية للسكان وخاصة في مجال الخدمات الصحية ونصيب الفرد من الغذاء والماء الصالح للشرب واستهلاك الطاقة تحسناً ملموساً خلال السنوات الأخيرة.

ففيما يتعلق بالخدمات الصحية، ورغم التباين الكبير المسجل بين الدول العربية في هذا المجال، يلاحظ حصول تطورات ايجابية سواء من حيث عدد الأسرة بالمستشفيات أو

عدد الأطباء والصيادلة والممرضين. وتدل بعض المقاييس المسجلة في الدول النفطية العربية وبعض الدول الأخرى التي بذلت جهوداً مكثفة في مجال التجهيز الصحي انها قد بلغت درجة مرضية تكاد تضاهي بعض المقاييس المسجلة في الدول الصناعية المتقدمة. فعدد السكان لكل سرير يقل عن ٥٠٠ في كل من الامارات والبحرين وعمان وليبيا والجزائر وتونس وفلسطين وجيبوتي. ورغم أنه يفوق ألف ساكن لكل سرير في بعض البلدان العربية ويصل إلى ١٥١٨ في اليمن، فإن المتوسط العام للأقطار العربية لا يتعدى ٦٠٠ نسمة لكل سرير.

وكنتيجة لزيادة عدد المتخرجين سنوياً من كليات الطب في الدول العربية وكليات الطب الأجنبية، فقد زاد عدد الأطباء العرب من ٧٨١٣٣ طبيب سنة ١٩٨٠ إلى ١٢٢٩٨١ طبيب في عام ١٩٨٥ ، وبذلك انخفض عدد السكان لكل طبيب من ٢٠٠٣ عام ١٩٨٠ إلى ١٤٧٥ عام ١٩٨٥ ، ويقل هذا العدد بكثير عن هذا المتوسط العربي العام في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى الأردن والجزائر وليبيا ومصر. ويلاحظ أن هذا المؤشر لا يزال دون المستوى المنشود في بعض الدول العربية وخاصة الدول الأقل نمواً منها حيث يبلغ عدد السكان لكل طبيب ١٦٠٨٩ في الصومال، و١٠٧٦٥ في موريتانيا، و ٩٨٣٦ في السودان. وبشكل عام أصبحت الخدمات الصحية تغطي بشكل جيد المجتمعات الحضرية في الدول العربية، إلا أن نسبة التغطية في الأرياف ما تزال منخفضة جداً في البعض منها، إذ لا تتعدى ١٥ في المائة في الصومال، و٢٤ في المائة في ال يمن، و ٤٠ في المائة في السودان.

أما بالنسبة لتطور الأوضاع الغذائية في الوطن العربي قياساً لما كان عليه في أواخر السبعينات، فيلاحظ أن هناك تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية وفي اتجاهين متعاكسين. ففي الوقت الذي زاد فيه مؤشر انتاج الفرد للغذاء عام ١٩٨٨ قياساً لفترة الأساس (١٩٧٩/١٩٨١«١٠٠) في كل من الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والمغرب واليمن، فإن الأرقام المتوفرة تشير إلى تناقصفي هذا المؤشر في دول عربية أخرى.

ويعطي مؤشر نصيب الفرد من السعرات الحرارية صورة أوضح عن الحالة الغذائية بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد منها في الدول المتقدمة والنامية. ففي بعض الدول العرببية يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن متوسط نصيب الفرد في الدول النامية البالغ (٢٣٩٢ سعرة/ يوم) ويساوي أو يقارب نصيب الفرد في الدول المتقدمة البالغ (٣٣٧٦ سعرة/ يوم). فعلى سبيل المثال يبلغ نصيب الفرد في الامارات (٣٧٣٣

سعرة/ يوم)، وفي ليبيا (٣٦٠١ سعرة/ يوم)، وفي مصر (٣٣٤٢ سعرة/يوم)، وفي سورية (٣٢٦٠ سعرة/يوم). وإذا كان متوسط نصيب الفرد العربي اليومي كنسبة من الاحتياجات الضرورية يومياً مرضياً على المستوى الإجمالي، فإنه لا يزال دون تغطية الحاجات الأساسية في مجموعة الدول الأقل نمواً.

ولا يزال مؤشر التمتع بالمياه الصالحة للشرب دون المستوى المنشود بشكل عام. إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن التغطية بالماء الصالح للشرب تكاد تكون شاملة في المناطق الحضرية في معظم البلدان العربية،ولكنها منخفضة في المناطق الريفية.

أما بالنسبة لمؤشر متوشط استهلاك الطاقة، وباستثناء البلدان العربية النفطية، فإنه لا يزال متواضعاً جداً ويقل في بعض البلدان العربية عن مثيله للبلدان النامية البالغ ٣٢٤ كلغ معادل نفط، حيث بلغ نحو ٥٨ كلغ معادل نفط في السودان، و ٨١ كلغ معادل نفط في الصومال، علماً بأن متوسط الاستهلاك الفردي في الدول الصناعية المتقدمة يبلغ ٤٨٨٥ كلغ معادل نفط.

وأما بالنسبة لمؤشرات التعليم في البلدان العربية فقد قدّر عدد المسجلين بمؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته ومراحلة خلال موسم ١٩٨٧/١٩٨٨ في مجموع الوطن العربي بحوالي ٤٦ مليون، أي ما يناهز خمس سكان الوطن العربي، وتستحوذ المرحلة الابتدائية في التعليم العام على الغالبية المطلقة منهم. وإذا كانت بعض البلدان العربية قد غطت مرحلة التعميم المطلق للتعلم الابتدائي، فالملاحظ أن نسبة التحاق الأطفال في سن الدراسة (٦ - ١٢ سنة) بالمدارس وخاصة الإناث منهم لا تزال منخفضة في عدد من الدول العربية. فعلى سبيل المثال لا تتعدى نسبة تعميم التعليم ٤٩ في المائة في السودان. ٥٢ في المائة في كل من موريتانيا والصومال، و٧١ في المائة في المغرب. وتنخفض هذه النسبة عن ذلك في مراحل التعليم الثانوي والعالي نظراً لارتفاع نسب التسرب والتكرار. ويلاحظ أن التوزيع النسبي لاجمالي التلاميذ المسجلين في مراحل التعليم العام الحكومي يتسم باتساع قاعدته في التعليم الابتدائي حيث تستأثر بحوالي ٦٩ في المائة وبضيق قمته حيث يشتمل على ٤ في المائة في التعليم العالي، مما يدل على ارتفاع نسب الانقطاع في المراحل المتوسطة والثانوي،مما يثير بعض التساؤلات حول مسألة التعليم ومردوديته ومدى ملاءمته لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة خلال العقود السابقة، فإن مزيداً من الأطفال العرب لا تتوفر لهم فرص التعليم الأساسي وبالتالي فإنهم ينضمون إلى فئة

الأميين في الدول العربية الذين يزيد عددهم سنة بعد أخرى رغم التحسن الملاحظ على المستوى النسبي حيث انخفضت نسبة الأمية في الوطن العربي من ٥١،٣ في المائة عام ١٩٦٠ إلى ٤٣،٩ في المائة في عام ١٩٨٥ وكما هو الشأن في المؤشرات الأخرى فإن نسبة الأمية وفقاً لأخير بيانات متاحة في الوطن العربي تخفي التفاوت بين البلدان العربية، حيث تزيد عن ٨٠ في المائة في بعض البلدان العربية الأقل نمواً في حين تنخفض إلى أقل من ٢٣ في المائة في البلدان العربية النفطية ولبنان. كما تخفي الأمية التفاوت بين الذكور والإناث حيث هي أعلى بالنسبة للاناث منها للذكور في الوطن العربي بشكل عام. وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الأمية في البلدان العربية لا زالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها في العدد من بلدان العالم، حيث تبلغ واحد في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٣ في المائة في ايطاليا، و ٥ في المائة في أسبانيا، و ٨ في المائة في يوغسلافيا، و ٩ في المائة في تنزانيا، ١٥ في المائة في البيرو

٥ – ٢ العناصر الاساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ذكرنا سابقا أنه يعتبر تحديد الاستراتيجية امرا هاما للدولة لتحقيق أهدافا معينة. أي أن يكون هناك من خلال استراتيجية ورؤية واضحة ومعروفا أن كل دولة تختلف عن الاخرى في اتباع استراتيجية تتلائم وطبيعة وخصائص الدولة. وتحديد الاستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لانها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، ويجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمول بمعنى انها يجب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي.

ولكن هناك عناصر اساسية تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن ايجازها بما يلي(١٤):

أولاً: دور الحكومة:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة الى ان تلعب الحكومة دورا كبيرا في الانشطة المختلفة في الدولة لما يتوفر للحكومة من نفوذ وقوة في التغلب على معظم العوائق التي تعترض عملية التنمية، وميادين الحكومة تنحصر في الاتي:

أ – المشروعات الانتاجية الحكومية المباشرة في المجالات التي تقل ارباحها فترتفع فيها درجة المخاطرة بحيث لا يستطيع القطاع الخاص المخاطرة في تلك الانشطة لانها تتطلب ايضا بعض المشروعات تمويل ليس للقطاع الخاص قدرة على ذلك.

ب - هناك بعض الانشطة الاقتصادية التي تقوم الحكومة بها وكذلك الافراد ولكن قيام الحكومة بها يكون على الوجه المرضي بدرجة أكبر.
جـ - دور الحكومة مطلوب من أجل تشجيع تحقيق الوفورات الخارجية والنمو المتوازن بشكل عام.

ثانياً: الخدمات الاجتماعية - التعليم والصحة والاسكان:

التوسع في الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان يقلل من حدة عوائق التنمية بفضل رفع مستوى التعليم للسكان وتحسين انتاجهم وتهيئة ظروف صحية واسكانية لائقة، وهذه الخدمات تقع ضمن مسئولية الحكومة.

ثالثاً: المرافق العامة:

وسائل النقل والمواصلات وتجهيزات الطاقة وموارد المياه النقية والطرق والسكك الحديدية والموانيء والمواصلات السلكية واللاسلكية وجميع هذه من المستلزمات الاساسية للتنمية والتي تكون بوضع افضل تحت اشراف الحكومة وحتى لو كان تنفيذ هذه المشروعات عن طريق القطاع الخاص.

رابعاً: السياسة المالية العامة:

الدولة تسعى في سبيل الاسراع بعملية التنمية الى الاستخدام الامثل لاداة السياسة المالية العامة. فالسياسات المتعلقة بايرادات الحكومة ومصروفاتها يمكن أن يكون لها ثلاثة آثار بارزة على معدل التنمية وهي:

أ - التأثير في توزيع الموارد:

ان نمط الايرادات والمصروفات اذ يؤثر في مرونة تنقل عناصر الانتاج فيما بين الصناعات والمهن والانشطة فانه بذلك يؤثر في توزيع الموارد.

ب - التأثير في توزيع الدخل:

تستطيع اجراءات المالية العامة تعديل توزيع الدخل بتغيير البيئة المؤسسية الى تحقيق توزيع الدخل من خلالها، أو بتغيير التوزيع ذاته، مثلا جعل توزيع الدخل أكثر تكافؤا عن

طريق المزيد من التصاعدية في تركيب الضرائب وعن طريق توجيه المصروفات الحكومية صوب افادة الفئات الدنيا.

جـ - الاثار في مجال تشجيع رأس المال والحد من التضخم:

فاستخدام السياسة المالية العامة لتشجيع تكوين رأس المال والحد من التضخم تعني أكثر أهمية من أثرها في توزيع الموارد والدخل ذلك أن مشكلة التنمية هي بالدرجة الأولى مشكلة ندرة الموارد وبخاصة رأس المال عن طريق الاستثمار الخاص أما بواسطة الزيادة في المدخرات أبو بواسطة فائض الائتمان الموازي أو عن طريق تدفق الاستثمارات الاجنبية أو عن طريق الاستثمار العام الممول من الاقتراض أو الضرائب.

خامساً: السياسة النقدية:

قد تلعب البسياسة النقدية ايضا دورا في الاسراع بالتنمية عن طريق التأثير في الائتمان وفي استخداماته، وعن طريق محاربة التضخم والحفاظ على توازن ميزانية المدفوعات.

سادساً: التطوير الاداري:

اتخاذ الاجراءات الملائمة من قبل الحكومة لخلق قياديين اداريين من داخل البلد والاستعانة بخبرات من خارج البلد لتولي عملية مسار التنمية في الطريق الصحيح.

هوامش ومراجع الفصل الخامس

١ - انظر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله، **نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث**، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي، الواقع والممكن «الجزء الاول» المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

٢ - لمزيد من التفاصيل انظر د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره ص ص ١٢٥ - ١٥٥ (الفصل الخامس).

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر:

P.N.Rosentein - Rodan, **Industrialization Of Eastern and South Eastern Europe**, The Economic Journal 1943,

R. Nurkse, **Problems of Capital Formation in under development Countries** , oxford Uneversity Press 1953

٤ - A. O. Hisrschman, The **Strategy Of Economic Development,** New Haven, Yale University Press, 1968

٥ - H.W. **International Development Growth and change,** New York, MC Graw - Hill Book co. 1964

٦ - هيرشمان يضرب مثلا بذلك الولايات المتحدة الاميريكية عندما قارن اقتصاد الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ مع الوضع في عام ١٨٥٠ ، اتضح من عملية التنمية خلال هذا القرن تمت على اساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد القومي والتي بدورها ساعدت القطاعات التابعة على النمو من صناعة الى اخرى ومن منشآة الى اخرى، انظر الدكتور فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ .

٧ - د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢ .

٨ - د. فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ .

٩ - د. عمرو محيي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: ١٩٧٣ ، الفصل السابع.

- مجلة التنمية الصناعية، ورقة مناقشة التنمية الصناعية العربية، العدد ٢٨ ، ١٩٧٦ .

١٠ - المرجع السابق.

١١ - المرجع السابق.

١٢ - انظر د. عبد الحسين وادي العطية، **التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، الكويت،١٩٨١ .

د. سعد نصار، **بعض القضايا الاساسية في تخطيط التنمية الريفية**، ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية، ٢٣ - ٢٧ ابريل (نيسان) ١٩٧٨ ، الخرطوم، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٩ - ٣٤

١٣ - انظر **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠** .

١٤ - انظر د. مدحت العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٣ - ١٦٥ .

الفصل السادس
التنمية في الاسلام

الفصل السادس
التنمية في الاسلام[1]

٦ - ١ مقدمة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم القضايا التي طرحت منذ عشرات السنين وذلك نتيجة عاملين اساسيين هما: -

١ - التزايد المطرد في عدد السكان.

٢ - وزيادة الحاجات الاساسية للانسان وجميع دول العالم وخاصة البلدان النامية ومنها البلاد العربية بحاجة ماسة الى التنمية من اجل تحقيق التقدم ولتقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فلا بد من الاستفادة والاستغلال الامثل للثروات المتاحة في البلدان النامية.

وتعتبر التنمية من المفاهيم التي عرضها الاسلام واولاها اهتماما كبيراً من النواحي الفكرية والتطبيقية. فالاسلام يتبنى مدخلاً نظاماً وشمولاً للتنمية المجتمعية وادارتها الفّعالة.

ان التعرف الدقيق على طبيعة التنمية في الاسلام لا بد التطرق الى تحليل جوانب عديدة ذات الصلة بهذا الموضوع اهمها: الاسلام والوصايا العشر، مصادر الشريعة الاسلامية، الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي، مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي، الخصائص الاساسية للنظام الاداري في الاسلام؛ السياسة الاقتصادية في الاسلام، وتحليل النظام التنموي في الاسلام.

الاسلام والوصايا العشر

يعتبر الاسلام الدين الوحيد الذي وضع المبادىء الاساسية التي تشمل كل جوانب الحياة الانسانية، وليس الجوانب المادية فقط، وقد وضع الاسلام اطارا من المبادىء العامة التي يمكن أن يسترشد بها المسلمون في حياتهم اليومية. فقد جاء في سورة الانعام من القرآن الكريم«قل تعالوا، اتل ما حرم ربكم عليكم: الا تشركوا به شيئا، وبالوالدين

احسانا، ولا تقتلوا أولادكم من املاق، نحن نرزقكم واياهم، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون. ولا تقربوا مال اليتم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفسا الا وسعها، واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون. وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون».

لقد عرفت هذه المبادىء بالوصايا العشر وهي:(١) النهى عن الاشراك بالله، (٢) الاحسان الى الوالدين، (٣) النهى عن قتل الاولاد، (٤) النهي عن قربان الفواحش، (٥) النهي عن قتل النفس الا بالحق (٦)، المحافظة على مال اليتم وتنميته وتثميره، (٧) ايفاء الكيل والميزان، (٨) العدل في الاقوال والافعال والاحكام (٩) الوفاء بالعهد، و (١٠) اتباع الصراط المستقيم.

٦ - ٢ مصادر الشريعة الاسلامية:

من المعروف أن مصادر الشريعة الاسلامية هي أربعة:(١) القرآن الكريم، (٢) السنة النبوية والحديث الشريف، (٣) الاجماع، و (٤) القياس والاجتهاد.

٦ - ٢ - ١ القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم المصدر الاساسي الاول للشريعة الاسلامية. ولا يقتصر الهدف الرئيس للقرآن الكريم على تنظيم العلاقة بين الانسان وخالقه حسب، بل يشتمل أيضا على تنظيم العلاقة بين الانسان وبقية أفراد المجتمع. ويعتبر القرآن الكريم بمثابة وثيقة مهمة تؤكد الروابط الاخلاقية الضرورية للسلوك الانساني،حيث ان محور اهتمامه هو الفرد واصلاحه.

٦ - ٢ - ٢ السنة النبوية والحديث الشريف:

تعتبر السنة النبوية (التي تعني لغويا الطريق أو العرف) المصدر الاساسي الثاني للشريعة الاسلامية لانها تعكس سلوك النبي (ص) النموذجي الذي أمر الله تعالى المسلمين أن يحذو حذوه. ويعتقد بعض الفقهاء أن كلا من السنة والحديث قد تلازما كشيء واحد في الفترة التي تلت وفاة الرسول (ص). والحديث هو رواية شفوية وعادة ما يكون قصيرا،

بقصد الاخبار عما قاله الرسول (ص) وما فعله وما أقره وما لم يقره. أي بعبارة أخرى، ان السنة تمثل معيارا للسلوك والمبادىء العملية التي يسير عليها المسلمون، أما الحديث فيعتبر بمثابة الوسيلة للتعبير عن المبادىء التشريعية في الفكر الاسلامي.

٦ – ٢ – ٣ الاجماع:

يقصد بالاجماع اتفاق الامة واتفاق فقهاء الدين على أمر من الأمور. ويتمثل وجه الاختلاف بين مفهوم السنة والاجماع في أن السنة محددة أساسا بتعاليم الرسول (ص) وتمتد الى صحابته بأعتبارهم مصدرا لنقل هذه التعاليم، بينما الاجتماع هو مبدأ تشريعي جديد ظهر كنتيجة للاجتهاد العقلي والمنطقي ازاء الاتساع المستمر للمجتمع وتعقد مشكلاته.

٦ – ٢ – ٤ القياس والاجتهاد:

يقصد بالاجتهاد «بذل كل جهد من أجل الحكم بشيء من الترجيح في مسألة شرعية» الا انه يحتمل الصح والخطأ من الناحية القانونية. قال الرسول (ص) «من اجتهد منكم واخطأ فله اجر واحد ومن اجتهد واصاب فله اجران». ولما كانت الحياة تتعقد يوما بعد يوم مع تقدم الحضارة الانسانية، فأن الافق العقلي والفكري يتسع أيضا مع تقدم المعارف الانسانية. لذلك، فإن الشريعة الاسلامية نشأت وتطورت مع ظهور مشكلات جديدة منذ عهد الرسول (ص) وانها فسرت واعيد تفسيرها تبعا للظروف المتغيرة.

ولما كان الاجتهاد يتناول أساسا المسائل الشرعية التي تنشأ في المجتمع من وقت لآخر، فأن احكامه لا يمكن أن تظل كما هي بالنسبة للعصور التالية نظرا لأن متطلبات الحياة لا بد وأن تتغير مع مرور الزمن. والجدير بالملاحظة، أن الاجتهاد يتطلب الالمام في اصول الفقة والاستنباط من القرآن والسنة.

٦ – ٣ الخصائص الاساسية للاقتصاد الاسلامي

يتسم الاقتصاد الاسلامي بخصائص نجملها فيما يلي:-

١ – يعتبر الاقتصاد الاسلامي جزءاً من النظام الاسلامي الشامل.

٢ – للنشاط الاقتصادي في الاسلام طابع تعبدي فليس الهدف منه المنافسة او الاحتكار او مصلحة الفرد فقط ولكن العمل على خير المجتمع وتحقيق المصلحة

العامة. وان هذا النشاط تحكمه نية المسلم المستمدة من عقيدته والتي تحول اي عمل حتى في المعاملات الى عمل تعبدي ما دام يبتغي وجه الله ومرضاته.
٣ - ان الرقابة على النشاط الفردي تتكون اساساً من ضمير الانسان ذاته وخوفه من الله وطاعته للقوانين الالهية.
٤ - التوازن بين الفرد والمجتمع والتعاون بينهما، فالفرد مسئول عن اعماله ويحاسب عليهما كما انه لا يتمتع بالحرية المطلقة واضعاً مصلحته الشخصية فوق كل شيء بل يخضع لما يحقق المصلحة العامة طبقاً لما املته الشريعة الاسلامية، فبالنسبة لملكية الفرد فهي استخلاف من الله جل شأنه على أن المال في حوزته ورخص له أن يمتلكه فهو موكل في حاله متمثلاً لامر الشرع الاسلامي «وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» فالله هو المالك الحقيقي لكل شيء.

كما أن الاسلام يستهدف بطبيعة نظمه الاقتصادية الى توزيع الثروة عن طريق التكافل الاجتماعي الذي يتحقق عن طريق الزكاة التي تؤخذ من الاغنياء لترد على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فهي تدفع عجلة الاستمثار وتؤدي الى سرعة دوران المال من القنوات الانتاجية وتضبط الميل الحدي للاستهلاك في اطار متوازن وتعمل على حسن توزيع الثروة وامتصاص الحقد الطبقي كما انها تعمل على زيادة الانتاج وتحقيق الامن العام ومنع الاكتناز وتوفير السيولة للمشروعات الاستثمارية.

ويفرض الاسلام على صاحب المال علاوة على الزكاة واجبات اخرى كالانفاق على الوالدين والاولاد والزوجة والانفاق على من ارهقتهم الحاجة وصدقة الفطر والكفارات والنذور وحق الماعون واكرام الضيف والبر والعناية بالجار.

فالجوانب العقائدية في الاقتصاد الاسلامي يمكن ايجازها بما يلي: -

أولاً: الايمان الصادق بأن الله المالك الاصلي والحقيقي لمستلزمات النشاط الاقتصادي.
ثانياً: الايمان بأن الله سخر ما في الكون لخدمة الانسان ولمزاولة النشاط الاقتصادي.
ثالثاً: الايمان بالتفاوت في الرزق.
رابعاً: الايمان بأن مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة وشكر لله.
خامساً: الايمان بالحساب في الآخرة عن نشاط الفرد في الحياة الدنيا.
سادساً: الايمان بأن الله يراقب الفرد في كل تصرفاته ومنها نشاطه الاقتصادي.

ويمكن ايجاز اهم خلق وسلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي ومعاملاته في الآتي: -

١ - الامانة والصدق
٢ - المسامحة في المعاملات أي سهولة التعامل وتيسير المعاملات.
٣ - المعاملة في الطيبات والبعد عن المحرمات.
٤ - الاعتدال في الربح والقناعة.
٥ - الاحتياط والمحافظة على رأس المال.
أي أن لا ينفق التاجر المسلم اكثر مما يكسب وان يحتاط المسلم للظروف غير المرغوبة في المستقبل.
٦ - الانفاق بالمال لنيل البر.

٦ - ٤ مفهوم الملكية في الفكر الاسلامي:

تعتبر الملكية لكل شيء هي لله وحده وما الانسان الا خليفة الله على هذه الارض. قال تعالى «ولله ملك السموات والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير». أي أن ملكية كل هبات الطبيعة لا تخص أي فرد، وان حيازة الافراد هي مشتركة ومشروطة بأنتفاع الجميع دون استغلال. أي بعبارة أخرى، أن الاسلام يسمح بالملكية الخاصة ولكنها مقيدة بأن تكون من أجل الصالح العام. كما يشجع الاسلام اكتساب الملكية الخاصة للمال ولكن يشترط ان لا يكون اكتسابه بوسائل تعود بالخير على الامة ككل. كما تشترط التعاليم الاسلامية على المالكين الالتزام ببعض الشروط لضمان حسن استغلال اموالهم. ويمكن تحديد خمسة شروط رئيسة هي: (١) الانتفاع من الممتلكات (٢) الاستخدام النافع للمال، (٣) الحيازة المشروعة، (٤) الاستخدام المتوازن، (٥) الزكاة.

٦ - ٤ - ١ الانتفاع من الممتلكات:

يعتبر عدم الانتفاع من حيازة الممتلكات غير مسموح به في التشريع الاسلامي، حيث تدعو تعاليم الاسلام الى ضرورة قيام الملاك بالانتفاع من ملكيتهم الى اقصى حد ممكن من اجل ان تظل الثروة متداولة بين جميع طبقات المجتمع والا تصبح حكرا على طبقة الاغنياء فقط. فالاراضي الزراعية مثلا يجب أن تستغل باستمرار من أجل خدمة المجتمع، لان عدم استغلالها لا يؤدي الى تبديد الثروة بالنسبة للمالك فحسب بل كذلك بالنسبة للمجتمع ككل. لذلك، فمن حق الدولة الاسلامية التدخل وانتزاع ملكية

الاراضي من الافراد الذين يعجزون عن استغلالها لقاء تعويض مناسب اذا كان الحصول عليها قد تم بطرق مشروعة اصلا. فقد جاء على لسان الرسول (ص) انه «ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنوات». وقد طبق هذا المبدأ الخليفة عمر بن الخطاب عندما استعاد بعض الاراضي التي منحها الرسول (ص) الى بلال بن الحارث لانه لم يستغل جميع الاراضي التي منحها له الرسول (ص) وبذلك وجه الاهتمام الى زراعة الاراضي البور.

٦ - ٤ - ٢ الاستخدام النافع للمال:

يمكن التعرف على الفلسفة العامة التي تحكم كيفية استغلال الملكية من خلال بعض النصوص القرآنية. فقد جاء في القرآن الكريم «مثل الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون». ويقول تعالى «مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله مثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم». يتضح من هذا ان الاستخدام النافع للملكية لا يمكن ان يكون مطلقا فهو يرتبط بحاجات المجتمع وقيم الحياة.

٦ - ٤ - ٣ الحيازة المشروعة:

تحرم الشريعة الاسلامية الوسائل غير المشروعة لكسب الملكية سواء عن طريق الاحتيال أو الغش أو الاحتكار فقد جاء في القرآن الكريم «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراضي منكم». ويتضح من هذه الاية الكريمة القاعدة التي تحكم سلوك المالك.

٦ - ٤ - ٤ الاستخدام المتوازن:

تلزم الشريعة الاسلامية المالك بوجوب استعمال ماله بطريقة متوازنة. أي يجب ألا يكون مبذراً أو مقتراً في انفاقه. وجاء في القرآن الكريم «ولا تجعل يدك مغلوله الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً».

٦ - ٤ - ٥ الزكاة:

يمكن تعريف الزكاة بأنها تمثل حصة المجتمع من الثروة المكتسبة التي يحققها العمال، الزارع واصحاب رأس المال. وتعتبر الزكاة محور المالية العامة في الاسلام، وهي تشمل

النواحي الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. فمن الناحية الاخلاقية تخلص الزكاة النفس من الجشع واللهف وراء اكتناز الثروة. ومن الناحية الاجتماعية تمثل الزكاة الوسيلة الفاعلة للتخلص من الفقر في المجتمع. أما من الناحية الاقتصادية فأن الزكاة تحول دون تركز الثروة في أيدي قلة من الافراد وتعمل على توزيعها من قبل الدولة.

ولما كانت الزكاة تعتبر من الاركان الاساسية في الاسلام، لذلك نجد ان هناك تفاعلا حركيا بين الجانبين الروحي والمادي في المجتمع الاسلامي يرمز الى الوحدة الداخلية القائمة بين الدين والاقتصاد. ومن المبادىء الرئيسة التي تحكم الزكاة هي:(١) مبدأ الايمان،(٢) مبدأ العدالة،(٣) مبدأ الانتاجية.

المبدأ الأول الذي يحكم الزكاة هو الايمان بالاسلام، حيث ارتبطت الزكاة بالصلاة في أكثر من عشرين موضعا في القرآن الكريم:«واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واقرضوا الله قرضا حسنا». لذلك، فأن الاسلام ينظر الى الزكاة بأعتبارها عملا من أعمال العبادة التي يجب على المؤمن أن يؤديها.

أما المبدأ الثاني الذي يحكم الزكاة فهو مبدأ العدالة، فيؤخذ العشر من الاراضي التي تروى بماء المطر أو بالعيون أو التي تروى بماء يجري فوق سطح الاراضي، أما الاراضي التي تروى من الآبار فيؤخذ منها نسبة أقل وهي نصف العشر. ومن هنا نجد أن الاسلام قد راعي مبدأ العدالة، حيث كلما زاد الجهد قل معدل الضريبة.

أما المبدأ الثالث فهو مبدأ الانتاجية او الاستحقاق. فالزكاة تدفع سنويا بعد حسب النصاب. والحد الادنى للنصاب هو ربع العشر. ولا تستحق الزكاة على النصاب الا عندما يكون ناميا وتستحق بعد مرور سنة حتى تؤتى فيها الانتاجية ثمارها. ولا تستحق الزكاة عن الاشياء الهالكة أو المخصصة للاستهلاك الشخصي.

٦ - ٥ الخصائص الأساسية للنظام الاداري في الاسلام:

وتشمل هذه الخصائص ما يلي: -

١ - حتمية انسجام المفاهيم والممارسات الادارية مع نص وروح القرآن الكريم والسنة الشريفة واجتهادات ائمة المسلمين وفقا لهذا التسلسل التشريعي الهرمي بحيث ان النص الواضح والروح المستخلصة من التشريع الاعلى تحكمان التشريعات الأدنى منها في الهرم التشريعي.

٢ - نظام اتخاذ القرارت يقوم على مبدأ المشاركة والتشاور بين الحكام والمحكومين وبين

الرؤساء والمرؤوسين في مختلف القضايا الادارية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وتشمل المشاركة مختلف انواع القرارات وعلى كافة المستويات الادارية من رأس الدولة الى اصغر تنظيم اداري فيها. حيث ان مبدأ المشاركة (الشوري) هو من المبادىء الاسلامية العامة والراسخة في اعماق الفكر والممارسة الاسلامية.

٣ - وجود نظام رقابة عامة وادارية محكم وفعال يشمل الرقابة الذاتية للفرد المسلم والرقابة الخارجية التي تتضمن ادوات رقابية محددة مثل رقابة الرئيس المباشر والسجلات وامكانية المسألة (من اين لك هذا؟!) ورقابة الرأي العام (جماعة المسلمين). ومن المعروف ان وجود الرقابة الذاتية لدى الأفراد هو من أقوى وسائل الرقابة والتي تحاول المنظمات الحديثة تنشيطها وتدعيمها لدى الأفراد في حي ان هذا المبدأ متأصل في الادارة الاسلامية منذ زمن بعيد.

٤ - وجود نظام حوافز مادية ومعنوية كافية تكفل كفاءة وفعالية الاداء الفردي والمؤسسي. فلقد حرص الاسلام على كفاية المسلمين (بمن فيهم العاملين) المادية بحدود العيش الانساني الكريم. ان ضمان مستوى معين من المعيشة هو مسؤولية فردية وجماعية مؤكدة في مختلف التشريعات الانسانية مبررات عامة تتمثل في احترام الانسان وارتفاع قيمته في الاسلام وان اشباع الحاجات الانسانية هو من فضل الله على الجميع وما الى ذلك من قيم. بالاضافة الى هذه المبررات العامة، فإن ضمان العيش الكريم يعكس مبررات ادارية تحرص عليها المؤسسات الاسلامية. ومن أهم هذه المبررات الادارية هو حفز الافراد على بذل أقصى طاقاتهم في العمل الاداري الكفوء والمنتج والمخلص من ناحية وتجنب إمكانية الفساد الاداري... مثل الرشوة وغيرها من ناحية أخرى. أما الحوافز المعنوية فتتمثل بالرضا الوظيفي والاطمئنان العام من حيث ان العامل مهما كان مستواه الاداري أو طبيعة عمله يشعر داخليا بأنه ينفذ ارادة الخالق من خلال خدمة مجتمعه.

٥ - عدالة وتوازن العلاقات بين مختلف المستويات التنظيمية والادارية افقيا وعموديا حيث ان الاسلام أوجب على جميع افراده الحكم بالعمل والمساواة وفقا للاصول الشرعية دونما تمييز أو ظلم. ومن الطبيعي أن هناك مزايا كثيرة لعدالة العلاقات التنظيمية منها مثلا لا حصرا احترام النظام الاداري العادل بذاته وبذلك الجهود لخدمة اهدافه والاطمئنان النفسي وغيرها.

٦ - وجود نظام اتصال فعال وواضح بسبب تجانس القيم ووحدة المفاهيم وترابط الاهداف وتشابه المعاني والرموز والمدلولات الفكرية بين عناصر عملية الاتصال والتي

تشمل المرسل والمستقبل وواسطة الاتصال. ان وجود شبكة ونظام فعّال للاتصالات التنظيمية يعتبر من أهم عوامل نجاح المنظمة الادارية في تحقيق اهدافها.

٧ - قيام النظام الاداري الاسلامي على مبدأ الجدارة والكفاءة حيث يجب أن تنسجم عملية التوظيف بمختلف مراحلها (التعيين والترقية والعزل) مع هذا المبدأ. يخضع التعيين في الوظائف الادارية خصوصا العامة منها الى مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المرشح لشغل المراكز الوظيفية المختلفة. ومن هذه الشروط الكفاءة الفنية والسلوكية والخلقية والجدارة عموماً. كذلك فإن الامور الوظيفية الاخرى مثل الترقية أو العقاب أو العزل أو غيرها تقوم على أساس موضوعي من بين اركانه الجدارة. ان المعيار الاساسي في النظام الوظيفي الاسلامي هو الجدارة والمنافسة بمعزل عن أية استثناءات غير موضوعية مثل المحاباة في تعيين الاقرباء أو الاصدقاء أو الولاءات والمصالح الخاصة.

٦ - ٦ السياسة الاقتصادية في الاسلام

تشكل السياسة الاقتصادية جزءاً حيوياً من النظام التنموي الاسلامي وغيره أيضاً. وتمثل السياسة الاقتصادية مكيانيكية التعامل الفعّال مع المشكلات الاقتصادية والفرص المتاحة في إطار البيئة المجتمعة. وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحليل المشكلات وبيان سبل مواجهتها بالاضافة الى تسخير المصادر والامكانات والفرص المتوفرة من اجل إنجاز الأهداف التنموية الشاملة.

وتبين السياسة الاقتصادية طبيعة المشكلة الاقتصادية وكيفية التعامل معها من خلال تبني استراتيجية مجتمعة محددة. وقد تتضمن هذه الاستراتيجية درجات متفاوتة من الحرية الفردية والتدخل الحكومي أو المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للنظام المجتمعي السائد. وبالرغم من الاختلاف الواسع في أدوات السياسة الاقتصادية والاستراتيجية التي تنطلق منها فإن الهدف العام لهذه السياسة هو المحافظة على التوازن والاستقرار والرفاه الاقتصادي العام.

ترتكز الدراسات الاقتصادية على تحديد المشكلة الاقتصادية وابعادها وحقيقتها تمهيدا لوضع الحلول المناسبة لمواجهتها ومعالجتها. ويعتبر البحث في المشكلة الاقتصادية هو نقطة البداية في محاولات المفكرين والعلماء الاقتصاديين ورجال الحكم والساسة لتوفير سبل العيش الكريم للمواطن.

يسود الاعتقاد لدى الكتّاب الاقتصاديين (غير المسلمين) بان المشكلة الاقتصادية

تتمثل في ندرة المصادر والموارد الطبيعية بمختلف انواعها وبالتالي فإن هذه الندرة في المصادر تقف وراء الحاجة الانسانية بشكل عام من النواحي المادية والاجتماعية والثقافية والرفاه الانساني بشكل عام. فالحاجة التي تعاني منها البشرية مردها عجز الطبيعية عن تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية.

كذلك فإن المشكلة الاساسية التي تواجه المجتمعات الانسانية في مجال الاقتصاد هي مشكلة تخلف الموارد الاقتصادية وعجزها عن مواكبة الزيادة في عدد السكان، ونمو المجتمعات البشرية بحيث تبدوا هذه المصادر وكأنها في وضع تناقصي بالمقارنة مع الزيادة المضطردة في عدد السكان وتطور حاجاتهم.

تختلف النظرة الاسلامية للمشكلة الاقتصادية بشكل اساسي عن الافكار الاقتصادية العلمانية حيث انه بالرغم من اعتراف الاسلام بالفقر كمشكلة انسانية الا انه يعلل اسبابها في المجتمعات الانسانية بحد ذاتها وليست ارثا من الطبيعة.

إن سوء استغلال الانسان للموارد الطبيعية وظلم الانسان لأخيه الانسان وانانيته هي أبرز الاسباب التي تخلق الفقر وتسهم في ظهور الطبقية وتوسيعها وتعزيزها.

كما ان المصادر الطبيعية والموارد متوفرة وليست نادرة كما يقول الكتّاب غير المسلمين. فقد انعم الخالق سبحانه وتعالى على بني البشر بثروات غنية في البحر والبر والسماء. وبالتالي فما على الانسان الا ان يسعى في أنحاء الكون والمعمورة ليكتشف هذه النعم ويعمل على استغلالها واستثماراها وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك البشر لما فيه نفعهم وخيرهم جميعا.

إن حقيقة توفر ثروة غير محدودة في بواطن الارض والبحار والسماء هو أمر تؤكده تطورات التاريخ الانساني حيث تتوالي الاكتشافات وتتزايد كما ونوعا وعمقا في كافة مجالات الحياة. فلو رجعنا الى عصر الانسان الأول على سبيل المثال لوجدنا انه بدأ بحياة بسيطة جدا وبدائية لكنها تتلاءم مع طبيعة احتياجاته في تلك الحقبة الزمنية، وبمرور الزمن تتابعت الاكتشافات الانسانية وتزايد التقدم الانساني في مختلف مناحي الحياة وفقا لمتطلبات الانسان واحتياجاته المتزايدة كل يوم. وهكذا تستمر التطورات والاكتشافات الانسانية للطبيعة ومواردها ونعمها بحيث يترافق ظهور الحاجات الانسانية الجديدة مع المزيد من الاكتشافات والاختراعات التي من شأنها تلبية هذه الحاجات.

تنطلق السياسة الاقتصادية في الاسلام من الاسس التشريعية العامة للاسلام وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات وممارسات العلماء والائمة والقادة

المسلمين. ففي اطار هذه الاسس التشريعية يتم تخطيط وتعميم كافة السياسات العامة للدولة الاسلامية كما يتم تنفيذ ومراقبة ومتابعة وملائمة هذه الخطط والسياسات وفقا لتغيرات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة عبر الازمان والعصور دون مساس بالجوهر والمبادىء الثابتة.

لا شك في أن الخطوط الاساسية العريضة لكافة امور المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها محددة ومنظمة باحكام ومرونة تستوعب كافة التطورات المجتمعية والانسانية الا ان تفصيلات وشكليات واساليب ترجمة هذه السياسات الثابتة في القرآن والسنة تختلف نسبيا من عصر وظرف لآخر وفقا لتطور وتغير تركيبة الحياة الانسانية واحتياجاتها وظروفها العامة وبالتالي كان لا بد من فتح المجال لاجتهادات العلماء المسلمين وتطوير امكانية وقدرة المجتمع الاسلامي الذاتية على ملائمة المستجدات والمتغيرات البيئية بشكل يتوافق مع ثوابت العقيدة والشرع الاسلامي.

لقد نظم الاسلام المجتمع الانساني واعطى المشروعية والاهلية والواجب والسلطة للدولة كمنظمة سياسية اجتماعية واقتصادية تكون مهمتها قياة وادارة وتوجيه المجتمع بطاقاته المختلفة (البشرية والاقتصادية والفنية) ضمن الاطار التشريعي الاسلامي لخدمة المصلحة العامة وتحقيق الخير والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والروحي لبني البشر. وبعبارة أخرى فقد رسم الاسلام الحدود الاساسية لكل من الحرية الفردية ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

حيث حرص الاسلام على مبدأ التوازن والاعتدال العادل والملائم في كافة الامور ومنها الحريات الفردية ومحدداتها ودواعي تدخل الدولة وشروطه واصوله بحيث لا تطغى الحرية الفردية على الحرية والمصلحة المجتمعية العامة كما لا يجوز سيطرة الجماعة على الحريات الفردية المشروعة وعدم تقييدها الا في الحالات والشكل الذي يتطلبه الشرع.

لقد عجزت المجتمعات غير الاسلامية عن تحقيق توازن ديناميكي مستقر بين حرية الفرد وتدخل الدولة حيث اتسمت بعضها بالتركيز على حرية واسعة للافراد وتدخل محدود من قبل الدولة او العكس وما يرافق ذلك من مشاكل وقلاقل.

إن نجاح المجتمع الاسلامي في تحقيق توازن ديناميكي مستقر يعني اعطاء حرية واسعة في الاصل للافراد ضمن اطار الشرع الاسلامي وتحديد الحالات التي تستوجب تدخل الدولة لحماية المجتمع والمصلحة العامة واحقاق الحق وازهاق الباطل وللنهوض بالمسلمين عموما. أي أن الاسلام اباح الحرية المشروعة وبنفس الوقت وضع ضوابط واضحة

وحاسمة لبقاء هذه الحريات في اطارها السليم.

ففي مجال الملكية اجاز الاسلام حق الافراد في التملك بالطرق المكتسبة والموروثة وبين ايضا حقوق الآخرين (المجتمع) في هذه الممتلكات، وقد وضع الاسلام أيضا ضوابط استعمال الملكيات (الاموال مثلا) واوجه استثمارها وحدود ذلك، حيث يجب استعمال الاموال في الاشياء المباحة شرعا سواء في الاستهلاك او الانتاج. كما حارب الاسلام اكتناز الأموال وحجبها عن المنفعة العامة وخصص الاسلام أيضا نصيبا للمجتمع (الفقراء وغيرهم) من هذه الاموال الخاصة على شكل زكاة واجبه على الفرد المسلم ضمن احكام وشروط محددة.

كذلك فإن من واجب المسلم استثمار امواله وممتلكاته بطريقة مشروعة وخيرة تنفع المسلمين عموما وبعكس ذلك جاز للدولة بل من واجبها اجباره على اتباع السبيل الامثل والمشروع. أما المجتمعات غير الاسلامية فقد تباينت في معالجتها وتحديدها لمفهوم الملكية حيث غالت بعضها في حرية التملك لدرجة الظلم والطبقية الفاحشة بينما حرمت مجتمعات أخرى الافراد من حقوق التملك الخاص الا في حدود بسيطة جداً. وقد كان المنظور الاسلامي للملكية وحريتها النسبية مبنيا على قاعدة جوهرية في صميم النظام الاسلامي الا وهي ان الملكية الاصيلة تعود للخالق سبحانه وتعالى وان استخلاف الانسان في هذه الملكية على الارض ما هو الا نعمة من الخالق الذي تقتضي مشيئته استغلال هذه الملكيات لصالح الفرد والجماعة بشكل متوازن ومتزامن.

ولا تقتصر حقوق الغير في اموال وملكيات الافراد على الزكاة أو اجور العمل وغيرها انما تتعدى ذلك عند الحاجة في الاحوال العادية أو الطارئة الى فرض ضرائب على القادرين لسد احتياجات المجتمع المسلم الذي يقوم على التكافل والتضامن وروح التعاون والأخوة. فالضرائب هي وسيلة الدولة المشروعة لتحصيل الاموال اللازمة لمواجهة حالات طارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب او حالات عادية تستلزم تقديم خدمات معينة للمجتمع. كذلك فان الضرائب يمكن ان تشكل عنصرا ثابتا للدخل والموازنة العامة الاسلامية اذا رأى القادة وذوي الشأن والاختصاص ذلك حيث ان الضرائب تختلف عن الزكاة في أن الأخيرة هي واجب ديني بالدرجة الأولى نحو الخالق سبحانه وتعالى، بينما تكون الضرائب بالدرجة الأولى تلبية لحاجة مجتمعية وطاعة لأولي الأمر والتي هي بالتالي طاعة للخالق.

٦ – ٧ تحليل النظام التنموي في الاسلام:

تتجلى خصائص النظام (System) بأفضل صورها في النظام الاسلامي ومكوناته الفرعية. ومن المعروف أن خصائص النظام تتمثل في الوحدة والتكامل والتراط والانسجام والتعاون والانفتاح الحيوي بين مكونات النظام الداخلية من جهة وبين هذه المكونات والبيئة المحيطة به من جهة أخرى ويعتبر النظام التنموي نظاماً فرعياً في النظام الاسلامي العام.

ويرتكز النظام التنموي الاسلامي إلى مجموعة من الخصائص والأهداف والوسائل والاستراتيجيات المترابطة. حيث تتضمن خصائص النظام التنموي الاسلامي مجموعتين من الخصائص الفرعية وهي: –

أ – الخصائص العامة لأي نظام والمتمثلة بالوحدة والتكامل والترابط والانسجام والانفتاح.

ب – خصائص النظام الاسلامي العام والتي ذكرنا أهمها أنفاً بالاضافة الى الخصائص الاقتصادية والادارية بشكل خاص والتي ذكرت انفاً أيضاً.

أما أهداف التنمية في الاسلام فأهمها ما يلي: –

١ – تعزيز قوة ومنعة المجتمع الاسلامي وبالتالي المحافظة على إستقراره الاقتصادي والاجتماعي والعام.

٢ – توفير السلع والخدمات بكميات ونوعيات ملائمة وتطويرها باستمرار وبشكل يعزز الرفاه العام للأفراد والجماعات في المجتمع.

٣ – الحفاظ على إستقلالية المجتمع المسلم ومحاربة التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها. وهذا يعني الانفتاح المتوازن والفاعل وليس الانغلاق وعدم التعاون الايجابي.

٤ – تفعيل الاقتصاد الاسلامي وتنشيطه في مختلف القطاعات الانتاجية المادية والصناعية والتكنولوجية والزراعية وغيرها.

٥ – العدالة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

أما الوسائل التي تستخدم في تحقيق أهداف التنمية الاسلامية فيجب أن تكون ضمن دائرة الحلال والشرع الاسلامي وان تبتعد عن المحرمات من الوسائل والسبل التنموية. وتشمل وسائل التنمية الاسلامية ما يلي: –

١ – استثمار الأموال الفردية والجماعية العامة والخاصة وفقاً للأطر الشرعية المعروفة

أي توجيهها لانتاج النافع من السلع والخدمات. كما يجب أن تبتعد الاستثمارات عن الحرام بمختلف أشكاله وموضوعاته مثل الربا أو إنتاج المحرمات مثل الخمور وغيرها.

٢ - إستثمار الجهود والامكانات البشرية من خلال العمل المخلص والبناء. والاستغلال الأمثل للأوقات والامكانات المختلفة.

٣ - إستعمال التكنولوجيا الحديثة والملائمة لزيادة الانتاجية وتحقيق الكفاية والفعالية والكفاءة في الانجاز للأهداف التنموية.

٤ - تطوير الادارة بمختلف جوانبها لخدمة أهداف التنمية.

٥ - مقاومة الهدر في الطاقات الانتاجية والاستهلاكية ومحاربة الإكتناز وتشجيع الادخار والاستثمار والتمويل التنموي.

وهناك عدد من الاستراتيجيات للتنمية في الاسلام وأهمها:-

أ - إستراتيجيات مالية تشمل المرابحة والمضاربة والقروض.

ب - استراتيجيات خاصة بالعنصر البشري وتدور حول تشجيع العمل المنتج والنافع والمخلص حيث أن الاسلام يعتبر العمل عبادة لله سبحانه وتعالى.

جـ- إستراتيجية التوازن بين القطاعين العام والخاص في مجال الجهد التنموي الشامل والفعّال فالدولة والأفراد هما محركان للتنمية الشاملة.

هوامش ومراجع الفصل السادس

١ - تم الاعتماد بالكامل على مصدرين في هذا الفصل والمصدرين: -

- د. نائل عبد الحافظ العواملة، **ادارة التنمية: الاسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن**، زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٢ ، الفصل الثامن.
- د. عبد الوهاب الامين، **النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة الرأسمالية والاشتراكية والاسلام**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الكويت، ١٩٨٦ ، الفصل السابع عشر.

الجزء الثالث
التخطيط الاقتصادي

الفصل السابع
مفاهيم اساسية في التخطيط الاقتصادي

الجزء الثالث
التخطيط الاقتصادي

الفصل السابع
«مفاهيم اساسية في التخطيط الاقتصادي»

٧ - ١ تاريخ التخطيط[١]

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي كريستيان شونهيدر في بحث نشره في عام ١٩١٠ ، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية، أثناء الحرب العالمية الاولى في المانيا واتخذتها هذه الدولة وسيلة لادارة دفة الحرب واتبعت الدول المتحاربة نفس الاسلوب التخطيطي في ادارة دفة الحرب.

بريطانيا اتبعت نفس الاسلوب التخطيطي، وذلك لاغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي وبين مقتضيات المجهود الحربي. وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم الى ظروف الحرب.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ثانية، ضرورة الاخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية. كما أخذت دول جنوب شرق أسيا كالفلبين وبورما واندونيسيا بفكرة التخطيط القومي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبمعدلات سريعة والتغلب على ما تعانيه من تخلف وفقر وانخفاض المستويات المعيشية فيها. وظهر ايضا هذا الاتجاه نحو التخطيط في دول امريكا اللاتينية.

ومن أهم اسباب الاهتمام بالتخطيط للدول الذي اخذت بهذه الفكرة يرجع الى العوامل التي يمكن أن نجملها فيما يلي:-

١ - اثر الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٢) في زعزعة ثقة الناس في الاسلوب التلقائي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والتغلب على الازمات الحادة المتكررة، والافراط في

الانتاج، والبطالة المزمنة، التي كانت طابع الحياة الاقتصادية، انذاك في المجتمعات الغربية، ذات الاقتصاد الحر.

٢ - اندلاع الحربين العالميتين الاولى والثانية، بفاصل زمني بينهما لا يزيد عن ربع قرن مما كان سببا مباشرا لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية، التي طبقته بدرجات متفاوتة لتتمكن من متابعة الحرب.

٣ - الدمار المادي في دول اوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية، وما استتبعه ذلك من تطبيق فكرة التخطيط الاقتصادي كضرورة حتمية اقتضتها الظروف الملحة لاعادة تعمير ما خربته الحرب.

٤ - وضوح الرؤيا فيما يتعلق باساليب التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة الاخذة باسباب النمط الاقتصادي السريع.

أما بالنسبة للدول العربية فالتجربة التخطيطية العربية بدأت باعداد الخطة العشرية الاولى في مصر ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٩/ ١٩٧٠ الذي أعد فيها تفصيلا الخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٤/ ١٩٦٥ . وأعدت الخطة الخمسية الاولى في سوريا في نفس الوقت لكن لم يكتب لها الاستمرار أو التطبيق اذ توقفت على اثر حركة الانفصال في سنة ١٩٦١ - كما واعدت السودان الخطة العشرية ١٩٦١/ ١٩٦٢ - ١٩٧٠/ ١٩٧١ تلتها الجزائر. ولم تبدأ السبعينات بعد وكانت الاقطار العربية جميعا قد أعلنت قيام الاجهزة التخطيطية وبدأت في اعداد خططها القطرية.

٧ - ٢ ما المقصود بالتخطيط الاقتصادي:

تعرض كثير من الكتّاب لتعريف المقصود بالتخطيط الاقتصادي. فيعرفه البعض بأنه «العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة» ويعرفه البعض الاخر بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى اشباع ممكن، وعرفه آخرون بأنه «اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة»، كذلك يعّرف التخطيط «بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الاساليب والتنظيمات والاجراءات لتحقيق تلك الاهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة»[٢].

يلاحظ أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول المقصود بالتخطيط الاقتصادي.

فالتخطيط هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع كافة لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية[٣]. فالاداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي الخطة القومية التي

يقوم باعدادها الجهاز المركزي للتخطيط وتقوم بتنفيذها كافة الوحدات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي.

ويمكن اعتبار التخطيط (نوعا من تدخل الدول، لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكلة من جهة، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة آخرى،٠وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقل، وذلك لضمان اتجاه وقيم المتغيرات الاقتصادية العامة[٤].

أما شارلز بتلهايم Sharles Bettleheim فيقول «أن التخطيط عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطاً وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومتسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالاحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة»[٥].

ويذهب ديكنسون Dickinson الى أن التخطيط هو عبارة عن «وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا، وكم ينتج؟ وكيف، ومتى، وأين؟ ولمن يوزع وذلك على أساس تقرير واع من سلطة حازمة، وعلى أساس شامل للنظام الاقتصادي»[٦].

ويعّرف بالدوين Baldwin التخطيط بأنه «اسلوب لاستخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى اشباع ممكن»[٧]. أما برلوف وسائيز Perlogg, Sacz فيعتبران ان التخطيط هو «أي فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي كان يتحقق لو لم تقم بهذا الفعل»[٨].

ويعّرف واترسون Waterson بأن التخطيط «عبارة عن اختيار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محدودة»[٩].

كما ويعرّف مصطفى الخشاب التخطيط بأنه «عملية تجميع للقوى،وتنسيق للجهود وتنظيم للنشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات، في اطار واحد مع تكامل الاهداف وتوحيد المواقف، مستغلين في ذلك خبراتهم ومعلوماتهم، مقدرتهم الذهنية والعلمية وامكانيات البيئة، ومستعينين بتجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول الى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق إرتقاءهم الى حياة اجتماعية أفضل»[١٠].

ويرى الدكتور محمد محمود الأمام ان التخطيط لا يخرج عن كونه «وسيلة لا غاية، وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة – واذا كان قوميا قلنا أيضا شاملة – يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع مادية كانت أو مالية أم بشرية وتحويل طريقة تعبئتها واستغلالها

أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصر فترة ممكنة، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد[١١].

ولا بد هنا ألا نخلط بين التخطيط الاقتصادي والاشتراكية. فالتخطيط الاقتصادي كما عرّفه الاقتصاديون هو اسلوب علمي أو وسيلة تهدف الى الاستغلال الامثل للثروات المتاحة في البلد خلال فترة معينة من اجل رفع مستوى البلد ورفاهية المجتمع. أما الاشتراكية فهي مذهب أو نظام قد يطبق كله أو بعضه حسب طبيعة البلد[١٢]. وقد تنبهت معظم الدول النامية الى هذه الحقيقة وخاصة بعض الدول العربية أن هناك اختلافا جذريا بين التخطيط والاشتراكية فاتبعت اسلوب التخطيط وبدرجات متفاوتة وذلك حسب ظروف وطبيعة كل دولة.

٧ - ٣ أهداف التخطيط:

من الطبيعي أن تبدأ أي خطة عامة بتحديد الاهداف التي ينبغي الوصول اليها، فالخطة تعبر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها. وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع مستوى المعيشة للافراد.

وتنبثق أهداف التخطيط من طبيعة ذات النظام الذي يمارس فيه التخطيط. وكما نعلم هناك نظامان اقتصاديان رئيسيان: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي الى جانب نظام غير متميز كثيرا هو النظام الاقتصادي في البلدان النامية ذو الصفة المزدوجة. وهذه الانظمة متباينة من حيث فلسفتها وطريقة سيرها ومرحلة نموها وطاقاتها ودرجة طموحها. وتبعا لهذا التباين تتباين أهداف التخطيط. ولذلك سنحاول أن نتعرف على الأهداف في كل نظام من خلال تصورنا وفهمنا لطبيعته[١٣].

٧ - ٣ - ١ أهداف التخطيط في النظام الرأسمالي:

يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وأن القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزاحمة وقوانين السوق. ان طبيعة النظام الرأسمالي ذاتها تجعل قطاعات الاقتصاد القومي متباينة في تطورها. وأما الاهداف العامة التي تحاول الدول الرأسمالية الوصول اليها باتباعها اسلوب التخطيط يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

١ - تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصادياتها الرأسمالية والتي تظهر

في صورة الدورات الاقتصادية والبطالة، والاهداف هنا في تحقيق التوظيف الكامل للموارد الانتاجية المادية والبشرية.
٢ - رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأسمالية عن التقدم الاقتصادي السريع الذي تسجله الدول الاشتراكية.
٣ - تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى.

وباختصار يمكن القول بأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي المسيطرة في النظام الرأسمالي، وأن معظم القرارت تكون في أيدي الافراد، وان الحكومة لا تؤثر الا بطريق غير مباشر في هذه القرارت ومن خلال سياستها النقدية والمالية وسياسة الاجور، الامر الذي يجعل تنفيذ تلك الاهداف خاضعا لرغبة الافراد ومشيئتهم وتابعا للكيفية التي تتطابق أو تتعارض فيها مصلحة الافراد مع تلك الاهداف.

٧ - ٣ - ٢ أهداف التخطيط في البلدان الاشتراكية:

يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. فالدول تملك كل وسائل الانتاج. وأما الاهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية باتباع أسلوب التخطيط يمكن تحديدها كما يلي:
١ - ان التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الاسس الرئيسية للاشتراكية يهدف من قبل كل شيء الى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية وغيرها التي تعترض وتعيق بناء الاشتراكية.
٢ - تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية واداة التوجيه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، وبحيث يستطيع هذا القطاع توجيه انماط الانتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.
٣ - دعم الجهاز الانتاجي بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية، وذلك من أجل تعطيل معدلات النمو طويل الاجل وحسن توزيع الدخل اعتمادا على أسس علمية وفنية تحقق أقصى عائد في أقرب وقت وبأقل كلفة.

وترجع أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الاقتصادي الى أن التنمية الاقتصادية تحتاج الى قاعدة صناعية كافية لان تكون لها ركيزة في انطلاقتها التنموية واستمرارها. كما أن التصنيع السريع يحتاج الى التوسع في التنمية الزراعية كي يستطيع

القطاع الزراعي تلبية مطالب الصناعة بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية، وتوفير الغذاء للعمال الزراعيين الذين ينتقلون الى الصناعة. ونجاح التنمية الزراعية رهن بتوفير وسائل التقنية التي على الصناعة أن تمدها بها.

من ذلك يتبين أن التصنيع يحتاج الى الزراعة التي تفتقر بدورها اليه، الامر الذي يتطلب تحقيق التوازن في تنمية هذين القطاعين.

ومن الجدير بالذكر أن التصنيع السريع يتطلب حصر وتوجيه الموارد بشكل مركزي كي يصبح بالامكان تركيز كل الموارد لاغراض معينة والحيلولة دون تسربها الى اغراض أخرى لا تخدم عملية التصنيع، كما أن التسلط المركزي على الموارد يسهل عملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيعها حسب أولية الاهداف.

٧ - ٣ - ٣ أهداف التخطيط في البلدان النامية:

ان البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وعلى اختلاف انواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها وتشترك جميعا بخاصة رئيسية هي كونها متخلفة اقتصاديا وتقنياً عن الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية على السواء. ووضع التخلف في البلدان النامية يظهر بصور شتى متداخلة فيما بينها وكثيرا ما يكون كل منها سببا لظهور الاخرى ونتيجة لظاهرة غيرها. وأهم هذه الصور القصور الكبير في استغلال الموارد الطبيعية وندرة رأس المال وسوء استخدامة وانخفاض مستوى الانتاجية. وحصيلة ذلك تظهر في الضآلة النسبية للدخل القومي وسوء توزيعه، كما أن التخصص في انتاج المواد الاولية يعتبر أحد الصور السيئة للتخلف ذلك لانه يجعل البلدان النامية تقع بشكل أو بآخر في تبعية الدول المتقدمة.

وتبعا لذلك نستطيع القول بأن أهداف التخطيط في البلدان النامية تكمن في ازالة تلك الصورة. وعليه ويمكن تجسيدها في النقاط التالية:

١ - التركيز على تنمية المورد البشري وهو الثروة الحقيقية للمجتمع.

٢ - رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية ليصبح من الممكن زيادة الدخل القومي.

٣ - قلب بنية المجتمع ليصبح بالامكان تحقيق توزيع صحيح وعادل للدخل القومي.

٤ - تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من وضع التبعية.

وبلوغ هذه الاهداف ليس بالعملية السهلة، خاصة وأن تحقيق أي هدف منها يرتبط ويتعلق بتحقيق الاهداف الاخرى.

٧ – ٤ أنواع التخطيط:

تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي. والاختلاف في نوع التخطيط لا ينعكس فقط في طبيعة الاهداف التي ترمي الخطط الانمائية تحقيقها، ولكن ايضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق هذه الاهداف. فالتخطيط في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا يختلف عن التخطيط في النظم الاقتصادية الرأسمالية القائمة على حرية الفرد. كما يختلف التخطيط في الدول المتقدمة بصفة عامة عن التخطيط في الدول المتخلفة اقتصاديا وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وفيما يلي عرض لاهم أنواع التخطيط. وسوف نعتمد في بيان ذلك على مرجعين اساسيين في هذا الشأن هما للدكتور حسين عمر والدكتور محمود يونس[١٤].

٧ – ٤ – ١ التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:

الدولة قد تأخذ باسلوب التخطيط في معناه الجزئي على أساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي دون بقية القطاعات، كأن تخطط مثلا لقطاع الزراعة أو الصناعة. وقد يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين. فبدلا من أن تقوم الدولة مثلا بتخطيط القطاع الزراعي بأكمله تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد كالقطن، أو خطة للقمح، أو خطة للارز أو خطة للذرة أو خطة للحبوب أو مجموعة من هذه المحاصيل. وفي كل هذه الاحوال فان الخطة تسمى بالخطة الجزئية. وقد يكون هناك مبرر للدولة باتباع اسلوب التخطيط الجزئي وذلك لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن كل القطاعات الاقتصادية.

وأما التخطيط الشامل فينصب على كافة قطاعات الاقتصاد القومي أي يتضمن وضع خطة تشتمل على كل القطاعات الاقتصادية، وتغطي كل جوانب الاقتصاد القومي. ويلعب القطاع العام دورا كبيرا في الاقتصاد القومي حيث يكون مسؤولا عن الجانب الاكبر في تنفيذ الاهداف المرسومة في الخطة. ولا ننسى أن القطاع الخاص له دوره أيضا في التخطيط الشامل.

ان التخطيط الشامل يساعد المخططين في مهمة اختيار أفضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة في المجتمع، على العكس من التخطيط الجزئي. فشمول الخطة لكل القطاعات الاقتصادية يسمح بمواجهة كل الامكانيات القومية، وكل الاهداف القومية معا، على حين أن جزئية الخطة لا تسمح الا بمواجهة جزء من هذه الامكانيات وجزء من الاهداف.

٧ - ٤ - ٢ - التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

ويفّرق خبراء التخطيط بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من سلطات في اعداد الخطة الاقتصادية القومية. ويقصد بالتخطيط المركزي أن تتولى السلطة العامة ممثلة في جهاز التخطيط، اصدار كل القرارات الخاصة بالخطة وبمشاركة الاجهزة التخطيطية الاخرى. أي تصدر القرارات بعد استطلاع رأي الوحدات الانتاجية المختلفة داخل الانشطة والقطاعات الاقتصادية. ولا أساس للكلام بأن السلطة المركزية لا تستطلع رأيهم.

أما التخطيط اللامركزي فان جهاز التخطيط يقوم باتخاذ بعض القرارات تاركا للمشروعات القائمة اتخاذ البعض الآخر. وقد حدد دعاة هذا النوع من التخطيط تلك القرارات التي تكون من اختصاص جهاز التخطيط في جوانب ثلاث: تحديد الحجم الكلي للاستثمار، وتحديد الاثمان التي تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات، وتحديد سعر الفائدة. هذا على أن يتم تحديد الحجم الكلي للاستثمار على أساس تحقيق العمالة الكاملة، وان يتم تحديد سعر الفائدة عند المستوى الذي يضمن للمشروعات الحصول على التمويل اللازم لذلك الحجم الذي تحدد للاستثمار، وأن يتم تحديد أثمان المنتجات، من السلع الاستثمارية والمواد الاولية وغيرها من مستلزمات الانتاج، عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين عرض كل سلعة وبين الطلب عليها.

وباختصار، فتقتصر الخطة الاقتصادية هنا على تحديد عدد من الاهداف الكلية التي يتسنى بتحقيقها بلوغ الغايات العامة للخطة. ومن هذه الاهداف الكلية مثلا الارتفاع بمستوى الدخل القومي، ارساء قواعد الصناعة، تعزيز قدرة الدولة على الدفاع... الخ. ويعبر عن هذه الاهداف بصورة كمية دون التطرق الى أهداف مفصلة لمختلف المشروعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي. ويعتمد التخطيط اللامركزي غالبا على الحوافز أكثر من اعتماده على الأوامر والتعليمات في حمل الافراد والمشروعات على بلوغ الغايات التي تستهدفها الخطة الاقتصادية.

٧ - ٤ - ٣ - التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي:

يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التي تضمنها الدولة. أما التخطيط الاقليمي فمن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو اقاليم ومحافظات الدولة لانها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي، وعليه، فيتم وضع خطة لاقليم أو

أقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف. ولتحقيق التوازن بين أقاليم الدولة يتطلب دراسة امكانيات كل اقليم وتخصيص اكثر الاستثمارات ملاءمة له. والتخطيط الاقليمي قد يكون جزء من التخطيط القومي. وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الاقليمي صورة من صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي، اي لامركزية اقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية.

وجدير بالملاحظة، لكي يكون التخطيط ناجحاً أن تسبقه دراسات جزئية على مستوى المناطق المختلفة والانشطة النوعية المتعددة، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التي يمكن ان تقوم بها والموارد التي يمكن أن تعتمد عليها في تحقيق هذه المشروعات، بحيث تدرس كل جهة مشرفة على قطاع من القطاعات امكانيات النمو في القطاع دراسة مستفيضة. وعندما تتم هذه الدراسات على المستوى الاقليمي، وعلى المستوى القطاعي، تقدم لجهاز التخطيط لكي يضع خطة شاملة متوازنة على أسس مدروسة صادرة عن المناطق المختلفة والقطاعات المتعددة.

٧ - ٤ - ٤ - تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى:

ويتضمن التخطيط القومي الشامل ثلاثة أنواع من الخطط من حيث بعدها الزمني هي:

الخطة طويلة المدى، والخطة متوسطة المدى، والخطة قصيرة المدى.

فالخطة طويلة المدى تتراوح مدتها بين ١٠ - ٢٠ عاما، ويكون من طبيعتها التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي دون التعمق في التفصيلات بمعنى تحديد الاهداف الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية، كاحداث تغير أساسي في الهيكل الانتاجي، تغيير نمط توزيع الدخل، القضاء على البطالة، الارتفاع بمستوى التكنولوجي عن طريق التوسع في التعليم والارتقاء به في كافة مستوياته.

ان درجة التفصيل في هذا النوع من الخطط تكون قليلة على أساس انها تستخدم كمرشد في اعداد الخطط المتوسطة وقصيرة المدى. ومن الاسباب التي تدعوا الى بناء خطة طويلة المدى هو وجود بعض المشروعات التي تتجاوز مدة انشاؤها فترة الخطة متوسطة المدى، مثل مشروع السد العالي والاثار المترتبة عليه كاستصلاح الاراضي وتوليد الطاقة الكهربائية... الخ، فالاستفادة من هذه الاثار يستلزم رسم السياسات المطلوبة في الفترة الطويلة.

والتخطيط متوسط المدى يتراوح مدته ما بين ٥ - ٧ سنوات، وهو النمط السائد في الدول التي تتبنى التخطيط الموجه وتلك التي تتبع التخطيط غير الموجه. وترتبط الخطة متوسطة المدى بالخطة طويلة المدى عن طريق الاطار العام الذي ترسمه الخطة طويلة المدى. ويحتوي هذا النوع من الخطط على درجة اكبر من التفصيل مقارنة بالخطة طويلة المدى وان الخطة متوسطة المدى تتعرض لهيكل القطاعات تفصيلا أي قد تصل الى مستوى فرع الصناعة أو الوحدة الانتاجية.

وتقسم الخطة متوسطة المدى الى خطط سنوية (قصيرة الاجل)، توضح كل خطة سنوية حجم الموارد المتاحة، والاهداف المقررة في ضوء هذه الموارد والامكانيات، وما يتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاهداف المقررة في الزمن المحدد.

ويطلق على الخطة قصيرة الاجل، الخطة التنفيذية، وهي في الواقع غالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة. وتتميز الخطة قصيرة الاجل بتفصيل الاهداف مثل معدل نمو الدخل القومي، ومعدل نمو الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وفي شتى الصناعات الرئيسية، تحديد الاهداف الانتاجية للعديد من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية. كما تتميز هذه الخطة ايضا بتحديد السياسات النقدية والائتمانية والضريبية وسياسات الاسعار والاجور.

٧ - ٤ - ٥ - التخطيط المادي والتخطيط المالي:

التخطيط المادي يعني التخطيط على أساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الانتاج، كالالات والمعدات والانشاءات والقوى العاملة، ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدرا معينا من الموارد الحقيقية. وهنا ينبغي على جهاز التخطيط أن يتأكد لدى وضع الخطة من توافر الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ اهدافها.

أما التخطيط المالي فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية. أي بتدبير الاموال المحلية والاجنبية اللازمة لتمويل كمية السلع والخدمات المقرر انتاجها في ظل التخطيط المادي. والواقع في الامر ان التخطيط المادي والتخطيط المالي وجهان لصورة واحدة اذ لا يمكن ان تتضمن أي خطة كمية السلع والخدمات المزمع انتاجها خلال فترة زمنية معينة دون أن يتم توضيح كيفية الحصول على الاموال اللازمة لتحقيق الاهداف المرسومة.

والخلاصة ان النموذج السليم للتخطيط لا يلغي التخطيط المالي كلية، بل يأتي بصورة تالية للتخطيط المادي، اذ لا يمكن لاي منهما أن يرتب وحدة سير الامور أو يحقق نجاح التخطيط، وعلى ذلك فلا بد من تحقيق توازن سليم بين التخطيط المادي والتخطيط المالي. وهنا تجدر الاشارة الى أن الخطة الاولى في الهند قامت على اساس التخطيط المالي. اذ حددت وجودها معينة من الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية، يتم تمويلها من الموارد المالية المتاحة. وبذلك فرض التمويل نفسه على الخطة، ووضع حدا أقصى لا يتعداه الاستثمار، مع امكان ترك بعض البنود أو تعديلها في حالة عدم كفاية الموارد المالية المتوفرة.

٧ - ٤ - ٦ - التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي:

وقد يكون التخطيط مستهدفا لتحقيق اهداف اقتصادية تتمثل في زيادات معينة من عناصر الخطة، وتنصرف الى زيادة الانتاج السلعي في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد والبناء، أو زيادة انتاج الخدمات وثيقة بالانتاج السلعي كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة، دون غيرها من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية. وهنا يكون التخطيط اقتصاديا. اما التخطيط الاجتماعي فهو يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة الاجتماعية التي تغطي بعض قطاعات الخدمات التي تكون لها في العادة الصفة الجماعية في الاستهلاك والتي تقدمها الدولة عادة بلا مقابل أو بمقابل رمزي، كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترويحية والسياحية والتنظيمية.

ولا شك أن التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا في وقت واحد، بمعنى أن الخطة القومية الشاملة تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معا، قد لا تدل تسمية الخطة وحدها على طبيعة الاهداف، اذ قد يطلق على الخطة اسم (خطة التنمية الاقتصادية)، ومع ذلك فقد تتضمن اهدافا اقتصادية واجتماعية معا.

غير أن بعض الدول الاشتراكية تضع خططا للانتاج السلعي وحده دون انتاج الخدمات، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، تفاديا للصعوبات التي يلاقيها المخططون في وضع أهداف قطاعات الخدمات، والرقابة على تنفيذها، ومتابعة نتائج تنفيذها، اذ ان ذلك ينطوي على قدر كبير من الاجتهاد والتحكم. ومرد ذلك الى سببين رئيسيين، الأول: ان انتاج الخدمات غير قابلة للقياس الكمي، بطبيعة الحال، ولذلك فان

وضع الاهداف الخاصة بقطاعات الخدمات لا بد أن يقوم على أساس التقدير القيمي وما يصاحبه من صعوبات احصائية جمة. فاذا انتقلنا من تقدير قيمة الخدمة، أو الزيادة في قيمتها كهدف ينبغي تحقيقة، الى تقدير نوعية الخدمة، يصادف المخططون كثيرا من الصعوبات في وضع معايير موضوعية لقياس تطوير هذه النوعية. أما السبب الثاني في الاجتهاد والتحكم في التخطيط لقطاعات الخدمات، فهو ان القطاع الخاص يلعب دوره الهام في كثير من المجتمعات التي تأخذ باسلوب التخطيط، وذلك فيما يتصل بانتاج الخدمات، وعلى الاخص الخدمات التعليمية والصحية والشخصية. ولهذا فان البيانات والمعلومات المتاحة عن قطاع الخدمات الخاص قد لا تكون من الشمول والدقة بحيث يمكن أن تكون أساسا للتخطيط أو لمتابعة التنفيذ على الوجه المنشود.

٧ - ٤ - ٧ - تخطيط كلي وتخطيط قطاعي:

ذكرنا أن مهمة التخطيط القومي، في معناه الصحيح، هي تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحديد الوسائل التي يتعين الاخذ بها لبلوغ تلك الاهداف. وتتمثل هذه في زيادات مستهدفة في العناصر التي تتكون منها الخطة، كالانتاج والدخل والعمالة والاستثمارات... الخ. ولذلك فان التخطيط بحكم طبيعته، هو من اختصاص السلطة العامة، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات التي يشملها التخطيط.

ومن ثم يفرّق البعض بين التخطيط الكلي الذي يتضمن وضع أهداف اجمالية للاقتصاد القومي بكل قطاعاته المختلفة وبين التخطيط القطاعي الذي يتضمن وضع أهداف فرعية لقطاع معين. وسواء كان التخطيط من القاعدة الى القمة أو من القمة الى القاعدة فان الخطة العامة هي في الواقع، مجموعة متناسقة ومتماسكة من الخطط القطاعية، كما أن الاهداف الاجمالية للخطة العامة على مستوى الاقتصاد القومي هي محصلة الاهداف الفرعية لخطط القطاعات.

ولو تتبعنا مراحل اعداد أية خطة قومية شاملة، فاننا نجدها في العادة تبدأ بخطط للقطاعات المختلفة، يتولى جهاز التخطيط المركزي دراسة كل منها دراسة فنية واقتصادية، على المستوى القطاعي ثم يقوم، بعد ذلك، بالتنسيق بينها وادماجها داخل اطار موحد لخطة عامة شاملة. واجمال القول ان الخطة العامة ذات الاهداف العامة تتضمن خططا فرعية للقطاعات. ويتضمن كل قطاع اهدافا فرعية خاصة. فالتخطيط العام الشامل يضع

اهدافا اجمالية للانتاج والدخل والعمالة والاستمثارات وغير ذلك من عناصر الخطة، على مستوى الاقتصاد القومي الا ان هذه الاهداف الاجمالية تتجزأ بدورها إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعي، بحيث يصبح لقطاع الصناعة أو الزراعة أو النقل أو المواصلات أو غيرها من القطاعات خطة قائمة بذاتها تتضمن أهدافا للانتاج والدخل والاستثمارات... الخ. يجب تحقيقها بالنسبة لكل قطاع وان كانت خطة كل قطاع تدخل بصورة متناسقة ضمن اطار الخطة العامة.

٧ - ٥ مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ:

وعلى ضوء تجارب التخطيط في كثير من المجتمعات النامية التي تأخذ باسلوب التخطيط من أجل التنمية، هنالك مبادىء عامة يتوقف عليها نجاح التخطيط الى حد كبير يمكن ايجازها بما يلي [١٥]:

- توفر جهاز تخطيطي قادر بكوادره على وضع الخطط ومتابعتها.
- لا بد من توفر جهاز احصائي قوي قادر على خدمة التحليل التخطيطي للمشروعات، بغية وضع اطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية، وذلك بتوفير الاحصاءات عن السكان والارقام القياسية للاسعار وميزانيات الأسر.
- لا بد أن يسبق التخطيط عملية التمويل، بمعنى أن تكون أهداف الخطة أساسا لاعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقة. وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية. كما أنه لا يجوز الارتباط بأية أعمال أو برامج أو مشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الاطار العام للخطة.
- أن يكون التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة توزيعا عادلا، فليس من العدالة، في شيء، أن تتركز المشروعات في العواصم وحدها، لان عدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات هي ضمان لحسن استغلال الموارد، وضمان لمد الخدمات الاساسية الى كافة اقاليم الدولة على قدم المساواة.
- وان يجري تخطيط الطاقات البشرية، جنبا الى جنب، مع تخطيط الطاقات المادية، حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة.
- أن يكون اعداد الخطة وتنفيذها على أساس المشاركة الايجابية بين جهاز التخطيط

وبين الاجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات لان هذه المشاركة ضرورية لتضافر جهود العاملين في هذه الاجهزة على المضى بالخطة - في عزم وتصميم - نحو أهدافها المرجوة، حيث ان حق هؤلاء في المشاركة في اعدادها تقابله مسؤوليتهم عن تنفيذها وتحقيق أهدافها كاملة.

- لا بد أن يقاس نجاح كل وحدة انتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطة، ولا بد أن يقترن أي تقصير في الاداء بالجزاء الرادع عنه، وتحميل الادارة العليا في الوحدة الانتاجية بمسؤولياتها الكاملة عن التنفيذ وعن تحقيق أهداف الخطة.

- لا بد من نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الاعلام، حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط في المجتمع ومبرراته، ويعرف الاطار الفلسفي العام للخطة الشاملة. ويعرف اهداف الخطة واتجاهاتها، وعلى الجميع يعرف حقوقه وواجباته ازاءها كمواطن منتج، أو مواطن مدخر، أو مواطن ممول.

٧ - ٦ المبادىء الاساسية للتخطيط

ان من اهم المبادىء الاساسية للتخطيط التنموي الشامل والتي يجب أن تتحلى بها الخطط التنموية ما يلي[١٦]:

★ **الواقعية:**

لا بد أن يكون وضع الخطة على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، وان تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية التي توصل لنفى هذا الواقع القائم واحلال الواقع المنشود. ونقطة البداية هنا، هي واقعية البيانات الاحصائية، وواقعية التنبؤات لكمية وكيفية الحاجات المستهدفة. فوضع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير حقيقي.

★ **الشمول:**

بمعنى شمول عملية التخطيط لكل المتغيرات الاساسية في سياق تحديد الانتاج الموسع: الانتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك. وان تغطي الخطة كافة المصادر الرئيسية واستخداماتها على الصعيد المادي والمالي والبشري. لان الاقتصاد القومي كل مترابط عضويا، فلا يمكن تخطيط جزء منه، كتخطيط الاستثمارات، واهمال الجوانب الاخرى المتداخلة مع عمليات الاستثمار. مثل الدخول التي يولد هذا الاستثمار وما تعكسه هذه

الدخول من آثار على الاستهلاك، كما أن الاستثمار يعني ازدياد الحاجة للقوى العاملة، وله تأثير ايضا على التجارة الخارجية وعلى ميزان المدفوعات... الخ. فالتخطيط يتميز بصفة اساسية، هي صفة الشمول، اي شمول الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع، فلا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر، ولا على قطاع دون آخر. ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة، وانما ينبغي ان نصل اليه بالتدريج المخطط.

★ **المركزية الديمقراطية:**

بمعنى وجود مركز تتمركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية، وان يكون له صفة الالزام على كافة المستويات. اما الشق الثاني من هذا المبدأ، وهو الديمقراطية فيعني ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها، في صياغة القرارات التخطيطية، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي. وهذا المبدأ يعني أيضا، تقسيم العمل القائم على مركزية قرارات التخطيط والمتابعة والمراقبة والتقييم ولا مركزية التنفيذ، ضمن عملية واحدة مترابطة عضويا.

ان درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية الممركزة، يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر الكفؤة والمتخصصة، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط. فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية المتخصصة، ارتفعت درجة النمو الاقتصادي وتعددت وتنوعت وتشابكت مؤسساته، كلما امكن التخفيف من عدد القرارات التي تتخذ مركزيا، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية في حرية التصرف ضمن الاطار المخطط.

وكل بلد يختار، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية، الاطار التنظيمي والاداري الذي يضمن له أعلى فعالية واكبر كفاءة للعملية التخطيطية وللقرار التخطيطي في المرحلة التي يجتازها من تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

★ **التناسق**

وهو يعني أن تكون اجزاء الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة متكاملة عضويا، وان تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا تناسقا مبررا علميا، مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الاولويات المخططة. وهذا التناسق مطلوب بين الاهداف بعضها مع بعض، وبين الوسائل بعضها مع بعض، وبين الاهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

ان تطوير الاقتصاد الوطني بصورة مخططة يتطلب شرطا ضروريا، وهو ايجاد

النسب الصحيحة بين مختلف فروع الانتاج المادي، وبين الانتاج والاستهلاك، بين الاستهلاك والتراكم، بين الانتاج والبناء، بين الانتاج والنقل، بين نمو انتاجية العمل والاجور، بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك للجماهير الواسعة، بين مصادر العمل المتاحة وحاجة الاقتصاد الوطني للكوادر... الخ وهناك نسب اخرى لا تقل أهمية عن النسب التي مر ذكرها، وهي النسبة بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية والصناعية التحويلية، بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة... الخ)، والنسب بين انواع الانتاج المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته، استخراج المعادن ومعالجتها، رزاعة النباتات وتربية المواشى، والحالات المماثلة الاخرى).

ان مبادىء الواقعية والشمول والمركزية الديموقراطية كلها تساعد على تأمين هذا التناسق المتناسب بين جميع اجزاء الخطة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبين الخطط المتتابعة.

★ الانحياز

الخطة هي احد الادوات لتنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية معينة، لا بد ان ترتبط بتحقيق مصالح محددة في المجتمع. وعندما تكون ملكية وسائل الانتاج تعود للمجتمع باسره، فان الانحياز قائم في مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح المنتجين المباشرين. اما اذا كانت وسائل الانتاج الرئيسية ملكا لطبقة أو اقلية من افراد المجتمع، فان الانحياز وان لم يعلن عنه لكنه في الواقع يكون الى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة المالكة، بالدرجة الرئيسية، اذا كان هناك تخطيط فعلي، ومن هذا يتبين بانه لا وجود لما يسمى بحياد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

★ المرونة

في عصر الثورة العلمية – التقنية نشهد تغيرا متسارعا في مختلف المجالات، كما ان هناك حالات طارئة لا يمكن التنبؤ بها. ولهذا يجب أن لا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع، ولا بد من أن تتجاوب الخطة مع الظروف المتجددة. كما حصل مثلا بعد تأميم النفط ورفع معدلات انتاجه وتصحيح اسعاره لصالح بعض الاقطار العربية في السبعينات، مما ولد مصادر في الدخل لم يدخلها المخطط في حسابه عند اعداد الخطة الجاري تنفيذها، وكذلك صعوبة التنبؤ بحجم الطلب على النفط المستخرج والمصدر والتقلبات السريعة التي رافقت اسعاره مؤخرا وبالتالي حجم العوائد التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الخطط

الانمائية في عدد من الاقطار العربية. وهذا هو احد الاسباب لمبدأ المرونة من اجل تعديلها.

★ الالزام

الخطة ينبغي ان تكون برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في القطاعات الرئيسية، فهو محصلة عمل جماعي، وتنفيذه ملزما لهؤلاء جميعا. ومبدأ الالزام هذا صفة اساسية من صفات التخطيط التنموي الشامل، ومن هنا يبرز المعنى في صدور الخطة بقانون من اعلى سلطة تشريعية في البلاد.

★ الاستمرارية

التحضير للخطة يولد الخطة، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة، وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح، ثم عملية التقييم... وهكذا فالعملية التخطيطية عملية مستمرة وعامل الزمن مترابط باستمرار يجسده وجود خطط تتفاوت في آجالها الزمنية، فكلما بدأنا بتنفيذ خطة، يلاحقنا العمل لوضع بذور الخطة التالية. ويجري حاليا في بعض الدول التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي الشامل، العمل بما يسمى بالخطط المتحركة اي العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة سنة الى الامام. فالخطة الخمسية مثلا لسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بعد عام من بدءها تمدد لخطة سنوية معدلة لسنوات ٨٧ - ١٩٩١ ، ومن ثم تعدل أو تمدد لسنوات ٨٨ - ١٩٩٢ . ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المتحركة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف الجديدة كما يضمن استمرار العملية التخطيطية، الا انه يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية، ووضع حدود زمنية للاهداف لتسهيل مهمة متابعة تنفيذها وتقييم الاداء.

هذه المبادىء الاساسية العامة، ومعها المقدمات الضرورية للتخطيط التنموي الشامل من الممكن ان تعيننا عند تقييم محاولات التخطيط الاقتصادي الجارية في هذا البلد او ذاك. وفي حالة توفرها وتكاملها فان هذا يعني الانتقال من قانون المزاحمة والتطور التلقائي للانتاج القائم على قرارات عشرات الآلاف من الافراد، مما يؤدي الى عدم التناسب وبالتالي الى تعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجة الى قانون التطور المنهاجي المتناسق لمجمل الاقتصاد الوطني. وهذا القانون الموضوعي يتيح امكانية توجيه وضبط الانتاج بصورة واعية استنادا لمخططات التنمية، وتحديد افضل النسب لتطور فروع الاقتصاد الوطني (زراعة، صناعة، بناء...الخ)، وتوزيع القوى المنتجة توزيعا رشيدا على الصعيد المكاني وبين فروع انتاج وسائل الانتاج وفروع انتاج سلع الاستهلاك. كل ذلك من اجل الوصول الى تحقيق الاشباع الامثل لحاجات الانسان، اذا توفرت الظروف الذاتية المساندة لوضعه

موضوع التنفيذ.

٧ - ٧ الاساليب الفنية للتخطيط[١٧]

سوف نقتصر هنا على نوع واحد من الاساليب الفنية اللازمة لاعداد الخطة دون أن يعنى ذلك الأقلال من أهمية الاساليب الفنية اللازمة للتحضير للخطة أو لوضعها موضع التنفيذ بالاضافة الى اسلوب تحليل المدخلات والمخرجات وسوف نقتصر هنا على الموازين التخطيطية فقط.

لقد اعتمد المخططون، في دول التخطيط المركزي، أساساً على الموازين التخطيطية التي تضمن التعادل بين المتاح من منتج ما أو مورد ما مع جميع استخداماته. وحيث يتحقق التوازن في كل الموازين، فإن ذلك قد يضمن في النهاية تحقيق التوازن العام في الاقتصاد القومي. ومن أمثلة الموازين التخطيطية ميزان الاستثمارات، وميزان القوى العاملة، وميزان الناتج القومي والانفاق عليه، وميزان التجارة الخارجية... الخ.والصورة العامة للميزان في أبسط اشكالها هي:

مجموع الموارد = مجموع الاستخدامات

وبصفة عامة يمكن تقسيم الموازين التخطيطية إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الموازين التركيبية، والموازين السلعية. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل مجموعة.

أ - الموازين التركيبية:

وهي الموازين التي تبين توازن المتغيرات القومية الكلية أو أجزاء منها. ومن أمثلتها ميزان الناتج القومي الاجمالي والانفاق عليه، وميزان الاستثمارات، وميزان الدخل والانفاق النقدي... الخ وفيما يلي بعض صور هذه الموازين.

١ - ميزان الناتج القومي الاجمالي والانفاق عليه:

ويحدد هذا الميزان انتاج الأنشطة المختلفة للاقتصاد القومي وكيفية توزيعه بين استخداماته المختلفة سواء كانت وسيطة أو نهائية. وكذلك يظهر مكونات الطلب النهائي أن الاستهلاك (العام والخاص)، والاستثمار (العام والخاص)، والتغير في المخزون، وصافي العلاقات الخارج. وقد تظهر صورة هذا الميزان في الشكل التالي:

صورة مبسطة
لميزان الناتج القومي الاجمالي والانفاق عليه

الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)	الانفاق على الناتج القومي الاجمالي
- الدخل المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)	- الاستهلاك (العام والخاص)
- صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي	- اجمالي استثمار المحلي الثابت - التغير في المخزون
- الضرائب غير المباشرة ناقصاً: اعانات الانتاج	- صافي عوائد الدخل مع الخارج

٢ - ميزان الاستثمارات:

نظراً لما للاستثمار من أهمية خاصة فإنه يمكن وضع موازين مختلفة حسب الجانب المراد ابراز أهميته. فيمكن مثلا وضع ميزان لتحديد حصص الانشاءات والمبالغ اللازمة للآلات، أو وضع ميزان لتوزيع اجمالي مخصص التجديدات (سواء كانت اصلاح شامل أو احلال)، أو وضع ميزان يبين توزيع اجمالي الاستثمار على القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي،... الخ وقد تظهر صورة ميزان الاستثمار الاجمالي كما في الجدول التالي:

صورة مبسطة لميزان الاستثمار الاجمالي (ارقام افتراضية)

المـــوارد		الاستخدامات	
اجمالي الاستثمار	١٠٠٠	- الصناعة	٣٧٠
- استثمار انتاجي	٣٥٠	- الزراعة	٢٢٠
- استثمار جاري	٢٠٠	- الاسكان	١٨٠
- مخزون سلعي	٤٥٠	- خدمات أخرى	١٠٠
الاجمالي	١٠٠٠	الاجمالي	١٠٠٠

٣ - ميزان الدخل والانفاق النقدي:

ويبين هذا الميزان الدخول النقدية والإنفاق النقدي لمجموع السكان بغرض توضيح التوازن بين القوة الشرائية المتاحة للسكان (الدخول النقدية) والمعروض من السلع والخدمات في ضوء مستوى الأسعار السائدة وإذا كان رصيد الميزان - مع ثبات الأسعار - سالباً، أي الانفاق النقدي المتوقع يفوق قيمة السلع والخدمات المتاحة - فإن الاقتصاد القومي يعاني من فجوة تضخمية وتميل الأسعار إلى الارتفاع حتى تملأ الفجوة. أما إذا كان الرصيد موجباً - مع بقاء افتراض ثبات الأسعار - بمعنى أن الانفاق النقدي المتوقع يقل عن قيمة السلع والخدمات المتاحة فإن الاقتصاد القومي يعاني من فجوة انكماشية ويكون من المتوقع ميل الأسعار نحو الانخفاض.

صورة مبسطة لميزان الدخل والانفاق النقدي (أرقام افتراضية)

الدخل		الانفاق	
أجور	٢٠٠٠	استهلاك (عام وخاص)	٤٤٠٠
عوائد حقوق التملك	٣٠٠٠	استثمار (عام وخاص)	٧٠٠
(فوائد، ريع، أرباح)		الرصيد:	
		(-) فجوة تضخمية	١٠٠
		(+) فجوة انكماشية	
المجموع	٥٠٠٠	المجموع	٥٠٠٠

٤ - ميزان القوى العاملة:

تحدد القوى العاملة ودرجة كفاءتها - إلى حد كبير- القدرة على تحقيق أهداف الخطة. ومن ثم فيلزم التنسيق بين احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من القوى العاملة وبين المتاح منها لأن الأمر قد يتطلب تعديلات في سياسات الأجور والتدريب والتعليم والتشريعات العمالية والاجتماعية بما يحقق الأهداف المرجوة للخطة.

ويمكن القول بصفة عامة أن ميزان القوى العاملة يهدف إلى ما يلي:

- تحقيق التوازن العام بين العرض من العمل والطلب عليه.
- ضمان تحقيق احتياجات كافة قطاعات الاقتصاد القومي من القوى العاملة على

اختلاف أشكالها.

- إتاحة فرص العمل للذين بلغوا سن العمل.
- الربط بين تخطيط استخدام القوى العاملة وتخطيط زيادة إنتاجية العمل.
- الربط بين تطور الفن الانتاجي وأثره على حجم القوى العاملة المطلوبة وإنتاجيتها.
- الربط بين سياسة الأجور وسياسة العمالة والانتاجية.

وقد تظهر صورة هذا الميزان كما في الشكل التالي:

صورة مبسطة لميزان القوة العاملة (أرقام افتراضية)

الموارد		الاستخدامات	
● عدد السكان	٤٥	● السكان العاملون في	
ناقصاً:		- الزراعة	٩
- السكان تحت سن ١٥ سنة	١٦	الصناعة	٥
- السكان فوق سن التقاعد	٤	- الخدمات	٣
● السكان في سن العمل	٢٥	● سكان في سن العمل ولا يعملون (بطالة)	٢
مضافاً:		● الطلبة فوق سن ١٥ سنة	٢
- السكان العاملون بعد	٢	● الهجرة إلى الخارج	٣
سن التقاعد		● ربات البيوت	٣
المجموع	٢٧	المجموع	٢٧

ب - الموازين السلعية:

وهي تعد من أقدم الموازين استعمالاً في الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل مثل الاتحاد السوفيتي. وعادة ما يتم بناء هذه الموازين بالنسبة للسلع الرئيسية والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين المتاح والمستخدم منها، أي بهدف تحقيق التوازن بين الطلب على - والعرض من - هذه الموارد، ثم العمل على تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي.

وجدير بالذكر أن الميزان السلعي على مستوى الاقتصاد القومي ليس إلا تجميعاً لمجموعة من الموازين التي يتم إعدادها بواسطة المستويات التخطيطية المختلفة، يتضمن كل منها الوحدات المتاحة من السلعة واستخداماتها المختلفة، ولذا فإن السلعة التي يعد لها

الميزان يجب أن تكون وحداتها متجانسة إذا كان الميزان يعد في صورة كمية، أما إذا لم تكن وحدات السلعة متجانسة فإن الميزان يعد في صورة قيمية.

وقد يتخذ الميزان الخاص بسلعة معينة الشكل التالي:

الموارد «العرض»	الاستخدامات «الطلب»
١ - المخزون في أول الفترة ٢ - الانتاج ٣ - الواردات ٤ - السحب من الاحتياطي لدى الدولة ٥ - أية موارد أخرى	١ - الاستخدامات الوسيطة ٢ - الاستثمار (تكوين رأس المال) ٣ - الاستهلاك (الفردي والجماعي) ٤ - الصادرات ٥ - مخزون آخر الفترة
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

ومن الضروري أن يتساوى إجمالي الموارد مع إجمالي الاستخدامات، وأن يتحقق توازن الميزان على مستوى كل من المشروع، والقطاع، والمستوى القومي.

وعند إعداد الميزان الخاص بسلعة معينة فإنه يتم تقدير كل بند من بنود الموارد والاستخدامات استنادا الى تجارب الماضي واعتماداً على بعض المعاملات الفنية. ولا نستطيع في المجال الراهن أن نعرض للكيفية التي يتم بها هذا التقدير ولكن ما ينبغي توضيحه هو أنه عند الانتهاء من تقدير كافة البنود في كل من جانبي الموارد والاستخدامات في الميزان الخاص بكل سلعة فمن الضروري القيام بما يلي:

- التحقيق من وجود الترابط بين الموارد والاستخدامات.
- قياس مدى الدقة في تقدير كل من الموارد والاستخدامات بغرض الكشف عن أية اختناقات قد تؤدي الى عدم توازن الميزان السلعي.
- دراسة مدى تحقيق الميزان لأهداف الخطة القومية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية.

وإذا ما أسفرت النتيجة عن عدم توازن الميزان فذلك يعني وجود اختناقات يتعين التغلب عليها. وحتى يمكن تحقيق ذلك، فإن الأمر قد يتطلب:

- مراجعة التقديرات الاحصائية لكافة بنود الميزان السلعي.
- محاولة تخفيض معاملات بعض البنود مثل بنود الاستهلاك النهائي.

- محاولة البحث عن موارد إضافية، والارتفاع بمستوى الاستفادة من الطاقات القائمة.
- تحريك بعض الموارد سواء بتشغيلها في مناطق جغرافية أكثر ملاءمة، أو استخدامها في إنتاج سلع أخرى لم تكن تستخدم فيها من قبل.

هذه باختصار أهم الموازين التخطيطية. وبطبيعة الحال فهناك موازين اخرى مثل ميزان التجارة الخارجية، والميزان الخاص بتكلفة الانتاج والربحية، وميزان توزيع مخصص الاستثمار، وميزان المدفوعات الدولية، وميزان نفقات الدولة وإيراداتها... وغير ذلك من الموازين الاخرى. وليس الهدف هنا هو عرض كل هذه الموازين، وإنما الهدف هو توضيح أن نظام الموازين التخطيطية إنما يبغي في النهاية ضمان التوازن العام في الاقتصاد القومي، وكذا تحقيق التوازن في السلع الهامة والاستراتيجية (مثل الوقود، والمواد الأولية، والسلع النهائية، والآلات، وخدمات النقل والمواصلات.... الخ) بين المتاح منها وأغراض استخداماتها سواء كانت وسيطة أو نهائية. والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو استحالة تخطيط جميع جوانب الاقتصاد عن طريق جهة مركزية واحدة. ولذا يهتم نظام الموازين بأهم الروابط القائمة في الاقتصاد مع عدم الاهتمام بالترابط غير الاستراتيجي ومهما يكن الأمر، فإن من عيوب نظام الموازين التخطيطية ما يلي:

أ - الوقوع في بعض المتناقضات نتيجة لاهمال بعض البنود. فعلى سبيل المثال، عند وضع ميزان التجارة الخارجية نجد أن هناك بيانات تتعلق بالصادرات والواردات ذات الأولوية فقط وليس لجميع السلع المصدرة أو المستوردة. وقد يترتب على ذلك عدم توازن ميزان السلع غير الهامة.

ب - احتمال عدم توافق الاجزاء مع الكل. ويحدث ذلك عند استعمال مفاهيم مختلفة في اجزاء متفرقة من الخطة. فإذا احتوى إذن انشاء مشروع معين على أهم المعدات اللازمة له بتفصيل يختلف عن ذلك المستخدم عند وضع ميزان المعدات. وقد يحدث نفس الشيء بالنسبة للمواد الأولية اللازمة للمشروع عند تشغيله.

جـ - صعوبة تحقيق التناسق في الخطة. والمقصود بذلك هو صعوبة حل المعادلات التي تعبر عن الخطة. فوفقاً لنظام الموازين التخطيطية، فإن كل من يشترك في عملية التنسيق، سواء كان شركة أو هيئة، يعد مسئولاً مسئولية مباشرة عن معادلة أو معادلات محددة في الخطة، ويقوم كل طرف بالمساومة. استناداً إلى المعاملات الفنية المستخدمة في تقدير احتياجات كل قطاع أو نشاط - على أرقامة الخاصة بحيث يضمن التعادل في معادلاته.

هوامش ومراجع الفصل السابع

١ - فكرة الاخذ بالتخطيط الاقتصادي ظهرت ليس فقط في الدول الاشتراكية بل أيضا في الدول الرأسمالية، لاهمية التخطيط في اعادة ما دمرته الحربين العالميتين الاولى والثانية للدول الاشتراكية والدول الغربية. انظر بالتفصيل ٥ . حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الشروق، ١٩٧٨ ، جده، ص ٦٤ - ٦٧ .

لقد ظهر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل لأول مرة في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ بعد تشكيل المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني، أحدثت في بداية العشرينات هيئة تخطيط الدولة ولجانها القطاعية والاقليمية. وأول خطة كانت لكهربة البلاد أحدها خمسة عشر عاما على اعتبار أن قطاع الكهرباء يوفر الطاقة اللازمة للنهوض بالنصاعة والزراعة والنقل والمواصلات. وفي عام ١٩٢٨ تم اعداد أول خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الوطني.

٢ - انظر الدكتور مدحت محمد العقاد،**مقدمة في التنمية والتخطيط** - دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ١٨٧ .

٣ - انظر د. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٧١ .

٤ - انظر د. عبد الفتاح قنديل، **اقتصاديات التخطيط**، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٢، ص ٢٣ .

٥ - انظر S.Bettleheim, **Some Basic Planning Problems,** Asia Publishing House, Bombay, 1961,P. 56

٦ - انظر H.D.Dikinson, **Freedom and Planning:** AReply To Prof. Geogovy, Ms,Vol.4,No.2,London 1966, P.33

٧ - انظر G.D. Baldwin, **Economic Planning: Its Aims and Implications,** University of illionis 1962, P.II

٨ - انظر H.Perloff and R, Sacz, **National Planning and Multinational Planning under the Alliance**

National Planning and Multinational Planning under the Alliance for Progress, U.S., Government Printive Office Washington, 1963, P.43

٩ - انظر A.Waterson and Others, **Development Planning.** The Johm Hopkins Press, 4th Printing, 1971,P.8

١٠ - انظر د. مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه** (الكتاب الثاني: المدخل الى علم الاجتماع)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤١٥

١١ - انظر د. محمد محمود الامام، **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٢ ،ص ٥ .

١٢ - لمزيد من التوسع انظر الدكتور علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي:دراسة نظرية وتطبيقية**، القاهرة ١٩٧٦ ، ودكتور حمدي زهران، **التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مكتبة عين شمس ١٩٧٩ .

١٣ - انظر د. خالد الحامض، **التخطيط الاقتصادي** (أسس ومبادىء) منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية العام الدراسي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، ص ص ١٤ - ١٨ .

١٤ - انظر د. محمود يونس، **محاضرات في التخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٦ ، ص ص ١٥ - ٢١ .

- د. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الشروق «جدة»، ١٩٧٨ ، ص ص ٨٧ - ١٠٣

١٥ - د. حسين عمر، مرجع سبق ذكره،ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

١٦ - د. مجيد مسعود، **العملية التخطيطية ودورة الخطة**، المعهد العربي للتخطيط، دورة متابعة تنفيذ خطط التنمية في الدول العربية، ١٢/ ٤ - ١٩٨٦/٥/٧ ، الكويت، ص ص ٨ - ١١ .

١٧ - د. محمود يونس، **محاضرات في التخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦ ، الفصل الرابع، ص ص ٥٥ • ٦٢ .

الفصل الثامن

مراحل التخطيط الاقتصادي

٨ - ١ مراحل التخطيط الاقتصادي

الفصل الثامن

٨ - ١ مراحل التخطيط الاقتصادي

التخطيط يقصد به عموما تحديد اهداف معينة ووضع الاساليب والتنظيمات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة ويستلزم التنسيق بين الوسائل والاهداف وجود خطة اقتصادية تعمل الدولة على تنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلة[١].

فالخطة تتمثل بصفة رئيسية في برنامج اقتصادي سياسي يتطلب اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية المحددة. وهناك اجهزة عديدة تقوم بتحضير واعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة. ومستويات اجهزة التخطيط تختلف من دولة لاخرى. وتطور اجهزة التخطيط واسلوب عملها في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية التخطيط ومدى الالتزام به. فالاجهزة التخطيطية هي الاجهزة التي تكون مسئولة عن ادارة العمل التخطيطي والتي تسعى الى التوجه ووضع الاهداف والتنسيق والمراجعة والمتابعة لكل ما يتعلق باعداد وتنفيذ الخطط.

ويتألف الجهاز المتكامل من جهاز مركزي ووحدات للتخطيط في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة خاصة تلك التي لها علاقة بالتنمية. هذا وتتوقف كفاءة جهاز التخطيط على سلامة تنظيمه من جهة وقدرة المخططين في ذلك الجهاز من جهة أخرى نوعا وكما.

وتوحي دروس خبرة البلدان النامية ان انشاء جهاز مركزي للتخطيط بحد ذاته لا يؤدي الى تحسين اداء الجهود الانمائية بشكل ملحوظ الا بتوفر الشروط التالية: -

- الاستقرار السياسي.
- وجود الوعي التخطيطي لدى القيادات السياسية.
- تمتع الادارة الحكومية بقدر كاف من الكفاءة.
- وجود مخططين للقيام بمهام العملية التخطيطية.

ولنأخذ مثال دولة الكويت لتوفر المعلومات المتاحة وخبرتي في وزارة التخطيط بالنسبة لجهاز التخطيط حيث كان يتكون جهاز التخطيط في دولة الكويت من المستويات التالية:

أولا: المستوى المركزي ويشمل:

المجلس الاعلى للتخطيط المتمثل في السلطات العليا والذي يقوم برسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ووضع برامج التنمية والاشراف على تنفيذها.

وزارة التخطيط بادارتها المختلفة التي تشكل في مجموعها الجهاز الفني الذي يتولى اعداد الخطة العامة والتنسيق بين الخطط القطاعية ومتابعة تنفيذها. وتساعد في اعداد الخطة لجان التخطيط القطاعية وهي تتكون من ممثلين عن مختلف الاجهزة الحكومية للقيام بالتنسيق بين الانشطة داخل القطاع الذي تمثله اثناء اعداد الخطط وتقييم ادائها في مراحل التنفيذ (بكل وزارة يوجد لجنة ولها رئيس).

ثانياً: المستوى اللامركزي:

ويتكون من وحدات التخطيط والمتابعة في وزارات الدولة ومؤسساتها العامة التي تتولى امداد وزارة التخطيط بالمعلومات والتعاون معها في اعداد الخطط القطاعية والبرامج التفصيلية باعتبارها الاجهزة الفنية للخطط الحكومية على مستوى كل جهة من الجهات الحكومية وتشكل هذه الوحدات من اعضاء مشتركين من وزارة التخطيط ومن الوزارات المعنية.

وبعد ان تتحدد المستويات المختلفة للعملية التخطيطية، تقوم الاجهزة التخطيطية بالعملية التخطيطية وتمر العملية التخطيطية بثلاث مراحل رئيسية هي:

أولا: المرحلة التحضيرية للخطة.

ثانيا: مرحلة اعداد الخطة واقرارها.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها.

وهذه هي المراحل الثلاث المرتبطة مع بعضها البعض، اذ ان كل مرحلة ترتبط بالاخرى ارتباطا كليا أو جزئيا، وفيما يلي عرض لكل مرحلة من هذه المراحل[٢].

٨ - ١ - ١ المرحلة التحضيرية:

تتمثل المرحلة التحضيرية باعداد البيانات والاحصاءات وتحليلها، وعلى ذلك تقوم اجهزة التخطيط المعنية (وزارة التخطيط أو هيئة التخطيط بالتعاون مع وحدات التخطيط والمتابعة) باعداد البيانات والاحصاءات اللازمة لدراسة الامكانيات المتاحة على المستوى

القومي وتقدم في شكل جداول احصائية ومحاسبية مع اعداد بعض المعاملات والعلاقات لهذه البيانات والاحصاءات. فالدول النامية تعاني عموما من مشكلة توافر الاحصاءات اللازمة والضرورية ودقتها، ويرجع ذلك الى عدة أسباب ومن أهمها:

- تخلف النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
- عدم وجود خبرات وباحثين احصائيين للقيام بجميع البيانات الاحصائية وتحليلها.
- عدم وجود جهاز احصائي قوي يقوم بمهمة جمع البيانات والاحصاءات.

ورغم عدم توافر البيانات اللازمة بالدقة، فان ذلك لا يعني تأجيل عملية التخطيط الاقتصادي، فيمكن للدول التي تعاني من نقص كبير في البيانات الاحصائية ان تتبع اسلوب التخطيط الجزئي بدلا من التخطيط الشامل[٣]. فهنا لا بد من دراسة كافة المتغيرات التي يتم جمعها عن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تقدير الامكانيات القومية المتاحة. هذا يتم بالتعاون ما بين هيئة أو وزارة التخطيط وادارات التخطيط والمتابعة في كل جهة من الجهات الحكومية لتجميعها وتحضيرها في عمل اطار عام للخطة القومية.

٨ - ١ - ٢ مرحلة اعداد الخطة واقرارها:

بعد الانتهاء من الاعمال التحضيرية باعداد البيانات والاحصاءات وجمع المتغيرات اللازمة واعداد المعاملات والعلاقات المطلوبة لهذه المتغيرات وتحليلها تحليلا دقيقا، تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة اعداد الخطة واقرارها وبطبيعة الحال تختلف طرق الاعداد باختلاف البيانات المتاحة وباختلاف نوعية التخطيط حسب ما ذكر سابقا (تخطيط برامج أو تخطيط شامل... الخ).

ولكن هنا الذي يهمنا كيفية اعداد خطة قومية للتنمية في ظل التخطيط الشامل ويمكن أن تسير مرحلة اعداد الخطة على النحو التالي: -

١ - تحديد الاهداف العامة للخطة:

بناء على الدراسات التي تقوم بها الهيئة أو الوزارة (جهاز فني للتخطيط) تقوم السلطة السياسية العليا بتحديد الاهداف العامة للخطة في المرحلة المقبلة. ولا شك ان اختيار الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها عن طريق العملية التخطيطية تعتبر بالدرجة الاولى سياسية لأن نجاح العملية التخطيطية يتوقف على القرار السياسي من السلطة العليا وبدون الرغبة السياسية في العملية التخطيطية ذاتها لا يمكن أن يكون هناك أي تخطيط، والقرارات التي تتخذها السلطة العليا تكون من صميم الواقع عند تحديد

الاهداف، وهنا يتطلب من السلطة السياسية العليا عند تحديد الاهداف أن تقوم بالترجيح فيما بينها لتحديد أولوياتها. فمثلا لا يمكن الارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي واعلى مستوى للاستهلاك في ذات الوقت، ولذا يتطلب الامر اعطاء اولوية لهدف الوصول بمعدل نمو الدخل القومي الى اقصاه في حدود ما هو متاح من موارد، ثم بعد ذلك تأتي محاولة الوصول الى أعلى مستوى للاستهلاك في حدود ما يسمح به المستوى المرتفع لمعدل نمو الدخل القومي المستهدف.

٢ - اعداد الاطار العام للخطة:

بعد ان تحدد الاهداف العامة للخطة يقوم الجهاز الفني (هيئة أو وزارة التخطيط) بترجمة هذه الاهداف الى مؤشرات تشمل كافة المتغيرات على مستوى الاقتصاد القومي (الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، الواردات، القوى العاملة... الخ).

وبمعنى آخر، يقوم الجهاز الفني للتخطيط بترجمة الاهداف العامة للخطة المتعلقة بنمو الدخل الى كميات مادية من السلع الرئيسية (صلب، آلات، مواد كيماوية، كهرباء... الخ)، وكذلك ترجمة الاهداف العامة المتعلقة بالاستثمار الى اهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية الزراعية، الصناعية، الكهرباء والغاز والمياه، التشييد، التجارة، النقل والمواصلات والتخزين...الخ). والاهداف العامة المتعلقة بالاستهلاك الى نوعياته المختلفة (سلع رئيسية، سلع استراتيجية كالوقود، استهلاك وسيط، استهلاك نهائي... الخ) وهكذا وبعد ذلك تتم المناقشة لتلك المتغيرات والاهداف التفصيلية للقطاعات وايضا يتم التعديل اذا كان هناك أي تعديل.

هذا وعند اعداد الاطار العام للخطة تستخدم بعض الاساليب الفنية كالموازين السلعية، وتحليل المدخلات والمخرجات، والبرامج الخطية في تحقيق توازن واتساق الخطة الكلية وخطط القطاعات.

٣ - اعداد الخطط القطاعية:

بعد ان يتم اعداد الاطار المبدئي للخطة يرسل الى الوزارات والمؤسسات الحكومية لدراسة ووضع المقترحات والتعديلات التي ترى ادخالها وتقوم الجهة بوضع خطة اكثر تفصيلا على مستوى القطاع، وتوزيع الاستثمارات على الانشطة المختلفة داخل القطاع، العمالة، والمشروعات المقترح تنفيذها... الخ. وفي النهاية ترسل الجهة الحكومية خطة القطاع بصورة مفصلة الى الجهاز الفني (الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط) وفي النهاية تقوم الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط بالتنسيق بين خطط مختلف

القطاعات أو الوزارات في اطار الخطة العامة.

٤ - وضع الخطة في صورتها النهائية:

بعد ان يقوم الجهاز الفني للتخطيط بالتنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة وادخال كافة التعديلات من كلا الطرفين تكون الخطة قد وصلت الى صورتها النهائية، وبعد ذلك تقوم وزارة التخطيط (الجهاز الفني) بارسالها الى السلطة السياسية العليا لأبداء الرأي والموافقة عليها.

٥ - مرحلة اقرار الخطة:

بعد ان تتلقى السلطة السياسية العليا الاقتراح النهائي للخطة هنا يتطلب من السلطة السياسية العليا ابداء الرأي والموافقة عليها اذا لم يكن هناك أي تعديلات تريد ادخالها على الخطة، ثم بعد ذلك تقوم بعرض الخطة على السلطة التشريعية لمناقشة الخطة والموافقة عليها وبعد موافقة السلطة التشريعية على الخطة، تكون الخطة قد اعطيت الصيغة القانونية حيث سوف تتضمن أوامر وبرامج عمل لكافة العاملين، وكافة الوحدات الانتاجية على المستوى القومي.

٨ - ١ - ٣ مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

بعد أن يتم اقرار الخطة قانونيا، تأتي مرحلة دقيقة أي تحتاج الخطة الى من يقوم بتنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ، والتنفيذ يقع مسؤوليته على عاتق افراد المجتمع والوحدات الانتاجية والجهاز الحكومي في الدولة، مما يتطلب وجود حد أدنى من الكفاءة للقيام بمهام المتابعة وتصحيح أي اختلال أو انحراف في كل قطاع من القطاعات والتي يكون مسؤوليته على المؤسسة أو الجهة الحكومية وذلك بالتنسيق المستمر بين الوزارات من جهة ووزارة التخطيط (الجهاز الفني) من جهة أخرى لتصحيح الانحرافات التي تطرأ خلال فترة المتابعة سنويا أو نصف سنوي.

وباختصار تقوم بمتابعة تنفيذ الخطة والرقابة عليها اجهزة عديدة تؤدي كل منها وظيفة محددة، فهناك الجهاز الفني للتخطيط والمتمثل في وزارة التخطيط يقوم بالرقابة التخطيطية، الجهاز المركزي للاحصاء يقوم بالرقابة من الناحية الاحصائية، والبنك المركزي من الناحية المالية... الخ. ومهمة هذه الاجهزة فقط بالتنبيه اذا كان هناك أي انحرافات في واحد أو بعض المجالات ثم تطلب من الجهات المختصة تعديل الانحراف أو القصور ففي الفصل القادم سيكون التركيز حول مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية.

هوامش ومراجع الفصل الثامن

١ - انظر د. محمود يونس **محاضرات في التخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦ ، ص ٣٥ .

٢ - د. محمود يونس،مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧ - ٥٢ .

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر

A.Waterson,**Development planning, lessons of Experience**

Boltimore, The John Hopkins, 4th edition, 1971,P.177 ets.

الفصل التاسع
البيانات والاحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي

١ - الاحصاءات الصناعية.
٢ - الاحصاءات الزراعية.
٣ - احصاءات السكان.
٤ - احصاءات النقل والمواصلات.
٥ - احصاءات التعليم.
٦ - احصاءات الصحة.
٧ - احصاءات الاسكان.
٨ - احصاءات الخدمات الاجتماعية.
٩ - احصاءات الاعلام والسياحة.
١٠ - احصاءات القوى العاملة.
١١ - احصاءات التجارة الخارجية.
١٢ - الحسابات القومية والاحصاءات المالية.
هوامش ومراجع الفصل التاسع.

الفصل التاسع
البيانات والاحصاءات اللازمة
للتخطيط الاقتصادي

يحتاج المسؤولون عن التخطيط الى نوعين من الاحصاءات للاعداد لخطة اقتصادية اجتماعية وسوف نعتمد في بيان ذلك على ما كتبه الدكتور علي لطفي في هذا الشأن(١).

أ - المجاميع الاحصائية.

ب - البارامترات الاحصائية.

ويقصد بالمجاميع الاحصائية الارقام الخاصة بجميع فروع النشاط الاقتصادي في المجتمع وعرضها في صورة جداول احصائية ورسوم بيانية. فعلى سبيل المثال تشمل المجاميع الاحصائية البيانات المتعلقة بالقوة العاملة من حيث عددها الكلي، وتوزيعها على فروع النشاط الاقتصادي (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات) وتوزيعها داخل كل فرع من فروع النشاط الأقتصادي (ففي قطاع الصناعة مثلا يتم توزيع القوة العاملة بين الصناعات الهندسية والصناعات البترولية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية... الخ) وتوزيعها تبعا لاحجام المشروعات، وتقسيمها الى فنيين وغير فنيين وتقسيمها الى ذكور واناث... الخ.

اما البارامترات الاحصائية فيقصد بها المقاييس الاحصائية ذات القيمة الثابتة لفترة معينة من الزمن. وتشمل البارامترات الاحصائية - على سبيل المثال - الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للادخار، والمعاملات الفنية للانتاج، الرقم القياسي للانتاج الزراعي... الخ. ولا شك ان توافر البارامترات الاحصائية يعتبر شرطا اساسيا لامكان اعداد الخطة الاقتصادية.

واخيرا.. تجدر الاشارة الى أن مدى استفادة المسؤولين عن التخطيط من هذه البيانات والاحصاءات يتوقف على عاملين: الدقة في جمع وتبويب وعرض المجاميع الاحصائية وفي تكوين البارامترات الاحصائية، والسرعة في نشر هذه المجاميع

والبارامترات.

فالدول النامية تعاني بشكل عام من نقص في الاحصاءات وعدم دقتها مما يسبب في عرقلة مسيرة التنمية والوقوف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، لان بدون الاحصاءات عن القطاعات والانشطة الاقتصادية لا يمكن عمل خطة. وهنا سنحاول ان نوضح مجموعة من البيانات والاحصاءات اللازمة لاعداد الخطة الاقتصادية وذلك حسب مصدر الدكتور علي لطفي في كتابه عن التخطيط الاقتصادي والاحصاءات المطلوبة هي الاتي: -

١ - الاحصاءات الصناعية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الهيكل الانتاجي وتشمل حصرا شاملا للمؤسسات الصناعية تبعا لنوع النشاط وحجم المؤسسة.

ب - جداول العمالة وساعات العمل والاجور: وتشمل عدد أصحاب الاعمال وعدد العمال وعدد من يزاولون نشاطهم في منازلهم وقيمة الاجور المدفوعة وتوزيعها تبعا لنوع العمال (فنيون - كتبة - خدمة).

جـ - جداول الاصول الثابتة: وتشمل بيانات عن سعة وقوة المحركات الاساسية الكهربائية وغير الكهربائية.

هـ - جداول الانتاج الصناعي: وتشمل بيانات عن قيمة الانتاج الصناعي طبقا لمجموعات السلع، والمخزون في كل فترة، وقيمة السلع الرأسمالية المنتجة لحساب المؤسسة أو الشركة نفسها.

و - جداول المواد الداخلة في الانتاج: وتشمل قيمة وكمية المواد الداخلة في الصناعة، وقيمة وكمية الوقود المستخدم، وقيمة وكمية الطاقة الكهربائية المستخدمة، وقطع الغيار، وتكاليف الصيانة، والتكاليف الادارية، والخدمات التي تؤديها المؤسسات الاخرى للمؤسسة في اتمام العملية الانتاجية.

٢ - الاحصاءات الزراعية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الثروة الزراعية: وتشمل توزيع الاراضي الزراعية تبعا لنوع التربة ودرجة

خصوبتها، وكذلك توزيعها تبعا لاحجام المزارع ومناطقها الجغرافية.
ب - جداول الانتاج: وتشمل توزيع الاراضي الزراعية تبعا لطريقة استغلالها (محاصيل، خضر وفواكه، مراعي). وكذلك توزيعها تبعا لانواع المحاصيل وكذلك حصر الثروة الحيوانية من حيث انواعها وعدد كل نوع وامراضها وتشمل جداول الانتاج كذلك البيانات الخاصة بالالات الزراعية وتوزيعها تبعا للانواع المختلفة وقدرتها الالية.

وكما تتضمن هذه الجداول حصر المواد الداخلة في الانتاج الزراعي تبعا لنوع المواد وتبعا لاحجام المزارع المستخدمة فيها. وتتضمن كذلك توزيع الناتج الزراعي بين الاستهلاك المباشر والاستهلاك الوسيط (الصناعة) والتصدير.
جـ - الجداول المالية: وتتضمن بيان حجم الائتمان الزراعي وتوزيعه تبعا لحجم المزارع وتبعا للموقع الجغرافي ونوع المحصول المقترض عليه. كما تتضمن كذلك تقديرات لدخل المزرعة ومصادر هذا الدخل ومصروفات المزرعة. وتشمل الجداول المالية كذلك بيانات عن مساحات الاراضي البور القابلة للاصلاح وبيان اسعار المنتجات الزراعية.
د - جداول الايدي العاملة: وتشمل حصر شامل للعمال الزراعين الدائمين والمؤقتين. وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي. كما تتضمن هذه الجداول بيانات عن الاجور الزراعية وتوزيعها الى نقدية وعينية تبعا لاحجام المزارع والموقع الجغرافي ونوع العمال.

٣ - احصاءات السكان: وتتضمن تقدير عدد السكان في الفترات السابقة مع توزيعهم حسب المناطق الجغرافية، وتقسيمهم الى ذكور وأناث وتقسيمهم الى حضر وريف وتقسيمهم حسب الفئات العمرية.

٤ - احصاءات النقل والمواصلات: وتشمل حصر جميع وسائل النقل والمواصلات مثل النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق والنقل النهري والنقل الجوي والمواصلات السلكية واللاسكلية والقنوات الملاحية... الخ. ويجب أن تتضمن هذه الاحصاءات كل ما يتعلق بوسائل النقل والمواصلات. فعلى سبيل المثال يجب أن تتضمن احصاءات النقل بالسكة الحديد، عدد القطارات وانواعها وسعتها واطوال الخطوط... الخ.

٥ - احصاءات التعليم: وتشمل عدد المدارس والمعاهد والجامعات. كذلك عدد

الفصول وكذلك عدد الطلبة في كل مراحل التعليم (ابتدائي، اعدادي، ثانوي، فني، عالي).

٦ - **الاحصاءات الصحية:** وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة بها وتوزيعها الجغرافي، كما تشمل كذلك عدد الاطباء والممرضين، والاجهزية الطبية و...الخ.

٧ - **احصاءات الاسكان:** وتشمل بيان الوحدات السكنية وتقسيمها الى اسكان حضري واسكان ريفي، وكذلك تقسيمها الى ثلاث مستويات: المستوى الاقتصادي والمستوى المتوسط والمستوى فوق المتوسط، كما تشمل كذلك بيان عدد الافراد في كل وحدة سكنية.

٨ - **احصاءات الخدمات الاجتماعية:** وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة (مثل دور الحضانة) والوحدات الاجتماعية. والجمعيات المختلفة التي تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية (مثل جمعيات رعاية الاسرة) وخدمات التأهيل المهني ورعاية ذوي العاهات.

٩ - **احصاءات الاعلام والسياحة:** وتتضمن جميع البيانات المتعلقة بالاذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما. اما الاحصاءات السياحية فيجب ان تتضمن تقديرا لعدد السياح وتقسيمهم حسب الجنسية والليالي السياحية، كما تتضمن كذلك حصرا لعدد الفنادق وعدد الاسرة بها وتقسيمها الى درجات.

١٠ - **احصاءات القوة العاملة:** وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول توزيع العاملين على فروع النشاط الاقتصادي: وتشمل توزيع العاملين بين القطاعات الثلاث الرئيسية للنشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة خدمات) وكذلك توزيع العاملين في كل قطاع على الانشطة المختلفة المكونة لهذا القطاع، ففي قطاع الخدمات مثلا، يتم توزيع العاملين في هذا القطاع حسب طبيعة الخدمة: خدمات طبية، خدمات تعليمية، نقل ومواصلات، سياحة، بنوك وتأمين...الخ.

ب - جداول توزيع العاملين حسب مؤهلاتهم: وتشمل توزيع العاملين بالطريقة

التالية: أميون ملمون بالقراءة والكتابة، حاصلون على شهادات متوسطة، حاصلون على مؤهل جامعي، حاصلون على الماجستير والدكتوراه، ومن البديهي ان هذه الاحصاءات لا بد أن تتضمن تفصيلات متعددة. فجدول حصر الحاصلين على مؤهل جامعي لا بد وان يتضمن عدد الحاصلين على كل مؤهل جامعي على حدة.

جـ - جداول الاجور: وتشمل مجموع الاجور المدفوعة في كل قطاع وكذلك متوسط أجر العامل في كل قطاع، كما تتضمن كذلك حصرا للاجور العينية التي يحصل عليها العمال في بعض القطاعات.

د - جداول البطالة: وتشمل حصرا لعدد العاملين في الاقتصاد القومي في مجموعة، وتوزيعهم على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، وتوزيعهم حسب مؤهلاتهم وتبعا لأمد البطالة وأسبابها.

هـ - جداول توزيع العاملين جغرافيا: وتشمل توزيع العاملين تبعا للمناطق الادارية للدولة (محافظات، مقاطعات، ولايات.... الخ).

١١ - احصاءات التجارة الخارجية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الصادرات: وتشمل حصر الصادرات بالكمية والقيمة موزعة تبعا لنوع السلع المصدرة، وكذلك التوزيع الجغرافي للصادرات.

ب - جداول الواردات: وتشمل حصر الواردات بالكمية والقيمة موزعة تبعا لنوع السلع المستوردة وكذلك التوزيع الجغرافي للواردات.

١٢ - الحسابات القومية والاحصاءات المالية: وتتضمن الجداول التالية:

أ - جداول الادخار: وتشمل تقدير الادخار بأنواعه المختلفة (مدخرات القطاع الحكومي، مدخرات الشركات المساهمة،مدخرات القطاع العائلي).

ب - جداول الاستهلاك: وتشمل تقدير الاستهلاك الكلي وتقسيمه الى استهلاك الافراد واستهلاك جماعي.

جـ - جداول الضرائب: وتشمل تقدير حصيلة الضرائب وتوزيعها الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وكذا حصيلة كل ضريبة على حدة.

د - جداول القروض المصرفية: وتشمل حصص القروض المصرفية وتقسيمها الى قروض استهلاكية وقروض انتاجية.

هـ - جداول التأمين: وتشمل تقدير حصيلة التأمين وتوزيعها حسب نوع التأمين.

و - جداول ميزانية الدولة: وتشمل تقدير ايرادات الدولة ومصروفاتها وتقسيماتها المختلفة.

تلك هي أهم المجاميع الاحصائية اللازم توافرها لاعداد الخطة الاقتصادية. أما البارامترات الاحصائية اللازم توافرها فأهمها.

١ - الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

٢ - الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار.

٣ - المعاملات الفنية للانتاج.

٤ - الرقم القياسي للانتاج الزراعي.

٥ - الرقم القياسي للانتاج الصناعي.

٦ - الرقيم القياسي لنفقة المعيشة.

٧ - المرونات المختلفة (مرونة الطلب السعرية والدخلية، مرونة العرض السعرية والدخلية... الخ).

هوامش ومراجع الفصل التاسع

١ - انظر د. علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٧١ ، ص ص ٨٧ - ٩٥.

الفصل العاشر
مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية

الفصل العاشر
مفهوم المتابعة وموقعها في العملية التخطيطية

ذكرنا في الفصل السابق انه بعد عملية التحضير للخطة ووضعها بصيغتها النهائية تأتي عملية التنفيذ على عاتق افراد المجتمع والاجهزة الحكومية، ثم تأتي بعد ذلك عملية المتابعة، مما يتطلب وجود جهاز واع لمتابعة تنفيذ الخطة.

١٠ - ١ مفهوم المتابعة:

ويقصد بعملية المتابعة بانها مجموعة من الاجراءات والاعمال والتنظيمات والتعليمات والضوابط التي تتخذها اجهزة المتابعة والصلاحيات المفوضة لها والمسئوليات المناطة بها لتقييم النشاط الاقتصادي اثناء عملية تنفيذ الخطة على اختلاف مستويات الاجهزة التنفيذية[١].

فالمتابعة تساعد في التعرف على واقع تنفيذ خطط التنمية القومية ومدى تحقيق اهدافها والكشف عن الانحرافات والمشاكل والمعوقات التي تواجهها في الوقت المناسب وبما يمكن متخذ القرار من اتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة لتصحيح مسار الانحراف في التنفيذ. الا ان عملية المتابعة لا تقتصر على تقييم نتائج اداء الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ اهداف الخطة، بل أيضا تقييم الاجهزة التخطيطية المسؤولة عن اعداد وصياغة الخطة وما يرتبط بها من سياسات واجراءات معتمدة في الخطة وذلك لان مسؤولية قصور التنفيذ او انحرافة عن التخطيط يتحملها الجانب التخطيطي أو الجانب التنفيذي أو كلاهما.

هذا ولا بد من التأكد هنا أن جهاز المتابعة لا يمكل الوصاية الادارية على جهاز التنفيذ ولا يتمتع بصلاحية اتخاذ القرار او التدخل في سير تنفيذ الخطة[٢] وانما تقوم اجهزة المتابعة على تقديم العون والمساعدة للاجهزة المنفذة وتقديم الدعم لها في انجاز مسئولياتها المحددة في الخطة وحسب المستويات التنفيذية المختلفة. فالمتابعة ما هي الا اداة تستخدم لتقييم الخطة وقياس مدى نجاحها وباختصار هنا لا بد من الاشارة الى مسألتين هامتين وهما:

١ - ان المتابعة ليست جهازا يملك الوصاية على الاجهزة المنفذة وليس لها صلاحية اصدار العقوبات والاحكام، وانما الاشراف والرقابة ومتابعة الخطة والتحقق من النتائج وتشخيص الخلل والانحراف وتحليل اسباب القصور والانحراف واقتراح السبل والطرق لاحتواء القصور ومعالجة اسباب انحراف التنفيذ عن التخطيط.

٢ - المتابعة لا تتدخل في سير تنفيذ الخطة وليست بديلا للتنفيذ بل ان مهمتها تقتصر على بيان الخلل ومعالجته.

١٠ - ٢ علاقة المتابعة بالتخطيط والتنفيذ:

اما موقع عملية المتابعة في العملية التخطيطية، فهي تتكامل مع عملية اعداد الخطة من حيث الهدف النهائي لها. فحيث الهدف النهائي للخطة هو الانتقال بوضع المجتمع واقتصاده القومي نحو الافضل والمتابعة تمثل الجسر الذي يربط بين كل من التخطيط والتنفيذ. وهي ليست عملية منفصلة عنهما بل ترتبط معهما بعلاقة متحركة مع الزمن. وان غياب او ضعف أو خلل اية حلقة من الحلقات الثلاث (التخطيط، التنفيذ والمتابعة) لا بد وأن ينعكس سلبا على نتائج الخطة مما يحول دون تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وتبرز أهمية المتابعة من خلال موقعها في العملية التخطيطية ووظيفتها في التقييم المستمر لعملية تنفيذ الخطة ومدى نجاح الخطة في اختيارها لوسائل تحقيق اهدافها والاسباب وراء القصور والعجز في تحقيق الخطة لاهدافها المحددة.

١٠ - ٣ المتابعة والرقابة:

هناك تفسير خاطيء لدى الكثيرين بين مفهومي المتابعة والرقابة. يظن البعض انه لا يوجد اختلاف بين مفهوم المتابعة والرقابة ولكن هناك اختلاف بين مفهوم المتابعة والرقابة[٣]. فالرقابة مفهوم قانوني ينبي على الزام الخطة وعلى وجود قانون لها يرتب جزاءات في حالة الاخلال بها وفقا لقاعدة الالزام في فقة القانون. فالاهتمام الاساسي للرقابة يعتبر لاحقا للتنفيذ وذو طابع «ستاتي» في حين أن اهتمام المتابعة «دينامي» يسمح بالتأثير المتبادل بين الخطة ونتائج تنفيذها. فأجهزة المتابعة كما أوضحنا سابقا لا تملك سلطة جزائية، كما انها لا تكتفي برصد الانحراف وتحديد سببه، بل من صميم اعمالها

دراسة وتتبع آثاره على بقية مكونات الخطة (خطط السنوات التالية) او الاهداف العامة.

١٠ - ٤ العناصر الاساسية لعملية المتابعة:

ان تأسيس نظام متكامل وفعال لمتابعة خطط التنمية يتطلب تواجد العناصر الاساسية التالية[٤].

أولا - وجود اجهزة متخصصة وبنية تنظيمية فعّالة للمتابعة تناط بها وظائف ومهام عملية المتابعة مدعمة بالمستلزمات البشرية والمادية الضرورية لجعل اجهزة المتابعة تعمل بكفاءة، أي مزودة بالكوادر الكفوءة ذات الخبرات ومن اختصاصات مختلفة وعلى كافة المستويات الادارية - التنظيمية للمتابعة وبشبكة من الحاسبات الالكترونية تكفل تأسيس او تطوير قاعدة رصينة كما ونوعا لانتاج البيانات والمعلومات ومعالجتها وتدقيقها المستمر.

ثانيا - اعتماد مؤشرات ومقاييس للمتابعة: أما الركن الثاني من الاركان الاساسية لنظام متابعة متكامل وفعال يتمثل في تحديد معايير للاداء لتقييم نتائج تنفيذ الخطة. وبدون هذا الركن الثاني فانه يصعب معرفة العمل المنجز قياسا الى ما كان مستهدفا في الخطة، كما لا يمكن تقييم كفاءة الاجهزة المنفذة وتحديد مكان الخلل ومصادرة ومسبباته والجهة المسؤولة عنه.

هذا وان التخطيط والتنفيذ الناجحين يتطلبان تحديد مؤشرات التنفيذ التي تقوم اجهزة المراقبة بمتابعة سيرها[٥]. وان معايير الاداء تعبير عن الاهداف والمعدلات المقررة في الخطة والمطلوبة من الاجهزة المنفذة بمستوياتها المختلفة انجازها.

ولاجل رفع كفاءة عملية المتابعة وفعالية اجهزة المتابعة فلا بد أن تتوفر في مؤشرات الاداء السمات والخصائص التالية[٦]:

١ - ان تكون المؤشرات موضوعية حيادية يحتكم اليها عند اجراء عملية التقييم لجعل عملية المتابعة سهلة، علمية، دقيقة وناجحة وان تتلائم مؤشرات ومقاييس المتابعة مع نوع النشاط التي تتم متابعته وتقييم نتائج تنفيذ اهدافه القطاعية.

٢ - ان تكون المؤشرات معروفة من قبل الجهاز التنفيذي وعلى كافة مستوياته، ماهيتها،اهدافها، كيفية احتسابها والغرض منها.

٣ - ان تكون مؤشرات المتابعة قليلة العدد نسبيا ولكنها شاملة لابعاد الزمن، التكلفة، الكمية والنوعية المقررة في الخطة. لان وجود عدد كبير من مؤشرات المتابعة قد

يؤدي الى ضعف استجابة الاجهزة المنفذة لاجهزة المتابعة واستماراتها وتراكم ذلك في تدني مستوى الكفاءة وفعالية عملية المتابعة.

ثالثا: قياس الاداء المتحقق ومقارنته بالمعايير ان هذا الركن الثالث يتوقف انجازه على توافر الاول والثاني. ويقوم هذا الركن على تقييم وقياس العمل الفعلي المنجز ومقارنته بالاهداف المحددة في الخطة وتحديد مكان حدوث العقبات والانحراف ان وجد أو الجهات المسؤولة عنه واسبابها.

رابعاً: التوصية بالاجراءات لتصحيح الانحرافات ومعوقات التنفيذ. ان العنصر الاخر من مقومات عملية المتابعة هو اقتراح الصيغ والتوصية بالاجراءات المناسبة لتصويب اوضاع التنفيذ وانحرفاته عن مساراته المقررة في الخطة وتذليل المعوقات والمشكلات التي تجابه تنفيذها بما يكفل تحقيق الاهداف المرسومة.

خامسا: وجود نظام فعال لتقارير المتابعة: ان توثيق نتائج عملية متابعة تنفيذ الخطة في شكل تقارير دورية منتظمة هو العنصر الخامس لنظام المتابعة المتكامل. وان هذه التقارير، مخرجات نظام المتابعة، هي المستند والسجل الرسمي لسير تنفيذ الخطة التي تستند اليها الجهات المختصة في اتخاذ قراراتها المناسبة لتكون اساسا للعمل من اجل تعديل الانحرافات ومعالجة القصور في التنفيذ.

١٠ – ٥ – انواع المتابعة وأجهزتها:

توجد اجهزة عديدة تقوم بمتابعة تنفيذ انشطة الخطة المختلفة، حيث ان جميع الاجهزة التي تقوم بهذه المهام تتشابه في هدفها النهائي، وهو أن التنفيذ يسير بالاتجاه الصحيح اي باتجاه الاهداف المخططة وفق الخطة المرسومة وأهم انواع اجهزة المتابعة هي[٧]:

اولا: المتابعة عن طريق الجهاز التخطيطي:

يقوم بهذه المهمة الهيئة العليا للتخطيط في بعض الدول أو وزارة التخطيط في البعض الاخر وذلك بتتبع سير تنفيذ الخطة حسب الاهداف المرسومة في الخطة. وتقوم هذه الهيئة أو الوزارة بالتعديل اللازم اذا كان هناك اي انحراف مع اقتراح سبل العلاج وتصحيح المسار في الطريق الصحيح اثناء التنفيذ كما يقوم الجهاز التخطيطي في اعداد تقارير دورية ربع سنوية او نصف سنوية وأيضا سنوية عن سير التنفيذ للخطة في مجالاتها المختلفة. ويتم اعداد هذه التقارير بواسطة هيئة التخطيط العليا أو وزارة التخطيط كجهاز فني بعد أن

تصل للهيئة التقارير من الجهات الحكومية عن سير العمل في تنفيذ الخطة ويعمل تقرير شامل لكل المجالات المختلفة في الخطة من قبل الجهاز الفني للتخطيط (الوزارة أو الهيئة العليا للتخطيط).

وتصل هذه التقارير بصورة منتظمة الى الهيئة العليا للتخطيط لاتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات وتعديل الانحرافات ثم تعود بعد ذلك للجهات الحكومية لمعرفة ما تم تعديله وبعدها ترجع الى الجهاز الفني اي الهيئة العليا للتخطيط أو وزارة التخطيط.

ثانيا: المتابعة عن طريق الجهاز الاحصائي:

ويقوم بها الجهاز الاحصائي المركزي وذلك عن طريق المراقبة اللاحقة لتنفيذ الخطة القومية من خلال موقف البيانات والمعلومات الاحصائية. فيقوم الجهاز الاحصائي بكتابة تقرير دوري احصائي عن سير المؤشرات التنفيذية العامة للخطة كالاستثمار، الانتاج، الانتاجية، العمالة، المواد الاولية المستخدمة، والنفقات... الخ.

واستنادا الى هذه البيانات والمعلومات الواردة له من خلال الاستمارات الاحصائية التي تقوم بتوزيعها على الجهات التنفيذية يقوم هذا الجهاز باعداد مجموعة احصائية فصلية ونصف سنوية وسنوية لواقع التنفيذ وتقديمها للجهات ذات العلاقة لتتكون لديهم صورة فعلية لواقع التنفيذ ومساره في مختلف فعاليات الخطة.

ثالثا: المتابعة عن طريق الجهاز التنفيذي:

ينجز هذا الجهاز مهام متابعة تنفيذ الخطة من خلال اجهزته التنفيذية الذاتية (رقابة عنصر العمل ذاته) حيث يقوم بالمتابعة التلقائية يوميا أول بأول حسب المستويات المتدرجة الداخلية في الوزارات والمؤسسات والوحدات الانتاجية، ويتواجد هذا النمط من المتابعة في بعض الدول التي لا يتواجد فيها اجهزة متخصصة للمتابعة.

رابعا: المتابعة عن طريق السلطة التشريعية (السياسية):

يقوم هذا الجهاز بالمتابعة من خلال مناقشته للخطط والبرامج السنوية والخمسية في نهاية فتراتها وعند اقرار الخطط الجديدة. ومن خلال عرض الجهاز التخطيطي لنتائج متابعة الخطة على الجهاز التشريعي يتم تقييم الجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات المسؤولة عن اعداد الخطة وكذلك تحديد مسؤولية التخلف أو الانحراف في التنفيذ عن التخطيط.

خامسا: المتابعة عن طريق التنظيمات الشعبية:

وهذا النوع الاخير من الرقابة بمثابة الرقابة السياسية ويقوم مؤسسيا من خلال التنظيم

السياسي (التنظيمات الحزبية والمنظمات الجماهيرية) اولا مؤسسيا من خلال وسائل الاتصال المختلفة. وتمارس هذه الاجهزة مهامها عن طريق مشاركتها في الادارة من جهة وتعبئة الجهود ونشر التوعية، ادارة وافرادا، لتحقيق تنفيذ الخطة من الناحية الاخرى، وكما تقوم هذه الاجهزة عن طريق اعضائها وتنظيماتها الحزبية في المراكز الانتاجية الي تنبية القيادة السياسية عن أوجه القصور والانحراف في تنفيذ الخطة. وبعد ذلك تقوم القيادة السياسية لهذه التنظيمات بلفت نظر الجهات التنفيذية عن هذا الانحراف والقصور. وتتكامل كلا من متابعة السلطة التشريعية والتنظيمات الشعبية بما يسمى بالرقابة السياسية.

١٠ - ٦ - أساليب وطرق المتابعة:

ان الاساليب المستخدمة في عملية المتابعة ترتبط بعدة عوامل وتتأثر بالظروف المحيطة بالجهة التي تقوم بعملية المتابعة حيث تتعدى اساليب المتابعة ومن ثم طرقها وفقا للخبرات المتاحة لدى الدولة. وهناك اسلوبين تتم بهما عملية متابعة تنفيذ الخطة، وهذين الاسلوبين هما[٨]:

أ - اسلوب المتابعة الميداني:

تتم عملية المتابعة بهذا الاسلوب من خلال الملاحظة والاتصال المباشر عن طريق القيام بزيارات ميدانية لمواقع تنفيذ المشاريع او الانتاج، وذلك بتشكيل فرق متابعة ميدانية قطاعية ذات اختصاصات مختلفة. ويتم اللجوء لهذا الاسلوب اما لقلة أو لنوعية البيانات والمعلومات المتاحة عن مشروع ما أو لاهمية هذا المشروع وللرغبة في اختصار الزمن والوقوف مباشرة على سير التنفيذ والتعرف موقعيا على الصعوبات والمشكلات وأسبابها والتعاون مع الجهات المنفذة وتحديد الاجراءات المناسبة وتصحيح مسار تنفيذ الخطة.

وهناك مزايا وسلبيات لاسلوب المتابعة الميدانية. ومن أهم المزايا هي:

١ - اسلوب المتابعة الميداني يتيح التعرف مباشرة وتفصيليا على معوقات ومشكلات التنفيذ وأسبابها وسبل علاجها، اضافة الى خلق التعاون والثقة بين الاجهزة المنفذة واجهزة المتابعة وبذلك تتوفر امكانية الحصول على بيانات ومعلومات كثيرة ودقيقة.

٢ - يساعد اسلوب المتابعة الميداني على اختصار الوقت مقارنة باسلوب المتابعة المكتبي لتدقيق البيانات والمعلومات لاتخاذ الموقف الملائم من قبل الاجهزة المختصة.

واما سلبيات الاسلوب الميداني فهي:

١ - يحتاج اسلوب المتابعة الميداني الى عدد كبير من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة والخبرة العملية لزيادة المشاريع تحت التنفيذ ومواقع الانتاج.

٢ - تميز هذا الاسلوب بالتكلفة العالية بسبب مستلزماته البشرية والمادية الكثيرة.

٣ - وبسبب كثرة المشاريع الواجب متابعتها والاشراف عليى سير تنفيذها فانه يحول دون امكانية هذا النمط من المتابعة تغطيتها كاملة خلال فترة زمنية محددة وبالتالي بقاء جزء من المشاريع خارج الاشراف وفقدان المتابعة لمبدأ شموليتها.

٤ - صعوبة توفير البيانات والمعلومات عن سير التنفيذ بشكل منتظم، فهي اولا رقابة عارضة مؤقتة وليست متابعة دورية، بالاضافة الى خضوع تقييم التنفيذ احيانا الى الحكم الشخصي الذاتي بجانب صعوبة أو عدم امكانية استخدام الحاسب الالي لبرمجة نتائج اعمال هذا الاسلوب.

ب - اسلوب المتابعة المكتبي:

تتم عملية المتابعة بهذا الاسلوب مكتبيا وذلك بالاعتماد على استمارات عديدة متنوعة تتلائم مع طبيعة النشاط التي تتم متابعته والتي عن طريقها يتم الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة عن مستوى تنفيذ المشروع. وتتكون عملية المتابعة المكتبية من خطوات عديدية تكون نتائجها - اعداد تقارير المتابعة التي تتدفق من المستويات الادني، الوحدة الانتاجية، الى مستوى المؤسسة التي تتبعها هذه المشاريع والى المستوى القطاع النوعي، وبعد ذلك يتم اعداد تقرير نهائي وشامل - لمستوى الاقتصاد القومي موضحا فيه تطور التنفيذ ومساراته والمشكلات والمعوقات التي تجابهه ومسبباته واقتراحات السبل الناجمة لمعالجتها ومن ثم تقديم هذا التقرير الى الجهات المخولة باتخاذ القرارات والاجراءات وتصحيح الخلل وتعديل الانحراف.

وهناك مزايا وسلبيات لهذا الاسلوب المكتبي ومن أهم المزايا هي:

١ - عدم حاجة هذا الاسلوب الى كادر كبير ليقوم بمهام المتابعة وانعكاس ذلك على انخفاض تكاليفها.

٢ - ونتيجة للاسلوب الالي لعملية المتابعة فان النمط المكتبي يضمن التدفق السريع والمتواصل للمعلومات والبيانات وتحديثها وتقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب بشكل تقارير دورية منتظمة.

وأما أهم عيوب الاسلوب المكتبي فهي:

١ - ان انعدام العلاقة المباشرة بين المسؤول عن تعبئة استمارات المتابعة وبين من يتولى تحليل دراسة ومعالجة وتطوير البيانات والمعلومات الواردة في هذه الاستمارات قد يجعل البيانات والمعلومات غير دقيقة وغير صحيحة.

٢ - وبسبب غياب الملاحظة الميدانية في هذا الاسلوب فانه قد لا يتاح للمسؤول عن المتابعة الوقوف مباشرة على اماكن الخلل والانحراف واسباب تعثر التنفيذ ومعوقاته وانحرافة عن الاهداف المحددة عن الخطة.

٣ - وبسبب بعد جهاز المتابعة عن مواقع العمل والانتاج فان ذلك يتطلب من العاملين فيه، توفر الخبرة والكفاءة ومن اختصاصات متنوعة لتقييم موضوعية ودقة البيانات والمعلومات المدرجة في استمارات المتابعة.

هوامش ومراجع الفصل العاشر

١ - انظر د. وليد عزيز، **متابعة تنفيذ خطط التنمية: نحو نظام متكامل وفعال**، «المنظمة العربية للعلوم الادارية، ادارة البحوث والدراسات، عمان - الاردن، ١٩٨٦ ، ص ص ٩ - ١١» تم الاعتماد شبه الكامل في هذا الفصل على هذا المرجع د. وليد عزيز.

٢ - انظر د. اسماعيل صبري، **تنظيم القطاع العام**، دار المعارف، مصر ١٩٦٩ ، ص ٢٢٨ . ع٧٣ - د. عمرو محيي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢ ، ص ٢٨١ .

٣ - انظر د. سعد حافظ محمود، **اساليب وطرق المتابعة ومدى فعاليتها**، برنامج متابعة تنفيذ الخطط الانمائية في الاقطار العربية، الكويت من ٨٧/١٢/١٢ - ١٩٨٨/١/٦ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٣ .

٤ - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ - ١٧ .

٥ - انظر د. عمرو محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٧ .

٦ - انظر د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ .

٧ - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥ - ٢٧ ولمزيد التفاصيل انظر د. علي لطفي، **التخطيط الاقتصادي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٠ ، ص ص ٦٦ - ٨٦ .

- خليل هيمان، **الرقابة على المؤسسات العامة**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١ ، ص ص ١٥٣ - ١٦٦ .

- د. عمرو محيي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨١ - ٤٨٥ .

(٨) - د. وليد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩ - ٣٢ .

الفصل الحادي عشر
تجارب الدول العربية وغير العربية في التخطيط للتنمية

الفصل الحادي عشر
تجارب الدول العربية في التخطيط للتنمية

١١ - ١ - خطط التنمية في الدول العربية:

توالت خطط التنمية لدى الاقطار العربية منذ مطلع عقد الستينات أو حتى قبله، وهي ما زالت جارية دون أن ترافقها ممارسات تنسيقية أو تبادل مجد للمعلومات بشأن طبيعة المقاصد الانمائية الطويلة الامد أو حتى بشأن حقيقة المعطيات والمتغيرات الاساسية القائمة لديها.

وقد بلغت عدد الخطط القطرية التي تم اعدادها حتى الان أكثر من ٩٠ خطة قطرية. والاقطار العربية التي تسلك نهج التخطيط لغرض التنمية بلغ عددها ١٩ قطرا من أصل ٢٢ دولة تتمتع بعضوية جامعة الدول العربية، ويرجع السبب في هذا العدد الضخم هو أن عددا كبيرا من هذه الخطط كان يستبدل بخطة أخرى بعد سنة من بدء صياغتها وفي أحيان حتى قبل ذلك وفي نهاية هذا الجزء استعنا بكشف يبين البرامج/ الخطط الانمائية في الاقطار العربية في دراسة أعدها الدكتور مجيد مسعود للحلقة النقاشية العاشرة، ١٩٨٧ والتي كانت تدور حول محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك «المعهد العربي للتخطيط بالكويت★ .[1]

وخطط التنمية اكثرها خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية وقليل منها سداسية أو سباعية أو حتى عشرية.

تبنت الدول العربية واستخدمت التخطيط منهجا، وبدرجات متفاوتة من المركزية والالتزام بتحقيق أفضل عائد ممكن من مواردها المتاحة لبلوغ أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قام العديد من هذه الدول باعداد وتنفيذ أكثر من خطة منذ استقلالها.

★ انظر بالتفصيل الجداول المرقمة من ١١ وحتى ١٥ لنفس المصدر المبين والمتعلق بتوزيع استثمارات الخطط الانمائية العربية حسب القطاعات المختلفة.

ففي البداية ارتبط مفهوم التنمية التقليدي في الوطن العربي بهدف تحسين مستوى المعيشة، الرفاهية، ولتحقيق هذا الهدف تركزت الجهود الانمائية على تحقيق معدلات عالية في نمو الدخل مصحوبة بتنويع مصادره، واصلاح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية. ولكن حصاد الجهود الانمائية أثبتت عجز التنمية التي تمت في ظل المفهوم التقليدي حسب ما أكدته دراسة الدكتور محمد صادق في ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي التي عقدت في الكويت، ٢٥ - ٢٩ اكتوبر ١٩٨٦ ، لأنه تم التركيز في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية، واغفال الجوانب غير الاقتصادية. وفي مطلع السبعينات والثمانينات بدأ التركيز في بعض خطط التنمية العربية على الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد ظهرت مفاهيم جديدة من قبل المفكرين والمهتمين بمشاكل قضايا التنمية في الوطن العربي كالاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على الذات، واشباع الحاجات الاساسية، بالاضافة الى انه تم الاتفاق على أن الانسان هو هدف التنمية النهائي ووسيلتها الرئيسية في آن واحد وان جميع الجهود الانمائية يجب أن تتركز نحو تحسين مستوى معيشته ونوعية حياته. ويتوقف مدى نجاح تخطيط التنمية في تحقيق أهدافة على مدى سلامة العملية التخطيطية في جميع مراحلها. ولذلك في حالة اعداد الخطة يجب توافر مجموعة من المقومات ويمكن ايجازها بما يلي:

أ - توافر البيانات والمعلومات وتدفقها بالكم والكيف المطلوبين التي تسهل من اتخاذ مجموعة من القرارات التي تشكل في النهاية الخطة القطرية. فالقرارات المتعلقة بنمط استخدام الموارد لا يمكن اتخاذها دون الاستناد الى قاعدة عريضة للبيانات والمعلومات.

ب - توافر الكوادر التخطيطية القادرة على اعداد الخطة وتنفيذها.

وبالرغم من الاختلاف الجوهري والواضح بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية، فان الخطط القطرية قد اتسمت بسمات معينة مشتركة يمكن ايجازها بما يلي (حسب دراسة الدكتور عمرو محي الدين في الحلقة النقاشية السابعة حول البعد الاستراتيجي والبناء الفني، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٤):[٢]

أولاً: تشترك الخطط القطرية جميعا وبلا استثناء في انها لم تكن جزءا من تصور استراتيجي عام أو خطة طويلة الامد. ومن هنا فإن أغلب هذه الخطط إن لم تكن جميعها، تفتقر الى مدلول تنموي. فالخطة الثلاثية أو الخمسية أو السبعية تحمل مدلولا فقط اذا

كانت جزء من تصور بعيد الامد بحيث تصبح هذه الخطة متوسطة الامد وسيلة للوصول وحلقة في طريق تحقيق هذا التصور البعيد. فارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات الاستمثار وتحديد برنامج لاولويات الاستثمار واستهداف تغير الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات كلها مؤشرات لا تحمل مدلولا معينا الا اذا كانت كلها وسيلة للوصول الى تصور معين أو اداة لانضاج موقف معين.

لقد كان هناك عدد من القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءا من التصور الاستراتيجي العربي سواء على المستوى القطري أو القومي حسب ما أكدته دراسة الدكتور عمرو محي الدين وهي:

أ – قضية الأمن القومي: ومكوناتها ومصادرها. اذ لا يختلف اثنان على كون قضية الامن القومي العربي قضية مصيرية، ويوجد قضيتين متفرقتين عن هذه القضية الأساسية وعلى جانب كبير من الأهمية هما: –

١ – قضية الأمن الغذائي:ولا شك أن جزءا لا يتجزأ من أي تصور استراتيجي هو تحديد هدف لمتوسط غذاء الفرد ومكوناته ومصادره. وقد كان يمكن أن تكون قضية الغذاء ومن ثم التنمية الزراعية قضية محورية سواء على المستوى القطري (الخطط القطرية) او محلا للتنسيق بين الخطط القطرية. إلا أنها غابت تماما.

٢ – الصناعة الحربية: ما هي نظرتنا اليها وموقفنا منها وماذا قررنا بشأنها؟. ولا جدال ان اتخاذ قرار بشأن الصناعة الحربية يقتضي بالضرورة تصور للاستراتيجية العسكرية في المستقبل وهذا يتطلب رؤيا لطبيعة الصراع ومستقبله في المنطقة وموقف كل ما ونوع تحالفاتنا.

ب – القوى البشرية: القضية المحورية الثانية التي كان لا بد أن تكون جزءا من التصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الامد والتي جاءت الخطط خلوا منها هي قضية القوى البشرية وتنميتها. وحتى الان عجزت خطط الدول العربية عن الربط بين خطة التنمية وخطة القوى البشرية وخطة التعليم والتدريب.

ج – شكل الثروة: لعل أحد الاسئلة الهامة التي يجب طرحها والاجابة عليها، كذلك انها تتعلق باختيار المجتمع ككل، يتعلق بالشكل الذي يرغب المجتمع ان يحتفظ به وبثروته القومية،أي هيكل الثروة في المستقبل. هي نريد أن نحتفظ بثروتنا في شكل غاز أو سائل في باطن الارض. أم في شكل مصانع ومزارع، أم في شكل طرق وكباري ومحطات كهرباء ومدارس ومستشفيات... الخ. ما هي التوليفة من كل ذلك؟ بمعنى

آخر كم نستثمر وأين؟

ثانياً: السمة الثانية للخطة القومية، هي وحدة الهدف المشترك وتكرار وتعدد الاهداف. فكافة الخطط القطرية تبدأ في الأساس من زيادة مستوى المعيشة وبالتالي استهدفت جميعا زيادة الدخل القومي.

ثالثاً: السمة الثالثة للخطط القطرية هو اتفاقها جميعا في تعداد وتكرار الاهداف مثل تنويع مصادر الدخل، العدالة الاجتماعية، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، زيادة العمالة، وقد تصل الاهداف في بعض الخطط الى ما يزيد على خمسة عشر هدف (انظر خطط كل من سوريا والعراق) والغريب أن هذه الخطط تشترك مع بعضها في وضع هذه الاهداف وتكرارها بالرغم من اختلاف الظروف في كل منها.

رابعاً: تتفق الخطط الانمائية العربية جميعها في أنها جميعا خطط استثمار محورها الاساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة. وبالرغم من الارتفاع المستمر في معدلات الاستثمار لم تحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة.

خامساً: تتفق خطط الانماء العربية باهمالها للقطاع الزراعي. ان تنمية القطاع الزراعي كما وردت في كافة الخطط القطرية انما كانت تتمثل في وضع هدف لزيادة الانتاج الزراعي وما يتطلبه ذلك من استثمارات، ولم تتضمن خطة الزراعة تطوير الريف والتقدم الاجتماعي والتغير التكنولوجي.

سادساً: كان نمط التنمية الصناعية أو سياسة التصنيع التي تبنتها كافة الخطط القومية هو نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب وتحتل فيه الصناعات الاستهلاكية الاولوية الاولى. وباستثناء بعض الدول النفطية، كانت سياسة احلال الواردات هي النمط الاساس للتصنيع الذي تبنته كافة الخطط جميعا خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ .

سابعاً: تتفق الخطط القومية (القطرية) في افتقادها الى اداة للتحليل يستخدمها المخطط في اختبار لآثار الاستراتيجيات أو السياسات البديلة. بمعنى آخر تفتقد البنية التخطيطية الفنية الى توافر نموذج تخطيطي قومي لاختيار السياسات البديلة. ولا يتصور أن يقوم النموذج بالاحلال محل الخطة، ولكنه اداة هامة مساعدة للمخطط من شأنها أن تحل محل عملية التكهن والتخمين غير العلمي. النموذج ليس الا اداة تحليلية تقنية تستخدم لخدمة أغراض وتدريب المخطط على استخدام اسلوب المحاكات والمقارنة بين البدائل. وعلى أية حال فان البلاد العربية لا هي استخدمت هذه التقنيات الحديثة ولا هي نزلت الى أرض الواقع واستوحت اهدافها ووسائلها منه.

ثامناً: تتفق خطط التنمية القطرية جميعا في أنها تفتقر الى بيان أدوات تنفيذها، أي بيان مجموعة السياسات التي تتضمنها هذه الخطط، أي انها تفتقد الى بيان آليات تنفيذها. ولا جدال أن آليات تنفيذ الخطة في مصر سوف تختلف عن لبنان، عن المغرب، عن الكويت لاختلاف التركيب الاقتصادي. بل أن آليات التنفيذ للخطة تختلف في داخل البلد الواحد حسب الفترة الزمنية. ولا جدال أن آليات تنفيذ الخطة في مصر في الستينات تختلف عنها في بداية الثمانينات، فحينما قامت مصر بصياغة خطة خمسية ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ فلا بد أن توضح هذه الخطة كيف سيتم تنفيذها في ظل قطاع خاص ينمو وفي ظل سياسة انفتاح اقتصادي تحتوي قطاعا اجنبياً بحتاً وقطاعاً مشتركاً.

تاسعاً: تفتقر الخطط العربية جميعا الى البعد التكاملي، ويصدق هذا ايضا على البلدان اعضاء الاتحادات الاقليمية واعضاء المؤسسات التكاملية العربية.

كشف يبين البرامج/الخطط الانمائية في الأقطار العربية

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
(١)	الأردن	برنامج الخمس سنوات للتنمية	٦٢ - ١٩٦٧
		برنامج السبع سنوات	٦٤ - ١٩٧٠
		خطة التنمية الثلاثية	٧٣ - ١٩٧٥
		خطة التنمية الخمسية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨١ - ١٩٨٥
		خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨٦ - ١٩٩٠
(٢)	الامارات	برامج المشروعات الاستثمارية	٧٢ - ١٩٧٤
		الخطة الاستثمارية للاتحاد	١٩٧٥
		الخطة الاستثمارية للاتحاد	١٩٧٦
		الخطة الخمسية للتنمية	٨١ - ١٩٨٥
(٣)	تونس	الخطة العشرية الأولى للتنمية:	(٦٢ - ٧١)
		- المخطط الثلاثي (الأول)	٦٢ - ١٩٦٤
		- المخطط الرباعي (الثاني)	٦٥ - ١٩٦٨
		- المخطط الرباعي (الثالث)	٦٩ - ١٩٧٢
		- الخطة العشرية الثانية للتنمية:	(١٩٧٢ - ١٩٨١)

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
		- المخطط الرابع للتنمية	٧٣ - ١٩٧٦
		- المخطط الخامس للتنمية	٧٧ - ١٩٨١
		- الخطة العشرية الثالثة للتنمية:	(٨٢ - ١٩٩١)
		- المخطط السادس للتنمية	٨٢ - ١٩٨٦
(٤)	الجزائر	المخطط الثلاثي	٦٧ - ١٩٦٩
		المخطط الرباعي	٧٠ - ١٩٧٣
		الخطة الرباعية الثانية	٧٤ - ١٩٧٧
		المخطط الخماسي	٨٠ - ١٩٨٤
(٥)	جيبوتي	خطة التنمية	٨٢ - ١٩٨٤
(٦)	السعودية	خطة التنمية الأولى	٧٠ - ١٩٧٤
		خطة التنمية الثانية	٧٥ - ١٩٨٠
		خطة التنمية الثالثة	٨٠ - ١٩٨٥
		خطة التنمية الرابعة	٨٥ - ١٩٩٠
(٧)	السودان	برنامج انمائي	١٩٥٢/٥١-١٩٥٦/٥٥
		برنامج انمائي	١٩٥٧/٥٦-١٩٦١/٦٠
		الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٦٢/٦١-١٩٧١/٧٠
		الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤
		الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٨/٧٧-١٩٨٣/٨٢
		برنامج الاستثمار الثلاثي	١٩٨١/٨٠-١٩٨٣/٨٢
(٨)	سوريا	الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتاعية	٦٠ - ١٩٦٥
		الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٦٦ - ١٩٧٠
		الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧١ - ١٩٧٥
		الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨١ - ١٩٨٥
(٩)	الصومال	برنامج التنمية الخماسي	٦٣ - ١٩٦٧
		برنامج التنمية الثلاثي	٦٨ - ١٩٧٠
		برنامج التنمية الثلاثي	٧١ - ١٩٧٣
		بريامج الخمس سنوات للتنمية	٧٤ - ١٩٧٨
		البرنامج الثلاثي	٧٩ - ١٩٨٢
		الخطة الخمسية للتنمية	٨٢ - ١٩٨٦
(١٠)	العراق	البرنامج الانمائي الأول	٥١ - ١٩٥٦

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
		البرنامج الانمائي الثاني	٥٥ - ١٩٥٩
		الخطة الاقتصادية المؤقتة	١٩٦٠/٥٩-١٩٦٣/٦٢
		الخطة الاقتصادية المفصلة	١٩٦٢/٦١-١٩٦٦/٦٥
		الخطة الاقتصادية الخمسية	١٩٦٦/٦٥-١٩٧٠/٦٩
		خطة التنمية القومية	٧٠ - ١٩٧٤
		خطة التنمية القومية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية	٨١ - ١٩٨٥
(١١)	عمان	برامج استثمارية سنوية	٧١ - ١٩٧٥
		خطة التنمية الخمسية	٧٦ - ١٩٨٠
		الخطة الخمسية الثانية	٨١ - ١٩٨٥
(١٢)	الكويت	خطة التنمية الاعتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى	١٩٦٨/٦٧-١٩٧٢/٧١
		مشروع خطة التنمية الخمسية	١٩٧٧/٧٦-١٩٨١/٨٠
		مشروع الخطة الخمسية	٨١ - ١٩٨٥
		الخطة الانمائية الخمسية	١٩٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩
(١٣)	لبنان	برنامج الخمس سنوات للانماء الاقتصادي	٥٨ - ١٩٦٣
		برنامج الخمس سنوات الثاني	٦٤ - ١٩٦٨
		خطة التنمية السداسية	٧٢ - ١٩٧٧
		مشروع الاعمار	١٩٧٨
(١٤)	ليبيا	مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس	٦٣ - ١٩٦٨
		الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٣ - ١٩٧٥
		خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	٧٦ - ١٩٨٠
		خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي	٨١ - ١٩٨٥
(١٥)	مصر	البرنامج الثلاثي	٥٢ - ١٩٥٤
		برنامج السنوات الخمس للصناعة	٥٧ - ١٩٦١
		الخطة الخمسية	١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤
		الخطة السباعية	١٩٦٦/٦٥-١٩٧٢/٧١
		الخطة الخمسية للتنمية	٧٣ - ١٩٧٧
		مشروع الخطة الخمسية	٧٨ - ١٩٨٢
		الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦

م	القطر	البرنامج/الخطة	الفترة الزمنية
		- الخطة الخمسية	١٩٩٢/٩١-١٩٨٨/٨٧
(١٦)	المغرب	برنامج استثماري	٤٩ - ١٩٥٢
		برنامج استثماري	٥٤ - ١٩٥٧
		برنامج استثماري	٥٨ - ١٩٥٩
		التخطيط الخماسي الأول	٦٠ - ١٩٦٤
		الخطة الثلاثية	٦٥ - ١٩٦٧
		التخطيط الخماسي	٦٨ - ١٩٧٢
		مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٣ - ١٩٧٧
		مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٨ - ١٩٨٠
		مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨١ - ١٩٨٥
(١٧)	موريتانيا	الخطة الانمائية الأولى	٦٣ - ١٩٦٦
		الخطة الانمائية الثانية	٧٠ - ١٩٧٣
		الخطة الانمائية الثالثة	٧٦ - ١٩٨٠
		خطة التنمية الرابعة	٨١ - ١٩٨٥
(١٨)	الجمهورية العربية اليمنية	البرنامج الانمائي الثلاثي الأول	١٩٧٦/٧٥-١٩٧٤/٧٣
		الخطة الخمسية الأولى	١٩٨١/٨٠-١٩٧٧/٧٦
		الخطة الخمسية الثانية	٨٢ - ١٩٨٦
(١٩)	جمهورية اليمن الديمقراطية	الخطة الثلاثية لتنمية الاقتصاد الوطني	١٩٧٤/٧٣-١٩٧٢/٧١
		الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٩٧٩/٧٨-١٩٧٥/٧٤
		الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٨١ - ١٩٨٥

المصدر: د. مجيد مسعود، محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة، نوفمبر ١٩٨٦ - ابريل ١٩٨٧، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، ١٩٨٧ .

جدول رقم (١١)

استثمارات الخطط الانمائية العربية (بالعملات الوطنية – بالمليون)

القطر	١٩٧٠ – ١٩٧٥		١٩٧٦ – ١٩٨٠		١٩٨١ – ١٩٨٥	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
الأردن	١٧٩٫٠٠	١٧٢٫٠٠	٧٦٥٫٠٠	٨٧٩٫٠٠	٢٥٢٠٫٠٠	٧٣٤١٫٠٠
تونس	١٢٣٥٫٢	١٥٧٩٫٠٠	٢٤٠٠٫٠٠	٤٦٦٦٫٠٠	٥٤٦٠٫٠٩	٤٩٦١٫٠٠
الجزائر	٢٧٧٤٠٫٠٠	٥١١٥٠٫٠٦	١١٠٢١٧٫٠٠	١٠٠٨٤١٫٠٢	٤٠٠٦١١٫٠٠	٤١٥٧٤٫٠١
السعودية	٤١٣١٤٫٠٠	٧٨٠٠٠٫٠٠	٤٩٨٢٢٠٫٠٠	٦٥٧٧٠٠٫٠٠	٩٩٩٠٠٠٫٠٠	٢٠٥٠٠٠٫٠٠
السودان	٣٨٥٫٠٠	(٧٦٥٫٨)	٢٦٧٠٫٠٠	(١٧٢٥٫٤)	١٤٦٢٫٠٠	غ.م
سوريا	٨٠٠٠٫٠٠	٧٧٧١٫٠٠	٢٩٧٨٥٫٠٠	٢٧٠٩٩٫٠٠	١٠١٤٩٣٫٠٠	٧٦٥٤٨٫٠٠
الصومال	٩٩٩٫٩	(١٦٣٠٫٠٠)	٧٠١٩٫٧	٤٣٠٨٫٣	١٦٣٠٠٫٠٠	غ.م
العراق	١١٤٣٫٧	(١٦٣٠٫٠٠)	١٣٤٥٥٫٠٠	(١٠٣٥٥٫٠٠)	غ.م	(١٩١٥١٫٠٠)
عمان	غ.م	٥٥٤٫٠٠	١٣٥٦٫٠٠	١٦٧٠٫٠٠	٣٣٢٣٫٠٠	٢٩٣٠٫٠٠
الكويت	٩١٢٫٠٠	(١٢٣٩٫٠٠)	٤٨٨٥٫٠٠	٢٤٥٤٫٣	غ.م	١١٤٠٫٠٩
ليبيا	٢١٧٠٫٠٠	(٢٦٧٠٫٠٠)	٧٨٧٠٫٠٠	٦٤٠٤٫١	١٦٨٩٣٫٠٠	(١١٨٩٥٫٥)
مصر	٣٠٨١٫٠٠	(٤٤٩٠٫٠٠)	١٢٢٦٣٫٠٠	(١٨٠٣٨٫٠٠)	٣٤٧٩١٫٠٠	١٣٠٨٤٫٠٠
المغرب	(٢٦٢٩٣٫٠٠)	(٤٤٣٩٣٫٠٠)	٢٦٨٩٤٫٠٠	٤٥٠٩١٫٠٠	١١٠٩٠٩٫٠٠	٨١٧٢٢٫٠٠
موريتانيا	٩٤٢٧٫٠٠	(١٠٧٨١٫٠٠)	٤١٧٨٢٫٠٠	٢٢٦١٢٫٠٠	٨٩٢٠٥٫٠٠	٣٧٤٢٨٫٠٠
اليمن الشمالي	١٧٢٥٫٠٠	٢٢١١٫٠٠	١٦٥٥٠٫٠٠	١١٥٥٨٫٠٠	٢٨١٠٠٫٠٠	١٩١٣٠٫٠٠
اليمن الجنوبي	٣٢٫٤	٢٥٫١	٢٧٦٫٢	١٩٤٫٨	٥٠٨٫٢	٢٤٢٫٦

المصدر: مجيد مسعود، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على مطبوعة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي الصادرة في الكويت في تشرين الأول ١٩٨٦ .   غ.م. تعني غير متوفر.

جدول رقم (١٢)
استثمارات القطاع الخاص (كنسبة من اجمالي الاستثمارات)

	١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٩٨١ - ١٩٨٥	
القطر	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
الاردن	٤٤،٤	غ.م	٥٠،١	٥٩،٠	٣٨،٧	غ.م
تونس	٤٥،٧	٤٦،٠	٣٢،٧	٥٧،٧	٤٤،٠	٥٨،١
الجزائر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	٣١،٠	٣٨،٠	٢٣،٩	٢٧،٠	٢٥،٤	٣١،٨
السودان	٤٤،٢	٥٣،٧	٤١،٢	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	١٩،٤	٢٣،٤	١٧،٣	٣٤،١	٢٠،٤	٣٥،٣
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	١١،٥	غ.م
العراق	غ.م	غ.م	٢٥،٠	١٩،٢	غ.م	(٢٠،٠)
عمان	غ.م	٢٢،٣	٣١،٠	٢٧،٩	٣٥،١	غ.م
الكويت	٣٧،٨	..	٢٣،٦	..	..	..
ليبيا	١٧،٠	غ.م	١٣،٤	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	غ.م	غ.م	١٧،٨	١٨،٣	٢٣،٥	غ.م
المغرب	٢٠،٧	غ.م	٧٣،٨	٧٥،٠	٦٨،٨	غ.م
موريتانيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن الشمالي	٤٥،٧	٥٧،٠	٢٨،٣	٥٢،٥	٢٤،٠	٣٧،١
اليمن الجنوبي	غ.م	٦١،٣	غ.م	٤٨،٩	غ.م	غ.م

غ.م تعني غير متوفر   المصدر: المرجع السابق

جدول رقم (١٣)
الاستثمار في قطاع الزراعة (كنسبة من اجمالي الاستثمارات)

القطر	١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٩٨١ - ١٩٨٥	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
الأردن	١٥٫٥	١٠٫٠	١٨٫٠	٦٫٦	٢٢٫٩	غ.م
تونس	١٤٫٩	١٢٫٥	١٢٫٠	١١٫٩	١٨٫٩	١٣٫٣
الجزائر	١٥٫٠	١٤٫٢	١٥٫١	١١٫٣	١١٫٨	غ.م
السعودية	٣٫٦	غ.م	٧٫٨	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	٢٧٫٧	٢١٫٠	٢٢٫٠	٢٧٫٢	٣١٫٨	غ.م
سوريا	٣١٫٥	١٧٫٨	٢٣٫٩	٧٫٠	١٩٫٩	١١٫١
الصومال	٢٢٫٠	غ.م	٢٦٫٣	٢٣٫٥	٤٧٫٢	غ.م
العراق	١٩٫٧	١٧٫٨	غ.م	١٣٫٠	غ.م	١١٫٢
عمان	غ.م	٣٫٥	٤٫٢	١٫٩	٤٫١	١٫٩
الكويت	١٫٣	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	١٤٫٤	١٤٫٤	١٢٫١	١٣٫٩	١٤٫٣	١١٫٧
مصر	١٢٫٩	غ.م	٨٫٦	غ.م	١٠٫٧	غ.م
المغرب	١٥٫٨	غ.م	١٦٫٢	غ.م	١٧٫٧	غ.م
موريتانيا	١٣٫٩	غ.م	١٦٫٥	١٢٫١	٢٧٫٩	١٩٫٨
اليمن الشمالي	١٤٫٨	١٣٫٧	١٤٫٣	٨٫٢	١٥٫٨	٦٫٦
اليمن الجنوبي	٢٢٫٥	٢٢٫٥	٢٢٫٦	٣٥٫١	١٧٫٢	١٩٫٥

غ. م تعني غير متوفر المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (١٤)
الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية (كنسبة مئوية من اجمالي الاستثمارات)

	١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٩٨١ - ١٩٨٥	
القطر	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
الأردن	..	..	..	..	غ.م	
تونس	١٣٫٤	١٨٫٠	٢٢٫٤	١٨٫٠	١٩٫٥	١٨٫٩
الجزائر	٢٥٫٦	٨٫٦	٤٣٫٥	٣٫٤	٢٣٫١	غ.م
السعودية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	١٥٫٧	٢٥٫٣	٢٥٫٠	١٢٫٥	٧٫٥	غ.م
سوريا	١٦٫٥	٤٦٫٧	٢٠٫٨	٥٢٫٢	١٢٫٢	٤٠٫٢
الصومال	٨٫٨	غ.م	٢٩٫٦	٢٧٫٠	١٢٫٨	٤٠٫٢
العراق	٣٦٫٧	٢٥٫٢	غ.م	١٣٫٥	غ.م	٥٫٣
عمان	غ.م	٠٫١	٨٫٣	٤٫٥	١٢٫١	٥٫١
الكويت	٩٫٤	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	١٠٫٤	١٢٫١	،١٩	١٤٫٧	١٧٫٩	١٦٫٠
مصر	٣٣٫٤	غ.م	٢٣٫٧	غ.م	٢٤٫٨	غ.م
المغرب	٣٧٫٣	غ.م	١٦٫٣	غ.م	٢٠٫٧	غ.م
موريتانيا	٣٤٫٤	غ.م	١٥٫٧	١٥٫٢	٩٫٢	٨٫٩
اليمن الشمالي	٣٫٤	٦٫٦	١٢٫٥	١١٫٠	١٢٫٥	٥٫٦
اليمن الجنوبي	٢١٫٣	٢٢٫٣	١٧٫٠	٦٫٥	٦٫٠	٢٫٩

غ.م تعني غير متوفر. المصدر: المرجع السابق

جدول رقم (١٥)
التمويل المحلي للاستثمار الاجمالي (كنسبة مئوية من اجمالي الاستثمار)

القطر	١٩٧٠ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٩٨١ - ١٩٨٥	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
الأردن	٥٦٫٧	٦٩٫٠	٥٦٫٣	٧٤٫١	٥٣٫٩	٧٦٫٠
تونس	٧٥٫٧	٧٨٫٠	٧١٫٩	٧٥٫٠	٧٤٫٤	٧٠٫٠
الجزائر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
السودان	٤٩٫٠	٦٨٫٠	٤٨٫٠	٥٥٫٩	٤٥٫٨	غ.م
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٩٠٫٧	غ.م
الصومال	٢٠٫٢	غ.م	غ.م	غ.م	١٩٫٦	غ.م
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	غ.م	٧٤٫٠	٧٠٫١	٦٥٫٤	٨٧٫٣	غ.م
الكويت	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	غ.م	١٠٠٫٠
ليبيا	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	غ.م
مصر	غ.م	غ.م	٨٠٫٣	غ.م	٨٣٫٩	غ.م
المغرب	٦٧٫٤	٨٤٫٠	غ.م	٨٧٫٤	٥١٫٠	غ.م
موريتانيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن الشمالي	٤٤٫٣	٢٥٫٣	٥٨٫٦	غ.م	٤٨٫٨	غ.م
اليمن الجنوبي	٥٤٫٨	٣٤٫٧	٤٥٫٨	٢٢٫٠	٣٠٫٣	٤٣٫٥

غ.م تعني غير متوفر.   المصدر: المرجع السابق.

١١ - ٢ نماذج مختارة للتخطيط من تجارب الدول الأخرى[٣]

ذكرنا سابقا أن أول دولة في العالم اتبعت اسلوب التخطيط الاقتصادي هي الاتحاد السوفيتي، ولكن هناك مجموعة من الاقتصاديين حتى عهد قريب كانوا يعتقدون أن أتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي معناه اتباع النظام الاشتراكي. ان هذا الخلط بين مفهوم التخطيط كوسيلة علمية لادارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبين مفهوم النظام الاجتماعي الاقتصادي كان السبب الرئيسي في عدم اتباع عدد كبير من الدول الغربية والبلدان النامية وحتى بعض البلاد العربية لأسلوب التخطيط الاقتصادي حتى عهد قريب. سنحاول هنا أن نستعرض نماذج مختارة للتخطيط الاقتصادي من تجارب الدول الاخرى كالاتحاد السوفيتي سابقاً، فرنسا، الهند بجانب تجارب الدول العربية التي تم شرحها سابقاً في هذا الفصل.

أولاً: التخطيط القومي الشامل الملزم - تجارب من الدول الاشتراكية:

١ - تجربة التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

الاتحاد السوفيتي أول دول العالم التي أدخلت التخطيط في تنمية مجتمعها.

فالتخطيط في الاتحاد السوفيتي عبارة عن أداة:

أ - لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

ب - لتنمية المجتمع واستغلال موارده الطبيعية والبشرية والمادية.

ويتألف الاطار الذي يعمل ضمنه من:

١ - القطاع الحكومي وهو قطاع واسع جدا، يسيطر على جميع أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تقريبا ويدير العمليات الاقتصادية عن طريق:

الوحدات الحكومية الاشتراكية.

الوحدات التعاونية.

وتعمل هذه الوحدات ضمن تعليمات مفصلة محددة من قبل الدولة تنظم وتحدد انتاجها واسعاره، وعلاقاتها مع غيرها من الوحدات ويجري ذلك حسب الخطة القومية.

٢ - القطاع الخاص هو قطاع ضعيف لا يساهم في الانتاج القومي إلا مساهمة قليلة ويعمل في نشاطات محددة تشغل قسما من الزراعة والصناعات اليدوية وتجارة المفرق وبعض الخدمات. وتتدخل الدولة في نشاطاته فتحدد اسعار انتاجه وطريق تمويل عملياته.

هذا وان جهاز التخطيط في الاتحاد السوفيتي لا يقوم فقط بدور فني في اعداد الخطة

بل يتجاوز ذلك الى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. والتخطيط في الاتحاد السوفيتي هو تخطيط شامل مركزي تشمل عملياته جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ويجبر جميع الوحدات الانتاجية بالعمل ضمن الخطة الخمسية القومية.

أولاً: خطط التنمية في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٨ هي الآتي:

أما الخطط التي عرفها الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة فهي التالية:

١ - الخطة الأولى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التي ركزت على الصناعات الثقيلة والكهرباء.

٢ - الخطة الثانية ١٩٣٣ - ١٩٣٧ التي هدفت لاتمام بناء الاقتصاد القومي وفقا للأسس الاشتراكية وتعميم النظام التعاوني في الريف.

٣ - الخطة الثالثة ١٩٣٨ - ١٩٢٤ ركزت على صناعة الآلات والمعدات وتحسين صناعة الفولاذ والصناعات الكيماوية.

وقد أدت الحرب العالمية الثانية الى تغيير أولويات الخطة الثالثة كما كانت موضوعة والى اعطاء الاولوية لكسب الحرب عن طريق تجنيد جميع امكانات الاتحاد السوفيتي وامتداد العمل بها حتى نهاية الحرب.

٤ - خطة ١٩٤٦ - ١٩٥٠ التي هدفت الى اعادة تعمير البلدان المهدمة والاقتصاد القومي.

٥ - الخطة الخمسية ١٩٥١ - ١٩٥٥ هدفها استمرار تطوير جميع فروع الاقتصاد القومي وتحسين رفاهية الشعب.

٦ - خطة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ بدىء تنفيذها لكن تم خلالها اعادة تنظيم أجهزة التخطيط القائمة على أسس جديدة.

٧ - خطة السنوات السبع ١٩٥٩ - ١٩٦٥ التي هدفت:

- دعم القوى الاقتصادية والدفاعية للاتحاد السوفيتي.
- اقامة الأسس المادية للشيوعية.
- اشباع حاجات الشعب المادية والروحية.
- زيادة الدخل القومي بنسب لا تقل عن ٦ر٥٪ سنويا.

٨ - خطة سنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠ التي هدفت:

- التركيز على الانتاج الصناعي الاستثماري والاستهلاكي.
- معدل عادي وثابت لتطوير الزراعة.
- زيادة الدخل بنسبة ٤٠٪ خلال سنواتها الخمس.

وتتابعت الخطط الخمسية المماثلة في السبعينات والثمانينات.

ثانياً: جهاز التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

هناك عدة مستويات من الاجهزة التخطيطية تتولى عملية التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

١ - المجلس السوفيتي الاعلى ومجلس الوزراء اللذين هما في قمة الجهاز والسلطة السياسية العليا.

٢ - هيئة التخطيط Gosplan وهي جهاز مختص بالتخطيط يعمل على المستوى المركزي وفي الجمهوريات وله مهام رئيسية ثلاث:

اعداد ما يسمى بارقام الرقابة للخطة وهي أهداف رقمية لاهداف الخطة وخطوطها العريضة المحددة من قبل الحزب والحكومة.

اعداد الخطة في اطارها النهائي وتأمين توازنها.

تحديد استثمارات الخطة بتفصيل وتحديد العلاقات الصناعية بين القطاعات واسعار أهم السلع المنتجة.

ويرأس هذه الهيئة نائب لرئيس الوزراء ويتمتع بسلطات فنية وسياسية كبرى. أما نائبه فله رتبة وزير.

٣ - نظام الوزارات التي تعمل على المستوى القطاعي فلكل قطاع أو نشاط اقتصادي وزارة مختصة.

٤ - يأتي بعد ذلك نظام الوزارات النوعية التي تمثل الصناعات والوحدات الانتاجية ونظام التخطيط الاقليمي على مستوى الاقاليم الاقتصادية.

٥ - ويأتي بعد ذلك «الوحدة الانتاجية» الاشتراكية أو التعاونية التي لا تملك سوى صلاحية التنفيذ لتعليمات تحدد نشاطها ونوعه وانتاجها وسعر بيعه وجهات تصريف واستثماراتها... الخ.

وبالنسبة لأعداد الخطة في روسيا، فيجري اعدادها حسب طريقتين:

- الطريقة الأولى وتبدأ بارسال ارقام المؤشرات الاولية للخطة من القمة وبصورة تدريجية الى جميع المسؤولين عنها والعاملين على تنفيذها فتنزل تدريجيا سلم المسؤولين حتى تعمل الى الوحدة الانتاجية.

- الطريقة الثانية تتبع الطريق نفسه ولكن باتجاه معاكس حيث تصعد الخطة سلم الدرجات وفي كل مرحلة من مراحل الانتقال من سلطة الى اخرى ومن مسؤول الى

آخر يبدي كل منهم رأيه، ويوضح امكان تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه فيها، ويستغرق هذا العمل فترة زمنية طويلة.

ثانياً: التخطيط التأشيري ودور السياسات الاقتصادية - تجارب الدول الرأسمالية في غرب أوروبا.

ثانياً: تجارب التخطيط من الدول الرأسمالية:

١ - تجربة التخطيط في فرنسا:

الاقتصاد الفرنسي هو اقتصاد مختلط. القطاع الخاص يهيمن على الاقتصاد القومي عن طريق السوق وتحديد الاسعار، ويملك الحرية في تحديد الانتاج وتوزيعه واستهلاكه. وأما القطاع العام فله دور الموجه للحياة الاقتصادية ودور المخطط لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. ويشترك القطاع العام والقطاع الخاص في تحديد اهداف الخطة وأهداف قطاعاتها ومشاريعها وطرق تمويلها.

والتخطيط في فرنسا يهدف الى:

أ - تنسيق سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

ب - اجراء تنمية متزنة ومتكاملة.

أولاً: خطط التنمية في فرنسا:

في ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤ وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا انها بحاجة الى خطة للاستثمارات لاعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية لاقتصادها بمقتضاه أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا وكلفّت وزارة الاقتصاد الوطني باعداد خطة للاستثمارات.

وفي عام ١٩٤٦ أسست هيئة خاصة تدعى المفوضية أو الهيئة العامة للتخطيط، ومن أهم مهام هذه الهيئة القيام باعداد خطة للتنمية شاملة حيث تشمل على جميع القطاعات الاقتصادية ولكنها غير ملزمة لنشاط القطاع الخاص واستثماراته.

وقد أعدت فرنسا حتى الان تسعة خطط تنموية ويمكن ايجازها بما يلي:

١ - الخطة الاولى للفترة ١٩٤٦ - ١٩٥١ ، انحصرت فقط في ست قطاعات اساسية في الاقتصاد الفرنسي(الفحم، الكهرباء، الحديد والصلب، الاسمنت، الالات الزراعية، النقل والمواصلات).

٢ - الخطة الثانية للفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ التي أبرزت أهدافا جديدة أهمها: تحديث وسائل الانتاج الفرنسي وتقوية امكانات انتاجه.

٣ – الخطة الثالثة للاعوام ١٩٥٨ – ١٩٦١ كانت مشاكل فرنسا عند اعدادها تتلخص في التالي:

– سد عجز ميزان المدفوعات.
– تخفيض الانفاق الحكومي غير المنتج.
– زيادة الدخل القومي بمعدل ٢٧٪ خلال السنوات الخمس من الخطة.

٤ – الخطة الرابعة ١٩٦١ – ١٩٦٥ حيث انحصرت أهدافها الاساسية في:

– زيادة الدخل القومي بمعدل ٢٤٪.
– مساعدة الأقاليم المحرومة والمتأخرة اقتصاديا بالنسبة للاقاليم الاخرى.
– تثبيت تحسن ميزان المدفوعات.

٥ – الخطة الخامسة ١٩٦٦ – ١٩٧٠ التي ركزت على سياسة توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

٦ – الخطة السادسة ١٩٧١ – ١٩٧٥ ، فقد ركزت على الاهداف التالية:

– تأمين تنمية متوازنة وذات معدل عال.
– تأمين تنمية عالية مع توزيع عادل للدخل.
– تأمين تنمية لجميع الاقاليم كل حسب امكاناته ومتطلباته.

ثم جاءت الخطة السابعة والثامنة، والان في فرنسا الخطة التاسعة ١٩٨٦ – ١٩٩٠، وقد ركزت على التقليل من البطالة والتضخم وتأمين تنمية الاقاليم مع توزيع عادل للاستثمارات بين الاقاليم.

ثانياً: جهاز التخطيط في فرنسا:

يتألف جهاز التخطيط في فرنسا من أربعة أجهزة هي:

١ – الهيئة العامة:

عبارة عن ادارة صغيرة تضم نخبة من الاقتصاديين والمهندسين يرأسها اشخاص شهد لهم بالكفاءة الممتازة علميا واداريا. والهيئة لها استقلال اداري ومالي بالنسبة للسلطة السياسية، مما يجعلها تتمتع بحريات واسعة واستقرار واستمرار في اعمالها مهما تتابعت عليها الحكومات المختلفة.

وتتشكل الهيئة من عدة أقسام تتفق مع التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي، الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد... الخ.

٢ – اللجان المشتركة:

تتألف هذه اللجان من ممثلين عن القطاع الحكومي وقطاع الاعمال وقطاع العمال والهيئات الشعبية الاخرى (المستهلكين، المزارعين) وكذلك من خبراء في مختلف المجالات العلمية الفنية.

وتعمل هذه اللجان في تحضير واعداد الخطة على مبدأ قطاعي، فتدرس مشاكل كل قطاع وتحدد وسائل تنميته ومشاريع استثماراته. وتشكيل هذه اللجان يمثل القسم الذي تميز به التخطيط الفرنسي خصوصا بما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والقطاع العام وتعاونهما في تحليل وتحديد مشاكل كل قطاع وامكاناته وخطط العمل الواجب اتباعها لتنميته وتنفيذ مشروعاته.

٣ – المجلس الاعلى للتخطيط:

هو عبارة عن لجنة وزارية مصغرة ومختصة بأمور التخطيط ومهمتها الاشراف على أعمال الهيئة العامة واللجان المشتركة وتنسيق أعمالها مع الادارات الحكومية الاخرى.

وقد كانت اللجنة تضم عدة وزراء، غير انها منذ الخطة الثانية اكتفت بوزير المالية والشؤون الاقتصادية ووزير التجهيز والمعدات ومدير الهيئة العامة للتخطيط. بالاضافة الى هذه اللجنة ادخل قانون صدر في عام ١٩٥٨ اسلوبا جديدا لاقرار الخطة، وهو عرض الخطة قبل مناقشتها في البرلمان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لابداء الرأي فيها، وهو يمارس في ذلك مهمة استشارية، ولكن لها وزنا كبيرا نظرا لما يتمتع به هذا المجلس من مكانة اقتصادية واجتماعية ولتمثيله لكافة القوى العاملة في المجتمع الفرنسي.

٤ – الهيئات الاقليمية:

بالاضافة الى الهيئات المذكورة أعلاه هناك هيئات اقليمية تعمل على المستوى الاقليمي. قسمت بموجبه فرنسا الى ٩ مناطق (اختلاف بين التقسيم الاداري والتخطيط) وعهد اليها المهام التالية:

- اعداد خطط اقليمية لتستند اليها في اعداد الخطة القومية.
- العمل على الاشراف على تنفيذ الخطة وتشجيع هذا التنفيذ.

ثالثاً: اعداد الخطة في فرنسا:

تم اعداد الخطة بالمراحل التالية:

١ – تعد الهيئة العامة للتخطيط استراتيجية التنمية والخطوط العريضة المقبلة (الاطار العام) ويوافق مجلس الوزراء على هذه الخطوط والاهداف.

٢ – بالاستناد الى هذا الاطار تقدم الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة مشاريعها الاستثمارية الى الهيئة العامة للتخطيط التي تقوم بتحضيرها واعدادها للدراسة من قبل اللجان المختلفة. وتضم هذه المشاريع: المشاريع الحكومية بتفصيل عام والمشاريع الرئيسية التابعة للقطاع الخاص.

تعد اللجان بالاستناد الى هذه المشاريع برامج استثمارية قطاعية.

٣ – تستند الهيئة العامة للتخطيط على المشاريع القطاعية لاعداد الاطار التفصيلي للخطة والمتضمن سياسات وأهداف التنمية على المستوى القومي والقطاعي وكذلك تفاصيل استثمارات القطاع الحكومي والتدابير الك فيلة بحث القطاع الخاص على تنفيذ مشاريعه.

٤ – عند الانتهاء من الاطار التفصيلي للخطة الذي يشمل التمويل ايضا يعرض على مجلس الوزراء للدراسة ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لابداء الرأي ثم على مجلس الوزراء لاقراره في مشروع نهائي.

٥ – تعرض الخطة على البرلمان ومن ثم على مجلس الشيوخ للموافقة عليها.

٦ – تصدر الخطة بصيغتها النهائية من قبل رئيس الجمهورية بمرسوم خاص.

وهكذا نرى أن اعداد الخطة:

١ – يشترك فيه جميع ممثلي القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ – يحدد المعالم الرئيسية لتطور الاقتصادي القومي والدخل القومي واجمالياته واستخداماته، كما يحدد استثمارات القطاع العام وسياسته الاقتصادية تجاه استثمارات القطاع الخاص.

٣ – يلزم القطاع العام ولكن يترك للقطاع الخاص حرية واسعة في انتخاب استثماراته وتحديد انتاجه وتوزيعه.

ثالثاً: تجارب من البلدان النامية:

١ – تجربة التخطيط في الهند:

أولاً: خطط التنمية في الهند:

الاقتصاد الهندي هو اقتصاد مختلط. يقوم القطاع العام بدور الموجه للحياة الاقتصادية والمخطط لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. وأما القطاع الخاص فيتمتع ايضا بحرية تامة من حيث تحديد الانتاج وتوزيعه واستهلاكه ويستند على عوامل السوق في تحديد الدخل وتوزيعه وتحديد اسعار السلع والخدمات.

ومنذ الاستقلال في ١٥ اغسطس ١٩٤٧ فالحزب الحاكم هو حزب المؤتمر الهندي الذي تسلم زمام الحكم منذ الاستقلال وحتى الان وهو يهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي وديمقراطي. كما أن حزب المؤتمر كان يدرك أبان سنوات الكفاح الوطني المعادي للاستعمار، أهمية التخطيط القومي كاسلوب لتنمية الاقتصاد الهندي وذلك في ظل اقتصاد مختلط يتواجد فيه قطاع عام وقطاع خاص.

وبعد استقلال الهند (١٥ آب ١٩٤٧) أسس مجلس استشاري للتخطيط حيث كانت مهمته تتعلق بدراسة مشاكل التنمية والتخطيط، وقد أوصى هذا المجلس بتشكيل لجنة التخطيط القومي، وبعد صدور دستور الهند في يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ بشهر واحد أعلنت الحكومة تشكيل لجنة التخطيط وفي ذلك الوقت كان مجلس التخطيط الاستشاري قد أنهى عمله وحدد استراتيجية تنمية المجتمع الهندي لثلاثين سنة مقبلة وأعد منها الخطة الهندية الاولى للفترة ابريل ١٩٥١ مارس ١٩٥٦ ثم جاءت الخطة الثانية ١٩٥٦ - ١٩٦١ ، ثم جاءت الخطة الثالثة ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، وبقيت الهند بلا خطة اقتصادية لمدة ثلاث سنوات.

ولقد كانت الخطط تنسجم مع استراتيجية الخطة بعيدة المدى التي صدرت للسنوات الثلاثين وتتوافق مع الظروف والمشاكل التي ظهرت في الهند بين خطة وأخرى.

والخطط الثلاث تشترك جميعها تقريبا بالاهداف التالية:

١ - زيادة الدخل القومي بمعدل يزيد عن ٥٪ سنويا.

٢ - اكتفاء الهند الذاتي بما يخص الاستهلاك الزراعي أو بمعنى آخر زيادة الانتاج الزراعي ليكفي حاجة الهند من استهلاك نهائي واستهلاك وسيط.

٣ - تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية للهند مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية والبترول والطاقات المحركة الأخرى.

٤ - استخدام أكبر عدد من اليد العاملة المتوفرة.

٥ - اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي بصورة تدريجية.

٦ - مواجهة مشكلة السكانية.

ثم جاءت الخطة الخمسية الرابعة ١٩٦٩ - ١٩٧٤ وقدرت الاستثمارات للخطة بحوالي ٢٢٫٦٣٥ كروررروبية، وكان نصيب القطاع العام باستثمارها ما قيمته ١٣٫٦٥٥ كروررروبية أي بنسبة ٦٠٫٣٪ من اجمالي الاستثمارات للخطة، والقطاع الخاص ٨٫٩٨٠ كروررروبية، بنسبة ٣٩٫٧٪ وقد أعطيت الاولوية للاستثمار في قطاع

الصناعة والتعدين، يليه القطاع الزراعي، ثم قطاع النقل والاتصالات، ثم قطاع الطاقة، ثم الاسكان والتنمية الريفية.

هذا ولا بد من الاشارة الى انه ومنذ السنة الاولى للخطة قامت الحكومة الهندية بتأميم أكبر ١٤ بنكا تجاريا كخطوة استهدفت التحكم في المدخرات المحلية.

وبعد ذلك جاءت الخطة الخمسية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ والتي ركزت على محورين هامين المحور الأول ويتمثل في زيادة تعبئة الموارد المحلية. فقد حددت الخطة استثمارا اجماليا يقدر بحوالي ٤٧٥٦١ كروررروبية على مدى السنوات الخمس للخطة، واستهدفت لجنة التخطيط أن يتم تمويل ما نسبته ٩٥٪ من هذه الاستثمارات من مصادر الموارد المحلية، على أن تمول النسبة الباقية ٥٪ وتقدر بحوالي ٢٤٣١ كروررروبية من الموارد الخارجية (قروض واستثمارات خارجية). واما المحور الثاني فيتمثل في تقليل العجز بميزان المدفوعات وذلك من خلال:

١ - الحرص على زيادة الانتاج الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي حتى يمكن تقليل الواردات من المواد الغذائية. وقد تبنت الهند في هذا الصدد تطبيق ما يسمى «بالثورة الخضراء» وما تطلبه من استخدام بذور عالية الانتاجية، والتوسع في استخدام الاسمدة والماكينات الزراعية، وخلق نمط رأسمالي للزراعة يعتمد على المزارع الكبيرة التي تستخدم العمل المأجور وتنتج من أجل الربح والسوق.

٢ - تبني نمط جديد في توزيع الاستثمارات يهدف الى زيادة الاستثمار في القطاعات التي تنتج مدخلات السلع الاستهلاكية الضرورية، مثل صناعة الاسمدة والمعدات والاسمنت والفحم الصلب...الخ.

٣ - تشجيع الاستثمار في مجالات بدائل الاستيراد حتى يمكن الحد من الواردات، وبالذات في مجال السلع الصناعية الاستهلاكية.

٤ - اعادة النظر في هيكل استهلاك الطاقة، وذلك من خلال تشجيع استخدام بدائل النفط، مثل الفحم والغاز. كما أعطت الخطة اهتماما بزيادة البحث عن النفط.

٥ - تشجيع الصادرات من السلع التقليدية وغير التقليدية. وقد حددت الخطة من اجل ذلك هدفا محددا، وهو أن تنمو الصادرات سنويا بنسبة ٧٫٦٪.

وقد حققت الهند نجاحا يعتد به في انجاز كثير من الاهداف التي استهدفتها الخطة الخمسية الخامسة، وبخاصة في مجال زيادة الانتاج الزراعي الغذائي، وزيادة معدل الادخار المحلي، وارتفاع معدل نمو الصادرات، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

ولكن الخطة عمليا فشلت مثل بقية الخطط التي سبقتها في احداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الشعب الهندي. حيث لم يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي بسبب التضخم، ولم ينخفض معدل البطالة، وزادت الهجرة للمدن، وزاد التفاوت في توزيع الدخل، وخاصة بالريف.

وتلت الخطة الخامسة الخطة الخمسية السادسة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ والتي استهدفت تحقيق استثمارات تقدر بحوالي ٩٧٥ بليون روبية من أجل مواصلة النمو في مختلف قطاعات الانتاج المادي والخدمي. وتوزيع الاستثمارات للقطاعات حسب ما جاء بالخطة هو ٢٢،٧٪ من اجمالي الاستثمارات لقطاع الصناعة والتعدين، يليه في ذلك قطاع الطاقة ١٩،٨٪، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية ١٧،٣٪ ثم الزراعة ١٢،٢٪، والري والصرف ١١،٦٪، واتخذت عدة اجراءات لتشجيع الاستثمار بالقطاع الخاص وكان أهم هذه الاجراءات هي تخفيض الاجراءات والقيود البيروقراطية على نشاطه، وتطوير سوق رأس المال المحلي والسماح للقطاع الخاص أن يقترض من العالم الخارجي، وتخفيف الضوابط المفروضة على الواردات التي يستوردها القطاع الخاص، وبخاصة ما كان منها متعلقا بمستلزمات الانتاج وبالذات لتلك الصناعات المحلية التي تنتج للتصدير.

وحسب دراسة الدكتور رمزي زكي التي قدمها في ندوة التنمية المستقلة والتي اعتمد الباحث عليها حول تجربة الهند ابرز أن الهند قد حققت افضل النتائج في عملية التنمية في نهاية الخطة الخمسية الخامسة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بتقليل فجوة الموارد المحلية حتى وصلت الى الصفر نتيجة لسياسة حزب المؤتمر الهندي الحاكم، من خلال زيادة معدل الادخال المحلي ومساواته مع معدل تراكم رأس المال ٢٢،٦٪.

ولقد استطاعت الهند، من خلال تركيبة التحالف الطبقي في جهاز السلطة السياسية ومن خلال سياستها البرجماتية في مجال التخطيط والتنمية، ان تحقق رفعا محسوسا لمعدل ادخارها المحلي (بثمن اجتماعي باهظ) وان تحقق في نهاية السبعينات توازنا بين انفاقها الاستثماري وادخارها المحلي، وان يناظر ذلك توازن آخر لا بأس به في المدفوعات الخارجية من خلال تبني سياسات مشجعة للصادرات والاتجاه نحو تصنيع وتنمية بدائل الواردات. بيد أنها في المقابل عجزت تماما عن ان تحقق الاهداف الاجتماعية التي كانت ترد دائما في خطط التنمية وتتحدث عن ضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للشعب الهندي. بل انه نظرا لضعف البنية الاجتماعية التي قام عليها المفهوم الهندي للاعتماد على الذات وحصره في نطاق الموارد وميزان المدفوعات، فان الهند

تشهد اليوم انتكاسة سريعة لمنجزات هذا الاعتماد على الذات. حيث يتزايد الان عجز ميزان مدفوعاتها، وتميل في الاونة الاخيرة للسير بقوة على طريق الاستدانة مرة أخرى. وهو الامر الذي سيجعلها تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع تابع في المستقبل القريب ما لم تزل عقبات النمو المحلية ويقضي على البنية الاجتماعية المدعمة لهذه العقبات.

ثانياً: جهاز التخطيط في الهند:

لجنة التخطيط التي أنشأت في عام ١٩٥٠ كان لها المهمات التالية:

١ - تقييم موارد المجتمع المتاحة ودراسة امكانات تطوير الموارد المتوفرة في المجتمع والمستثمرة بصورة غير كافية.

٢ - رسم واعداد خطة لاستخدام موارد المجتمع بصورة مناسبة.

٣ - تحديد الاولويات في التدابير الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتخاذها.

٤ - تحديد العوامل التي من شأنها ان تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واقتراح حلول بشأنها.

٥ - تقديم اقتراحات من شأنها تحسين طرق تنفيذ الخطة ودفع عجلة التنمية.

فجهاز التخطيط لا ينفذ الخطة حتى ولا يتابع تنفيذها بل كل ما يملك في هذا المضمار هو دراسة العوامل التي تعيق التنفيذ واقتراح التدابير التي من شأنها ان تساعد على القيام بهذا العمل حسب أفضل الشروط وأحسنها.

ويدير لجنة التخطيط «مجلس التنمية القومية» والذي يتكون من التالي:

رئيس الوزراء - رئيسا

وزير التخطيط

وزير المالية

وزير الداخلية

وزير التموين والزراعة

وستة أعضاء متفرغين تماما يقومون برئاسة مختلف نشاطات لجنة التخطيط.

وتتألف لجنة التخطيط من عدة اقسام وفروع. وكانت تضم في عام ١٩٦٥ أقساما بعدد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك قسما للتوقعات والتنبوءات للخطة وقسما للبحث العلمي مختص بتطوير أساليب التنمية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

بالاضافة الى لجنة التخطيط التي كانت تعمل على المستوى القومي وفي نطاق الحكومة المركزية توجد ادارة تخطيط لدى كل حكومة محلية مهمتها تنسيق أعمال الوزارات المحلية المختلفة في ميادين التخطيط واعداد تقارير الى اللجنة المركزية عن تقدم تنفيذا الخطة.

هوامش ومراجع الفصل الحادي عشر

١ - انظر د. مجيد مسعود، **محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك، الحلقة** النقاشية العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧ ، الكويت.

٢ - د. عمرو محيي الدين، **البعد الاستراتيجي والبناء الفني**، الحلقة النقاشية السابعة، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤ ، الكويت - ولمزيد من التفاصيل عن تجارب التخطيط في البلدان العربية يمكن الرجوع الى المراجع التالية: -

١ - د. محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ - ١٩٨٠** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر، ١٩٨٠

٢ - د. محمد توفيق صادق، ورقة المؤسسات المنظمة «**تخطيط التنمية في البلدان العربية تثمير دروس الخبرة نحو اداء افضل، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي** ٢٥ - ٢٩ اكتوبر ١٩٨٦ ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المعهد العربي للتخطيط، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٣ - د. محمد مسعود، **محاولات التخطيط في اطار العمل العربي المشترك**، الحلقة النقاشية العاشرة نوفمبر ١٩٨٦ - ابريل ١٩٨٧ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٧ .

٤ - د. عمرو محي الدين، **البعد الاستراتيجي والبناء الفني**، الحلقة النقاشية السابعة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي الواقع والممكن، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٤ .

٥ - المعهد العربي للتخطيط، **انماط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي** ١٩ - ١٩٧٥ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٠ .

٦ - المعهد العربي للتخطيط، **أوراق ومناقشات ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي**، دمشق ١٩ - ٢٢ مايو ١٩٧٩

٧ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**، الكويت ١٩٨٦ .

٨ - اتحاد الاقتصاديين العرب، **وقائع وابحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع المنعقد بالكويت في ١٧ - ٢٠ مارس (آذار) ١٩٧٣ بدعوة من الجمعية** الاقتصادية الكويتية (الجزء الأول، والثاني والثالث).

٣- اهم المراجع لتجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً هي:-

١ - د. صلاح الدين نامق، **النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .

٢ - رشيد العباس، **مبادىء التخطيط العلمي في الاتحاد السوفيتي**، دار التقدم للنشر، موسكو ١٩٧٥ .

٣ - نيقولاي كوفال وبوريس، **اسس تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي**، دار نشر وكالة نوفوسيتي، ١٩٨٢ .

- أهم المراجع لتجربة الهند.

د. رمزي زكي، **نموذج التنمية الهندية، بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات**، بحث مقدم الى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية الاقتصادية اليمنية، صنعاء، ١٢ - ١٥ سبتمبر ١٩٨٥ .

الجزء الرابع
معلومات عامة والموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

الفصل الثاني عشر
معلومات عامة

الجزء الرابع
الفصل الثاني عشر
معلومات عامة
١٢ - ١ معلومات عامة عن المملكة الأردنية الهاشمية(١)

١٢ - ١ - ١ الموقع والمساحة

تحتل المملكة الاردنية الهاشمية موقعا متوسطا بين أقطار الوطن العربي في آسيا وافريقيا. تحدها من الشمال سوريا، ومن الشمال الشرقي العراق، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية. أما من الغرب، فيفصل خط الهدنة بينها وبين الجزء المغتصب من فلسطين، ذلك الخط الذي لا يبعد في بعض مواقعه عن البحر الابيض المتوسط سوى (١٤) كيلو متر.

تبلغ مساحة المملكة ٩٧،٧٤٠ كيلومتر مربع، بما في ذلك اراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها ٥،٨٨٠ كيلومتر مربع. ويبلغ طول الاردن باتجاه مستقيم من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ٤٥٥ كيلومترا، كما يبلغ عرضها من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ٤١٠ كيلومترات.

وتقع المملكة بين خطي الطول ٣٤،٥٢ درجة و ٣٩،١٢ درجة شرقي خط غرينتش، وبين خطي العرب ٢٩،١٧ درجة و ٣٣،٢٣ درجة شمالي خط الاستواء.

١٢ - ١ - ٢ التضاريس الطبيعية

يشكل غور الأردن فاصلا طبيعيا بين ضفتي المملكة الغربية والشرقية، والغور منطقة منخفضة مستطيلة يمتد من بحيرة طبريا شمالاً الى خليج العقبة جنوبا. ويخترق نهر الأردن هذا الوادي بين بحيرة طبريا والبحر الميت. وتتألف تضاريس الضفة الشرقية من هضبة جبلية يتراوح ارتفاعها من (١٥٠٠) الى (٥٠٠٠) قدم فوق سطح البحر. تتخلل هذه الهضة أودية عميقة تمتد من الشرق إلى الغرب، وهذه الهضة تنتهي شمالا بالتلال

المطلة على وادي اليرموك ووادي الاردن، أما الى الشرق فتأخذ بالانحدار تدريجيا حتى تتصل بالصحراء المعروفة ببادية الشام والتي تمتد حتى العراق.

وتؤلف هضاب وأودية الضفة الشرقية أربع مناطق طبيعية متميزة تقريبا هي:

١ - عجلون:

وتمتد من وادي اليرموك (الحد الفاصل بين الأردن وسوريا) حتى وادي الزرقاء. وأعلى موقع فيها هو قلعة الربض التاريخية (٤٠١٢ قدم). ولما كانت هذه المنطقة بعيدة عن الصحراء وقريبة من البحر الابيض المتوسط، فقد كثرت امطارها وينابيعها وامتازت بغاباتها ومنتجاتها الزراعية. ومن أشهر اماكنها التاريخية جرش وقلعة الربض وأم قيس وأم الجمال.

٢ - البلقاء:

وتمتد بين نهر الزرقاء شمالا ونهر الموجب جنوبا. وهي منطقة منبسطة عموما حيث لا يزيد ارتفاع اعلى نقطة فيها (جبل يوشع شمال السلط) على الألف متر. والبلقاء هي موطن الامويين والعمونيين قديما، واشهر اماكنها التاريخية العاصمة عمان ومدينتي السلط ومادبا، بالاضافة الى عدد آخر من قصور الأمويين (المشتى والموقر وعمرة والحلابات).

٣ - الكرك:

وهي مؤاب اراض المؤابيين القدماء، وتمتد من وادي الموجب حتى وادي الحسا. وأشهر اماكنها التاريخية الكرك ومؤتة والمزار.

٤ - معان:

وتمتد هذه المنطقة من وادي الحسا حتى خليج العقبة، وقد نشأت فيها قديما ممالك مدين وادوم والانباط واشهر اماكنها التاريخية مدينة البتراء الوردية، والشوبك والعقبة. وفيها جبل رم الذي هو أعلى جبل في المملكة (٥٧٥٥) قدما.

واذا نظرنا الى الضفة الغربية المحتلة وجدنا معظمها يتألف من مناطق جبلية يصعب تحديدها بشكل طبيعي كما هي الحال في الضفة الشرقية. ويشتهر فيها جبال نابلس (جبل عيبال ٣٠٧٧ قدما وجبل جرزيم ٢٨٤٩ قدما) وجبال القدس والخليل التي تمثل سلسلة من المرتفعات غير المتسقة والتي تنحدر جنوب الخليل حتى تتصل بالصحراء وسيناء. أما من الشرق فتنحدر الجبال انحدارا مفاجئا من ارتفاع (٣٠٠٠) قدم فوق سطح البحر الى انخفاض (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر عند وادي الاردن والبحر الميت الذي يشكل اخفض نقطة في العالم.

واشهر اماكن الضفة الغربية التاريخية مدينة القدس والخليل وبيت لحم وأريحا وسبسطية.

ومن الأماكن التي تستحق بعض التفاصيل نهر الأردن والبحر الميت. فبالنسبة لنهر الأردن فقد سميت المملكة باسمه وهو أهم انهار التاريخ. وينبع من جبل الشيخ (هضبة الجولان في سوريا) على ارتفاع (١١،٩٠٠) قدما فوق شطح البحر ثم يمر ببحيرتي الحولة وطبريا، ويلتقي بنهر اليرموك على مسافة تسعة كيلومترات جنوبي بحيرة طبريا داخل الحدود الأردنية، ويصب في البحر الميت على انخفاض (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر. ونتيجة لهذا الانحدار الشديد لنهر الأردن فقد تميز بسرعة جريان مياهه، الامر الذي جعله كثير التعرج حيث ان المسافة المستقيمة بين بحيرة طبريا والبحر الميت تبلغ (٦٥) ميلا، الا أن نهر الأردن يقطعها في (٢٠٠) ميل. وقد نال نهر الأردن شهرة عالمية منذ أن اعتمد السيد المسيح في مياهه. ويعد وادي الأردن من أخصب بقاع العالم، لذا تتركز جهود الاردن في محاولة الاستفادة المستمرة من مياه نهر الأردن لري الاراضي الزراعية في الوادي كما جسدها قيام الحكومة بشق قناة الغور الشرقية، والمضي قدما في تعلية القناة وزيادة طولها لري المزيد من الرقعة الزراعية.

أما بالنسبة للبحر الميت، فهو أكثر المواقع انخفاضا في العالم. ويبلغ طوله من الشمال الى الجنوب ٧٢ كيلو مترا، واقصى عرض له ١٦ كيلومترا، ويصب نهر الأردن فيه بالاضافة الى عدة ينابيع تنحدر من الجبال المحيطة به. وتتبخر كميات كبيرة من مياهه بسبب شدة الحرارة وتعادل تقريبا كميات المياه المتدفقة فيه، ولهذا حافظ على معدل وضعه الحالي منذ اقدم العصور ونتيجة لقيام اسرائيل بسحب مياه نهر الأردن لري اراضي فلسطين المحتلة. فقد بدأ منسوب البحر الميت بالانخفاض عن مستواه التاريخي. وأهم خواص مياه البحر الميت شدة ملوحتها وعلو كثافتها، حتى أن كمية الاملاح في اللتر الواحد تقدر بثمانية أضعاف مثيلتها من مياه المحيطات.

وبسبب هذه الملوحة، فلا مجال لعيش الحيوانات والنباتات البحرية فيه، ومن هنا أخذ تسميته بالبحر الميت، ويعتبر البحر الميت اكبر خزان من الثروات المعدنية وبه العديد من الاملاح المعدنية وابرزها كلوريد البوتاس وتقدر كميته بـ(٩) بليون طن، بروميد المغنيزيوم وتقدر كميته بـ (٩٨٠) مليون طن، كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) وتقدر كميته بـ(١١) بليون طن، كلوريد المغنيزيوم (٢٢) بليون طن، كلوريد الكلس (٦) بليون طن. وقد كان كلوريد الصوديوم أول الاملاح المعدنية المستغلة بشكل تجاري وتلاه مؤخرا

استغلال كلوريد البوتاس بعد انشاء مصنع البوتاس ومباشرته الانتاج التجاري في عام ١٩٨٢ .

١٢ – ١ – ٣ المناخ:

تحظى معظم مناطق الأردن بمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط المعتدل، وفيما عدا غور الأردن الذي يحتوي على البحر الميت الذي يشكل أدنى نقطة على سطح الكرة الأرضية من حيث الانخفاض (٣٠٠ متر تحت سطح البحر)، ترتفع معظم اراضي الأردن عن سطح البحر حوالي ٦٠٠ الى ٩٠٠ متر ولذلك يعتبر مناخ الأردن صحيا على مدار العام. ويتميز مناخ الأردن بوضوح فصوله الأربعة حيث يحظى بصيف جاف ودافىء في الاقليم الصحراوي والمرتفعات وحار في غور الأردن وخليج العقبة وتبلغ معدلات درجات الحرارة في فصل الصيف حوالي ٢٢ درجة مئوية وترتفع لتصل الى ٣٢ درجة مئوية في شهر آب (أغسطس) وتزيد درجة الحرارة غور الأردن وخليج العقبة عن هذا المعدل بحوالي خمس الى عشر درجات مئوية. أما فصل الشتاء فهو بارد وماطر حيث تنخفض فيه درجات الحرارة الى تسع درجات في المعدل للمناطق الصحراوية والمرتفعات الجبلية وتصل أدناها في شهر كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) حيث تنخفض دون الصفر بضع درجات. ونظرا لارتفاع معدل درجة حرارة غور الأردن في فصل الشتاء عن معدل بقية اقاليم المملكة، تعتبر منطقة الغور مشتى المملكة.

وتختلف معدلات هطول الامطار نظرا لاختلاف تضاريس الاردن الطبيعية، فهي في أعلاها في المرتفعات الجبلية حيث يبلغ معدل هطور الامطار للموسم الجيد خلال الفصل الممتد من تشرين الثاني (نوفمبر) الى آذار (مارس) ما بين ٤٠٠ – ٥٠٠ ملم.

وينخفض هذا المعدل للصحراء الشرقية ومنطقة غور الأردن الى ما بين ١٠٠ – ٢٠٠ ملم. وغالبا ما تتساقط الثلوج في فصل الشتاء خاصة في شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) على المرتفعات الجبلية في شمال البلاد (مرتفعات عجلون) واواسطها (مرتفعات البلقاء) وجنوبها (هضة الشوبك). أما فصل الربيع فهو أجمل فصول السنة في المملكة والطفها جوا وتكتسي فيه البلاد حلة خضراء من الاعشاب الصالحة للرعي في الاقليم الصحراوي والنباتات والورود البرية في المرتفعات الجبلية وغور الأردن. كما يعتبر فصل الخريف من الفصول المعتدلة في الأردن رغم تميز أوله (أواخر الصيف) بهبو بعض الرياح القوية القادمة من الجنوب والجنوب الغربي.

١٢ - ١ - ٤ التقسيمات الادارية للمملكة:

صدر بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧ نظام التقسيمات الادارية للمملكة حيث جرى تقسيم الاردن للغايات الادارية الى عشر محافظات (تجمع ضفتي المملكة). وهذه المحافظات هي:

١ - محافظة العاصمة	ومركزها مدينة عمان	وبها ٢٠٤ مدينة وقرية وعشيرة
٢ - محافظة القدس	ومركزها مدينة القدس	وبها ١٣٢ مدينة وقرية وعشيرة
٣ - محافظة أربد	ومركزها مدينة اربد	وبها ٢٤٩ مدينة وقرية وعشيرة
٤ - محافظة نابلس	ومركزها مدينة نابلس	وبها ١٩٦ مدينة وقرية وعشيرة
٥ - محافظة الخليل	ومركزها مدينة الخليل	وبها ٣٨ مدينة وقرية وعشيرة
٦ - محافظة البلقاء	ومركزها مدينة السلط	وبها ٧٦ مدينة وقرية وعشيرة
٧ - محافظة الكرك	ومركزها مدينة الكرك	وبها ١٣٢ مدينة وقرية وعشيرة
٨ - محافظة معان	ومركزها مدينة معان	وبها ١٢٤ مدينة وقرية وعشيرة
٩ - محافظة الزرقاء	ومركزها مدينة الزرقاء	وبها ٣٦ مدينة وقرية وعشيرة
١٠ - محافظة المفرق	ومركزها مدينة المفرق	وبها ١٢٣ مدينة وقرية وعشيرة

ومما تجدر الاشارة اليه ان النظام الجديد اضاف محافظتي الزرقاء والمفرق الى التقسيمات الادارية السابقة بعد أن كانتا لوائين يتبع اولاهما محافظة العاصمة وثانيهما محافظة اربد.

كما وتتألف كل محافظة في الأردن من عدد من الالوية والاقضية والنواحي والقرى والعشائر. ويدير كلا من المحافظات والالوية والاقضية والنواحي حكام اداريون وفقا للتسميات التالية:

حاكم المحافظة	ويسمى محافظا
حاكم اللواء	ويسمى متصرفا
حاكم القضاء	ويسمى مدير قضاء
حاكم الناحية	ويسمى مدير ناحية

كما ويعمل كافة الحكام الادارين المذكورين تحت اشراف وزير الداخلية وفقا للقوانين والانظمة المرعية.

كانت محافظات المملكة حتى عام ١٩٨٥ ثمان محافظات هي: محافظة العاصمة، محافظة القدس، محافظة اربد، محافظة نابلس، محافظة الخليل، محافظة البلقاء، محافظة الكرك، محافظة معان، وفي شهر ايلول عام ١٩٨٥ استحدثت محافظتا المفرق والزرقاء، كما استحدثت محافظة الطفيلة في شهر كانون الاول من نفس العام. وفي تغيير آخر نستثني محافظات القدس ونابلس والخليل بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية.

وبذلك تصبح التقسيمات الادارية السارية المفعول من شهر ايلول ١٩٨٨ كما يلي:

١ – محافظة العاصمة وتتكون من:

أ – عمان وتجمعاتها: ومن هذه التجمعات بلدية طارق وأم قصير والمقابلين والقويسمة وعرجان وابو علندا وصويلح والجبيهة والحمر (حيث القصور الملكية) وتلاع العلي وام السماق وخلدا وغيرها من القرى والعشائر.

ب – قضاء وادي السير:ومركزه وادي السير. ومن قصباته عراق الامير (وفيها اثار تاريخية) ودابوق ومرج الحمام والدير وعدة قرى ودساكر اخرى.

جـ – قضاء سحاب ومركزه سحاب وتتبعه الرجيب والبيضاء والنزهة وغيرها من القرى.

د – قضاء الموقر: ومركزه الموقر. ومن قراه وعشائره مغاير المهنا، الفيصلية، الذهيبة الشرقية والغربية والحاتمية والسومرية.

هـ – قضاء الجيزة: ومركزه الجيزة ومن قصباتها ام العمد وزينب وام الرصاص (وفيها آثار تاريخية) والمنارة والقسطل والقنيطرة والهري وجلجول ورجم العقاب.

و – ناحية ناعور: ومركزها ناعور، ومن قراها وعشائرها: بصة ناعور والعامرة وام القطين والمنصورة وغيرها.

ز – لواء مادبا ومركزه مدينة مادبا: ومن قصباتها السامك والفيحاء والهلالية وغرناطة وحسبان (وفيها اثار تاريخية) وام البساتين وماعين (وفيها المياه المعدنية الشهيرة) والعريش والمأمونية وام البرك والمروج وغيرها. ويتبعها ايضاً قضاء ذيبان: ومركزه ذيبان وهي مسقط راس ميشع العظيم ملك مؤاب. ومن عشائرها وقراها وادي الوالة وعقربا ودليلة الحمايدة ومكاور (وفيه اثار تاريخية مهمة) والدير والمشرفة والمنشية ومليح والنهضة والريحانة والقاسمية والصفا وغيرها...

٢ – محافظة اربد: وتتألف من:

أ – اربد وتجمعاتها: ومنه سما الروسان والمغير وحكما وبشرى والصريح وايدون وحوارة وكفر جايز وكفر عان وكفر اسد وكفر يوبا وكفر رحنا وام الابار وبيت يافا وعالية وبيت رام وام الجدايل وملكا وام قيس (وفيها آثار تاريخية مهمة) وغيرها من القرى والعشائر.

ب – قضاء المزار الشمالية: ومركزه المزار الشمالية، ومن قراه زوبيا وحوفا المزار والزعترة وغيرها.

جـ – ناحية الطيبة وتتبعها مندح وابو علي وايسر وغيرها من القرى والعشائر.

د – لواء الكورة: ومركزه دير ابي سعيد وتتبعه سموع وكفر الماء ومرحبا وجديتا وكفر راكب وكفر ابيل وكفر عوان وكفر كيفيا ودير العسل وغيرها من القرى والعشائر.

هـ – لواء بني كنانة: ومركزه سمر ومن قراه وعشائره حرثا والرفيد وكفر سوم والمخيبة والفوقا والتحتا وغيرها.

لواء جرش وتتبعه كفر خل وساكب ودبين وبرما وعصفور وسوف والمشيرفة وام الزيتون وام خروبة وغيرها. وفي جرش مدينة اثرية يقام على ارضها كل عام مهرجان جرش للثقافة والفنون.

ز – لواء الرمثا: ومركز الرمثا ويتألف من الشجرة والطرة والذنيبة وعمراوة والبويضة.

ح – لواء عجلون: ومركز عجلون وتتبعه القرى والعشائر التالية: عبين وعبلين وعنجرة وام الينابيع والزراعة ودير البرك ودير الصمادية الشمالي والزيزفونة وعين جنا وغيرها وتتبعه ايضا ناحية كفرنجة ومركزها كفرنجة ومن قراها وعشائرها راجب والحرث والبركة وخلة السمرة وثغرة زبيب وغيرها.

ط – لواءالاغوار الشمالية: ومركزه الشونة الشمالية ومن قراه وعشائره العدسية والمنشية وعراق الرشدان وابو عبيدة ووادي اليابس وكريمة والسخنة وطبقة فحل (وهي منطقة اثرية مهمة) وجسر المجامع والمدرسة وغيرها.

٣ – محافظة البلقاء وتتألف من:

أ – السلط (وهي مركز المحافظة) وتجمعاتها، ومن اهم قصباتها: ابو نصير وعين الباشا وصافوط والفحيص وماحص وعيرة ويرقا والرميمين والزعتري وام نجاصة وغيرها.

ب – ناحية العارضة ومركزها الصبيحي وتتبع لها قرى وعشائر الصبيحي والمنصورة

وسيحان والعزب وغيرها.

ج - ناحية زي ومركزها علان وتدخل ضمن نطاقها زي ومشرفة والديرة الغربية والشرقية وغيرها.

د - لواء دير علا ومركزه دير علا ومن قراه وعشائره الصالحية والطوال الشمالي والطوال الجنوبي وداميا ومعدي وضرار وغيرها.

هـ - لواء الشونة الجنوبية ومركزه الشونة الجنوبية وتقع ضمنه الكرامة وسويمة والروضة والرامة وغيرها.

٤ - محافظة الكرك وتتألف من:

أ - الكرك وتجمعاتها: ومن اهم قراها وعشائرها اللجون والشهابية والعزيزية والثنية والقطرانة والمشيرفة وبني عطية والروضة ووداي بني حماد وام رمانة والصالحية والوادي الابيض والعباسية وغيرها.

ب - قضاء عي ومركزه عي ويتألف من كثربا وجوزا الجنوبية وجوزا الشمالية والعميان والعراق.

جـ - قضاء الصافي ومركزه غور الصافي ويتبعه غور فيفا والمعمورة وغيرها.

د - ناحية غور المزرعة ومركزها غور المزرعة ومن قراها وعشائرها غور الحديثة وغور الذراع وغور الحناوه.

هـ - لواء المزار الجنوبية ومركزه المزار الجنوبية ومن قراه وعشائره مؤتة والطيبة والنحيل وخوخا والحسينية وذات راس وغيرها.

و - لواء القصر ومركزه القصر ويشمل قرى وعشائر الربة والسماكية وحمود وشيحان والموجب ومجدولين والعالية.

٥ - محافظة الطفيلة وهي تتألف من:

أ - الطفيلة وتجمعاتها ومنها صنفحة والعالية والسلع وارحاب وغيرها.

ب - ناحية الحسا ومن قراها وعشائرها اللعبان وعرفة وابو بنا وغيرها.

جـ - قضاء بصيرا ومركزه بصيرا (وهي ذات اهمية اثرية كبيرة) وتتبعه قرى وعشائر القادسية والرشادية ولحظة وغيرها.

٦ – محافظة معان وتتألف من:

أ – معان وتجمعاتها واهم قصباتها وقراها النقب وبير حمد واذرح وباير والمدورة وحطية والاشعري والجفر والمنشية وغيرها.

ب – قضاء الشوبك ومركزه الشوبك ومن قراه وعشائره المنصورة وام صوان والزبيرية وبير بن جازي والارزه والزيتونة وشماخ والبقعة وغيرها.

جـ – قضاء وادي موسى ومركزه وادي موسى وتتبع له القرى والعشائر التالية:البتراء والدلبه والذروة والطيبة والراجف والقاع وغيرها.

د – ناحية الحسينية ومركزها الحسينية واهم قراها وعشائرها الهاشمية والمحمدية وعنيزه وتل برما والفجيج والمضيبيع.

لواء العقبة ومركزه العقبة ويضم الدرة واليمانية واللبنات والبريج والشريح ووادي اليتم والراشدية وغيرها.

و – قضاء القويره ومركزه القويرة واهم قراه وعشائره الفال وحسما وعرب القدمان والرتمة والجديدة وبير البطيحات ورم والديسة وغيرها.

ز – ناحية وادي عربة ومركزها غرندل وتشمل فينان ورحمة وطابة وبير مذكور.

٧ – محافظة الزرقاء وهي تتكون من:

أ – الزرقاء وتجمعاتها ومن اهم قصباتها الرصيفة وخو وقصر الحلابات وشومر وراس العين والهاشمية والريان وغيرها.

ب – ناحية الازرق ومركزها الازرق وهي تضم الازرق الشمالي والازرق الجنوبي وعين البيضا وام المسايل والعمري

جـ – ناحية بيرين ومركزها بيرين ومن اهم مراكزها وعشائرها مرحب وام رمانة وطواحين العدوان والرياض والبيرة وغيرها.

٨ – محافظة المفرق وتتألف من:–

أ – المفرق وتجمعاتها: وأهم قراها وعشائرها عمره وعميرة وام الجمال والزبيدية وبني حسن وايدون بني حسن والخالدية الشرقية والغربية وأم النعام الشرقية والغربية والمنصورة والمعمرية والصفاوي والمشيرفة والحمراء وحوشا وغيرها.

ب – قضاء الرويشد ومركزه الرويشد وتتبعه الريشة الشرقية والريشة الغربية والغيطة والاريتين.

جـ - قضاء صبحة ومركزه صبحة ومن اهم قراه وعشائره تل الرماح ودير الكهف وام القطين والاشرفية ودير القن والمنصورة والحسينية وجاوة والصالحية وقاسم ومنشية القبلان وغيرها.

د - ناحية بلعما ومركزها بلعما وتتبعها قرى وعشائر الخان والنزهة وخربة السمرا وام الصويبينة وغيرها.

هـ - ناحية سما السرحان ومركزها سما السرحان وتقع ضمن نطاقها سما السرحان ومغير السرحان وجابر ومنشية الكعبير وزملة الطرفي.

وتجدر الاشارة الى أن المحافظة يرئسها اداريا المحافظ كما يرئس المتصرف اللواء والقائمقام القضاء والمدير الناحية.

ولا بد ان نشير الى ان اسماء المدن والقصبات والقرى الاردنية يرتبط بعضها بالتاريخ القديم للمنطقة سواء كمواقع لا يزال عمرانها مستمرا او كدلالة لغوية أو حضارية. كما يرتبط بعضها الاخر بالتاريخ الاسلامي كمواقع وكدلالة لغوية وثقافية. وترتبط بعض الاسماء بالدلالة الجغرافية أو الزراعية وهذه الاخيرة تظهر واقعتين:الاولى انتشار الزراعة وخبراتها عند اعطاء هذه التسميات، والثانية قيام التجمعات السكنية في المواقع المطلة لكثرة الاسماء الدالة عليها.

● حجم التجمعات السكانية الكبيرة:

لا بد لاستكمال الصورة عن حركة السكان في مختلف المناطق الاردنية، من اعطاء فكرة واضحة عن التجمعات السكانية الكبيرة والمتوسطة بعدد سكانها حسب المحافظات، وحسب التقديرات السكانية لعام ١٩٨٧ .

١ - محافظة عمان

عمان	٨٦٦٠٠٠ نسمة
القويسمة وام الحيران	١٩٨٤٠ نسمة
خربة السوق وجاوا	٥٧٨٠ نسمة
أبو علندا	٥٦٦٠ نسمة
صويلح	٣٢٥٢٠ نسمة
الجبيهة	١٠٥٨٠ نسمة
ام السماق وخلدا	٥١٩٠ نسمة

الطيبة	٦٦٥٠ نسمة
ام قصير والمقابلين	٥٣٢٠ نسمة
مخيم شنلر	٣٠٨٤٠ نسمة
وادي السير	٣٣٣٤٠ نسمة
سحاب	١٥٨٥٠ نسمة
ناعور	٧١٦٠ نسمة
مادبا	٣٧٤٠٠ نسمة

٢ - محافظة الزرقاء

الزرقاء	٢٩٥٥٠٠ نسمة
السخنة	٥٦٥٠ نسمة
الرصيفة	٦٧٩٠٠ نسمة
راس العين/ المشيرفة	١٥٥٠٠ نسمة
الهاشمية	٥٣٤٠ نسمة
الضليل	٦١٧٠ نسمة

٣ - محافظة اربد

اربد	١٥٥٤٠٠ نسمة
بيت راس	٦٠٦٠ نسمة
المغير	٥٣٧٠ نسمة
بشرى	٥٤٠٠ نسمة
الصريح	١١٢١٠ نسمة
حوارة	٦٧٦٠ نسمة
ايدون	٥٩٠٠ نسمة
كفريوبا	٥٤٧٠ نسمة
الحصن	١١١٠٠ نسمة
النعيمة	٧٧٦٠ نسمة
المزار الشمالية	٨٨٠٠ نسمة
مخيم الحصن	١١٥٢٠ نسمة

الطيبة	٨٠٦٠ نسمة
دير ابي سعيد	٦٣٨٠ نسمة
كفر الماء	٥٠٠٠ نسمة
جديتا	٧٢٣٠ نسمة
جرش	١٣٤٦٠ نسمة
سوف	٩١٥٠ نسمة
ساكب	٥١١٠ نسمة
مخيم غزة	١٢٧٠٠ نسمة
مخيم سوف	٩٨٤٠ نسمة
الرمثا	٣٦٧١٠ نسمة
الطرة	٩٠٢٠ نسمة
الشجرة	٦٧١٠ نسمة
عجلون	٦٠٣٠ نسمة
صخرة	٦٨٦٠ نسمة
عنجرة	١٠٠٣٠ نسمة
عين جنا	٦١١٠ نسمة
كفرنجة	١١٤٨٠ نسمة
الشونة الشمالية	١٠٦٢٠ نسمة
وقاص	٥٠٣٠ نسمة
المشارع	١٠٦٥٠ نسمة
كريمة وسليخات	٧٣٣٠ نسمة

٤ – محافظة المفرق

المفرق	٢٨٩٦٠ نسمة

٥ – محافظة البلقاء

السلط	٤٤٢٣٠ نسمة
مخيم البقعة	٥٩٨٩٠ نسمة

الفحيص	٦٩٣٠ نسمة
ماحص	٥٠٧٠ نسمة
الطوال الجنوبي	٥١٨٠ نسمة

٦ – محافظة الكرك

الكرك	١٦٢٦٠ نسمة
عي	٥٢٤٠ نسمة
الصافي	٨٣٧٠ نسمة
المزار	٦٠١٠ نسمة

٧ – محافظة الطفيلة

الطفيلة	١٦٧٠٠ نسمة

٨ – محافظة معان

معان	١٥٢٤٠ نسمة
وادي موسى	٧١٣٠ نسمة
العقبة	٣٨٨٠٠ نسمة

هوامش ومراجع الفصل الثاني عشر

١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على مصدرين هامين: -

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن المملكة الاردنية الهاشمية**، سلسلة دراسات رقم (٢٨)، الكويت، ١٩٨٧ . ص ص ٩ - ١٥ .

- الموسوعة الاردنية، الجزء الأول، **الارض والانسان**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩ ، عمان، الاردن.

الفصل الثالث عشر
الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

الفصل الثالث عشر
الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن

١٣ - ١ الموارد الطبيعية المتاحة في الأردن[1]

١٣ - ١ - ١ الموارد الزراعية:

من المعروف أن القطاع الزراعي يشكل أحد الاعمدة القوية في الاقتصاد الوطني ومن القطاعات الانتاجية الرئيسية. وتعود أهمية القطاع الزراعي لكونه المصدر الأول للغذاء ويساهم بنسبة معتدلة من اجمالي الدخل ويؤمن العمل الزراعي ويدعم الميزان التجاري بالاضافة الى انه مصدر للمواد الخام للصناعات الزراعية.

وقد بدأت الحكومة الاردنية تعطي اهتماماً أكبر لهذا القطاع في الخطط الانمائية رغم أن الاردن يعاني من محدودية موارده الارضية والمائية المتاحة للاستغلال الزراعي.

وتبلغ المساحة الكلية لاراضي الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية حوالي (٩٢،٦) مليون دونم وتقدر الاراضي القابلة للاستغلال الزراعي بحوالي (١٢) مليون دونم بينما تبلغ الاراضي المستغلة زراعياً حوالي (٥،٣) مليون دونم اي ما نسبته ٥،٧٪ من مجمل المساحة. ويعتمد ٤،٩ مليون دونم من المساحة المستغلة زراعيا على الامطار كمصدر للري بينما يعتمد حوالي (٣٨٦) الف دونم على الري المستديم او الجزئي.

وقد تم تقسيم اراضي الضفة الشرقية الى أربع مناطق بيئية زراعية بالاضافة الى المنطقة الغورية وشبه الغورية، وذلك اعتمادا على التجانس في القطاع النباتي الطبيعي ومجموعات التربة والانماط الحرارية ومعدلات هطول الامطار السنوية وهذه المناطق هي:

أ - المنطقة الجافة (البادية)

معدلات الامطار السنوية تقل عن ٢٠٠ ملم وتبلغ مساحتها (٨٤،٦) مليون دونم أي ٩١،٤٪ من اجمالي المساحة للضفة الشرقية. وتقع شرقي الخط الحديدي الحجازي الذي يحدها من الغرب ومن الحدود السورية شمالا حتى الحدود السعودية جنوبا وهي تشمل المنطقة الصحراوية. والغطاء النباتي الطبيعي لهذه المنطقة ضعيف جدا ويقتصر على

نباتات الشيح والاثل والشفان والطرفة باستثناء الاودية والسيول حيث تنمو الاعشاب.

ب - المنطقة الحدية

معدلات الامطار السنوية ٢٠٠ - ٣٠٠ ملم ومساحتها (٥،٣) مليون دونم أي ٥،٧٪ من اجمالي المساحة اللضفة الشرقية. والتربة السائدة هي تربة حوض البحر الابيض المتوسط الصفراء والغطاء النباتي اكثر وضوحا وتنوعا.

جـ - المنطقة شبه الجافة

معدلات الامطار فيها ٣٠٠ - ٥٠٠ ملم ومساحتها (١،٧) مليون دونم أي ١،٨٪ من اجمالي مساحة الضفة الشرقية، وتسود فيها تربة حوض البحر الابيض المتوسط الحمراء.

د - المنطقة الرطبة وشبه الرطبة

معدلات الامطار فيها ٥٠٠ - ٨٠٠ ملم ومساحتها مليون دونم اي ١،١٪ من اجمالي مساحة الضفة الشرقية، تربتها بين ذات طبقة سطحية كلسية او جيرية وذات تركيب ناعم.

أما المنطقة الغورية وشبه الغورية فان وادي عربة يشكل الجزء الجنوبي ووادي الاردن يشكل الجزء الشمالي والاوشط. وهي تقع على عمق ٢٠٠ - ٤٠٠ متر تحت سطح البحر وحرارتها مرتفعة صيفاً ودافئة شتاء. مساحة الاغوار حوالي مليون دونم، الا أن ما يستغل منها زراعياً في المتوسط حوالي (١٧٥) الف دونم.

١٣ - ١ - ٢ - الموارد المائية:

يعتمد الاردن على مصدرين اساسيين لتأمين المياه للشرب وللزراعة وللاغراض الصناعية هي المياه السطحية من الانهار والوديان، والمياه الجوفية التي مصدرها الامطار. ويوجد في الأردن الانهار والوديان التالية:

١ - **نهر الأردن:** وينبع من جبل الشيخ، وتغذية عدة روافد اهمها نهري اليرموك والزرقاء، ويصب في البحر الميت، ويبلغ طوله نحو ١٠٤ كيلومترات ويصب فيه كل من نهر اليرموك ونهر الزرقاء. وتكون مياه النهر عذبة صالحة للزراعة عند بداية جريانه من بحيرة طبريا وتزداد ملوحة مياهه تدريجيا كلما اتجه الى الجنوب حتى تصبح غير صالحة للري في نهايته.

٢ - **نهر اليرموك:** وينبع من جبل العرب في سوريا، ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة

طبريا. ويبلغ طوله داخل الأردن نحو ١٠٠ كم. وتقدر طاقته التصريفية نحو ٤٥٠ مليون متر مكعب سنوياً..

٣ – نهر الزرقاء: وينبع من مرتفعات الاردن الشرقية في محافظتي اربد والبلقاء، ويصب في نهر الأردن، ويبلغ طوله نحو ١٢٥ كم. وتبلغ طاقته التصريفية نحو ٣٨ مليون متر مكعب سنويا.

٤ – حوالي ٢٠ واديا منتشرة في جميع انحاء الأردن وأهمها وادي عربة ووادي الموجب ووادي شعيب ووادي الحسا. وتصب هذه الوديان إما في الانهر أو في البحر الميت أو في البحر الاحمر قرب مدينة العقبة. وتتغذى هذه الوديان من مياه الامطار والينابيع البالغ عددها ٩٤٠ ينبوعا. وقد أقامت الحكومة العديد من السدود على الانهر والوديان لتخزين المياه اهمها سد الملك طلال على نهر الزرقاء الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٥٥ مليون متر مكعب. ويجري العمل حاليا على زيادة طاقته الى اكثر من ٧٠ مليون متر مكعب وهناك سد وادي عربة الذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٢٠ مليون متر مكعب. كما أن الحكومة تنوي اقامة سد المقارن على نهر اليرموك بطاقة تخزينية نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب.

اما المياه الجوفية فتعتمد بالدرجة الاولى على مياه الامطار، وتقدر بنحو ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا، وقد بلغ عدد الابار الارتوازية في المملكة نحو ١٧٥٠ بئرا منتشرة في جميع انحاء المملكة تستخدم للشرب والري، منها حوالي ٦٠٠ بئر يملكها القطاع العام والباقي يملكها القطاع الخاص.

وبالنسبة للمياه السطحية فان تقديراتها تقارب ٨٨٠ مليون متر مكعب سنويا. وفي ضوء احتياجات الاردن السنوية للمياه للاراضي المنزلية والصناعية. وللاغراض الزراعية، فان الاردن بحاجة الى توظيف مبالغ مالية كبيرة في سبيل تطوير مرافقة القائمة وانشاء المزيد منها خاصة السدود والابار ليتسنى له تغطية الطلب المتزايد على المياه.

١٣ – ١ – ٣ – الثروة المعدنية:

يعتبر الاردن من البلاد الغنية بالمعادن خاصة تلك المستغلة منها كالفوسفات والبوتاس، والمعادن الصناعية مثل الرمل والجبص والكاولين، بالاضافة الى العديد من المعادن الاخرى غير المستغلة مثل النحاس والمنغنيز.

وفي مجال البحث عن الثروة المعدنية في مختلف مناطق المملكة فقد تم مسح جوي لكامل اراضي المملكة ومسح كهرومغناطيسي وجيوكيميائي لمنطقتي وادي عربة والعقبة

والمرتفعات الجنوبية. وقد اثبتت كافة الدراسات والمسوح المنفذة من قبل السلطات الأردنية والاستشارية الاجنبية توفر العديد من الخامات المعدنية.

ويعتبر الأردن ثالث دولة مصدرة للفوسفات في العالم حيث وصل حجم الصادرات من هذه المعدن حوالي ٥ مليون طن عام ١٩٨٥ ، كما يقدر الأحتياطي منه بحوالي ١،٥ بليون طن يتمركز معظمها في المنطقة الوسطى من المملكة والممتدة على طول الخط الحديدي الحجازي بين الزرقاء في الشمال وحطيه في الجنوب. ويجري حاليا استغلال ثلاث مناجم للفوسفات في منطقة الرصيفة شمال شرق عمان ومنطقة الحسا ووادي الابيض، اما فوسفات منطقة الشيدية فقد بدأ استغلاله عام ١٩٨٨ .

اما خامات البوتاس فتتوفر بكميات هائلة على شكل املاح ذائبه في مياه البحر الميت وبوتاس صخري في منطقة اللسان على شاطئه الشرقي. وقد باشر مصنع البوتاس الاردني (أحد المشروعات العربية المشتركة) انتاجه عام ١٩٨٢ بحوالي ١٥ الف طن ووصل الى حوالي نصف مليون طن عام ١٩٨٤ وحوالي ٨٠٠ الف طن عام ١٩٨٥ والان يصل انتاجه اكثر من مليون طن.

كما توفرت خامات الصلصال الجيد النوعية بكميات وفيرة في مناطق ماحص والبقعة وغور كبد، وكان من نتائجها انشاء مصنع الخزف الأردني، ويتوافر في الاردن احتياطي كبير من املاح الصوديوم في منطقتي الازرق واللسان بشكل مياه جوفية مرتفعة الملوحة في المنطقة الاولى وعلى شكل طبقات ملح صخري في الثانية، ويجري استغلال هذه الخامات بشكل يغطي حاجة البلاد من كربونات الصوديوم. كما اثبتت التحريات توفر خامات كل من النحاس والمنغنيز في منطقة وادي عربة. ونتيجة ثبوت توفر كميات كبيرة من رمل السيليكا الجيد النوعية في منطقتي رأس النقب والعقبة وملاءمتها لانتاج الالواح والاواني الزجاجية، انشأ الاردن مصنعا للزجاج عام ١٩٧٤ .

ومنذ ما يزيد على عقدين، عمدت العديد من الشركات الاردنية الى استغلال الكميات الوفيرة من الرخام المتوفرة في مختلف مناطق المملكة حيث غطت معظم حاجة الاردن من الرخام وصدرت كميات اخرى الى عدد من الدول العربية المجاورة.

كما تتوفر خامات الاسمنت الابيض والعادي في مناطق السلط والخالدية والرشادية تكفي لتشغيل صناعة الاسمنت الاردنية لعدة عقود. ونتيجة لهذا الواقع المتميز للثروات التعدينية المستغلة والقابلة للاستغلال في الاردن، جاء اختيار الاردن مقرا لشركة التعدين العربية كأحد المشروعات العربية المشتركة.

وفي مجال التحري عن مصادر الطاقة، قامت سلطة المصادر الطبيعية باعادة تقييم وتحليل المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتوافرة عن عمليات التنقيب عن النفق واجرت مسوحا زلزالية في مناطق البويضا شرق اربد ومناطق الريشة والازرق والسرحان. وفي منطقة الازرق الواقعة على بعد ١٠٠ كم شرقي عمان تم حفر عدة ابار تجريبية في حقل حمزة حيث اثبتت وجود النفط في هذه الابار بكميات غير تجارية تقدر للثلاثة ابار الاولى منها باقل من عشرة الاف برميل يوميا.

ومن ناحية اخرى استكملت الدراسات التفصيلية لخامات الصخر الزيتي، وقد دلت نتائجها على توافر احتياطي يقدر بنحو ١،٣ مليار طن من هذه الخامات في منطقة اللجون الواقعة على بعد ١٠٠ كم جنوب عمان.

١٣ – ٢ الموارد البشرية

١٣ – ٢ – ١ السكان والقوى العاملة

يبين الجدول رقم (١٦) تطور عدد سكان المملكة حسب الجنس للفترة ١٩٥٢ – ١٩٩١ . فقد بلغ عدد سكان المملكة حوالي ٥٨٦،٢ الف نسمة عام ١٩٥٢ منهم ٥١،٥٪ ذكور و ٤٨،٥٪ للاناث ثم بلغ عدد سكان المملكة في عام ١٩٨٥ حوالي (٢٦٩٣،٨ ألف نسمه) منهم ٥٣،٣٪ للذكور وحوالي ٤٧،٧٪ للاناث. واما في عام ١٩٩١ فقد بلغ عدد سكان المملكة حوالي (٣٨٨٨،٠ الف نسمة) منهم ٥١،٦٪ للذكور، ٤٨،٤٪ للاناث.

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الذكور من اجمالي عدد السكان في المملكة قريب من نسبة الاناث. ويعتبر المجتمع الاردني فتياً حيث تقدر نسبة السكان دون الخامسة عشر بحوالي ٥٢٪ من اجمالي السكان و ٧٥٪ لمن هم دون سن الثلاثين.

كما ان معدل النمو السنوي في الاردن عام ١٩٨٩ بلغ ٣،٦٪ سنويا مما يضعه من بين اعلى معدلات النمو السكاني في الدول النامية. والخصوبة الكلية حوالي ٦،٥ شخص حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لعام ١٩٩٠ . كما تشير توقعات الحياة الى أن متوسط عمر الرجال ٦٠ سنة والنساء ٦٤ سنة. ويبلغ معدل الكثافة السكانية حوالي ٣٥ شخصاً لكل كيلومتر في عام ١٩٩٠ حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ .

هذا وبلغت نسبة سكان الحضر في الأردن في عام ١٩٨٩ حوالي ٦٦٫٣٪ من اجمالي سكان المملكة. وتستقطب المدن الرئيسية المتواجدة في مرتفعات الاردن الشمالية والوسطى معظم سكان الاردن لما تتمتع به هذه المناطق من معدلات مرتفعة لهطول الامطار وتوفر المياه السطحية اللازمة للزراعة.

الجداول من رقم (١٦) الى (٢٠) توضح بعض المعلومات عن المملكة حسب المحافظات لاحدث بيانات متاحة لعام ١٩٩١ .

الجدول رقم (٢٠) يوضح لنا تقديرات توزيع القوى العاملة الاردنية، حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي للسنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ . يتضح من الجدول ان نصف العاملين في الاردن يتركزون في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة من اجمالي العاملين في القطاعات المختلفة.

جدول رقم (١٦)
تطور عدد سكان المملكة حسب الجنس للفترة ١٩٥٢ – ١٩٩١ .

السنة	المجموع	عدد الاناث بالالف نسمة	عدد الذكور بالالف نسمة
١٩٥٢[١]	٥٨٦٫٢	٢٨٤٫٥	٣٠١٫٧
١٩٦١[٢]	٩٠٠٫٨	٤٣١٫٤	٤٦٩٫٤
١٩٦٥	١٠٢٨٫٠	٤٩٣٫٤	٥٣٤٫٦
١٩٧٠	١٥٠٨٫٢	٧٢٣٫٩	٧٨٤٫٣
١٩٧٥	١٨١٠٫٥	٨٦٩٫٠	٩٤١٫٥
١٩٧٩[٣]	٢١٣٣٫٠	١٠١٧٫٢	١١١٥٫٨
١٩٨٠	٢٢١٨٫٣	١٠٥٧٫٩	١١٦٠٫٤
١٩٨١	٢٣٠٧٫٠	١١٠٠٫٢	١٢٠٦٫٨
١٩٨٢	٢٣٩٩٫٣	١١٤٤٫٢	١٢٥٥٫١
١٩٨٣	٢٤٩٥٫٣	١١٩٠٫٠	١٣٠٥٫٣
١٩٨٤	٢٥٩٥٫١	١٢٣٧٫٥	١٢٥٧٫٦
١٩٨٥	٢٦٩٣٫٧	١٢٨٤٫٦	١٤٠٩٫١
١٩٨٦	٢٧٩٦٫١	١٣٣٣٫٥	١٤٦٢٫٦
١٩٨٧	٢٨٩٦٫٨	١٣٨١٫٥	١٥١٥٫٣
١٩٨٨	٣٠٠١٫٠	١٤٣١٫٥	١٥٦٩٫٥
١٩٨٩	٣١١١٫٠	١٤٨٨٫٠	١٦٢٧٫٠
١٩٩٠	٣٤٥٣٫٠	١٦٧٦٫٠	١٧٧٧٫٠
١٩٩١	٣٨٨٨٫٠	١٨٨٢٫٦	٢٠٠٥٫٤

(١) احصاءات المساكن ١٩٥٢

(٢) نتائج التعداد العام الأول للسكان والمساكن في ١٩٦١/١١/١٨

(٣) نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في ١٩٧٩/١١/١٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، العدد ٤٢٠ ، عمان الأردن، ص ١٩ جدول رقم (٢/ ١).

جدول رقم (١٧)
توزيع السكان حسب المحافظات والمساحة والكثافة السكانية لعام ١٩٩١ .

المحافظة	عدد السكان (نسمة) ١٩٩١	المساحة كم٢ ١٩٩١	الكثافة شخص/ كم٢	نسبة السكان المملكة (٪)	عدد الذكور نسمة	عدد الاناث (نسمة)
عمان	١٫٥٧٣٫٠٠٠	١٣٢٨٧	١١٨٫٤	٤٠٫٥	٨٠٧٫٩٠٠	٧٦٥٫١٠٠
الزرقاء	٦٠١٫٠٠٠	٤٥٩٥	١٣٠٫٨	١٥٫٥	٣١١٫٥٠٠	٢٨٩٫٥٠٠
البلقاء	٢٣٩٫٠٠٠	١٠٦٩	٢٢٣٫٦	٦٫١	١١٦٫٧٠٠	١٢٢٫٣٠٠
اربد	٩٥٠٫٠٠٠	٢٧٠٠	٣٥١٫٩	٢٤٫٤	٤٥٩٫٧٠٠	٤٩٠٫٣٠٠
المفرق	١٥٦٫٠٠٠	٢٦٦٦٣	٥٫٩	٤٫٠	٧٦٫٠٠٠	٨٠٫٠٠٠
الكرك	١٦٣٫٠٠٠	٢٧٠١	٦٠٫٣	٤٫٢	٧٧٫٧٠٠	٨٥٫٣٠٠
الطفيلة	٦٢٫٠٠٠	١٩٠٠	٣٢٫٦	١٫٦	٣٠٫٠٠٠	٣٢٫٠٠٠
معان	١٤٤٫٠٠٠	٤٣٠٠٠	٣٫٣	٣٫٧	٦٧٫٩٠٠	٧٦٫١٠٠
المجموع	٣٫٨٨٨٫٠٠٠	٩٥٩١٥	٤٠٫٥	٪١٠٠	١٫٨٨٢٫٦٠٠	٢٫٠٠٥٫٤٠٠

المصدر: ١ - دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، عمان، الاردن. العدد ٤٢ . ص ٢٠ جدول رقم ٢/ ٢ .

٢ - محمد عبد الحميد الصرايرة، **التخطيط الاقليمي في الاردن**، البرنامج العام لتخطيط التنمية ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ - نوفمبر ١٩٨٨ ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٢٣ .

جدول رقم (١٨)
تقدير عدد سكان الحضر والريف
حسب المحافظات في المملكة لعام ١٩٩١ .

	المجموع ١٩٩١	حضر ١٩٩١	ريف ١٩٩١	نسبة الحضر الى المجموع (٪)	نسبة الريف إلى المجموع (٪)
عمان	١،٥٧٣،٠٠٠	١،٤١٨،١٠٠	١٥٤،٩٠٠	٩٠،٢	٩،٨
الزرقاء	٦٠١،٠٠٠	٥٨٢،٨٠٠	١٨،٢٠٠	٩٧،٠	٣،٠
اربد	٩٥٠،٠٠٠	٦٤٧،٦٠٠	٣٠٢،٤٠٠	٦٨،٢	٣١،٨
المفرق	١٥٦،٠٠٠	٤٧،٦٠٠	١٠٨،٤٠٠	٣٠،٥	٦٩،٥
البلقاء	٢٣٩،٠٠٠	١٥٩،٩٠٠	٧٩،١٠٠	٦٦،٩	٣٣،١
الكرك	١٦٣،٠٠٠	٤٢،٠٠٠	١٢١،٠٠٠	٢٥،٨	٧٤،٢
الطفيلة	٦٢،٠٠٠	٤٣،٥٠٠	١٨،٥٠٠	٧٠،٢	٢٩،٨
معان	١٤٤،٠٠٠	٨٧،٨٠٠	٥٦،٢٠٠	٦١،٠	٣٩،٠
المجموع	٣،٨٨٨،٠٠٠	٣،٠٢٩،٠٠٠	٨٥٨،٠٠٠	٧٧،٩	٢٢،١

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، عمان، الاردن، العدد ٤٢ ، ص ٢١ جدول (٢/ ٣).

ملحوظة: يقصد بالحضر، التجمعات التي تبلغ عدد سكانها (٥) آلاف نسمة أو أكثر كما هي محددة في عام ١٩٧٩ .

جدول رقم (١٩)
عدد سكان المملكة المقدر لعام ١٩٩١ حسب الجنس وفئة العمر

فئة العمر	المجموع	عدد الاناث	عدد الذكور
صفر - ٤	٥٣١٫٦٠٠	٢٥٧٫٠٠٠	٢٧٤٫٦٠٠
٥ - ٩	٥٤٥٫٢٠٠	٢٦٦٫٠٠٠	٢٧٩٫٢٠٠
١٠ - ١٤	٥٨٣٫٠٠٠	٢٨٥٫٤٠٠	٢٩٧٫٦٠٠
١٥ - ١٩	٥١٥٫٤٠٠	٢٤٧٫٢٠٠	٢٦٨٫٢٠٠
٢٠ - ٢٤	٤٣٩٫١٠٠	٢٠٨٫١٠٠	٢٣١٫٠٠٠
٢٥ - ٢٩	٢٩٦٫٨٠٠	١٤٠٫٩٠٠	١٥٥٫٩٠٠
٣٠ - ٣٤	١٩١٫٨٠٠	٩٥٫٥٠٠	٩٦٫٣٠٠
٣٥ - ٣٩	١٥٠٫٥٠٠	٧٨٫٧٠٠	٧١٫٨٠٠
٤٠ - ٤٤	١٣٨٫٣٠٠	٧٣٫١٠٠	٦٥٫٢٠٠
٤٥ - ٤٩	١٣٢٫٠٠٠	٦٤٫٤٠٠	٦٧٫٦٠٠
٥٠ - ٥٤	١٠٧٫٨٠٠	٥٢٫١٠٠	٥٥٫٧٠٠
٥٥ - ٥٩	٨٥٫٢٠٠	٣٨٫٧٠٠	٤٦٫٥٠٠
٦٠ - ٦٤	٦٩٫٠٠٠	٣٠٫٢٠٠	٣٨٫٨٠٠
٦٥ - ٦٩	٣٧٫٦٠٠	١٥٫٨٠٠	٢١٫٨٠٠
٧٠ - ٧٤	٢٨٫٧٠٠	١٣٫٢٠٠	١٥٫٥٠٠
٧٥ - ٩٧	١٣٫٠٠٠	٥٫٦٠٠	٧٫٤٠٠
+٨٠	٢٣٫٠٠٠	١٠٫٧٠٠	١٢٫٣٠٠
المجموع	٣٫٨٨٨٫٠٠٠	١٫٨٨٢٫٦٠٠	٢٫٠٠٥٫٤٠٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١ ، عمان، الاردن، ص ٢٥ ، جدول رقم (٢/٥).

جدول رقم (٢٠)
تقديرات القوى العاملة الاردنية موزعة
حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي للسنوات ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وعام ١٩٩١

	١٩٨٩ العدد	(٪)	١٩٩٠ العدد	(٪)	١٩٩١ العدد	(٪)
الزراعة	٣٧،٦٩٢	٧،٢	٣٨،٢٦٦	٧،٣	٤٠،٨٤٨	٧،٤
التعدين والصناعة التحويلية	٥٤،٤٤٥	١٠،٤	٥٣،٤٦٨	١٠،٢	٥٦،٨٥٦	١٠،٣
الكهرباء والماء	٧،٣٢٩	١،٤	٦،٨١٥	١،٣	٧،١٧٦	١،٣
الانشاءات	٥٠،٧٠٠	٩،٧	٥١،٨٩٥	٩،٩	٥٤،٠٩٦	٩،٨
التجارة	٥٣،٣٩٨	١٠،٢	٥٢،٩٤٤	١٠،١	٥٦،٨٥٦	١٠،٣
النقل والمواصلات	٤٦،٠٦٨	٨،٨	٤٤،٥٥٧	٨،٥	٤٨،٥٧٦	٨،٨
الخدمات المالية والتأمين	١٦،٢٢٩	٣،١	١٦،٧٧٤	٣،٢	١٧،٦٦٤	٣،٢
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	٢٥٧،٥٦٤	٤٩،٢	٢٥٩،٤٧٨	٤٩،٥	٢٦٩،٩٢٨	٤٨،٩
المجموع	٥٢٣،٥٠٥	٪١٠٠	٥٢٤،١٩٧	٪١٠٠	٥٢٥،٠٠٠	٪١٠٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٠ ، عمان، الأردن، ص ٨٠ ، جدول رقم (٢/٢/٤).

هوامش ومراجع الفصل الثالث عشر

١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على مصدرين هامين:

- **الموسوعة الاردنية**، الجزء الأول، والجزء الثالث، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٩ .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة الاوضاع الاقتصادية والاستمثارية في المملكة الأردنية الهاشمية**، سلسلة الدراسات القطرية، ١٩٨٧ ، الكويت.

الجزء الخامس
التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن

الفصل الرابع عشر
التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن

١٤ - ١ التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن
١٤ - ١ - ١ التطورات الاقتصادية في الأردن
أولا: الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦
١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
٢ - القطاع الخارجي
٣ - المالية العامة
أ - الايرادات العامة
ب - النفقات العامة
٤ - التطورات النقدية
ثانيا: الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢
١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
٢ - القطاع الخارجي
٣ - المالية العامة
٤ - التطورات النقدية
ثالثا: الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠
١ - اتجاهات النمو الاقتصادي
٢ - القطاع الخارجي
أ - الصادرات السلعية
ب - المستوردات السلعية

الجزء الخامس
التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن
الفصل الرابع عشر
١٤ - ١ التطورات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأردن[1]

١٤ - ١ - ١ التطورات الاقتصادية في الأردن

أولا: الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي: -

اتسمت مسيرة الأردن الاقتصادية والاجتماعية منذ البداية بمواجهتها للعديد من التحديات والصعوبات التي اعترضت طريقها، ومنها محدودية الموارد الطبيعية والمشكلات التي نجمت عن العدوان الصهيوني في عام ١٩٤٨ وفي السنوات اللاحقة، وتدفق واسع للاجئين كانت نتائجه التوسع في عمليات الاغاثة وبرامج توفير فرص العمل والخدمات العامة. ومع هذا فقد استطاع الأردن تحقيق انجازات مهمة تمثلت في ارساء البنى الأساسية وانشاء عدد من الصناعات ومشاريع الري والزراعة. كما تم تطوير الخدمات التعليمية والصحية وتحديث المؤسسات والادارات الموجهة لعملية التنمية. ونظرا للموقع الجغرافي المتوسط للأردن والأعباء التي تحملها في مجابهة الأطماع الصهيونية، فقد تعرضت موارده المالية للاستنزاف المستمر والمتمثل بالنفقات الدفاعية المتزايدة. وكان من الطبيعي ان تضطر المملكة للاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية نفقات الاستهلاك والاستثمار. وساعدت تحويلات المغتربين الأردنيين في الخارج على هذه التغطية.

نما الناتج المحلي الاجمالي بنسب ملحوظة خلال هذه الفترة. وقد ركز القطاع العام جهودة في السنوات الاولى على بناء المرافق وانشاء المشاريع المرتبطة بتطوير البنية الاساسية، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية. وقد أملى هذا الاتجاه في توزيع الاستثمارات ضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة، وتضاعف اعداد السكان نتيجة للهجرة القسرية.

وقد ساهم القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ عدة مشاريع كبيرة كالأسمنت وتكرير النفط وتطوير انتاج الفوسفات. وشهدت هذه الفترة كذلك تبني سياسات تخطيطية تم في ضوئها اعداد برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٣ - ١٩٦٧ الذي عدل فيما بعد الى برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ . واستهدف البرنامج بصورة عامة تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتخفيض الاعتماد على المعونة الخارجية بالنسبة للموازنة العامة، وتخفيض مستوى البطالة وزيادة الناتج المحلي بنسبة ٧٪ سنويا. وفي الوقت الذي كانت فيه مؤشرات الاداء الاقتصادي تشير الى تحقيق الاقتصاد الوطني لهذه الأهداف جاءت حرب ١٩٦٧ لتعطل البرامج الاقتصادية ولتخلق مصاعب اقتصادية واجتماعية استثنائية في البلاد.

فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالاسعار الجارية من ٥٠،٥ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٢٠ مليون دينار في عام ١٩٦١ والى ١٧٠،٦ مليون دينار عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل زيادة سنوية بلغت ٩،١٪ وتمتع الاقتصادي الوطني باستقرار نسبي في الأسعار، ونما النتاج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٦،٩٪ سنويا خلال هذه الفترة ككل، وتذبذبت معدلات النمو السنوي لتعكس بذلك الاثار الناجمة عن تقلب الانتاج الزراعي. أما على المستوى القطاعي، فقد شهدت السنوات الاخيرة من هذه الفترة تحقيق استقرار أكبر في مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي. وجاء ذلك نتيجة انجاز مشاريع الري وخاصة مشروع قناة الغور الشرقية وبفضل تحسن الانتاج الزراعي في المناطق البعلية، وازداد الدخل المتولد من الصناعة بمعدلات عالية أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونما قطاع الخدمات بشكل معتدل.

وارتفع الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية، من ٥١،٤ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٨٥،٨ مليون دينار في عام ١٩٦٦ أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٩،٦٪ وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي الاجمالي ١٤،٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق خلال الفترة. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام في مجموع الاستثمارات مقارنة بمساهمة القطاع الخاص نتيجة لتنفيذ المشروعات التي وردت في برنامج السنوات السبع، وحقق قطاع المساكن والأبنية والانشاءات تزايدا متسارعا في معدلات النمو، كما زادت الأهمية النسبية للاستثمار في هذا القطاع بالنسبة لمجمل التكوين الرأسمالي، في حين سجل الاستثمار بالالات ومعدات النقل تراجعا ملوحظا خلال هذه الفترة. ولقد تم تمويل معظم هذه الاستثمارات من المساعدات والقروض والتحويلات الرسمية الخارجية.

وزاد الانفاق على الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الجارية من ٥٣٫١ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ١٨٨٫٨ مليون جينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٩٫٥٪ وتذبذب استهلاك القطاع العام خلال هذه الفترة ما بين ١٩٫٨٪ و ٢٥٫٩٪ من المجموع الكلي للاستهلاك.

جدول رقم (٢١)
معدلات النمو السنوية الحقيقية لبعض المؤشرات الاقتصادية
للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦

الدخل والانتاج	(٪)
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٦٫٩
الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	٧٫٥
المستوى العام للأسعار	٢٫٠
متوسط الدخل الحقيقي للفرد	٤٫٤
الدخل الزراعي ★	٣٫٦
الدخل الصناعي.★	١٤٫٢
الدخل من قطاعات انتاج الخدمات	٩٫٩
التكوين الرأسمالي والاستهلاك	
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	١١٫١
الاستهلاك الكلي	٧٫٣
نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٤٫٧
نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١١١٫٥

★ اخذ متوسط متحرك لثلاث سنوات بحيث أصبحت ١٩٥٣ سنة الأساس، و ١٩٦٥ سنة المقارنة؟

وبقي الانفاق على الاستهلاك أعلى من الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة ١٠١٪ في أدنى حد لها عام ١٩٥٦ و ١٢٨٪ في أعلى حد لها في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ، كما تجاوز الانفاق على الاستهلاك الناتج المحلي الاجمالي في معظم سنوات الفترة.

وانعكست معدلات النمو الاقتصادي العالية على معدلات الدخل الفردي، فقد زاد متوسط الدخل الفردي الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تقارب ٤،٤٪ سنويا.

٢ - القطاع الخارجي

أ - الصادرات والمستوردات السلعية:

شهدت الصادرات الوطنية تطورا ملحوظا سواء من حيث الحجم أو التركيب، اذ ارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من ١،٣ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٨،٨ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٤،٦٪ وقد اسهمت صادرات الفوسفات والمنتوجات الصناعية في الزيادة الكبيرة لمجمل الصادرات، فارتفعت حصتها النسبية من ٣٥،٤٪ في عام ١٩٥٤ الى ٥٣،٤٪ في عام ١٩٦٦ ، وبذلك انخفضت مساهمة المنتوجات الزراعية تدريجيا لتبلغ ٤٦،٦٪ في عام ١٩٦٦ .

وزادت قيمة المستوردات بنسب تقل عن معدلات نمو الصادرات، فارتفعت قيمتها بالأسعار الجارية من ١٧،٢ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٦٨،٢ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، اي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠،٣٪ ولقد تحقق تغير ملموس في التركيب السلعي للمستوردات. وانخفضت نسبة المستوردات الاستهلاكية من ٧٠٪ في عام ١٩٥٢ الى ٤٦٪ في عام ١٩٦٦ ، وارتفعت نسبة السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام من ٣٠٪ الى ٥٤٪ في الفترة نفسها.

ب - الميزان التجاري

ان العجز في الميزان التجاري احدى السمات الملازمة للوضع الاقتصادي الأردني في جميع مراحل نموه، وبلغت نسبة مجموع العجز خلال الفترة الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ٣٢،٢٪. كما تذبذبت هذه النسب في السنين المختلفة نتيجة التقلبات في المراسم الزراعية وذلك بالاضافة الى زيادة المستوردات بشكل غير عادل في بعض السنوات لاستيراد الالات والمعدات الضرورية للمشاريع التنموية وبالرغم من استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة الا أن نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت قليلا عن مستواها في السنوات الاولى لهذه

الفترة. وتمت تغطية العجز في الميزان التجاري من الفائض في حساب الخدمات غير المنظورة، وكذلك من دخل عوامل الانتاج في الخارج ومن التحويلات الجارية والرأسمالية للحكومة.

ج - ميزان المدفوعات:

تميز ميزان المدفوعات بتحقيق فائض كبير في الحساب الجاري والذي مكن من تغطية العجز الملموس في الميزان التجاري. تحقق هذا الفائض بالارتفاع الكبير في صافي ميزان الخدمات التي ارتفعت قيمتها من ١٫٥ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٢١٫٣ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، وبارتفاع التحويلات المقبوضة من ١١٫٨ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٣٤ مليون دينار في عام ١٩٦٦ . وهكذا رغد الأردن في هذه الفترة بسبب توفر العملات الصعبة التي أسهمت بازدياد الاحتياطي من العملات الأجنبية مما رفع من القدرة على الاستيراد.

جدول رقم (٢٢)
مؤشرات القطاع الخارجي

	(٪)
١ - التجارة الخارجية (١٩٥٢ - ١٩٦٦)	
المعدل السنوي لنمو المستوردات السلعية	١٠٫٣
المعدل السنوي لنمو الصادرات السلعية الوطنية	١٤٫٦
توزيع المستوردات حسب الاستخدام (١٩٥٤ - ١٩٦٦)	
نسبة السلع الاستهلاكية من المستوردات	٦٧
نسبة السلع الوسيطة والأولية من المستوردات	٢٣
نسبة السلع الرأسمالية من المستوردات	١٠
٢ - بعض متغيرات ميزان المدفوعات (١٩٥٢ - ١٩٦٦)	
نسبة المستوردات من السلع والخدمات للناتج المحلي الاجمالي	٤٢٫١
نسبة الصادرات من السلع والخدمات للناتج المحلي الاجمالي	١٧٫٥

٣ - المالية العامة

أ - الايرادات العامة

استهدفت السياسات المالية العامة تخفيض اعتماد الموازنة العامة على الدعم

الخارجي. وشكلت الايرادات المالية الخارجية نسبة ٥٨،٦٪ من مجموع الايرادات في عام ١٩٥٢ ، الا انها انخفضت الى ٣٦،١٪ في عام ١٩٦٦ وجاء هذا التحول نتيجة ارتفاع الايرادات المحلية بما يزيد عن الايرادات الخارجية، حيث زادت الايرادات المحلية من ٥،٥٧ مليون دينار في السنة المالية ١٩٥٢/ ١٩٥٣ الى ٣١،٠٢ مليون دينار في عام ١٩٦٦ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٣٪ مقابل زيادة في الايرادات الخارجية للفترة نفسها من ٧،٨٩ مليون دينار الى ١٩،٢٧ مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦،٦٪ وارتفعت نسبة الايرادات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق من ١١،١٪ في عام ١٩٥٢ الى ١٨،٢٪ في عام ١٩٦٦ . وكان لمساهمة الايرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة والتي بلغت في المتوسط ٦٢٪ من مجموع الايرادات المحلية دور مباشر في تعزيز هذا الاتجاه، في حين اسهمت الضرائب المباشرة في المتوسط بنسبة ١١٪ من هذا المجموع. ولقد شكلت ايرادات الحكومة غير الضريبية ومنها الفوائد والأرباح والأملاك النسبة الباقية من مجمل الايرادات.

ب - النفقات العامة

شكلت النفقات المتكررة بما فيها النفقات الدفاعية النسبة العظمى من نفقات الحكومة المركزية. ولقد استمرت النفقات المتكررة تستحوذ على الجزء الأعظم من النفقات طيلة هذه الفترة في نفس الوقت الذي زادت فيه حصة النفقات الانمائية الى ٢٩٪ في عام ١٩٦٦ مقابل ١٢،٥ في عام ١٩٥٢ .

وبلغ معدل نمو النفقات الانمائية السنوي ١٧،٤٪ خلال هذه الفترة، والذي ترتب على تزايد قيمة المساعدات والقروض وتحويلات دعم الموازنة، في حين بلغ معدل نمو النفقات المتكررة ٨،٩٪ والنفقات الدفاعية والأمنية ٦،٨٪ سنويا. وارتفع مجموع النفقات العامة من ١٣،٤ مليون دينار في عام ١٩٥٢ الى ٥٤،٩ مليون دينار في عام ١٩٦٦ أي بمعدل سنوي قدره ١٠،٦٪ ولقد زادت نسبة هذه النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ٢٧٪ في عام ١٩٥٢ الى ٣٢،٢٪ في عام ١٩٦٦ .

جدول رقم (٢٣)
مؤشرات المالية العامة للسنوات
١٩٥٢ - ١٩٦٦ (بالأسعار الجارية)

١ - الايرادات	(٪)
أ. معدلات النمو السنوي	
١ - الايرادات المحلية	١٣،١
٢ - الايرادات الخارجية	٥،٩
ب. نسبة الايرادات المحلية لمجمل الايرادات	٤٨،٤
ج . نسبة الايرادات الخارجية لمجمل الايرادات	٥١،٦
د . نسبة الايرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٣٠،٦
هـ. نسبة الايرادات المحلية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٤،٨
٢ - النفقات	
أ . معدلات النمو السنوي	
١ - مجموع النفقات المتكررة	٨،٩
٢ - نفقات الدفاع والأمن	٦،٨
٣ - النفقات المدنية	١٤،٢
٤ - النفقات الانمائية	١٧،٤
ب . نسبة النفقات المتكررة لمجمل النفقات	٨٠،٩
ج. نسبة النفقات الانمائية لمجمل النفقات	١٩،٣
د . نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الاجمالي	٣٠،٧

٤ - التطورات النقدية

شهدت الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ تطورات هامة في القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل، حيث انشىء البنك المركزي لتولي مسؤوليات مجلس النقد الاردني في عام ١٩٦٤ . وصدرت قوانين أصبح البنك المركزي يتولى بموجبها اصدار النقد ومراقبة البنوك والعملة الأجنبية وتنظيم الائتمان والشؤون النقدية.

وازداد عدد البنوك التجارية خلال الفترة من ٣ عام ١٩٥٢ الى ٩ عام ١٩٦٦ كما ازداد عدد فروعها من ١٣ فرعا الى ٧٠ فرعا. وشهدت الفترة انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة وهي مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وبنك الانماء الصناعي (صندوق الانماء الصناعي عند التأسيس) وبنك تنمية المدن والقرى (صندوق قروض البلديات والقرى عند التأسيس) ومؤسسة الاسكان حيث أسهمت في تمويل مشاريع صناعية وزراعية واسكانية وبلدية.

وزاد عرض النقد خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ بنسبة بلغت ٩٪ سنويا. وانخفضت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب الى عرض النقد بمفهومة الضيق من ٤٨٪ في عام ١٩٥٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٦٦ وقد تم ذلك على حساب الارتفاع النسبي في مساهمة النقد لدى الجمهور من ٥٢٪ الى ٥٤٪ وصحب ذلك ارتفاع في حجم الائتمان المصرفي بنسبة ٢٩٪ سنويا خلال نفس الفترة.

ثانيا: الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي

لقد سلب احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ الأردن جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والاقتصادية مما أثر سلبا على مسيرته التنموية، وأعطى للانفاق العسكري والتسليح أهمية خاصة.

وكان للاعتبارات العسكرية الناجمة عن حرب ١٩٦٧ أثرها السلبي على استغلال الاراضي الواقعة شرقي النهر. وأحدثت الهجرة القسرية الى الضفة الشرقية اختلالا في التركيب الديمغرافي، وزيادة مفاجئة في اعداد السكان أدت الى ارتفاع معدلات البطالة، وزادت في عبء الانفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لمجموع النازحين. وأدى القلق الأمني الى هبوط مستوى الانفاق الاستثماري للقطاعين العام والخاص وبالتالي الى عدم الاستقرار الاقتصادي.

حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة نموا سنويا خلال هذه الفترة مقداره ٤٫٦٪، علما بأن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة لعام ١٩٧٠ تراجع بما نسبته ١١٫٠٪ عن عام ١٩٦٩. كما أن مستواه البالغ ١٤٤٫٦ مليون دينار عام ١٩٧٢ ظل أقل مما كان عليه في عام ١٩٦٩ والبالغ حوالي ١٥٢٫٢ مليون دينار.

ارتفع الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية من ١٤٢٫٥ مليون

دينار عام ١٩٦٧ الى ٢٢١،٠ مليون دينار عام ١٩٧٢ ، أي بزيادة سنوية قدرها ٩،٢٪ مقابل ٤،٢٪ بالأسعار الثابتة.

لقد شكل الانفاق على الاستهلاك العام والخاص ما نسبته ١١٨،٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي طيلة الفترة، بينما لم تتعد نسبة الاستثمار ١٧،٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما أن المعدل السنوي الحقيقي لنمو الاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة كان مساويا لـ ٦،٢٪ وهو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والبالغ ٤،٦٪ سنويا.

ان تدني نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي طيلة هذه الفترة لم يساعد في تغيير التركيبة الهيكلية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكان أعلى معدل نمو هو الذي حققه قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ ١٠،٨٪ سنويا، بينما لم تحقق قطاعات الزراعة والصناعية والتعدين والكهرباء والماء والانشاءات "مجتمعة= نموا يذكر بالأسعار الثابتة.

٢ - القطاع الخارجي

أخذت أرقام الصادرات من السلع والخدمات (ومن ضمنها تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والدخل من الاستثمار) بالتناقص منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧١ ، ثم ارتفعت ارتفاعاً حاداً عام ١٩٧٢ بلغ ٢٨،٥٪ بالأسعار الجارية. وبالمقابل، ازدادت المستوردات من السلع والخدمات وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ بمعدل نمو سنوي مقداره ١١٪ بينما ارتفعت بنسبة ٢١٪ أخرى خلال عام ١٩٧٢ وبهذا بلغ معدل النمو السنوي خلال ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حوالي ١٣٪ للمستوردات من السلع والخدمات مقارنة بـ ٧،١٪ للصادرات من السلع والخدمات مما فاق العجز بميزان السلع والخدمات والذي ازداد من ٢٧،٨ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ٦٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ بالأسعار الجارية.

ان نظرة فاحصة الى مكونات الصادرات من السلع والخدمات تشير الى ثبات قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ ،(وان كانت قد ارتفعت بحوالي ٤٩٪ عام ١٩٧٢). كما ان الدخل من السياحة وتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج والمصادر الأخرى تراجعت خلال هذه الفترة. ولقد أدى ركود الصادرات السلعية من جهة وتزايد المستوردات السلعية من الجهة الأخرى الى تفاقم العجز في الميزان التجاري بحيث ارتفع من حوالي ٤٢،٩ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى حوالي ٧٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ ، علما بأن نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ارتفعت هي الأخرى من ٣٢،٧٪ عام ١٩٦٧ الى ٣٧،٦٪ عام ١٩٧٢ .

ولما كانت التحويلات والمساعدت قد انخفضت من ٥٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ٣٦٫٦ مليون دينار عام ١٩٧١ . فان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد حقق أعلى عجز له منذ عام ١٩٥٢ ليصل الى ٢١٫٣ مليون دينار عام ١٩٧١ وما لبث في عام ١٩٧٢ ان سجل فائضاً متواضعاً يزيد قليلاً عن المليون دينار وذلك بسبب تضاعف حجم المساعدات والتحويلات في ذلك العام.

جدول رقم (٢٤)
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
١٩٦٧ - ١٩٧٢

١ - بعض مؤشرات الدخل القومي بالأسعار الثابتة	(٪)
أ - معدلات النمو السنوية	
١ - الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	٤٫٦
٢ - الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	٤٫٢
٣ - الاستهلاك العام	٤٫٢
٤ - الاستهلاك الخاص	٦٫٢
٥ - تكوين رأس المال الثابت	٣٫٦
٦ - الصادرات من السلع والخدمات	٧٫١
٧ - المستوردات من السلع والخدمات	٩٫٣
ب - النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	
١ - الاستهلاك العام	٣٣٫٨
٢ - الاستهلاك الخاص	٨٤٫٧
٣ - الاستثمار	١٧٫٢
٤ - الصادرات من السلع والخدمات	١٢٫٨
٥ - المستوردات من السلع والخدمات	٤٩٫٦
٢ - المالية العامة بالأسعار الجارية	(٪)
أ - معدلات النمو السنوية للايرادت	
١ - الايرادات المحلية	١٠٫٨

٢ – الضرائب المباشرة	٨،٦
٣ – الضرائب غير المباشرة	٨،٧
٤ – الايرادات غير الضريبية	١٥،٤
ب – النسبة الى الايرادات المحلية	
١ – الضرائب المباشرة	٧،٧
٢ – الضرائب غير المباشرة	٦١،٢
٣ – الايرادات غير الضريبية	٣١،١
ج – معدلات النمو السنوية للنفقات	
١ – النفقات المتكررة	٩،٦
٢ – النفقات الرأسمالية	٥،٧
د – النسبة الى مجمل النفقات	
١ – النفقات المتكررة	٧١،١
٢ – النفقات الرأسمالية	٢٨،٩

٣ – المالية العامة

حرم الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية موازنة الدولة من مصدر رئيسي من مصادر الايرادات المحلية غير ان حصيلة الايرادات المحلية شهدت تزايدا بلغ معدله السنوي ١٠،٨٪ وذلك نتيجة التغير في بعض التشريعات الضريبية وزيادة المستوردات.

وكان للايرادات غير الضريبية اثر ملموس في زايدة حصيلة الايرادات المحلية. وقد بلغ معدل النمو السنوي لهذه الايرادات ١٥،٤٪ مقابل ٨،٧٪ لايرادات الضرائب غير المباشرة، و ٧،٧٪ لايرادات الضرائب المباشرة.

وشكلت الضرائب غير المباشرة الجزء الأكبر من الايرادت المحلية حيث بلغت نسبتها ٦١،٢٪، تلتها الايرادات غير الضريبية وبلغت نسبتها ٣١،١٪، فايرادات الضرائب المباشرة وبلغت نسبتها ٧،٧٪.

وشكلت الايرادات الخارجية ما نسبته ٥٨٪ من مجمل الايرادت حيث اسهمت المساعدات المالية لدعم الموازنة بالجزء الأكبر منها بحدود ٨٥،٤٪.

أدت حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى زيادة الانفاق الحكومي المتكرر والانمائي وتمثلت في نفقات الدفاع والأمن ونفقات الاغاثة والطوارىء والتعليم والصحة، بالاضافة الى

الانفاق على مشاريع انمائية لتنشيط الفعاليات الاقتصادية. وهكذا نمت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ ٨،٣٪ بينما زادت النفقات المتكررة بمعدل سنوي بلغ ٩،٦٪ والنفقات الرأسمالية بمعدل ٥،٧٪.

واستحوذت النفقات المتكررة على ما نسبته ٧١،١٪ من جملة النفقات للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ، حيث مثلت اعباء الدفاع ما نسبته ٦١،٢٪ منها و ٤٣،٥٪ من اجمالي النفقات.

وأدى ذلك الى وجود عجز بين الايرادات والنفقات العامة للموازنة بلغ في مجموعة التراكمي للفترة المذكورة حوالي ٤٢ مليون دينار.

٤ - التطورات النقدية

شهدت الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (والذي يشمل النقد لدى الجمهور والودائع تحت الطلب) من ٧٥،٢ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ١١٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ أي بمعدل نمو سنوي ٨،٩٪ كما ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (والذي يشمل عرض النقد وشبه النقد) من ٩٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى ١٤٦،٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ أي بمعدل نمو سنوي ٩،٣٪.

وقد أسهم في ارتفاع عرض النقد الزيادة في الموجودات الأجنبية الناتجة عن المساعدات العربية وزيادة الانفاق الحكومي، والرغبة في اكتناز الدينار الأردني في الضفة الغربية، بالإضافة الى توسع الائتمان المحلي. ورافق ذلك كله زيادة في المستوى العام للأسعار.

وبالرغم من الزيادة في عرض النقد فقد انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع عرض النقد من ٣١،٥٪ عام ١٩٦٧ الى ٢٩،٢٪ عام ١٩٧٢ ، في حين ارتفعت مساهمة شبه النقد الى عرض النقد (ع٢) من ٢٠٪ الى ٢١،٥٪ خلال الفترة ذاتها.

كما شهدت الفترة انخفاضا في معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حيث بلغ هذا المعدل ٥،٤٪ مقابل ٢٩٪ سنويا للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦.

ثالثا: الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي: -

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة أحدثت تغيرات مكثفة

ومتعددة الأبعاد، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ بهدف معالجة المشاكل التي ترتبت على احتلال الضفة الغربية والاحداث التي تبعته، فركزت اهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصادية. وعلى زيادة فرص العمل المتاحة بـ ٧٠ الف فرصة عمل. وقد بلغ حجم الانفاق الرأسمالي الفعلي نسبة ٩٦٪ من المبلغ الذي استهدفته الخطة والبالغ ١٧٩ مليون دينار.

بلغ متوسط نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة خلال سنوات الخطة ٥،٩٪ سنويا بالمقارنة مع ٨٪ استهدفتها الخطة، والتي شهدت سنواتها بروز ظاهرة الارتفاع المتزايد لتكاليف المعيشة، وتراجع نسبة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والخدمات في الناتج المحلي، مقابل ارتفاع ملموس في نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين.

وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السلعية خلال سنوات الخطة، الا ان العجز التجاري تزايد من الناحيتين المطلقة والنسبية، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق ٥٥،٥٪ لسنة ١٩٨٠ مع ٣٧،٦٪ لسنة ١٩٧٢ وقد نجحت الخطة ككل في تحقيق أهدافها الرئيسية باستئناف الجهد التنموي وتحريك الفعاليات الاقتصادية.

وجاءت الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في ظروف ومعطيات جديدة كان من أبرزها: الآثار المترتبة على ارتفاع اسعار النفط وانتاجه في بلدان الخليج العربي والتي انعكست بزيادة كبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للأردن، وبارتفاع الطلب على القوى العاملة في هذه البلدان. فزادت معها قيمة تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج من جانب، الا انها من الجانب الاخر أدت الى نقص في الكوادر البشرية الفنية والمهنية في سوق العمل المحلية، الأمر الذي أدى الى استقدام العمالة العربية والأجنبية.

وتمثلت الاثار الأخرى بتزايد كلفة استيراد المحروقات وزيادة معدلات التضخم الذي اقترن بارتفاع في الأجور والرواتب لمواكبة التضخم، كما زاد الدعم الحكومي لكل من أسعار المواد التموينية الاساسية والمحروقات.

لقد أدت العوامل الخارجية المواتية الى تنشيط النمو الاقتصادي الأردني فزادت الاستثمارات وزاد معها الاستهلاك أيضا، وفي الوقت نفسه فقد تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة الكبيرة في المستوردات. وحصلت كذلك تغيرات في الأهمية النسبية للقطاعات وفي مساهمتها في مجمل الناتج المحلي، كما تغير التوزيع القطاعي في هذا الناتج لصالح قطاعات الصناعة والتعدين والانشاءات والخدمات، وشهدت حركة

السكان الداخلية استقطابا باتجاه المناطق الحضرية وارتفاع نسبة تزايد السكان الطبيعية، وتزايدا في هجرة الاردنيين لدول النفط.

وقد جاءت اهداف الخطة وبرنامجها الاستثماري انعكاسا للمعطيات الجديدة هذه، فاستهدفت معدلات نمو اقتصادية عالية، كما ابتغت توزيع مكاسب التنمية في جميع مناطق المملكة، مستهدفة أيضا زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية، وذلك بالإضافة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري. وقد استهدفت الخطة استثمار ٧٦٥ مليون دينار لكي تنفق مناسفة بين القطاعين العام والخاص.

لقد تميز الأداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بتحقيق معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ١٢،١٪ للناتج المحلي الحقيقي بسعر الكلفة مقابل ١٢٪ استهدفته الخطة. وشهدت هذه الفترة نمواً متسارعاً في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مما انعكس على انجازات الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ككل..

تمتع الأردن خلال الفترة بظروف اقتصادية مواتية انعكست بتحقيق معدلات نمو مرتفعة لمجمل الناتجين المحلي والقومي، كما انعكست بتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد.

وكان من الطبيعي في ظل سياسة عدم تقييد الاستيراد تقييداً مشدداً أن يزداد حجم الاستيراد السلعي لمواجهة حاجات الاستهلاك المتزايد، وبسبب زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسطية والمواد الخام اللازمة للاستثمار المتوسع. ونتيجة لهذه التوسعات وبالنظر لعدم مواكبة الصادرات للمستوردات في زيادتها، فقد تزايد العجز في الميزان التجاري، الا ان الفائض المتحقق في ميزان الخدمات وفي قيمة المساعدات المقبوضة ساهما في تغطية هذه العجز.

أ - الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي يسعر الكلفة وبالأسعار الجارية من ١٨٢،٨ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٨٩٣،٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو قدره ٢١،٩٪ مقابل معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ٨،٣٪ وجاءت المساهمة الكبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من قطاعات الصناعة والانشاءات والكهرباء والمياه، حيث ارتفع الدخل المتأتي من قطاع الصناعة والتعدين من ١٨،٥ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٦٧،١ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققا معدل نمو سنوي بلغ ٣١،٧٪ بالأسعار الجارية مقابل ١٧٪ بالاسعار الثابتة، وارتفع دخل قطاع الانشاءات من ٩،٢ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٩٧،٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققا معدل نمو بلغ

٣٤٫٣٪ بالأسعار الجارية مقابل ١٩٫٣٪ بالأسعار الثابتة، وتلاه قطاع الكهرباء والمياه محققا معدل نمو بلغ ٢٧٫٢٪ بالأسعار الجارية مقابل ١٣٪ بالأسعار الثابتة. وحقق قطاع النقل والمواصلات معدل نمو حقيقي بلغ ٧٫٥٪، وقطاع الخدمات المالية والعقارية ٨٫٣٪، وبلغ معدل النمو الحقيقي لقطاع الزراعة ٢٫١٪ في حين بلغ معدل نمو قطاع تجارة الجملة والمفرق ٧٫٧٪ سنويا. ولقد بلغ معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية ١٤٫٦٪ سنويا.

جدول رقم (٢٥)

المعدلات السنوية لنمو القطاعات المختلفة

١٩٧٣ - ١٩٨٠

القطاع	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٢
الصناعة والتعدين	٪٣١٫٧	٪١٧٫٠
الزراعة	٪١٢٫٧	٪٢٫١
الكهرباء والماء	٪٢٧٫٢	٪١٣٫٠
الانشاءات	٪٣٤٫٣	٪١٩٫٣
تجارة جملة ومفرق	٪٢٠٫٢	٪٧٫٧
النقل والمواصلات	٪٢٠٫٥	٪٧٫٥
خدمات مالية وعقارية	٪٢٠٫٩	٪٨٫٣
الخدمات الحكومية	٪١٧٫٥	٪١٤٫٦
خدمات أخرى	٪١٨٫٦	٪٤٫١

ب - الأهمية النسبية للقطاعات:

وعلى صعيد الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي فقد طرأ تحول رئيسي في مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والزراعة. فارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي بسعر الكلفة من ١١٫٢٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٨٫٨٪ في عام ١٩٨٠ . ويعزى ارتفاع مساهمة هذا القطاع الى التزايد السريع في حجم الانتاج الصناعي وقيمته وتوسع القاعدة الانتاجية وخاصة في صناعات الفوسفات والأسمنت والمنتوجات البترولية. وبالمقابل، فان الأهمية النسبية لقطاع الزراعة انخفضت من ١٢٫١٪ للأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ كمتوسط والى ٧٫١٪ في الأعوام

١٩٧٩ - ١٩٨١ ، وذلك بالرغم من الزيادة الحاصلة في قيمة الانتاج نتيجة استخدام التقنية الحديثة وتوسيع رقعة الأرض المروية. كما أن المعدلات العالية لنمو قطاعات الصناعة والانشاءات قد ساهمت هي الأخرى في تخفيض الحصة النسبية للزراعة. كذلك فقد حافظ قطاع الكهرباء والمياه على مساهمة نسبية قريبة من الثبات في حين ازدادت الحصة النسبية لقطاع الانشاءات من ٨٪ عام ١٩٧٣ الى ١١٪ عام ١٩٨٠ .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاعات السلعية مقارنة بقطاعات الخدمات، فقد تحقق تحول باتجاه زيادة حصة الاولى نتيجة زيادة الاستثمار فيها، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات حوالي ٧٠٪ في عام ١٩٧٣ مقابل ٦١٪ في عام ١٩٨٠ ، وبهذا بلغت نسبة التحول لصالح القطاعات السلعية ١٪ سنوياً. ولا شك ان هذا التحول يمثل اتجاهاً ايجابياً نحو الاستقرار الاقتصادي.

جدول رقم (٢٦)
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٣ و ١٩٨٠

	١٩٧٣	١٩٨٠
الصناعة والتعدين	٪١١٫٢	٪١٨٫٨
الزراعة ★	٪١٢٫١	٪٧٫١
الكهرباء والماء	٪١٫٥	٪١٫٩
الانشاءات	٪٨٫٠	٪١١٫٠
مجموع القطاعات السلعية	٪٣٢٫٨	٪٣٨٫٨
تجارة الجملة والمفرق	٪٢٠٫٢	٪١٨٫٧
النقل والمواصلات	٪٩٫٥	٪٩٫٠
الخدمات المالية والعقارية	٪١١٫١	٪١٠٫٧
الخدمات الحكومية	٢٤٫٧	٪١٩٫٢
خدمات أخرى	٪٤٫٥	٪٣٫٤
مجموع القطاعات الخدمية	٪٧٠٫٠	٪٦١٫٠

★ احتسبت القيمة المضافة في قطاع الزراعة في عام ١٩٧٣ على أساس معدلها للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٤، وفي عام ١٩٨٠ على أساس معدلها للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

ج – الانفاق على الناتج القومي الاجمالي:

تشير حسابات الدخل القومي الى درجة اعتماد الاقتصاد على العوامل الخارجية والتي تؤثر على معدلات النمو الناتج القومي والدخل المتاح. كما تؤثر على نسبة الناتج المحلي الى كل من الناتج القومي والدخل المتاح. فنتيجة لارتفاع صافي عوامل الانتاج من الخارج، تناقصت نسبة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٩٠،٤٪ في عام ١٩٧٣ الى ٧٥٪ في عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٨٢،٧٪ في عام ١٩٨٠ . وحقق الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ معدل نمو سنوي حقيقي بلغ ٩،٦٪ مقابل ٧،٩٪ للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق. كماوان تعاظم حجم تحويلات الأردنيين بالخارج والتحويلات الرسمية قد أديا الى تزايد معدلات نمو الدخل الاجمالي قيد التصرف. حيث حقق معدلا للنمو السنوي بالأسعار الجارية مقداره ٢٤٪ الأمر الذي عزز من حجم الادخارات اللازمة للاستثمار. وساهم في تمويل جزء من الاستهلاك وتغطية العجز في الميزان التجاري وتوسيع القدرة الاستيرادية.

لقد أدت زيادة الدخل الاجمالي قيد التصرف، الى ارتفاع كبير في معدل دخل الفرد بالاسعار الجارية، فقد ازداد من ١٨١ دينارا في عام ١٩٧٣ الى ٧٠٩ دينارا في عام ١٩٨٠ ، في حين ان معدل دخل الفرد على أساس الناتج المحلي الاجمالي يشير الى اهمية التحويلات الرسمية وتحويلات العاملين بالخارج على مجموع الفعاليات الاقتصادية الوطنية.

ولقد سجل حجم الاستهلاك الكلي خلال هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ معدل نموه السنو ٢٠،٢٪ بالأسعار الجارية وكان لارتفاع حجم الاستهلاك الخاص الأثر الأكبر في تحقيق هذه الزيادة حيث بلغ معدل نموه السنوي ٢١،٢٪ وفي المقابل فقد بلغ معدل نمو استهلاك العام ١٧،٢٪ وجاءت هذه الزيادات كنتيجة طبيعية للزيادة الملموسة في الدخل الاجمالي قيد التصرف.

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك واستمرار ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي. الا أن نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق أخذت بالتناقص النسبي في السنوات الاخيرة لهذه الفترة، حيث بلغت هذه النسبة ١٢٠،٥٪ في عام ١٩٧٣ وانخفضت الى ١٠٩،١٪ في عام ١٩٨٠ . كما وان نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق تناقصت بشكل منتظم من

١٠٨،٩٪ الى ٩٠،٩٪ والى ٩٢،٢٪ للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠ على التوالي.

لقد شهد الاستثمار خلال هذه الفترة تغيرات مهمة من حيث توزيعه على النشاطات المختلفة من جهة وفي معدلات نموه العالية من الجهة الأخرى. فنما التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل سنوي بلغ ٣٤،٩٪ وهو معدل مرتفع بالأسعار الجارية. ولقد اثر هذا النمو السريع في الاستثمار باتجاه زيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي (الاستثمار باستثمار باتجه زيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي (الاستثمار باستثناء التغير في المخزون) الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق فارتفع هذا المؤشر من ٢١،٦٪ في عام ١٩٧٣ الى ٣٢،٧ في عام ١٩٧٦ ومن ثم الى ٤٠،٤٪ في عام ١٩٨٠ . وتعتبر هذه النسبة من النسب المرتفعة عالميا. ويشير التوزيع النسبي ع٧٣ للتكوين الرأسمالي الاجمالي الى ارتفاع حصة بند الأجهزة والمعدات مع الزمن، اذ ارتفعت حصته من ١٣،٨٪ عام ١٩٧٣ الى ٢١،٤٪ عام ١٩٨٠ . كما وسجل بند اليات النقل تزايدا في نسبته الى مجموع التكوين الرأسمالي الثابت من نسبة ١٢،٩٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٦،٣٪ في عام ١٩٨٠ . وكانت هذه الزيادات على حساب حصة بند الانشاءات حيث تناقصت نسبة مساهمته من ٧٣،٣٪ في عام ١٩٧٣ الى ٦٢،٢٪ في عام ١٩٨٠.

جدول رقم (٢٧)
مؤشرات الانفاق القومي
١٩٧٣ - ١٩٨٠

	(٪)
١ . معدلات النمو السنوية (بالأسعار الجارية)	
أ . الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	٢٣،٤
ب . الاستهلاك الكلي	٢٠،٢
– الخاص	٢١،٢
– العام	١٧،٢
ج . التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي	٢٤،٩
٢ . مؤشرات اخرى	
أ . متوسط نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي بسعر السوق	١١٩،٨

ب . متوسط نسبة الاستهلاك الى الناتج القومي الاجمالي ٩٧،٦
ج . نسبة تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ٣٥،٦

٢ – القطاع الخارجي

يحتل القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الأردنية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها أن الأردن بلد صغير وان القاعدة الانتاجية لاقتصادة لا تنتج بتلك الحدود التي تؤهلها لتحقيق الحد الأدني من الاكتفاء الذاتي من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية فلجأ الى الاستيراد على نطاق واسع لسد احتياجاته. أما الاعتبار الثاني فيرتبط بالعبء الدفاعي الذي يمول جزئيا من الأقطار العربية ، والذي يترجم الى مشتريات خارجية مما يزيد من حجم التعامل مع العالم الخارجي. ويعود الاعتبار الثالث الى وجود نسبة كبيرة من القوة العاملة الأردنية في الخارج حيث أدى ارتفاع تحويلاتهم الى زيادة القدرة على الاستيراد. ويظهر هذا الوضع الخاص للأردن في نسبة الاستيراد من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت بالمتوسط خلال هذه الفترة ٩٨٪.

أ – الصادرات السلعية:

حققت الصادرات السلعية الاجمالية (وطنية واعادة تصدير) زيادة متسارعة حيث ارتفعت قميتها من ١٧ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٧١،٥ مليون دينار في عام١٩٨٠ ، أي بمعدل سنوي بلغ ٣٣،٥٪ وشاركت اعادة الصادرات بنسب متزايدة من مجمل الصادرات حيث شكلت نسبة ٢٦،٢٪ في عام ١٩٧٣ ، وارتفعت الى ٣٠٪ في عام ١٩٨٠ . كما ساهمت صادرات الفوسفات خلال هذه الفترة بنسبة عالية بلغ متوسطها ٢٦،٤٪ من مجموع الصادرات، حيث ارتفعت قيمتها من ٣،٥ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٤٧،٢ مليون دينار في عا م ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٨،٤٪.

وشهدت هذه الفترة تطورات رئيسية في التركيب السلعي للصادرات الوطنية فتغيرت الأهمية النسبية لصالح المواد الخام والسلع الوسيطة والتي بلغ متوسط خصتها ٤١،٤٪ للفترة. كما ارتفعت حصتها من ٣٨٪ في عام ١٩٧٣ الى ٤٢،٧٪ في عام ١٩٨٠ ، في حين انخفضت صادرات السلع الاستهلاكية من ٤٨،٧٪ في عام ١٩٨٠ ، في حين انخفضت صادرات السلع الاستهلاكية من ٤٨،٧٪ الى ٤٥،١٪، وانخفضت حصة السَلع الرأسمالية من ١٣٪ الى ١٢،٢٪ على التوالي.

ومن جانب اخر فقد انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٣٣،٦٪ في عام ١٩٧٣ الى ٢٠،٢٪ وذلك لصالح الفوسفات والسلع الصناعية، حيث زادت النسب الخاصة بهما من ٢٨،٦٪ الى ٣٩،٣٪ للفوسفات ومن ٣٧،٩٪ الى ٤١،١٪ للسلع الصناعية.

شكلت الدول العربية وخاصة العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا السوق الرئيسية للصادرات الأردنية. وبلغ متوسط نسبة الصادرات الى الدول العربية كافة ٥٨،٨٪ من مجموع الصادرات الوطنية خلال هذه الفترة، وتكونت معظم هذه الصادرات من السلع الزراعية والمصنعة. واحتلت الدول الاشتراكية المركز الثاني للصادرات الوطنية حيث بلغت نسبتها بالمتوسط ١٠٪، ومثلت مادة الفوسفات السلعة الرئيسية المصدرة لتلك الدول. كما احتلت الهند المرتبة الثالثة بنسبة ٧٪ لتأتي من بعدها اليابان بنسبة ٤،٢٪ اما نصيب دول السوق الاوروبية المشتركة من الصادرات الأردنية فلم تتعدى نسبة ٢،٥٪ في حين توزعت النسبة الباقية من الصادرات على الدول الأخرى بقيم متواضعة جدا. وبلغ متوسط مساهمة الصادرات السلعية الوطنية الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة ١١،٥٪ خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ ، وقد بلغت هذه النسبة ٦،٤٪ في عام ١٩٧٣ وارتفعت الى ١٢،٣٪ في عام ١٩٨٠.

ب – المستوردات السلعية:

تزايدت معدلات نمو المستوردات بنمط متسارع نتيجة الزيادة باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، كما زادت الاستيرادات من السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة الطلب المتزايد والناجم عن تزايد الدخل الفردي من جهة والزيادات السكانية من الجهة الأخرى. كذلك فقد كميات وقيم النفط المستورد زيادات كبيرة حيث نمت قيمة مستوردات النفط بمعدل سنوي بلغ ٥٠،٧٪ نتيجة ارتفاع قيمته من ٤،٦ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ١٢٢،٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ان هذه العوامل مجتمعة انعكست على قيمة المستوردات والتي اترفعت من ٩٥،٣ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٧١٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨،٧٪.

ولقد شهدت المستوردات تغيرات جوهرية في تركيبها باتجاه تزايد الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية مما يدل على توجه تنموي من جهة وعلى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية من الجهة الأخرى، ويؤكد هذا الاتجاه التنموي انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع المستوردات فكانت هذه النسبة ٤٦،٨٪

و ٣٩٪ و ٣٣،٥٪ للسنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ على التوالي. وقد بلغ متوسط مساهمة السلع الاستهلاكية لهذه الفترة ٣٦،٧٪ وبالمقابل ارتفعت نسبة المواد الخام والوسيطة الى المستوردات الكلية لنفس السنوات من ٢٠،٥ ع٧٣ الى ٢٦،٥٪ ومن ثم الى ٣١،٧٪ وبمتوسط قدره ٢٧،٦٪ للفترة ككل.

وكانت النسب المقابلة الخاصة بالسلع الرأسمالية ١٨،٧٪ و ٣٣،٨٪ و ٣٤،٥٪ على التوالي كما ان الحصة النسبية للنفط المستورد قد تزايدت من ٣،٨٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٠،٩٪ عام ١٩٧٦ ومن ثم الى ١٧،١٪ عام ١٩٨٠.

اما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية، فقد احتلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية المركز الأول، وزادت نسبة ما استورد منها من ٢٨٪ من مجموع المستوردات في عام ١٩٧٣ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٠ . واحتلت الدول العربية المركز الثاني حيث بلغ متوسط نسبة المستوردات منها خلال هذه الفترة ١٨،٨٪ من مجمل المستوردات، تلتها الولايات المتحدة بنسبة ٩،٥٪ والبلدان الاشتراكية بنسبة بلغت ٨،٥٪ وبلغت حصة اليابان ٦،٥٪.

بلغت نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ٥٧،٣٪ و ٨٩،٧٪ و ٨٠،٢٪ للسنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ على التوالي، كما بلغت النسبة لهذه الفترة ٣٨،٥٪ ان هذا المؤشر يؤكد على الدرجة الكبيرة التي يعتمد بها الأردن على الاستيراد السلعي في تمويل الاستثمار والاستهلاك، بالإضافة الى درجة الاعتماد على القطاع الخارجي.

ج – الميزان التجاري:

تعتبر تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج من المصادر الرئيسية في تغطية عجز الميزان التجاري للأردن ألا ان الصادرات الأردنية تبقى المصدر الرئيسي على المدى البعيد لمواجهة أعباء الاستيراد. وادراكا لمثل هذه الأهمية، فقد صار تخفيض العجز التجاري وزيادة الصادرات هدفين رئيسيين من أهداف الخطط الانمائية المتعاقبة. وخلال هذه الفترة حققت الصادرات السلعية الوطنية زيادات كبيرة في القيمة، الا أن التزايد السريع بحجم المستوردات السلعية استوعب هذه الزيادات مبقيا على العجز في الميزان التجاري سمة ملازمة للاقتصاد، مما مثل خللا رئيسيا في تركيبته الهيكلية. ويستدعى هذا الامر الانتباه الى هذه الظاهرة بجدية لتخفيف اثارها على ميزان المدفوعات وذلك من خلال اعادة توجيه الجهد التنموي باتجاه المزيد من التوازن المرغوب في الهيكل الاقتصادي الوطني،

حيث ان هذا العجز زاد من ٨٣٫٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٥٤٣٫٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ . وبذلك يكون قد تضاعف ست مرات ونصف وزادت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ٣٨٫٣٪ والى ٥٥٫٥٪ فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ .

د - الصادرات من الخدمات:

حققت الصادرات من الخدمات ومن ضمنها خدمات عوامل الانتاج الخارجي معدلات نمو مرتفعة بلغت ٤١٫٩٪ سنويا و ٣٩٪ بدون خدمات عوامل الانتاج. وقد ساهم في تحقيق هذه النسب المرتفعة تطور السياحة والنقل وما أضفاه تطور البناء الأساسي على تزايد النتاج وفعالية هذه الأنشطة. ونتيجة الازدهار الاقتصادي في دول الخليج، فقد شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة بعدد الاردنيين العاملين بالخارج، مما اثر بالتالي على حجم التحويلات الى البلاد والتي ارتفعت من ١٤٫٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٢٣٦٫٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، الأمر الذي عزز من قدرة ميزان المدفوعات في تغطية جزء من العجز التجاري كما رفع من القدرة الاستيرادية للأردن.

جدول رقم (٢٨)

مؤشرات التجارة الخارجية

١٩٧٣ - ١٩٨٠

١ - الصادرات	٪
أ - معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية	
١ - الصادرات الاجمالية السلعية	٣٣٫٤
٢ - الصادرات الاجمالية السلعية	٣٢٫٦
٣ - اعادة التصدير	٣٥٫٦
٤ - صادرات الفوسفات	٣٨٫٤
ب - متوسط النسبة الى مجمل الصادرات	
١ - الصادرات الوطنية	٧١٫٦
٢ - اعادة التصدير	٢٨٫٤
٣ - صادرات الفوسفات	٢٦٫٤
ج - متوسط نسبه مجمل الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)	١٧٫٨

٢ - المستوردات	
أ - معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية	
١ - المستوردات	٢٨٫٧
٢ - النفط	٥٠٫٧
ب - متوسط النسبة الى مجمل المستوردات	
١ - السلع الاستهلاكية	٣٦٫٧
٢ - نسبة السلع الرأسمالية	٣٥٫٧
٣ - المواد الخام والسلع الوسيطة	٢٧٫٦
ج - نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)	٨٣٫٣
د - نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)	٦٥٫٧

هـ - المستوردات من الخدمات:

ارتفعت قيمة المستوردات من الخدمات باستثناء دخل الاستثمارات وحوالات غير الأردنيين للخارج من ٢٣ مليون دينار في عام ١٩٧٢ الى ٢٩٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره ٣٧٫٤٪ ولقد ع٣٧ استحوذ السفر على نسبة ٣٩٫٤٪ من جملة المستوردات الخدمية في عام ١٩٧٣ ونسبة ٣٧٪ عام ١٩٨٠ .

وشهد الأردن منذ عام ١٩٧٧ ظهور متغير جديد في مستوردات الخدمات وهو تحويلات العمال العرب والأجانب العاملين في الأردن، حيث بلغت هذه التحويلات مبلغ ١٥ مليون دينار في عام ١٩٧٧ وارفعت الى ٤٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ .

و - الحساب الجاري:

نظرا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة فقد ازداد ايضا حجم السلعية للنمو الحاصل بحجم المستوردات.

بالرغم من تفاقم حدة العجز في الميزان التجاري الا أن الزيادة في تحويلات السلعية للنمو الحاصل بحجم المستوردات.

بالرغم من تفاقم حدة العجز في الميزان التجاري الا ان الزيادة في تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج والزيادة في التحويلات الرسمية والمساعدات المالية اديا الى تغطية العجز التجاري، حيث اظهر الحساب الجاري فائضا حتى عام ١٩٧٦ بينما سجل عام ١٩٧٧

عجز طفيفا بلغ ٢،٥ مليون دينار، غير ان هبوط صافي التحويلات الرسمية خلال عام ١٩٨٧ بحوالي ٦٤ مليون دينار وارتفع رقم المستوردات اديا الى ظهور عجز مفاجىء في الحساب الجاري لعام ١٩٨٧ قدره ٨٥،٨ مليون دينار. ثم ما لبث ان هبط هذا العجز عام ١٩٧٩ الى مليوني دينار فقط وقد حقق الحساب الجاري في عام ١٩٨٠ فائضا بلغ ١١،٦ مليون دينار.

٣ - المالية العامة

لقد تأثر حجم الايرادات المحلية ومصادرها المختلفة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وتوسُع حجم التجارة الخارجية وبخاصة المستوردات نتيجة زيادة النفقات الانمائية. كما حدث نتيجة لذلك تغيرات في مكونات الانفاق يوضحها الاستعراض التالي:

أ - الايرادات الكلية:

اتسمت هذه الفترة بالزيادة الكبيرة في الايرادات المحلية والتي تحققت بغية تضييق الفجوة بين الايرادات المحلية والنفقات المتكررة. وكانت السياسات المالية المتعاقبة والخطط الانمائية في مراحلها المختلفة قد تبنت هذا كهدف من اهدافها. كما وان ارتفاع دعم الموازنة في ضوء مقررات مؤتمر بغداد في عام ١٩٧٩ رفد حجم الايرادات الخارجية الأمر الذي زاد الموارد المتاحة لأغراض متعددة كما جعل من الصعب تحقيق هدف موازنة النفقات المتكررة مع ايرادات المحلية.

وفي هذه الفترة ارتفعت الايرادات الكلية للحكومة المركزية (عدا الاقتراض الداخلي) من ١٠٥،٩ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٥٠٧ مليون دينار في عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٥٪ وقد ساهمت الايرادات المحلية بنسبة ٤٥،٤٪ من مجموع هذه الايرادات، اذ ازدادت هذه الايرادات المحلية من ٥٠،٢ مليون دينار اردني في عام ١٩٧٣ الى ٢٢٦،١٥ مليون دينار أردني في عام ١٩٨٠ (عدا الاقتراض الداخلي)، وبذلك فقد نمت الايرادات المحلية بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٤٪، في حين نمت الضرائب المباشرة بنسبة ٣٦،٧٪ سنويا، رغم بقاء نسبتها من مجمل الايرادات المحلية قليلة.

أما الايرادات الخارجية فقد ارتفعت من ٥٥،٧ مليون دينار في عام ١٩٧٣ الى ٢٨٠،٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ محققة معدلا للنمو السنوي قدره ٢٦،٧٣٪ وقد شكل دعم الموازنة النسبة الكبيرة من هذه الايرادات. حيث بلغت حصته ٧٢،٢٪ كمتوسط وسجلت قيمة الاعانات والهبات رقما متواضعا. في حين شكلت القروض

الانمائية النسبة المتبقية.

هذا وقد ساهمت الايرادات الخارجية بنسبة ٥٤،٦٪ من الايرادات الكلية خلال هذه الفترة، أما الاقتراض الداخلي السنوي، فقد سجل قيما صغيرة حيث اقترضت الدولة في عام ١٩٧٣ مبلغ ٦،٧٥ مليون دينار وتذبذبت هذه القيم خلال هذه الفترة ليبلغ الاقتراض الداخلي ١٨ مليون دينار في عام ١٩٨٠ .

ولقد تفاوتت نسب الايرادات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة خلال سنوات هذه الفترة الا أن متوسطها كان ٦١،٤٪ .

ب – النفقات العامة:

نظرا لتصاعد حجم الايرادات الكلية بشقيها المحلي والخارجي خلال هذه الفترة، فقد حققت النفقات العامة معدلات نمو مرتفعة وخاصة النفقات الانمائية منها. حيث شرع بانشاء عدة مشاريع صناعية كبيرة كالبوتاس والأسمدة وبتنفيذ مرافق أساسية كمطار الملكة علياء ومشاريع المجاري والمياه والكهرباء.

ارتفعت قيمة النفقات الكلية من ١١٩،٥ مليون دينار في عام١٩٧٣ الى ٥٦٣،٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٤،٨٪ وقد شكلت النفقات المتكررة ٦٢،١٪ من مجمل النفقات خلال الفترة ككل في حين شكلت نفقات الدفاع والأمن المتكررة نسبة ٤٦،٥٪ من النفقات المتكررة لمجمل الفترة الا ان نسبتها انخفضت من ٦٠،٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ٤٠،٨ في عام ١٩٨٠ ولقد بلغت نسبة النفقات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ٦٨،٦٪ للفترة ككل.

ج – الدين العام الداخلي:

بدأ الدين العام الداخلي يشكل أحد عناصر ايرادات للخزينة اعتبارا من عام ١٩٦٩ حين اقترضت الدولة ٨،٤ مليون دينار. وقد اخذت قيم الاقتراض بالتذبذب بين السنة والأخرى بعد ذلك، الى ان جاءت الخطة الثلاثية ١٩٧٣ – ١٩٧٥ فاتخذ هذا الاقتراض نهجا منتظما تراوحت قيمته بين ٦،٨ مليون دينار في عام ١٩٧٣ و ١٣ مليون دينار في عام ١٩٧٦ ووصل الى ١٨ مليون دينار في عام ١٩٨٠ .

د – الدين العام الخارجي:

بلغ مجموع الدين العام الخارجي (للحكومة المركزية) ٣٨٢،٧ مليون دينارا عام ١٩٨٠ متضاعفا ٥،٦ مرة عما كان عليه في عام ١٩٧٣ وقد تركزت مصادر تمويل الاقتراض الخارجي في كل من مجموعة الدول العربية النفطية والصناديق العربية.

وقد رافق هذا التطور في حجم الدين الخارجي تغير في اتجاه شروط القروض وهيكلها بحيث اصبحت شروطها أكثر صعوبة. فقد ارتفع معدل سعر الفائدة على القروض الحكومية من ٢،١٪ عام ١٩٧٣ الى ٦،٨٪ عام ١٩٨٠ . كما انخفضت فترة التعاقد من ٢٧،٨ سنة الى ١٥،١ سنة على التوالي، وكذلك فترة السماح من ٦،٥ سنة الى حوالي ٤ سنوات وعنصر الاعانة من ٥٩،٣٪ الى ١٨،٨٪ على التوالي.

٤ - التطورات النقدية

شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (ع١) نموا ملحوظا خلال هذه الفترة اذ ارتفع من ١١٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٩٤،٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ . أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢،٨٪ انعكس نمو عرض النقد على كلا مكونيه، الا ان نمو الودائع تحت الطلب كان اسرع من نمو النقد المتداول لدى الجمهور فنمت تلك الودائع بمعدل سنوي بلغ ٢٨،١٪ وبلغ معدل النمو السنوي للنقد المتداول لدى الجمهور ٢٠،١٪

ويعزي هذا الاتجاه من حيث ارتفاع الودائع تحت الطلب في عرض النقد الى زيادة الوعي المصرفي وانتشار العادات المصرفية لدى المواطنين، والى تحسين فعالية الجهاز المصرفي ووصول الخدمات المصرفية الى مناطق جديدة من المجتمع بفضل التوسع الافقي الذي حدث في الجهاز المصرفي ممثلا ف ي زيادة عدد البنوك العاملة وفروعها.

واذا ما أخذ عرض النقد بمفهومه الموسع (ع٢)، فيلاحظ انه ارتفع من ١٤٦،٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٩٨٤،٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٦،٩٪ ويعكس هذا المعدل حقيقة ان شبه النقد كان ينمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو عرض النقد الضيق. وذلك بسبب تزايد الوعي الادخاري لدى المواطنين بالاضافة الى سياسة البنك المركزي الرامية الى تشجيع المدخرات.

وبالنظر في العوامل المؤثرة على عرض النقد، يتضح ان للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الدور الأكبر في زيادة عرض النقد خلال تلك الفترة، اذ ارتفع رصيد هذه التسهيلات من ٤٧،٩ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٤١،٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٥،٤٪ ويدل هذا النمو المرتفع بوضوح على مدى توسع الجهاز المصرفي وعملياته البنكية خلال هذه الفترة. ومن الجدير بالملاحظة ان هذا التوسع في الائتمان كان يتضمن بعض التوجهات الايجابية من أبرزها التوجه نحو الاقراض طويل الاجل من خلال قروض التجمع البنكي والاكتتاب في اسناد القرض التي اصدرتها الشركات المساهمة العامة.

أ - السياسات النقدية والمصرفية

جاءت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ والخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ لتركز ضمن اهدافها على ضرورة تطوير الاطار المؤسسي للجهاز المصرفي في مجالي الادخار والتسليف وعلى تحسين الأدوات المصرفية المتاحة، فضلا عن استهداف تخفيض حدة التضخم وتعبئة المدخرات المحلية لتوجيهها نحو تلك الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية.

وقد رافق تنفيذ خطتي التنمية الثلاثية والخمسية تعرض الاقتصاد الوطني لضغوط تضخمية شديدة حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال تلك الفترة ١٢،٦٪ ويعود ذلك الى عوامل بعضها خارجي كارتفاع أثمان المستوردات نتيجة لموجة التضخم التي اجتاحت معظم دول العالم انذاك، وبعضها محلي نتيجة لتزايد الطلب الناجم عن توسع الانفاق الانمائي. وقد تطلب ذلك توجيه السياسة النقدية باتجاهين هما مكافحة التضخم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وعليه فقد رمت السياسة النقدية الى الحد من قدرة البنوك على الاقراض ففرضت السقوف الائتمانية ورفعت نسبة الاحتياطي النقدي، وخفضت نسبة الائتمان الى الودائع وذلك بهدف ضبط معدلات نمو السيولة النقدية. ومن ناحية ثانية، اتخذ البنك المركزي عددا من الاجراءات الانتقائية التي تساعد في دفع عجلة التنمية حيث سمح بتجاوز العديد من القيود السالفة الذكر، اذا كان الائتمان موجها للمشاريع التنموية، كما اتبع سياسة اسعار الفائدة التفضيلية للائتمان الممنوح لقطاعات الانتاج.

والى جانب الاجراءات السالفة الذكر، والتي كانت ترمي الى الحد من التوسع النقدي غير التنموي، اتخذ البنك المركزي عددا من الاجراءات التي تسهم في حشد المدخرات القومية. فبالاضافة الى استحداث أدوات نقدية جديدة كشهادات الايداع والودائع بالعملات الاجنبية واسناد القرض، وضع البنك المركزي حدا أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية يزيد عن الحد السابق الذي فرض على سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب. وادخل البنك سياسة التمييز في نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع الادخارية والودائع تحت الطلب وكانت نسبة الاحتياطي النقدي على الاولى - ولا تزال - تقل بمقدار ٣٪ عن نسبة الاحتياطي النقدي على الثانية.

وكانت محصلة هذه الاجراءات ان ارتفعت ودائع التوفير ولأجل لدى البنوك التجارية وبنك الاسكان من ٣٣،٤ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٢٠،٤ مليون دينار عام

١٩٨٠ ،أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٤١٪ وبذلك ارتفعت اهميتها النسبية الى اجمالي الودائع من ٤٥٫٨٪ عام ١٩٧٢ الى ٦٤٫٤٪ عام ١٩٨٠ .

ولضمان توجيه هذه المدخرات الى الأقنية الاستثمارية التي تتلائم وأهداف خطط التنمية المتعاقبة، عمل البنك المركزي على تشجيع البنوك التجارية لتقديم الائتمان متوسط وطويل الاجل والحد ما أمكن من الائتمان قصير الاجل، فبالاضافة الى السماح للبنوك التجارية بتجاوز القيود الكمية السالفة الذكر اذا ما وجهت قروضها لتمويل المشاريع الواردة في خطط التنمية، فقد اعلن البنك المركزي عن استعداده لاعادة تمويل نسبة تصل الى ٥٠٪ من مساهمات البنوك التجارية في قروض التجمع البنكي او اسناد القرض او السندات الحكومية و ٨٠٪ بالنسبة للسلف الممنوحة بضمانه الاعتمادات الواردة والمتعلقة بتصدير البضائع الوطنية.

وفي ضوء هذه السياسات، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة والممنوحة من البنوك التجارية وبنك الاسكان من ٥٠٫٦ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٦٣٫٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ ، اي بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٥٫٢٪ هذا وقد بلغ الرصيد غير المسدد لقروض التجمع البنكي في نهاية عام ١٩٨٠ ما مقداره ٣٠٫٣ مليون دينار بلغ نصيب البنوك التجارية منها ٢٦٫٤ مليون دينار. كما بلغ اجمالي اكتتاب البنوك التجارية في اسناد القرض والأذونات والسندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة ما مجموعه ٨٠٫٨ مليون دينار.

رابعا: الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥

١ – اتجاهات النمو الاقتصادي

أظهرت فترة السبعينات امكانات الاقتصاد الأردني وقدرته على التجاوب مع المستجدات الاقتصادية والتي تمثلت في استيعاب الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة حيث بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي بسعر السوق حوالي ١٣٫٩٪ خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ وقد ساعد على تحقيق هذه المعدلات العالية الارتفاع الكبير في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وزيادة المساعدات الرسمية العربية وزيادة الصادرات الوطنية الى الدول العربية بصورة خاصة مما انعكس على زيادة الارصدة من العملات الأجنبية. وبالتالي زيادة قدرة الاردن على الاستيراد لتلبية متطلبات الاستثمار وحاجات الاستهلاك.

وفي هذا الجو الذي يسوده التفاؤل حول المستقبل تم اعداد الخطة الخمسة الثانية ١٩٨١ – ١٩٨٥ فقد افترضت الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الأموال العربية للأردن وتطوير التبادل التجاري. ولكن ما حصل كان تدني مستوى الاداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي تبدت في دول الخليج الامر الذي انعكس على اجمالي الطلب المحلي والخارجي، هذا بالاضافة للأوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانية. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة الى: –

١ – انخفاض حجم التحويلات الى الحكومة المركزية من ٤١٥ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٣٦٤ و ٢٨٩ و ٢٥١ و ٢٩٠ مليون دينار خلال أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي.

٢ – انخفاض معدل النمو السنوي الحقيقي للصادرات السلعية (ومن ضمنها اعادة التصدير) ليبلغ خلال الفترة ما نسبته ٧٫٤٪ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة.

٣ – انخفاض معدل النمو في تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج خلال السنوات الأربع الاولى للخطة، وانخفاض حجم هذه التحويلات في عام ١٩٨٥ عن مستواها في عام ١٩٨٤ بحوالي ١٥٪.

حددت الخطة الخمسية ١٩٨١ – ١٩٨٥ معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة قدره ١١٪ وقد ارتأت الخطة تحديد معدلات النمو الاقتصادي على النحو التالي:

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٪٩،٩	٪١١	٪١١،٥	٪١١،٧	٪١١،٤

لكن تشير الأرقام المتاحة عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر الكلفة كان بمعدل ٤،٢٪ كالتالي: -

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٪٦،٢	٪٥،٩	٪٣،١	٪٢،٧	٪٣،٠

وعلى الرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق قد شهد معدلات نمو أعلى من تلك المتحققة في الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (٥،٣٪، ٤،٨٪ على التوالي) الا ان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لم يتجاوز في معدله نسبة ٥،٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ مقابل ١١،١٪ مستهدف بالخطة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٩)
الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي
للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥
(بالمليون دينار وبأسعار عام ١٩٨٠)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	معدل النمو السنوي ٨٠ - ١٩٨٥٪
الناتج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)							
المخطط	٧٠٥،٠	٧٧٥،٠	٨٦٠،٠	٩٥٩،٠	١٠٧١،٠	١١٩٣،٠	١١،١
الفعلي	٨٩٣،٢	٩٤٨،٣	١٠٠٤،٤	١٠٣٥،٨	١٠٦٤،٠	١٠٩٦،٢	٤،٢
الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق)							
المخطط	٨١٤،٠	٨٩٥،٠	٩٩٤،٠	١١٠٧،٠	١٢٣٦،٠	١٣٧٧،٠	١١،١
الفعلي	٩٨٤،٣	١٠٥١،٥	١١٣٤،٨	١٢١١،١	١٢٣٦،٩	١٢٧٥،٣	٣،٥
الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق)							
المخطط	١٠١١،٠	١١١٢،٠	١٢٣٢،٠	١٣٦٩،٠	١٥٢٤،٠	١٦٩٥،٠	١٠،٩
الفعلي	١١٨٩،٢	١٣٤٤،٨	١٤٤٢،٣	١٥٠٦،٠	١٥٤١،٦	١٥٠١،٥	٤،٨
الناتج القومي الاجمالي للفرد بالدينار							
المخطط	٤٥٢،٨	٤٧٩،٣	٥١١،٢	٥٤٧،٦	٥٨٨،٤	٦٣٠،١	٦،٨

الفعلي	٥٣٦٫١	٥٨٢٫٩	٦٠١٫١	٦٠٣٫٧	٥٩٤٫٠	٥٥٦٫٩	٠٫٨
معدل النمو الفعلي		٨٫٧٪	٣٫١٪	٠٫٤٪	-١٠٫٦٪	-٧٫٩٪	

٢ – التطور القطاعي

ان مقارنة المتحقق فعليا من معدلات النمو في القطاعات المختلفة مع ما توقعته الخطة يشير الى قصور معدلات النمو السنوية المتحققة فعلا عن المعدلات المخطط لها. اذ يبين الجدول (٢) بان معدل النمو المتحقق في قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة لم يتجاوز ٤٫٩٪ سنويا مقابل ١٧٫٨٪ استهدفته الخطة. ويعزى هذا القصور الى انخفاض استغلال الطاقة الانتاجية في عدد من الصناعات الكبيرة المشيدة حديثا بما فيها البوتاس والاسمنت والأسمدة، والى منافسة المستوردات للمنتجات المحلية ولمحدودية القدرة على التسويق في الخارج فيما يتعلق بمنتجات الصناعات التحويلية.

اما بالنسبة للزراعة، فقد تحقق معدل نمو سنوي مقدارة ٧٪ خلال ١٩٨١ – ١٩٨٥ مقابل ٧٫٥٪ استهدفته الخطة.

اما في قطاع الكهرباء والماء، فقد تم تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٩٫٦٪ خلال سنوات الخطة مقابل ١٨٫٩٪ استهدفته الخطة بالرغم من ان حجم الزيادة في الناتج من هذا القطاع بلغ المقدار الذي توقعته الخطة. ويعود السبب في انخفاض نسبة الانجاز الى الاختلاف الشاسع بين قيمة الناتج التي كانت مقدره لسنة الأساس والقيمة المتحققة فعلا في تلك السنة.

اما في قطاع الانشاءات فقد تم تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٢٫١٪ فقط مقابل ١٢٫٦٪ استهدفته الخطة وذلك لانخفاض قيمة الاستثمار عما هدفت اليه الخطة وبالتالي عدم تحقيق معدل النمو المستهدف.

وفي قطاع التجارة، بلغ معدل النمو المتحقق ٤٫٣٪ للفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ مقابل ١٠٪ استهدفته الخطة. ويعود ذلك الى التباطؤ في نمو حجم الطلب الاجمالي بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام.

اما قطاع النقل والمواصلات، فقد تحقق نمو سنوي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ قدره ٥٫٥٪ مقابل ١١٫١٪ وحقق قطاع الادارة العامة والدفاع نموا سنويا متوسطة ٢٫٢٪ مقابل ٣٫٥٪ استهدفته الخطة في حين حقق قطاع الخدمات الأخرى نموا سنويا مقداره ٤٪ مقابل ٩٪ استهدفته الخطة.

أ – الميزان التجاري وميزان المدفوعات

أ – الصادرات والمستوردات السلعية والعجز في الميزان التجاري:

بلغ معدل النمو السنوي الاجمالي للصادرات السلعية حوالي ٦،٨٪ خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة. ولقد أدى تأخر انجاز عدد من مشاريع الصناعات التصديرية وتنامي فاعلية اجراءات تعويض استيراد او تحديده في عدد من الأقطار العربية المستوردة للصادرات الأردنية من السلع الغذائية الى قصور الأرقام الفعلية للصادرات السلعية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وبشكل واضح عن الأرقام المستهدفة في الخطة.

ومن ناحية أخرى بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للمستوردات السلعية خلال سنوات الخطة ٣،٩٪ مقابل ١٣،٨٪ استهدفته الخطة ويعود هذا الانخفاض الى التراجعات الاقتصادية والانخفاض النسبي لمستوى اسعار المستوردات، وقد انخفضت تبعا لذلك نسبتا المستوردات الى الدخل المحلي الاجمالي بسعر السوق والدخل القومي الاجمالي من ٧٢،٦٪ و ٦٠،١٪ في عام ١٩٨٠ الى ٦٨٪ و ٥٧،٧٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي. وقد أدى انخفاض معدل نمو المستوردات عن المتوقع الى هبوط العجز التجاري الفعلي عما قدر له بالخطة حيث لم يتجاوز هذا العجز ٧٦،٨٪ من المتوقع له في عام ١٩٨٥ .

ب – المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية:

توقعت الخطة ان يكون حجم المستوردات لمجمل الفترة حوالي ٥٦٥٢ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، تمثل السلع الاستهلاكية ما نسبته ٣١،٥٪ منها والسلع الرأسمالية والوسيطة ما نسبته ٣٧٪ و ٣١،٥٪ من مجموع السلع المستوردة على التوالي. وقد انخفض اجمالي المستوردات عن تلك المتوقعة بالخطة، وارتفعت حصة السلع الاستهلاكية المتحققة خلال سنوات الخطة لتبلغ ٣٣،٣٪ من مجمل المستوردات، ومن بين السلع الاستهلاكية المستوردة استحوذت المواد الغذائية على ١٤،٨٪ من اجمالي المستوردات مقابل نسبة ١٢،٩٪ استهدفتها الخطة.

أما حصة السلع الرأسمالية من اجمالي المستوردات فقد انخفضت عن تلك المخطط لها وبشكل ملحوظ لتبلغ نسبتها فقط ٢٩،٧٪ من مجموع المستوردات خلال الفترة موضوع البحث. وجاءت المستوردات الفعلية من السلع الوسيطة لتبلغ ٨٩٪ مما استهدفته

الخطة ويلاحظ ان المستوردات من النفط والوقود قد تجاوز قليلا توقعات الخطة في حين قصرت مستوردات السلع الوسيطة الأخرى بنسبة ٢١،٧٪ عن المستهدف للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

ج - الصادرات السلعية حسب الاغراض الاقتصادية:

لقد استهدفت الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ زيادة حجم الصادرات الوطنية من ١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٤٦٠،٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، وافترضت توسع التصدير الى الدول العربية المجاورة والدول الاخرى بحيث ترتفع الصادرات بمعدل نمو سنوي قدره ٣٠،٩٪ بالاسعار الثابتة، الا ان معدل النمو الحقيقي للصادرات الوطنية خلال هذه الفترة قد بلغ ١٠٪ سنويا حيث ارتفع حجمها الى ١٩٣،٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٠٨٥ كذلك فقد كانت تقديرات الخطة للمجموع التراكمي لقيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ١٤٦١،٤ مليون دينار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، الا ان ما تحقق خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ هو تصدير ما قيمته ٨٣٧،٨ مليون دينار بالاسعار الثابتة أو ٥٧،٣٪ من المستهدف. وعاد القصور في تحقيق اهداف خطة التصدير الى صعوبات التصدير وتعثر الانتاج في بعض المشاريع الجديدة وبالاخص صناعات الاسمدة والبوتاس والاسمنت والتي عانت من مشاكل تشغيلية وتسويقية بالاضافة الى ارتفاع كلف الانتاج في البعض منها. وتأثر النشاط التصديري سلبيا بالظروف الكسادية التي عانت منها بعض الاسواق التقليدية وخاصة المحيطة بالاردن وما تبع ذلك من اجراءات لحماية صناعتها المحلية.

د - اعادة التصدير:

بلغ اجمالي قيمة البضائع المعاد تصديرها خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ٢٣٨،٣ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، في حين توقعت الخطة ان تبلغ قيمة هذه البضائع ٣٦٦ مليون دينار. وقد ارتفعت قيمة البضائع المعاد تصديرها في السنة الاولى من الخطة بنسبة أعلى بـ ١٦،٣٪ عما قدر. الا ان السنوات اللاحقة شهدت انخفاضا تدريجيا حيث بلغت قيمة هذه البضائع ٦٣،٨ و ٤٤،٧ و ٢٤،٩ و ٤٤،٤ مليون دينار خلال الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ مقابل ٦٧ و ٧٣ و ٨٤ و ٩٠ مليون دينار استهدفته الخطة للأعوام نفسها.

هـ – الصادرات والمستوردات من الخدمات★:

بلغ معدل النمو السنوي للصادرات من الخدمات خلال سنوات الخطة ٢،٧٪ مقابل ١٦،٥٪ استهدفته الخطة. وقد كان النشاط الاستثنائي لقطاع النقل البري في ١٩٨٠ – ١٩٨١ والناجم عن توسع تجارة الترانزيت عبر ميناء العقبة عاملا اساسيا في تنشيط الصادرات الخدمية خلال السنة الاولى للخطة، الا ان تفاقم المصاعب الاقتصادية والمالية في بعض الاقطار المجاورة قد تسبب في قصور الأرقام الفعلية عن المخططة في السنوات التي أعقبتها.

وقد نمت المستوردات من الخدمات، خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ بمعدل سنوي متوسطه ٣٪ مقابل ١٣،٦٪ استهدفته الخطة. وقد زادت المستوردات الفعلية من الخدمات عن تلك المخطط لها خلال العامين الأول والثاني بينما سبب الركود الاقتصاد في عام ١٩٨٣ تباطؤا في معدلات زيادة الانفاق على السفر الى الخارج. واسهم انخفاض حجم المستوردات السلعية في عام ١٩٨٤ بانخفاض مناظر له في المستوردات من خدمات النقل. ع٧٣ وقد أدى انخفاض معدلات نمو المستوردات من السلع والخدمات الى هبوط نسبة مجمل المستوردات الى الدخل المحلي الاجمالي بسعر السوق والدخل القومي الاجمالي من ١١٥،٤٪ و ٩٣،٩٪ في عام ١٩٨١ الى ٩٢،٩٪ و ٧٩،٢٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي بينما توقعت الخطة ان تصل هذه النسب الى ١٢٦،٧٪ و ١٠٢،٩٪ لعام ١٩٨٥ .

و – ميزان السلع والخدمات:

انخفضت نسبة العجز بميزان السلع والخدمات (من غير دخل عوامل الانتاج بالخارج) الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٥٢،٧٪ عام ١٩٨١ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٥ ، في حين استهدفت الخطة تخفيض هذه النسبة من ٥١،٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٠،٧٪ عام ١٩٨٥ . وبذلك يكون هدف تقليص هذا العجز قد تحقق فعلا بل وتجاوز الحد المستهدف.

ز– صافي الدخل من الاستثمار وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج:

على الرغم من أن المعدل العام لنمو صافي الدخل من الاستثمار وحوالات العاملين قد بلغ ٢٪ خلال فترة الخطة الا انه شهد تذبذبا واضحا خلال سنوات الخطة. فارتفع في

★ باستثناء حوالات العاملين في الخارج والدخل من الاستثمار.

السنة الاولى من الخطة بنسبة ٤١٪ ثم انخفض ليبلغ ٤،٩٪ في عام ١٩٨٢ واتجه اتجاها سلبيا في عام ١٩٨٣ وانخفض بنسة ٤٪ وعاود الارتفاع في عام ١٩٨٤ وحقق معدل نمو مقداره ٢،٦٪ ثم عاد للانخفاض في عام ١٩٨٥ عنه في عام ١٩٨٤ بنسبة ٢٥،٣٪ ويمكن ان يعزى الارتفاع في عام ١٩٨٤ الى عودة عدد من العاملين في الخارج مع مدخراتهم المتراكمة الى المملكة.

ح - صافي المدفوعات التحويلية:

انخفض اجمالي المدفوعات التحويلية (صافي الحوالات دون مقابل) من الخارج من ٣٩٨،٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٥٣،١ مليون دينار في عام ١٩٨٥ اي بتراجع نسبي معدله ٨،٧٪، بينما توقعت الخطة ثبات هذه التحويلات على ٢٥٠ مليون دينار طوال فترة الخطة.

صافي المدفوعات التحويلية

مليون دينار وبأسعار عام ١٩٨٠

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المخطط	٣٨١	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الفعلي	٣٩٨،٧	٣٨١،١	٣٢٦،١	٢٥٨،٨	٢٢٣،٩	٢٥٣،١

ط - الحساب الجاري:

لقد سجل ميزان الحساب الجاري فائضا مقداره ١١١،٦ مليون دينار في عام ١٩٨٠ تحول الى عجز مقداره ١٧،٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، بينما قدرت الخطة الفائض لعام ١٩٨٠ بحوالي ٥٣ مليون دينار في عام ١٩٨٥ . ويمثل العجز المتحقق في الميزان الجاري عام ١٩٨٥ أقل من ١٪ من كل من الناتج المحلي والقومي الاجماليين (بسعر السوق)، بينما كانت الخطة قد توقعت ان تصل هذه النسب الى ١٤،٧٪ و ١١،٩٪ للعام نفسه. ويعود الانخفاضان النسبي والمطلق للعجز المتحقق في الميزان الجاري عما قدر له في الخطة الى انخفاض العجز المتحقق في ميزان السلع والخدمات عن المتوقع والى ارتفاع صافي الدخل من الاستثمار وحوالات العاملين في الوقت ذاته عن المقدر له.

٣ - المالية العامة

توخت الخطة تحقيق زيادة في الايرادات المحلية تمكنها من تغطية النفقات المتكررة بحلول عام ١٩٨٥ وقد افترضت الخطة ان تحقيق هذا الهدف يستدعي زيادة الايرادات

المحلية بنسبة سنوية مقدارها ٢٠٪ والا تتجاوز الزيادة السنوية في النفقات الجارية حدا اقصى قدره ١٢،٥٪ خلال السنوات الثلاث ١٩٨١ - ١٩٨٣ و١٠٪ خلال السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

وفيما يلي اجمال تطور الميزانية العامة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ :

أ - الايرادات المحلية:

ارتفع حجم الايرادات المحلية من ٣٠٩،٢ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٤٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٣ ومما يذكر ان حصيلة الايرادات المحلية خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ كانت أعلى مما خطط لها لكن حصيلة هذه الايرادات انخفضت عن المخطط لها خلال السنتين ١٩٨٤ و١٩٨٥ . وقد افترضت الخطة ان يصل حجم الايرادات المحلية الى ٤٦٤ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، لكن الارقام الفعلية اشارت الى بلوغه ٤١١،٧ مليون دينار فقط، ثم ارتفع في عام ١٩٨٥ الى ٤١٦،٧ مليون دينار مقابل ٥٥٧ مليون دينار استهدفته الخطة. وهكذا كانت نسبة حصيلة هذه الايرادات الفعلية خلال سنوات الخطة الى ما كان مخططا لها ٩٥،٤٪.

ب - المساعدات المالية:

افترضت الخطة ان يبلغ حجم المساعدات المالية ٢٤٤ مليون دينارا سنويا، بينما لم تصل الأرقام الفعلية في أية سنة من سنوات الخطة الى هذا الرقم، بل انخفضت من ٢٠٦،٣ مليون دينار في عام ١٩٨١ الى ١٩٩،٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ ،والى ١٩٦،٧ مليون دينار في عام ١٩٨٣ ثم الى ١٠٦،١ مليون دينار في عام ١٩٨٤ ، وارتفعت عام ١٩٨٥ لتصل الى ١٨٧ مليون دينار، وبذلك كانت نسبة مجموع المساعدات المالية الفعلية الى المخططة خلال سنوات الخطة ٧٣،٤٪.

ج - الايرادات الجارية:

نظرا لقصور الايرادات المحلية الفعلية عن الوصول الى الأرقام المخططة وتحقيقها ما نسبته ٩٥،٤٪ منها، وكذلك نظرا لتدني نسبة المساعدات المالية الفعلية عن المخططة لتصل الى ٧٣،٤٪، فان نسبة الايرادات الجارية الفعلية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ بلغت ٨٧٪ من حجم الايرادات الجارية المخططة.

د - النفقات الجارية:

توخت الخطة ان تزيد النفقات الجارية بنسبة سنوية قدرها ١٢،٥٪ خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ و ١٠٪ للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وتشير الأرقام الفعلية للنفقات

الجارية انها خلال السنتين ١٩٨١ و ١٩٨٢ قد فاقت ما كان مخططا لها، اذ بلغت ٣٩١،٥ و ٤٤٣ مليون دينار على التوالي مقابل ٣٦٣ و ٤٠٨ مليون دينار للفترة ذاتها. وبدءا بعام ١٩٨٣ انخفض حجم النفقات الجارية عن المخطط لها انخفاضا طفيفا ليصل الى ٥٢٣،٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ مقابل ٥٥٥ مليون دينار استهدفته الخطة. وبذلك تكون النفقات الجارية قد بلغت ما نسبته حوالي ١٠٠٪ من المخطط لها خلال سنوات الخطة. ان مطابقة حجم الانفاق الجاري لما هو مخطط وقصور الايرادات المحلية عن تحقيق الأرقام المخططة اديا الى عدم تعادل النفقات الجارية مع الايرادات المحلية بل ان نسبة تغطية النفقات الجارية من الايرادات المحلية عام ١٩٨٥ بلغت ٧٩،٦٪ فقط.

هـ - الفائض في الحساب الجاري:

لقد تحقق فائض في الايرادات الجارية عن النفقات الجارية بلغ حده الاقصى عام ١٩٨٣ وهو ١٤٣ مليون دينارا خصص للنفقات الرأسمالية والانمائية. وانخفض هذا الفائض الى اقل من ربعه في عام ١٩٨٤ ، أي الى ٣٠ مليون يدنار بالرغم من ارتفاع حصيلة الايرادات المحلية عام ١٩٨٤ ، وارتفع هذا الفائض في الحساب الجاري ليصل الى ٧٩،٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ بزيادة حصيلة الايرادات المحلية بنسبة ١،٣٪ وارتفاع حجم المساعدات المالية عن مستواها عام ١٩٨٤ بحوالي ٨١ مليون دينار. ووصلت نسبة الفائض المعد للانفاق الانمائي والرأسمالي ٥٣،٨٪ مما هو مخطط له خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

و - القروض الخارجية والمساعدات الاقتصادية والفنية:

افترضت الخطة ان يبلغ حجم الاقتراض الخارجي ١١٦٢ مليون دينار ووصل الحجم المتحقق ٥٦١،٦ مليون دينار، أي ما نسبته ٤٨،٣٪ مما هو مخطط. وقد بلغ متوسط حجم الاقتراض الخارجي للسنوات الثلاث الاولى من الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، ٧٢،٩ مليون دينار وارتفع حجم الاقتراض الخارجي الى ١٤١،٣ مليون دينار عام ١٩٨٤ والى ٢٠١،٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، اي ان نسبة الاقتراض الخارجي الفعلي عام ١٩٨٥ الى مجمل الاقتراض الخراجي طييلة فترة الخطة بلغت ٣٥،٩٪ مولت ما نسبته ٧٤،٨٪ من الانفاق الرأسمالي للعام ذاته.

ز - القروض الداخلية:

افترضت الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ اقتراض مبلغ ١٥٠ مليون دينار على شكل سندات تنمية حكومية، وبلغ الاقتراض الفعلي على شكل سندات حكومية طيلة فترة

الخطة ٦٣ مليون دينار، وبلغ على شكل أذونات خزينة واقتراض من الجهاز المصرفي ٧٥،٥ مليون دينار بحيث بلغ حجم الاقتراض الداخلي ١٣٨،٥ مليون دينار اي ما نسبته ٩٢،٣٪ مما هو مخطط.

ح - الانفاق الرأسمالي:

توقعت الخطة الخمسية ان يبلغ حجم الانفاق الرأسمالي العام للحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة ٢٢٣٣ مليون دينار منها ١٧٠٠ مليون دينار للبرنامج الاستثماري و ٥٣٣ مليون دينار نفقات رأسمالية أخرى.

١٤ - ١ - ٢ التطورات الاجتماعية ١٩٥٢ - ١٩٨٥

ضمن اطار التنمية الشاملة التي تحققت في الأردن خلال الثلاثين عاما الماضية، احتل البعد الاجتماعي ركنا اساسيا وأصبح محور التنمية وهدفها واداتها في آن واحد. وفي ظل ندرة ومحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة، تبلور التوجه نحو التركيز على تنمية رأس المال البشرى باعتبارة المحرك الأول لتطوير المجتمع ورقيه، فأعطت الخطط التنموية المتعاقبة اهمية خاصة للبرامج الرئيسية المساهمة في تطوير الانسان الاردني والمتمثلة في خدمات التعليم والصحة والسكن والغذاء والحاجات الاساسية الأخرى، والتي انعكست في الانجازات المتحققة في هذه المجالات منذ عام ١٩٥٢ . ورغم عدم توفر بيانات شاملة كاملة تغطي مختلف الجوانب فان الاستعراض التالي يبرز أهم معالم التطورات الاجتماعية.

أولا: التعليم

كان التقدم في حقل التربية والتعليم أبرز مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن مما عزز قدرته التنموية ووفر لديه الامكانات لرفد الأقطار العربية الشقيقة بالقوى العاملة الاردنية المتعلمة والمتدربة، وقد تمثل التقدم في مجال التعليم في المؤشرات الكمية والنوعية التالية علما بأن البيانات تشير الى الضفتين خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ والى الضفة الشرقية فقط بعد عام ١٩٦٧:

١ - ازدياد عدد الطلبة من ١٧١ الفا عام ١٩٥٣/٥٢ الى ٤٤٠ الفا عام ١٩٦٧/٦٦ ومن ٢٩٢ الف طالب عام ٦٧/ ١٩٦٨ الى ٨٦٤ الف طالب عام ٨٤/ ١٩٨٥ . وقد بلغ معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب خلال الفترتين حوالي ٧٪ وهو معدل يفوق بكثير معدل الزيادة في عدد السكان مما أكد الاقبال المتزايد على الالتحاق

بالتعليم في المملكة وحسن تنفيذ قانون الزامية التعليم لعام ١٩٦٤ .

٢ - ازدياد عدد المعلمين من ٤،٤ الف معلم الى ١٢،٩ الف معلم خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ ومن ٨،٢ الف معلم الى ٣٤،١ الف معلم خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٥ أي بمعدل زيادة سنوية ٨٪ خلال الفترة الأولى و ٢٢،٦٪ خلال الفترة الثانية.

٣ - لقد ترتب على زيادة عدد المعلمين بنسبة تفوق الزيادة في عدد الطلاب تحسن في نسبة الطلبة/ المعلمين حيث انخفضت من ٣٨،٤ طالب لكل معلم عام ١٩٥٢ الى ٢٥،٣ طالب لكل معلم عام ١٩٨٥ .

٤ - تطلبت الزيادة في اعداد الطلبة توسعا مستمرا في انشاء المرافق التعليمية، فقد زاد عدد المدارس من ٩٥٨ الى ٢٠٢٢ مدرسة خلال الفترة ٥٢ - ١٩٦٦ ومن ١٢٢١ الى ٣٠٦٥ مدرسة خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٥ وصاحب ذلك توسع في تحسين نوعية المرافق بانشاء الملاعب والمكتبات والمختبرات والمرافق الأخرى وتطور المناهج الدراسية وادخال برامج مثل الصحة المدرسية والتغذية والتعليم بالتلفزة.

٥ - منذ الستينات طرأت نثلات نوعية في العملية التربوية بغرض جعلها اكثر ملاءمة لمتطلبات التنمية، ومن ذلك انشاء ثلاث جامعات هي الأردنية عام ١٩٦٢ واليرموك عام ١٩٧٦ ومؤتة عام ١٩٨١ ، وزاد عدد الطلاب الجامعيين من ١٦٧ طالبا عام ١٩٦٣ الى حوالي ٢٣ الف طالب عام ١٩٨٥ هذا بالاضافة الى حوالي ٦٠ الف طالبا اردنيا ملتحقين بمختلف الجامعات في خارج الأردن، كما تم انشاء كليات مجتمع من مختلف التخصصات بلغ عددها ٤٥ كلية عام ١٩٨٥ وبلغ عدد طلابها حوالي ٣٣ الف طالب في تلك السنة.

وكذلك طرأ توسع في التعليم المهني سواء في المدارس الثانوية المهنية او المراكز المهنية حيث بلغ عددها ٢٠ مدرسة مهنية و ٧١ مركزاً مهنيا وبلغ عدد الطلاب في هذه التخصصات حوالي ٣٠ الف طالب عام ١٩٨٥ او ما نسبته ٢٩،٧٪ من مجموع طلاب المرحلة الثانوية مقابل ٢،٧٪ عام ١٩٦٦ .

٦ - كان أحد المخرجات الرئيسية للنظام التعليمي تناقص نسبة الأمية من ٦٧٪ عام ١٩٦١ الى ٢٨٪ عام ١٩٨٥ .

٧ - وقد تطلب التوسع في التعليم زيادة الانفاق على القطاع بحيث ارتفعت موازنة وزارة التربية والتعليم من ٠،٣ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ٧١ مليون دينار ١٩٨٥ ، وارتفعت تبعا لذلك حصة وزارة التربية من مجموعة الموازنة العامة من ٢،١٪ عام

١٩٥٢ الى ٨،٧٪ عام ١٩٨٥ .

ثانيا: الصحة

أسهمت البرامج الصحية المتعاقبة في المحافظة على صحة المواطن وتحسينها وتطوير مستوى كل من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وتقريبها من المواطنين في مختلف انحاء المملكة، وينعكس التحسن في المستوى الصحي في مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات احداهما على جانب المدخلات والأخرى على جانب المخرجات.

١ - المرافق الصحية

لقد زاد عدد المراكز الصحية والعيادات القروية من ٤٦ مرفقا عام ١٩٥٣ الى ١٩٠ مركزاً صحياً و ٢٣٠ عيادة قروية عام ١٩٨٥ ، كما انه في الوقت الذي لم يكن سوى عيادة واحدة لرعاية الامومة والطفولة في عمان عام ١٩٥٢ بلغ هذا العدد ١٠١ عيادة عام ١٩٨٥ . كما تم التوسع في انشاء مراكز صحية متخصصة مثل مراكز الامراض الصدرية وزيادة عدد فرق الصحة المدربة وعيادات اطباء الاسنان. كما زاد عدد المستشفيات من ٢٩ عام ١٩٥٢ الى ٥٣ مستشفى عام ١٩٨٥ وارتفع عدد الاسرة فيها من ١٩٩٤ الى ٤٩٢١ على التوالي. وبذلك ارتفع عدد الاسرة لكل ١٠ آلاف نسمة من ١٣ سريراً عام ١٩٥٢ الى ١٨،٤ سريراً عام ١٩٨٥ . ولم يقتصر التوسع في المرافق الصحية على الزيادة الكمية لها وانما تعدى ذلك ليشمل تحسينات نوعية أهمها تزويد هذه المرافق بالمختبرات والمعدات والأجهزة الحديثة، وانشاء عدد من المراكز الطبية المتخصصة.

٢ - القوى العاملة في قطاع الصحة

زاد عدد الأطباء في المملكة من ١٨٠ طبيبا عام ١٩٥٢ الى ٣٠٠٧ اطباء عام ١٩٨٥ وبهذا ارتفعت نسبة الأطباء لكل ١٠ آلاف نسمة من ١،٥ طبيب الى ١١،٣ طبيب على التوالي.

وخلال نفس الفترة زاد عدد اطباء الاسنان من ٤٣ الى ٥٦٦ طبيبا وعدد الصيادلة من ٨٩ الى ٩٧٢ صيدلي وعدد الممرضين والممرضات من ٤٧٤ الى ١٤١٦ .

ورافق الزيادة الكمية في القوى العاملة الصحية زيادة في عدد المتخصصين منهم في مختلف المجالات الصحية مما نعكس ايجابيا على نوعية الخدمات التي يقدمها النظام الصحي للمواطنين.

وقد ساهم في توفير القوى العاملة الصحية انشاء عدد من مؤسسات التعليم الصحي

حيث اصبحت الجامعة الأردنية تحوي أربع كليات طب وتمريض وصيدلة وطب اسنان بالاضافة الى كليتي طب اسنان والعلوم الطبية المساعدة في جامعة اليرموك. كما تم انشاء اربع كليات مجتمع للتمريض في كل من عمان واربد والزرقاء ومعهدين لتدريس المهن الطبية المساعدة في كل من عمان واربد ناهيك عن ٤٣ كلية مجتمع تدرس فروع معينة من المهن الطبية المساعدة بالاضافة الى التوجيهي التمريضي.

وقد انعكس اثر تعميم الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها على مؤشرات صحية اساسية في جانب المخرجات وأهمها:

٣ – وفيات الاطفال الرضع

انخفضت نسبة وفيات الأطفال الرضع من ١٥١ بالألف عام ١٩٦١ الى ٦٠ بالألف عام ١٩٨٥ .

٤ – العمر المتوقع عند الولادة

يعتبر العمر المتوقع عند الولادة من أهم المؤشرات الحيوية على نوعية الحياة وتحسن المستوى الصحي والمعيشي للمجتمع. وقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٦ سنة الى ٦٧ سنة للذكور خلال الفترة ٦١ – ١٩٨٥ وللاناث من ٤٧ سنة الى ٧١ سنة خلال نفس الفترة.

ثالثا: الخدمات العامة

١ – المياه

أولت الخطط التنموية المتعاقبة أهمية خاصة لتطوير مصادر المياه وتوفير هذا العنصر الاستراتيجي لأغراض الري والاستعمالات المنزلية والصناعية. وقد زاد الاستهلاك من المياه من ٤٢١ مليون متر مكعب عام ١٩٨٢ الى ٥٢٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ استخدم ٨٥٪ منها للأغراض الزراعية، في حين تم استعمال الباقي في الصناعة والاغراض البلدية. وقد ارتفعت نسبة السكان المخدومين بشبكات المياه من ٣٢٪ عام ١٩٦١ الى ٧٠٪ عام ١٩٧٩ والى ٩٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥ .

وبالاضافة الى توصيل مياه الشرب الى مختلف التجمعات السكانية فقد زاد استهلاك الفرد من المياه من ٦٢ لترا في اليوم عام ١٩٧٥ الى ٨٨ لترا في اليوم عام ١٩٨٥ في منطقتي الشمال والجنوب و ١١٠ لترات في عمان والبلقاء.

٢ – الكهرباء

يعتبر معدل استهلاك الفرد من الكهرباء احد المؤشرات الرئيسية للتنمية ورغم افتقار

الأردن الى موارد الطاقة المحلية واعتمادة على الاستيراد لسد حاجاته من الطاقة فقد زاد استهلاك الفرد من الكهرباء بصورة مضطردة خلال الثلاثين عاما الماضية. حيث ارتفع من ٧٣ ك.و.س عام ١٩٦٦ الى ٩٣٢ ك.و.س عام ١٩٨٥ ، أي بمعدل نمو سنوي يزيد عن ١٤٪ وهو معدل يفوق نسبتي نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي.

وفي اتجاه توصيل خدمات الكهرباء الى مختلف التجمعات السكانية فقد ارتفع عدد المشتركين من حوالي ١٢٤ الف مشترك عام ١٩٧٤ الى ٣٩٩ الف مشترك عام ١٩٨٥ وارتفع عدد السكان المزودين بالكهرباء من ٨١٧ الف نسمة الى ٢٤٧١ الف نسمة خلال نفس الفترة، أي ان نسبة السكان المزودين بالكهرباء زادت من ٤٢٪ الى ٩٣٪ من مجموع السكان. وفي نهاية عام ١٩٨٥ بلغ عدد القرى المكهربة ٥٧٤ قرية يقدر عدد سكانها بحوالي ٩٠٠ الف نسمة، اي حوالي ٩١٪ من مجموع سكان الريف.

٣ - الطرق والنقل

بلغ مجموع أطوال الطرق من رئيسية وثانوية وزراعية وقروية حوالي ٣٣٥٠ كم عام ١٩٦٣ وزاد الى ٥٧٠٠ كم عام ١٩٧٥ والى ٨٧٩٦ كم عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٥ بلغ مجموع أطوال الطرق الرئيسية ٢٦٠٧ كم والثانوية ١٢٨٥ كم وهي بالاضافة الى انها تربط اجزاء المملكة بعضها ببعض فانها تسهم في حركة النقل الاقليمية بحكم الموقع الاستراتيجي للمملكة.

وخلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٤ زاد عدد المركبات من حوالي ٣١ الف مركبة الى ٢١٢ الف مركبة اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٩٪ مما يشير الى زيادة الطلب عليها بمعدل يفوق الزيادة في معدل دخل الفرد.

٤ - الاتصالات والبريد

تطورت خدمات الاتصالات في المملكة من شبكة سلكية بسيطة ومحدودة جدا قبل ثلاثين عاما الى شبكة متطورة تستخدم انظمة وتقنيات عالية ومتقدمة كالمقاسم الرقمية، وانظمة الميكرويف، والاقمار الصناعية. فعلى صعيد خدمة الهاتف فقد زادت نسبة عدد الهواتف لكل ١٠٠ نسمة من ١٫٢٥٪ في عام ١٩٦٦ الى ١٠٫٥٪ في عام ١٩٨٥ . وزاد عدد المشتركين في هذه الخدمة من حوالي ٤٠٠ مشترك في بداية الخمسينات الى ١٨٦٢٠ عام ١٩٧٢ الى أن وصل الى ١٤٤٩٧٢ مشترك في عام ١٩٨٥ وبهذا تصبح هذه الخدمة متوفرة في حوالي ٢٧٠ مدينة وقرية تضم ٨٨٪ من

مجموع السكان. كما زاد عدد المشتركين في خدمة التلكس من ٥٣ مشترك عام ١٩٧٢ الى ٢٧٥٧ مشترك عام ١٩٨٥ .

أما فيما يتعلق بالخدمة البريدية فقد تم تعميمها على كافة مناطق المملكة حيث زاد عدد مراكز الخدمات البريدية من ٤٠٠ مركز (مكتب بريد، شباك بريد، وكالة بريد) في عام ١٩٧٣ الى ٦١٨ مركزا في عام ١٩٨٠ والي ٧٧٣ مركزا في عام ١٩٨٥ .

هذا ومن المتوقع ان يساهم القمر الصناعي العربي عربسات في تحسين وتوسيع وتعزيز وسائل الاتصالات المختلفة بما فيها البريد الالكتروني مع كافة اقطار الوطن العربية.

٥ - الاسكان

شهد الوضع الاسكاني في الأردن تطورات كبيرة خلال الثلاث عقود الماضية. فقد ازداد عدد الوحدات السكنية بين الفترة ١٩٥١ - ١٩٨٥ من ٣٧٢٦٤ وحدة سكنية الى ٤٥٦٢٥٣ وحدة، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٧،٦٪ ويشير تعدادي السكان والمساكن لعاملي ١٩٦١ و ١٩٧٩ الى تحول كبير في نوعية مواد بناء المساكن اذ ارتفعت نسبة المساكن من الاسمنت المسلح من ١٥،٦٪ الى ٤٥،١٪ يليلها طوب الاسمنت الذي ارتفع من ٨،٥٪ الى ٣٠،٩٪ وانخفض معدل اشغال الغرفة من ٢،٨ شخص للغرفة عام ١٩٦١ الى ٢،٧ شخص للغرفة عام ١٩٧٩ ، بالرغم من ارتفاع معدل حجم الاسرة من ٥،٤ الى ٦،٦ ، مما يشير الى زيادة عدد غرف المسكن الواحدة.

أما بالنسبة للمرافق والخدمات فقد زادت نسبة الاسرة التي استفادت من خدمات المياه والكهرباء بصورة كبيرة اذ ارتفعت نسبتها للمياه من ٣٠،٣٪ عام ١٩٦١ الى ٦٩،٦٪ عام ١٩٧٩ والكهرباء من ٢٠،٤٪ الى ٧١،٥٪.

وقد كان للخطط الانمائية المتعاقبة اكبر الاثر في خلق الاطر المؤسسية التي ساهمت في توجيه وتنظيم هذا القطاع الهام. اذ تم انشاء مؤسسة الاسكان عام ١٩٦٦ لتتولى مهام توفير المساكن لذوي الدخل المحدود والمتدني كما تم انشاء بنك الاسكان عام ١٩٧٤ لغايات توفير قروض اسكانية للمواطنين، بالاضافة الى الجمعيات التعاونية الاسكانية المتعددة وصناديق الاسكان المتخصصة ومؤسسة الاسكان العسكرية ودائرة التطوير الحضري.

١٤ – ٢ التطورات الديموغرافية:

السكان والعمالة
١٩٥٢ – ١٩٨٥

تأثرت نسب التزايد السكاني وتوزيع السكان في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد أدت عمليات الهجرة الداخلية من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ومن الأرياف الى المدن، وخاصة باتجاه عمان والزرقاء الى احداث تغيير جوهري في خريطة التوزيع السكاني. وأسهمت الهجرة الى الخارج وخاصة باتجاه الدول الخليجية والتي ارتبطت بالمتغيرات الاقتصادية والتي ظهرت بوجود النفط خلال الفترة الى تبدل آخر في ملامح الخريطة السكانية للأردن.

وتسارعت الهجرة باتجاه الضفة الشرقية في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة أثر النكسة التي واجهتها الأمة العربية في حزيران عام ١٩٦٧ . واسهمت سياسات التفريغ السكاني التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في توسيع الهجرات القسرية التي تعرض لها سكان المناطق المحتلة. فتدفقت على الضفة الشرقية موجات من النازحين الذين احدثوا تطورات جذرية في اتجاهات النمو السكاني.

وقد صاحب هذه الزيادة السكانية ضغوطا متزايدة على المرافق العامة وعلى خدمات البنية التحتية مما أدى الى تدني مستويات الخدمات وأثر على قدرات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وعلى توفير فرص العمل للسكان. وقد نجم عن ذلك زيادة اعداد العاطلين عن العمل وتفاقم مشكلة البطالة وتدني الأحوال المعيشية للسكان. الا ان فورة الاسعار النفطية التي شهدتها الدول الخليجية خلال عقد السبعينات أدت الى تزايد الطلب مرة أخرى على الأيدي العاملة في مختلف المجالات، وقد اسهمت العمالة الأردنية بشكل كبير في تغطية جزء مهم من هذا الطلب، فهاجر عشرات الالاف من الأردنيين للعمل في الدول الخليجية. وأثر هذا مرة أخرى على الصورة السكانية في البلاد. واضطرت البلاد نتيجة النقص المفاجىء والسريع في الأيدي العاملة المحلية الى الاستعانة بالعمالة العربية والأجنبية. وقد أدى هذا الى احداث تغيير في تركيبة القوى العاملة في المملكة.

لقد كانت هذه هي أبرز التطورات التي مر بها واقع السكان والعمالة في الأردن، والذي أدى الى تغير دائم في نسب نمو السكان والى الخلل الذي شهده التوزيع السكاني وسوق العمل المحلي.

أولاً: السكان

١ - تطور النمو السكاني

ارتفع عدد السكان في الضفة الشرقية من ٦٨٠ الف نسمة في عام ١٩٥٢ الى ٢،٢١٨ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ وتبين التقديرات ان عدد السكان في عام ١٩٨٥ في حدود ٢،٦٧ مليون نسمة، وتوضح الارقام ان معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كان ٣،١٪ سنويا. وسجل عقدا الستينات والسبعينات اعلى معدل في النمو السكاني حيث بلغ ٤،٨٪ سنويا خلال الأعوام ١٩٦١ - ١٩٧٩ ، ثم أعقب ذلك انخفاض في هذا المعدل الى ٣،٩٪ خلال السنوات الممتعدة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥، وتشمل هذه الزيادات عنصري الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة السكانية.

وقد تفاوتت تأثيرات الهجرة سلبا وايجابا على معدلات النمو السكاني خلال الفترات المذكورة. فتلاشى تأثير الهجرة على معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، بينما اسهمت في زيادة هذه المعدلات خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ نتيجة تزايد الهجرة في أعقاب الاحتلال عام ١٩٦٧ . اضافة لذلك، فقد ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال السبعينات نتيجة التزايد في معدل المواليد الذي نجم عن تحسن خدمات الرعاية الصحية وارتفاع المستويات المعيشية للسكان. وفي المقابل فقد انخفضت معدلات الوفيات مما رفع المعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان الى ٣،٤٪ خلال عقد السبعينات مقابل ٣،١٪ للفترة التي سبقته، اي زيادة مقدارها ٠،٣٪ سنويا.

ولم تقتصر آثار هذه التغيرات على معدلات النمو السكاني بل تعدتها الى خصائص التركيب الديموغرافي للسكان. فقد حدثت تغيرات ملموسة في التركيب العمري لفئات السكان. فارتفعت نسبة السكان في فئة دون الخامسة عشرة من العمر من ٤٥،٤٪ في عام ١٩٦١ الى ٥٠،٧٪ عام ١٩٧٩ . الا ان النسبة عادت وانخفضت بشكل طفيف الى ٥٠٪ في عام ١٩٦١ الى ٥٠،٧٪ عام ١٩٧٩ الا ان النسبة عادت وانخفضت بشكل طفيف الى ٥٠٪ في عام ١٩٨٥ وقد حدث الارتفاع في هذه الفئة على حساب فئات الأعمار بين (١٥ - ٥٩) سنة، حيث انخفضت نسبتهم من ٤٧،٧٪ الى ٤٥،٢٪ ومن ثم ارتفعت الى ٤٦٪ خلال السنوات المذكورة. أما بالنسبة لفئة كبار السن. أي الذين تزيد اعمارهم عن ٥٩ سنة، فقد انخفضت نسبتهم من ٦،٩٪ في عام ١٩٦١ الى ٤٪ عام ١٩٨٥ وحافظت نسبة الجنس، أي الذكور الى الاناث، على نفس المستوى حيث بقيت ١٠٥٪.

جدول (٣٠)
عدد سكان الضفة الشرقية حسب الجنس خلال
السنوات (١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥)
(بالألف نسمة)

	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٩	١٩٨٥
ذكور	٣٥٠٫٠٠	٤٦٩٫٤	١١١٦٫٠	١٣٩٦٫٧
اناث	٣٣٠٫٠٠	٤٣١٫٤	١٠١٧٫٠	٢٦٧٠٫٠٠
المجموع	٦٨٠٫٠٠	٩٠٠٫٨	٢١٣٣٫٣	٢٦٧٠٫٠٠

٢ - التوزيع الجغرافي للسكان

تأثرت انماط التوزيع السكاني في الأردن بعوامل الهجرة الداخلية والخارجية. فقد أدت الهجرة الداخلية الاختيارية والقسرية الى تفريغ سكاني وخاصة من الضفة الغربية ومن الارياف. وتأثرت الهجرة الاختيارية بعوامل الجذب والاستقطاب في مراكز النمو الرئيسية وخاصة نتيجة توافر فرص العمل والأجور المرتفعة والمرافق والخدمات الاجتماعية، ومثل المحور الحضري الممتد من مدينة عمان الى الزرقاء اهم منطقة جذب للهجرة الداخلية للسكان. وقد ارتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من حوالي ٤٤٪ في عام ١٩٦١ الى ٥٩٪ في عام ١٩٧٩* واستحوذت محافظتا عمان والزرقاء على أكبر نسبة من السكان في الأردن حيث بلغت ٤٨٫١٪ عام ١٩٦١ . وارتفعت النسبة الى ٥٥٪ و ٥٧٪ في السنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٥ على التوالي. وقد تركز حوالي ٧٥٪ من سكان محافظتي عمان والزرقاء في المحور الحضري الذي يضم مدينتي عمان والزرقاء. وقد تمت هذه الزيادات على حساب المحافظات الأخرى. فقد انخفضت نسبة السكان في محافظتي اربد والمفرق من ٣٠٫٤٪ الى ٢٨٫٧٪ من مجمل سكان الأردن بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ . وانخفضت نسبة السكان فيها من ٨٫٨٪ الى ٧٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩ ، ثم الى ٦٫٨٪ في عام ١٩٨٥ وسجلت محافظة الكرك تراجعا مستمرا في نسبتها من السكان حيث انخفضت من ٧٫٥ الى ٦٪ والى ٥٫٦٪ خلال الأعوام ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ على التوالي.

---

* المنطقة الحضرية وفقا لتعداد عام ١٩٦١ هي كل تجمع سكاني فيه ٥ آلاف نسمة فأكثر وقد اضيفت الى هذا التعريف مراكز الألوية والمحافظات في تعداد ١٩٧٩ .

جدول رقم (٣١)
عدد سكان الضفة الشرقية حسب المحافظة والجنس
خلال السنوات (١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥)

	١٩٦١			١٩٧٩			١٩٨٥		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
عمان	٢٣٠٦٧٢	٢٠٢٨٥٦	٤٣٣٦١٨	٥٩٦٧٩٣	٥٥٥١٤٦	١١٥١٩٣٩	٧٨٨٨٢٥	٧٣٣٧٧٧	١٥٢٢٦٠٢
اربد	١٣٧٥٢٤	١٣٦٤٥٢	٢٧٣٩٧٦	٣٠٧٠٤٣	٢٩٥١٧١	٦٠٢٢١٤	٣٦٩٨٥٠	٣٥٥٥٥٠	٧٢٥٤٠٠
البلقاء	٤٠٢٧٧	٣٨٧٨٠	٧٩٠٥٧	٧٥٩٦٦	٧٠٧٠٧	١٤٦٤٠٦	٩٣١٢١	٨٦٩٧٩	١٨٠١٠٠
الكرك	٣٤٦٨٠	٣٢٥٣١	٦٧٢١١	٦٥١٠٨	٥٩٩٤٤	١٥٢٠٥٢	٧٧٦٥٩	٧١٤٩٩	١٤٩١٥٨
معان	٢٦١٦٤	٢٠٧٥٠	٤٦٩١٤	٤١٩٤٨	٣٢٤٦٠	٧٤٤٠٨	٥٢١٨٠	٤٠٣٧٧	٩٢٥٥٧
المجموع	٤٦٩٤٠٧	٤٣١٣٦٩	٩٠٠٣٧٦	١٠٨٦٥٩	١٠١٣٤٢٨	٢١٠٠٠١٩	١٣٨١٦٣٥	١٢٨٨١٨٢	٢٦٦٩٨١٧

ثانياً: العمالة

تأثر نمو القوى العاملة في الأردن بعوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية تركت انعكاساتها على خصائصها. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وزادت نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية، وتكثفت هجرة الأيدي العاملة الأردنية الى الخارج، واضطرت البلاد الى استيراد العمالة العربية والأجنبية، واتسع اسهام المرأة ومشاركتها في سوق العمل المحلي. وقد أثرت هذه العوامل بشكل جوهري على تركيبة قوة العمل في البلاد، فقد انخفضت نسبة اسهام السكان في قوة العمل من ٢٤٪ في عام ١٩٦١ الى ٢٢٪ في عام ١٩٧٩، وتدنت النسبة الى ٢١٪ في عام ١٩٨٥ ويلاحظ في المقابل ان نسبة مشاركة المرأة بقوة العمل زادت من ٣٫١٪ في عام ١٩٦١ الى ٧٫٧٪ في عام ١٩٧٩ والى حوالي ١٢٫٥٪ في عام ١٩٨٥ .

بلغ حجم قوة العمل الأردنية في الضفة الشرقية ٢١٨ الف عامل في عام ١٩٦١ مقابل ٤٠٥ الف عامل في عام ١٩٧٩ ، ويقدر بنحو ٥٠٢ الف عامل عام ١٩٨٥ ، وبذلك يكون معدل نمو قوة العمل الأردنية ٣٫٥٪ سنويا. ومع بداية تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بدأ سوق العمل الأردني يستوعب عمالة وافدة نتيجة لزيادة هجرة القوة العاملة الأردنية الى دول الخليج وتزايد الفرص التنموية في الأردن. وبدأ حجم قوة العمل الوافدة بالتزايد حيث بلغ ٤١ الف عامل في عام ١٩٧٩ ، و ١٤٣ الف عامل في عام ١٩٨٥ مقابل ٨٠٠٠ عامل عام ١٩٧٦ .

أما بالنسبة لهجرة العمالة الأردنية الى دول الخليج فقد بدأت مع بداية الخمسينات

باعداد قليلة ثم تزايدت بشكل تدريجي خلال الستينات وتصاعدت بشكل متسارع خلال السبعينات فبلغ عدد الأردنيين العاملين بالخارج ٤١ الف عام في عام ١٩٦١ ارتفع الى ٣٠٥ الف عامل عام ١٩٨٠ ، بمعدل نمو سنوي قدره ١٠،٦٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ ، ويقدر بنحو ٣٣٩ الف عامل في عام ١٩٨٥ .

وفيما يتعلق بمشكلة البطالة، فقد شهد سوق العمل الأردني خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ نسبا متفاوتة في مستوى البطالة تراوحت بين ٢٪ و ١٤٪، حيث أظهر تعداد السكان في عام ١٩٦١ نسبة بطالة بلغت ٧،١٪ وارتفعت في السنوات اللاحقة لاحتلال الضفة الغربية حيث بلغت ١٤٪ ثم أخذت بالانخفاض حتى بلغت حوالي ٨٪ عام ١٩٧٣ . واستمرت نسبة البطالة بالانخفاض نتيجة للبرنامج التنموي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ونتيجة لتزايد هجرة القوة العاملة الأردنية للخارج حيث بلغت حوالي ٢٪ في عام ١٩٧٦ . أما في عام ١٩٨٥ فقد قدر حجم البطالة بحوالي ٨٪ ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى الركود الاقتصاد المحلي والاقليمي الذي بدأ في عام ١٩٨٢ والذي سجل نسبة في البطالة بلغت ٦،٧٪.

وقد رافق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ ، تغيرات في سوق العمل المحلي، حيث انخفض حجم القوى العاملة الأردنية في قطاع الزراعة من ٧٣ الفا عام ١٩٦١ الى ٤٧ الفا عام ع٧٣ ١٩٧٩ ثم الى ٣٩ الفا عام ١٩٨٥ . وانعكست اثار ذلك على نسبة القوى العاملة في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة الأردنية والتي انخفضت من ٣٣،٥٪ الى ١١،٥٪ ثم الى ٧،٨٪ خلال السنوات المذكورة على التوالي. ومما يجدر ذكره ان قطاع الزراعة شهد تزايداً في عدد العمالة الوافدة على حساب العمالة الأردنية. وسجل قطاع التعدين والصناعة التحويلية ارتفاعا في حجم القوى العاملة الأردنية من ٢٢،٣ الفا عام ١٩٦١ الى ٣٥ الفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٥٣ الفا عام ١٩٨٥ ، الا ان نسبة القوى العاملة في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة الأردنية انخفضت من ١٠،٢٪ عام ١٩٦١ الى ٨،٦٪ عام ١٩٧٩ لتعاود الارتفاع الى ١٠،٦٪ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول رقم ٣). وفيما يتعلق بقطاعات الكهرباء والماء والتجارة والخدمات المالية فقد شهدت ارتفاعا في عدد القوى العاملة الأردنية وفي نسبتها الى المجموع الكلي. كما استقطبت قطاعات الانشاءات والنقل والمواصلات، والخدمات الاجتماعية والادارة العامة والدفاع عدداً كبيراً من القوى العاملة الوطنية نتيجة توسع النشاط الانشائي وخدمات النقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية في كل من

القطاعين العام والخاص. فارتفع حجم القوى العاملة الوطنية في قطاع الانشاءات من ٢٢،٢ الفا عام ١٩٦١ الى ٥٢،٧ ألفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٥٥،٣ الفا عام ١٩٨٥ ، وبحصة نسبية قدرها ١٠،٢٪، ١٣٪ و ١١٪ على التوالي. كما ارتفع حجم القوى العاملة الوطنية في قطاع النقل والمواصلات من ٧،٦ الفا عام ١٩٦١ الى ٢٩ الفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٤٧،٢ الفا عام ١٩٨٥، وبحصة نسبية قدرها ٣،٥٪، ٧،٢٪، ٩،٤٪ على التوالي. أما قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة فقد زادت القوى العاملة فيه من ٧٤،٤ الفا عام ١٩٦١ الى ١٨٩،٣ الفا عام ١٩٧٩ ثم الى ٢٣٤،٧ الفا عام ١٩٨٥ وبحصة نسبية قدرها ٣٤،٣٪، ٤٦،٧٪، ٤٦،٧٪ على التوالي.

١٤ – ٣ الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأردني في منتصف الثمانينات

بعد تقييم مسيرة الاقتصاد الأردني خلال الثلاثة عقود ونيف الأخيرة، فيما يلي استعراض لأهم الموارد المتاحة وارتباطها بخصائص ومشكلات الاقتصاد الاردني والتي لا زالت تلازمه في منتصف الثمانينات.

أولاً: الموارد البشرية

١ – السكان وتوزيعهم الجغرافي

تتسم الخصائص السكانية في الأردن بارتفاع معدل النمو السكاني اذ بلغ هذا المعدل خلال السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، ٣،٩٪ سنويا كان منه ٣،٤٪ نموا طبيعيا والباقي (٠،٥٪) نتيجة لصافي الهجرة من والى الضفة الشرقية، وقد بلغ حجم السكان ٢،٦٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥ .

يتميز التركيب العمري بارتفاع نسبة صغار السن (اقل من ١٥ سنة)، حيث شكلت هذه الفئة ٥٠٪ من مجموع السكان في عام ١٩٨٥ ، وقد اسهم ذلك الى جانب عوامل اخرى في ارتفاع نسبة الاعالة لتبلغ ١:٥ كما بلغ متوسط حجم الاسرة حوالي ٧ افراد. وقد أدى هذان العاملان الى زيادة العبء على متوسط دخل الاسرة وعلى مدخراتها من ناحية، والى زيادة الانفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة والبنية الأساسية من الناحية الأخرى.

ويتوزع السكان بشكل متفاوت بين أقاليم المملكة، ففي حين تبلغ نسبة مساحة محافظتي عمان والزرقاء ٢٠٪ من المساحة الكلية، فان مجموع السكان في هاتين المحافظتين قد شكل ٥٦٪ من مجموع السكان لعام ١٩٨٥ ، وبينما تبلغ مساحة محافظة

معان ما يقارب من نصف مساحة المملكة فان مجموع السكان فيها لم يتجاوز ٣,٥٪ من مجموع سكان الأردن في نفس العام.

٢ - القوى العاملة:

يتصف سوق العمل في الأردن بانه مستورد للعمالة ومصدر لها في نفس الوقت، اذ قدر مجموع القوى العاملة بـ ٦٤٥ الف شخص في عام ١٩٨٥ ، منهم ١٤٣ الف شخص من الوافدين او ما نسبته حوالي ٢٢٪ من مجموع القوى العاملة في الأردن. وقدر عدد الأردنيين العاملين بالخارج بحوالي ٣٣٩ الف شخص في عام ١٩٨٥ .

وما زال الاقتصاد الأردني يتصف بانخفاض نسبة مشاركة السكان الأردنيين في القوى العاملة حيث بلغت ٢١٪ في عام ١٩٨٥ ، في حين تبلغ هذه النسبة لمجموع القوى العاملة المتضمنة العمالة الوافدة ٢٤٪ ويعود سبب انخفاض نسبة مشاركة السكان الأردنيين في القوى العاملة الى ارتفاع عدد العاملين بالخارج والتركيب العمري للسكان وارتفاع الالتحاق بالتعليم واستمرار تدني مشاركة المرأة، وذلك برغم ارتفاع هذه النسبة من ٣,١٪ في عام ١٩٦١ ، الى ٤,٨٪ في عام ١٩٧٤ ، وتصاعدت الى ١٢,٥٪ في عام ١٩٨٥ .

وقد أدت الزيادة في الطلب على العمالة المحلية الناجمة عن النمو الاقتصادي في خلال النصف الثاني من السبعينات وزيادة الهجرة الأردنية الى الدول المجاورة والندرة النسبية في العمالة غير الماهرة المحلية الى ارتفاع مستوى الأجور بشكل عام والى تدفق العمالة الأجنبية الى الأردن.

وفي المقابل تميز سوق العمل خلال النصف الأول من الثمانينات ببروز ظاهرة عدم التوازن في هذا السوق، اذ في حين ارتفع معدل النمو في المعروض من القوى العاملة، انخفض معدل نمو الطلب في السوق المحلي وفي أسواق الدول المجاورة متأثرا بعوامل التباطؤ الاقتصادي في هذه الدول. وتجسد هذا الخلل في بروز ظاهرة البطالة وانخفاض معدل الزيادة في الأجور. ومن ناحية أخرى فقد استمرت ظاهرة التفاوت في الأجور لصالح القطاع الخاص.

ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة كذلك هو الاختلال المتمثل في زيادة المعروض من بعض الحرف والتخصصات المهنية مقابل نقص في مجموعات اخرى من الفنيين والمتخصصين والمهنيين، بالاضافة الى ذلك فلا زال سوق العمل يعاني من الاعتماد الى حد ملوحظ على العمالة الأجنبية غير الماهرة وشبة الماهرة خاصة في قطاعات الزراعة

والانشاءات وبعض قطاعات الخدمات.

٣ - التعليم والتدريب المهني:

يتميز النظام التعليمي في الأردن بارتفاع نسبة المنتظمين من الطلبة في جميع المراحل التعليمية الى عدد السكان، حيث بلغت هذه النسبة ٣٤٫٢٪ في عام ١٩٨٥ . وبلغ عدد الملتحقين في التعليم العام ٨٦٤ الفاً منهم ٧٥٫٥٪ في مؤسسات التعليم الحكومي و ١٥٫٨٪ في وكالة الغوث، و ٨٫٧٪ في المدارس الخاصة. كما بلغ عدد الملتحقين في كليات المجتمع ٣٢ الف طالب وطالبة، وفي الجامعات الأردنية ٢٦ الف طالب وطالبة، هذا بالاضافة الى عدد يقارب ٥٠ الف من الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في الخارج. وقد ازداد عدد الطالبات في كل مراحل التعليم بنسب قاربت مجموعهن الى مجموع الذكور.

وقد تراجعت نسبة الأمية من ٣٤٫٦٪ في عام ١٩٨٠ الى ٢٨٪ في عام ١٩٨٥ .

وشهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد كليات المجتمع وتنوع تخصصاتها ورغم ذلك فلا زالت الجامعات وكليات المجتمع قاصرة عن مواكبة الطلب الكبير على الالتحاق بالتعليم العالي. وما زالت مخرجات النظام التعليمي تتصف بوجود نقص في خريجي العلوم البحتة وبعض المهن الفنية اللازمة لعملية التنمية.

وشهد التدريب المهني تطوراً ملحوظا تمثل في تضاعف عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني وفي التوسع الكبير الذي شهدته مؤسساته كما ونوعا. فقد التحق ببرامج مؤسسة التدريب المهني خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ١٢ الف متدرب في حقول الزراعة والصناعة والفندقة والمهن المنزلية، ورغم ذلك فلا يزال التدريب المهني يتصف بضعف الامكانيات البشرية والمادية وهيمنة التعليم النظري في المناهج وضعف القدرة على مواكبة التقنية في الصناعات القائمة في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الموارد الطبيعية

١ - المياه

يعتبر شح الموارد المائية وتذبذب كمياتها وارتباطها بالظروف المناخية المتغيرة احد الخصائص الرئيسية لهذا القطاع. ويبلغ حجم الأمطار الايلة سنويا في الضفة الشرقية ٨٠٠٠ مليون متر مكعب، الا ان الكميات المتاحة منها لا تزيد عن ١٥٪، حيث يفقد ما

مقداره ٨٥٪ بفعل عوامل التبخر والنتح، او الانسياب الى باطن الأرض. ومن الموارد المائية المتاحة يقل المتوفر منها للاستعمالات الصناعية والزراعية والمنزلية عن النصف نظرا لعدم كفاية الدراسات لتحديد مواقع واحجام المياه الجوفية وعدم انشاء السدود الكافية لتخزين المياه السطحية.

بالاضافة الى ذلك فان عدم كفاية الدراسات الجوفية في الأحواض المائية المختلفة والتباين بين مصادر ومناطق استعمال المياه ادى الى نقل المياه من حوض لآخر مما زاد من التكاليف الرأسمالية والتشغيلية والى الاستمرار في الزراعة المعتمدة على الأمطار في المناطق المرتفعة.

ومن ناحية اخرى فان هذا القطاع يعاني من تدني الكفاءة في استخدمات المياه المختلفة بسبب ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات التوزيع وعدم ترشيد هذه الاستخدامات خاصة وان سياسة التسعير للأغراض المختلفة لا تتناسب مع تكاليف مشاريع المياه والمجاري.

٢ - الطاقة:

تقتصر موارد الطاقة المحلية المستخدمة على الطاقة الشمسية التي ما زال استعمالها محدودا. وتجري حاليا الدراسات الفنية والاقتصادية لامكانية استغلال الصخر الزيتي والحرارة الجوفية، بالاضافة الى استمرار العمل في مجالات التحري والتنقيب عن النفط وتقييم الابار التجريبية لتحديد حجم الاحواض ومستوى انتاجها ونوعيته.

وتعتمد البلاد كليا على النفط الخام المستورد. وتشكل قيمة المستوردات النفطية حوالي خمس المستوردات وما يقارب من ٨٠٪ من قيمة الصادرات السلعية، وقد شهد استهلاك الطاقة ارتفاعا كبيرا خلال العقد السابق نظرا لزيادة الزخم التنموي وارتفاع المستوى المعيشي للسكان.

وترتب على ارتفاع تكاليف الطاقة مقارنة بكلفتها لمستهلكيها في الدول النفطية المجاورة ازدياد في الكلف النسبية للمنتوجات الأردنية الصناعية مما اسهم في تخفضي قدراتها التنافسية في تلك الاسواق وذلك بالرغم من ان الحكومة تقوم بدعم جزئي لبعض مشتقات النفط المستعملة في الانتاج الصناعي والزراعي.

٣ - الثروات التعدينية:

تتوافر في الضفة الشرقية بعض الثروات المعدينة التي يتم استغلالها مثل خامات الفوسفات واملاح البوتاس وبعض مواد البناء، وتشكل هذه المعادن ركنا أساسيا في

الصناعات الاستخراجية ونسبة كبيرة من مجموع الصادرات السلعية. كما دلت الدراسات الأولية والمسوح على وجود ترسبات عديدة قابلة للتعدين والقلع، الا انه لم تجر دراسات اقتصادية وفنية كافية لجدوى استغلالها، ويفتقر قطاع التعدين الى الكوادر البشرية اللازمة لاعداد الدراسات الاقتصادية والفنية للقيام بعمليات التنقيب، مما أدى الى الاعتماد الكبير على الخدمات الاستشارية والتنفيذية الأجنبية.

ثالثا: الاقتصاد الوطني

١ - الانتاج:

يتسم الاقتصاد الوطني بتأثره الكبير بالتطورات المالية والاقتصادية في الدول العربية المجاورة، وبدرجة كبيرة من المرونة وبالقدرة على التكيف مع المستجدات الاقتصادية في هذه الدول بجوانبها الايجابية والسلبية. وقد تعاونت مؤسسات القطاع العام والخاص من خلال تنفيذ الخطط الانمائية المتعاقبة بحشد الموارد المالية والبشرية مستفيدة من الزيادة الكبيرة في تحويلات الأردنيين العاملين بالخراج والتحويلات الرسمية من الدول العربية الشقيقة، حيث تم تحقيق معدلات نمو حقيقية عالية في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بلغت ١٢،١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ،وقد ساعدت قدرة التكيف العالية للاقتصاد الوطني على تطويق التراجعات في الاقتصاد الأردني نتيجة التراجعات الاقتصادية في المنطقة ككل حيث حافظ الأردن على تحقيق معدلات نمو بلغت بالمتوسط ٤،٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

وقد تأثرت البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بعوامل تتصل مباشرة بتوافر الموارد الاقتصادية وبطبيعة ومراحل التنمية ذاتها، بالاضافة الى الأعباء الدفاعية على الأردن مقارنة بموارده، وقد انعكست هذه العوامل على تطورات الانتاج والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، ففي الوقت الذي زادت فيه قيمة الانتاج الزراعي المطلقة نتيجة الى زيادة رقعة الأرض المروية وزيادة استخدام التقنية وأساليب الزراعة الحديثة كالري بالتنقيط والزراعة المحمية وتضاؤل التقلبات المناخية على حجم ونوعية المحاصيل الزراعية، فان الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة حيث بلغ متوسطها ٧،٧٪ خلال النصف الأول للثمانينات.

لقد ازداد اعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة حيث شكلت نسبة ٥٧،٦٪ من مجموع العمالة فيه والبالغة ١٤،١٪ من مجمل العمالة في الأردن في عام ١٩٨٥ . أدى عزوف المزارعين عن الزراعة المطرية، وتركز الانتاج في الخضار والفواكه وزيادته

الكبيرة الى اختناقات تسويقية استوجبت تنميط الانتاج الزراعي لتنظيم وتحديد الانتاج بما يتناسب مع الطلب في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

أما قطاع الصناعة والتعدين فيساهم بحوالي ١٦،٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب ٩،٩٪ من مجمل العمالة. ويتصف هذا القطاع بوجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية، ويعتبر انتاج الفوسفات والبوتاس النشاطات الرئيسية في مجال التعدين، بينما يتصدر قائمة الصناعات التحويلية انتاج الأسمدة الفوسفاتية والاسمنت وتصفية البترول، الى جانب هذه الصناعات فهناك عدد كبير من الصناعات المتوسطة والخفيفة والمشاغل الصغيرة التي يديرها القطاع الخاص لانتاج السلع الغذائية والمنتوجات ومواد البناء والمنظفات. وعدا عن صغر حجم السوق المحلي فان هذا القطاع لا زال يعاني من ضعف حلقات الترابط بين الصناعات القائمة ومع القطاعات الأخرى ومن الاعتماد على المواد الأولية والوسيطة المستوردة مما خفض من نسبة القيمة المضافة المحلية الى قيمة المنتجات الاجمالية.

وقد نما قطاع الانشاءات نموا كبيرا خلال النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات فارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ٩،٢٪ في عام ١٩٨٥ ، ويستخدم هذا القطاع ١٥،٧٪ من مجمل العمالة(حوالي نصفها عمالة وافدة) كما يعاني من ضعف الادارة واختناقات تمويلية وفنية، ولا يزال دور المؤسسات الاجنبية كبيرا في نشاطات هذا القطاع نتيجة لضعف الائتلافات الوطنية واقتصار معظم الشركات المحلية على الأعمال المدنية وتدني قدراتها في مجالات التخطيط والبرمجة والتسعير والتنفيذ والتمويل، مما ادى ايضا الى عدم تمكنها من خلق صناعة انشاءات تصديرية.

ولا تزال القطاعات الخدمية تحتل اهمية خاصة في مجموع الانشطة الاقتصادية حيث تساهم بحوالي ٦٣،٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتستوعب ما يقارب ٧٠٪ من اجمالي العمالة الأردنية وحوالي ربع العمالة الوافدة، اي ما نسبته ٥٩،٢٪ من مجمل العمالة في الأردن. وقد كان لعوامل عديدة اهمها الموقع الجغرافي واثره على تجارة الترانزيت وارتفاع حجم التحويلات الرسمية الخارجية واثرها في اتساع الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الدفاعي، والاعتماد الكبير على التجارة الخارجية لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار، دور كبير في تميز هيكل الاقتصاد الوطني بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الخدمية فيه.

وقد اثرت هذه العوامل على تركيبة القطاعات الخدمية نفسها وذلك من خلال تغير

الاهمية النسبية لكل قطاع من هذه القطاعات حيث زادت مساهمة قطاعي النقل والمواصلات والخدمات المالية على حساب انخفاض مساهمة قطاعي الخدمات الحكومية والدفاع والتجارة، الا انهما ما زالا يشكلان نسبة مرتفعة بلغت لكل منهما ٣٠٪ من مجمل الناتج في قطاعات الخدمات، في حين بلغت مساهمة كل من قطاعي النقل والمواصلات والمالية ١٧،٦٪ و ٢٣٪ على التوالي عام ١٩٨٥ .

وتتصف الخدمات المالية بتركزها في تمويل الخدمات التجارية وخاصة قطاع الاستيراد حيث بلغت حصته من مجمل التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية ٢٤٪ ولا تزال شركات التأمين الأجنبية تستحوذ على نسبة ٢٢٪ من اعمال التأمين، وتستأثر هذه الشركات بشكل رئيسي بسوق التأمين البحري حيث تبلغ حصتها فيه ٨٤٪.

ولا تزال الخدمات الاستشارية الادارية والهندسية والفنية في عدد من المجالات في مراحلها الأولى، حيث انها لم تشهد التطور المؤسسي اللازم لمواكبة احتياجات مشاريع التنمية اذ تنقصها الكفاءات الفنية من المختصين والخبرات الكافية مما اضعف منافستها للشركات الأجنبية في السوق المحلية وقصورها عن تصدير خدماتها الى الاسواق العربية. كما لا يزال هذا القطاع من الخدمات يفتقر الى الترابط والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات من جهة والشركات الاستشارية المتخصصة من جهة اخرى.

وفي مجال الخدمات التعليمية فلا زالت مؤسسات التعليم المحلية عاجزة عن توفير المقاعد الدراسية للطلبات المتزايدة على التعليم العالي. ونتج عن هذا الوضع ازدياد عدد الدراسين بالخارج مما يزيد من الضغط على ميزان المدفوعات واستنزاف قدر كبير من العملات الأجنبية. وقد بلغ مجموع الانفاق على التعليم في الخارج ٧٧ مليون دينار في عام ١٩٨٥ .

٢ - الاستهلاك والادخار:

ادى تدفق قوة العمل الأردنية الماهرة للدول العربية المجاورة وتصاعد قيم تحويلاتهم بالاضافة الى زيادة الحوالات والمساعدات المقدمة للحكومة المركزية الى ارتفاع قيمة الدخل المتاح عن كل من الدخلين القومي والمحلي. وقد نجم عن هذا الأمر زيادة كبيرة في الاستهلاك بحيث أصبح يفوق الناتج المحلي الاجمالي ويشكل نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي. ونتج عن هذه الظاهرة التي أصبحت ملازمة للاقتصاد الوطني عدة مظاهر أهمها:

- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة منها وغير المعمرة وعلى المواد الخام والسلع الرأسمالية التي لا يمكن للاقتصاد الوطني توفيرها من انتاجه المحلي مما اقتضى زيادة الاستيراد من الخارج.
- احداث تغير في النمط الاستهلاكي حيث أصبح يتميز بالمحاكاة والتقليد لمستويات الاستهلاك في دول الخليج ولا يتماشى مع الدخل المحلي.
- بقاء المدخرات المحلية سالبة نتيجة قصور الانتاج المحلي الاجمالي طوال الفترة عن مقابلة الطلب الناجم عن الزيادة في الدخل المتاح، ورغم بقاء قيم المدخرات الوطنية موجبة، الا ان نسبتها للناتج القومي الاجمالي على اساس الاسعار الجارية انخفضت من ٣٨،٧٪ عام ١٩٨١ الى ٢٢،٢٪ عام ١٩٨٥ .

وقد مكنت المساعدات الرسمية وتحويلات العاملين بالخارج من تحقيق نسب عالية من التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الى مجمل الانفاق على الانتاج القومي الاجمالي على أساس الأسعار الجارية ٣٨،١٪ عام ١٩٨١ وانخفضت الى ٢٦،٢٪ عام ١٩٨٥ وأدى تزايد أهمية تحويلات العاملين بالخارج والتحويلات الرسمية الى جعل اقتصاد الضفة الشرقية اكثر تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول العربية الخليجية.

٣ - التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني حيث بلغ حجمها من السلع والخدمات ما نسبته ١١٩،٧٪ من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٥ ، وترتفع هذه النسبة لتصل الى ١٥٢،٦٪ اذا ما اضيفت الى المستوردات والصادرات تحويلات العاملين والدخل من الاستثمارات.

ويعتبر وضع ميزان المدفوعات الأردني احد المظاهر الرئيسية التي تميز الاقتصاد الأردني عن غيره من اقتصاديات الدول النامية. فعلى الرغم من وجود العجز الكبير في الحساب التجاري الا ان الفائض المتحقق في ميزان الخدمات بما في ذلك صافي تحويلات العاملين ودخل الاستثمار قد خفف من اثر العجز في الحساب التجاري على الوضع الكلي لميزان المدفوعات. ففي حين بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٨٥ ما قدره ٧٦٢ مليون دينار (٤١٪ من الناتج القومي الاجمالي) بلغ الوفر في ميزان الخدمات ٣٧٤ مليون دينار في العام ذاته،(٢٠٪ من الناتج القومي الاجمالي) ليصبح اجمالي العجز في ميزان السلع والخدمات ٣٨٨ مليون دينار أو ما نسبته ٢١٪ من الناتج القومي الاجمالي. وفي

حين تشكل الصادرات من الخدمات الجزء الأكبر من الصادرات الوطنية حيث بلغت حوالي ٦٠٪ من مجمل الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٨٥ ، تشكل المستوردات السلعية ثلاثة أرباع المستوردات من السلع والخدمات.

أما بالنسبة للتركيبة السلعية للمستوردات فتمثل المستوردات النفطية حوالي خمسها والآلات والمعدات حوالي ربعها، وتمثل المواد الغذائية حوالي ١٦٪ من مجموع المستوردات السلعية.

وتتصف الصادرات الأردنية بدرجة عالية من التركيز سلعيا وجغرافيا حيث تمثل الصادرات من الفوسفات والبوتاس والأسمدة جزءاً كبيراً من الصادرات الوطنية حيث بلغت قيمتها ١٢٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي حوالي ٥٠٪ من مجموع الصادرات الوطنية لذلك العام ومثلت الصادرات من الفواكة والحمضيات والخضروات ما نسبته ١٢٪ من مجموع الصادرات الوطنية. وتتشكل باقي الصادرات من مواد صناعية مختلفة كالأدوية والمواد البلاستيكية والدهانات. ومن حيث الاسواق تمثل الدول العربية نسبة ٥١،٥٪ من مجموع الصادرات الوطنية تليها الهند والدول الاشتراكية حيث بلغت اهميتها النسبية ٢٦،٢٪ في عام ١٩٨٥ .

وتتصف صادرات الأردن الصناعية بانخفاض القيمة المضافة المحلية ولهذا فان الزيادة الكبيرة في صادرات بعض هذه السلع واكبتها زيادة في المستوردات لاعتمادها على المواد الأولية والوسيطة المستوردة.

٤ – المالية العامة

تتصف المالية العامة بوجود عجز بين الايرادات الكلية والنفقات العامة للحكومة المركزية. حيث لا زالت ألايرادات المحلية قاصرة عن تغطية النفقات الجارية رغم ارتفاع نسبتها من ٦٧،٣٪ في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٧٩،٦٪ في عام ١٩٨٥ ، وبالتالي انخفاض نسبة العجز في الحساب الجاري الى مجمل النفقات العامة والى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ١٩،٥٪، في عام ١٩٨٠ الى ١٣،٥٪، ٦،٨٪ في عام ١٩٨٥ على التوالي.

يتسم النظام الضريبي بارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وبضيق قاعدة الضرائب المباشرة حيث شكلت الضرائب غير المباشرة ما نسبته ٥٨،٣٪ من اجمالي الايرادات المحلية و٨٢٪ من اجمالي الايرادات الضريبية في عام ١٩٨٥ . وتشكل الضرائب الجمركية نسبة ٣٩،٤٪ من مجموع الايرادات المحلية. اما

الضرائب المباشرة فرغم نموها الملحوظ الا ان نسبتها الى مجموع الايرادات المحلية لا تزال منخفضة ولم تتجاوز ١٣٪ في عام ١٩٨٥ ، كما شكلت ما نسبته فقط ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة للعام ذاته. ورغم تطور أساليب التقدير وتحسن اسلوب الجباية الذي شهده النصف الأول من الثمانينات، الا ان ضيق القاعدة الضريبية وكثرة الاعفاءات قد حد من زيادة الحصيلة الضريبية بشكل اكبر.

تعتبر نفقات الدفاع والأمن احدى المكونات الرئيسية للانفاق الحكومي، حيث شكلت حوالي ٣٤،٢٪ من النفقات الجارية عام ١٩٨٥ . وشكلت نقفات الادارة المالية (التي تتكون من مدفوعات الدعم والاعانات وفوائد الدين العام) حوالي ٣١،٣٪، كما شكلت نفقات الخدمات الاجتماعية (والتي تشمل خدمات الصحة والتعليم) ١٧،٣٪ من مجمل النفقات الجارية في العام ذاته. اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية فقد حققت زيادة متواضعة في القيمة المطلقة مقارنة بمعدلات الزيادة في النفقات الجارية مما نتج عنه انخفاض نسبة النفقات الرأسمالية الى مجمل النفقات العامة بشكل تدريجي من ٤٠٪ في عام ١٩٨٠ الى أقل من ٣٤٪ في ع٧٣ عام ١٩٨٥ .

ونظرا لوجود العجز في الحساب الجاري في الموازنة فقد كان الاعتماد في تمويل الانفاق الرأسمالي على المساعدات والاقتراض الخارجي، ولا يزال الاعتماد على الاقتراض الداخلي محدودا حيث بلغت قيمة الدين غير المسدد حتى نهاية عام ١٩٨٥ حوالي ٣٧٤،٤ مليون دينار.

وتعاني الموازنة العامة من التجزئة ومن عدم شموليتها لموازنات المؤسسات الحكومية المستقلة وموازنات البلديات والمجالس المحلية مما يؤدي الى عدم وضوح الصورة الكلية لحجم الانفاق العام والتحويلات الحكومية فيما بينها ومن الحكومة المركزية الى القطاع الخاص.

٥ – النقدية والجهاز المصرفي.

لقد كان النظام المصرفي من اكثر القطاعات الاقتصادية نموا خلال السنوات العشر الماضية، الا انه ما زال يشهد بعض النواقص منها ضيق أسواق النقد وضيق السوق الثانوية للأدوات المالية كالسندات والاسناد ومحدودية الأدوات التي يتعامل بها وقصر اجالها.

ومن ناحية اخرى ما زال هذا القطاع يعاني من ضعف الترابط بين البنوك من جهة ومؤسسات الاقراض المتخصصة من الجهة الأخرى ممثلا بضعف تدفق الأموال فيما بينها. ولا يزال التعامل المباشر بين البنوك التجارية نفسها محدودا حيث لم تتجاوز الودائع فيما

بين البنوك ٧٫٢٪ من اجمالي الودائع في عام ١٩٨٥ . كما يتمركز نشاط البنوك ومؤسسات الوساطة المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة في مدينة عمان وكذلك بالنسبة لمؤسسات الاقراض المتخصصة باستثناء بنك الاسكان.

وتتصف سياسة سعر الفائدة في الأردن بعدم المرونة وعدم قدرتها على التجاوب مع الظروف الاقتصادية المحلية او اتجاهات اسعار الفائدة العالمية. وبرغم ان هيكل اسعار الفوائد السائدة في الاسواق المحلية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٥ يتناسب مع اسعار الفوائد العالمية، الا ان هذه الاسعار كانت في اكثر الاحيان تقل بشكل ملحوظ عن هيكل اسعار الفوائد السائدة عالميا، مما أدى الى زيادة تدفق الأموال الى الخارج وبالتالي الحد من تجهيز الادخارات المحلية وتوجهها للاستثمار المنتج في داخل المملكة.

هوامش ومراجع الفصل الرابع عشر

١ - تم الاعتماد بالكامل على مصدر وزارة التخطيط - **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠** ، عمان، الأردن.

الفصل الخامس عشر
التنمية والتخطيط الاقتصادي في الأردن

الفصل الخامس عشر

١٥ - ١ التنمية والتخطيط الاقتصادي في الاردن[١]

١٥ - ١ - ١ مرتكزات التنمية: -

الانسان هو محور اهتمام خطط التنمية المتعاقبة في الأردن، فهي لا تهدف الى تلبية حاجاته الاساسية فحسب وانما تتعدى ذلك الى تحديد اسباب كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة معالجتها معالجة فعّالة وعلى اساس متكامل وبعيد المدى.

ويجب أن يرتكز تقرير اولويات التنمية في الامد البعيد على تفهم شامل لواقع المجتمع الأردني. كما لا بد ان يوجه الاقتصاد الوطني بكافة فعالياته وقطاعاته لخدمة الانسان ومن اجل تطور المجتمع ورخائه.

وانطلاقا من هذا المفهوم فان المشاركة الكاملة للمواطن في مجهود التنمية ليس هدفا اجتماعيا وسياسيا فحسب وانما هو مطلب اساسي لنجاح تنفيذ خطط التنمية وتحقيق الاهداف الوطنية. ويتطلب الوصول الى أكبر قدر من المشاركة تطوير الاطار المؤسسي العام والخاص بطريقة تتيح للمواطن التعبير عن حاجاته وطموحاته مباشرة او من خلال الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية.

وقد حقق النظام الاقتصادي الذي اتبعه الاردن حتى الان انجازات اساسية في مجالات تعاون جميع فئات المواطنين في احداث التنمية ودعمها والمشاركة بين القطاعين العام والخاص في كل المجالات ولذلك فان منهج التنمية في الأردن يتبين من استمرار اتباع نظام الحرية الاقتصادية وتعزيز المبادرة الفردية.

ان الاردن جزء من الوطن العربي ولذلك فان التنمية والتطوير فيه تنطلق من الانسجام والتكامل مع اتجاهات التنمية والتطوير في الاقطار العربية لتحقيق المنافع المشتركة ضمن اطار الوحدة الاقتصادية العربية مع استمرار قيام الأردن بدوره العربي وتمكينه من تحمل مسؤولياته المصيرية. ان التنسيق بين خطط التنمية القطرية في المنطقة العربية سيؤدي الى زيادة المنافع المشتركة وتوسيع قاعدتها في اطار جهود منظمة تساهم في بناء نظام اقتصاد عالمي جديد اكثر عدالة.

بما ان المجتمع الاردني لا يزال يعاني من مشكلات عديدة من بينها تردي ظروف المعيشة في المناطق المتخلفة في المدن واتساع الفجوة في الخدمات الاجتماعية كما ونوعا بين الارياف والمدن وعدم توزيع مكاسب التنمية بشكل مناسب بين مختلف فئات الدخل والاقاليم فان الخطة الحالية تولي اهمية خاصة لمعالجة هذه القضايا.

وقد نفذ الأردن خطط تنموية استهدفتا تحقيق غايات محددة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تحقق اندفاع ملحوظ في النشاط الاجتماعي والاقتصادي ادى الى تقدم في حل العديد من المشكلات. وتستهدف خطة التنمية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الاستمرار في هذا الاندفاع، علما بأن حل المشكلات التي يواجهها المجتمع الأردني يتطلب فترة زمنية اطول من تلك التي تستغرقها خطة خمسية واحدة.

ولما اثبتت تجارب العقد الماضي ان للاقتصاد الأردني قدرة متزايدة على استيعاب الاستثمارات فان حجم الاستثمار الذي تدعو اليه هذه الخطة هو على قدر يؤمن الاستمرار في سياسة الاندفاع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق خطوات على طريق تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي مع توفير الموارد الكافية والضرورية لمعالجة القضايا الاجتماعية وتلبية الحاجات الاساسية للمواطنين.

١٥ - ١ - ٢ الاهداف العامة

تستهدف التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي بما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر مناطق المملكة ولبلوغ هذه الغاية تسعى التنمية في الأردن لتحقيق الاهداف التالية: -

١ - المحافظة على استمرار الاندفاع في النشاط التنموي وتحقيق معدلات عالية لزيادة الدخل الفردي الحقيقي واجراء تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي.

٢ - تعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر المناطق وتوفير الحاجات الاساسية والخدمات الضرورية وخاصة فيما يتعلق بالمياه والاسكان والصحة والتعليم والمواصلات.

٣ - الحد من الفوارق في مستويات الدخل بين فئات المواطنين والسعي لايجاد توزيع عادل للانتاج القومي الاجمالي والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية.

٤ - تقليص التباين بين مختلف اقاليم المملكة والوصول الى توزيع امثل للسكان.

٥ - توسيع المشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات في عملية التنمية.
٦ - تطوير قدرات المواطن وزيادة طاقاته الانتاجية وتوفير التعليم والتدريب والتأهيل الضروري له والمتفق مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي لزيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة.
٧ - التوصل الى وضع سكاني يتفق والموارد المتاحة ودور الأردن في الوطن العربي.
٨ - الوصول الى حد مقبول من متطلبات الامن الغذائي الوطني ضمن منهاج الامن الغذائي العربي.
٩ - تطوير مصادر المياه المتاحة والممكنة واستغلالها بشكل امثل لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
١٠ - تطوير المصادر المحلية للطاقة وتقليل الاعتماد على مصادرها المستوردة.
١١ - استغلال الثروات المعدينة.
١٢ - تسخير العلوم والتكنولوجيا المناسبة لتلبية حاجات المجتمع وخدمة التنمية على المستويين المحلي والعربي.
١٣ - زيادة المدخرات المحلية واستقطاب رؤوس الاموال العربية وحشدها وتوجيهها للاستثمار بما يتفق واولويات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
١٤ - تحسين البيئة المعيشية للسكان ومكافحة التلوث للارض والماء والهواء وحماية البيئة الطبيعية والحد من استنزاف مواردها.
١٥ - زيادة كفاية القطاع العام ليواكب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستكمال البنية الاساسية وخلق الاطار المؤسسي والمناخ الاستثماري لتدعيم القطاع الخاص.
١٦ - المحافظة على سياسة الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية وتدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص لخدمة اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
١٧ - ترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني مع الاقطار العربية والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية فيما بينها وتوسيع دور الأردني وزيادة مساهمته في التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي.

١٥ - ١ - ٣ استراتيجية التنمية

ان تحقيق الاهداف العامة للتنمية يؤدي الى بناء اقتصاد وطني متوازن متنوع النشاط وذاتي التوليد، وبالتالي الى توفير الحاجات الاساسية للمواطن وتطوير قدراته الذاتية ويمكنه من العطاء وتوفير القادة والمهنيين القادرين على المساهمة في تطوير المجتمع العربي. ويتطلب تحقيق هذه الاهداف اعتماد نموذج التخطيط الشامل ووضع اطر تنظيمية وسياسات واجراءات وبرامج ومشروعات منسجمة مع اولويات التنمية.

ويمكن تلخيص مكونات استراتيجية التنمية بما يلي:

١ . ان المحافظة على استمرارية الاندفاع التنموي وتحقيق معدلات نمو عالية وتغيير بنية الاقتصاد لصالح قطاعات الانتاج السلعي يتطلب استغلال الأردن لثرواته المتوافرة ويشمل ذلك:

أ - تطوير انتاج خامات الفوسفات والبوتاس وتصنيعها واستغلال مشتقاتها الكيماوية بما في ذلك الاسمدة الفوسفاتية والبرومين والمغنيسيوم وفلوريد الالمنيوم واليورانيوم وغيرها من الخامات التعدينية والمعدنية، مع مراعاة الاستغلال الأقتصادي الامثل لتلك المعادن وتوفير البنى الاساسية والمرافق العامة الضرورية والتمويل والاهتمام بالتسويق ومتطلباته لتأمين التطوير المتكامل لقطاع التعدين والمعادن والمواد الكيماوية الناتجة عنها بشكل يكفل عدم تعرض هذا القطاع للاختناقات.

ب - تطوير الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق الترابط السلعي بين الصناعات، وبينها وبين القطاعات المختلفة وخاصة الزراعة والانشاءات والسياحة.

جـ - تشجيع الصناعات التصديرية وحفز الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير واستخدام تقنيات انتاجية حديثة تمكن الصناعة الأردنية من انتاج السلع وتسويقها باسعار منافسة.

د - تنمية النشاط السياحي وزيادة القيمة المضافة فيه وتحديد اتجاه نمو ذلك النشاط وحاجاته ومتطلباته سواء أكان ذلك من حيث الاستمرار في تحديد الفئات التي ستكون محور تركيز برامج التسويق السياحي أو من حيث توفير السعة الفندقية الكافية ووسائل النقل المناسبة والعناية بالاماكن الترفيهية والاثرية وصيانتها، وتطوير الصناعات التقليدية، وتدريب الكوادر البشرية الضرورية وعلى كل المستويات.

هـ - زيادة الانتاج الزراعي افقيا وعموديا في المناطق البعلية والمروية.

و - وضع سياسات وبرامج محددة لتطوير صناعة الانشاءات بحيث تتوفر لها

الادارة والتخطيط السليمان وتستوعب التقنيات الحديثة وتصبح قادرة على تنفيذ المشاريع الانمائية الكبيرة في الأردن والتوجه للاسواق العربية بغرض المساهمة في تنفيذ المشاريع الانمائية العربية.

٢ . ان لتوفير الحاجات الاساسية للانسان والخدمات الضرورية له في مختلف مناطق المملكة دورا اساسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة وتشجيع استقرار السكان في مناطقهم لكي يسهموا اسهاما فعالاً في تنميتها ويتطلب ذلك:

أ - اعتماد التخطيط الاقليمي كاطار لتحديد الحاجات الاساسية للمواطن في الاقاليم وخاصة في قطاعات الأسكان والصحة والتعليم والمياه والمواصلات وكهربة الريف مع اعطاء الاولوية لتوفير المخصصات اللازمة لتمويل مشاريعها.

ب - تطوير الحكم المحلي على مستوى الاقليم بما يضمن المساهمة الفعالة للمواطنين بكل مستوياتهم وتفاعلهم مع العملية التنموية ضمن اطار التخطيط الاقليمي واعتماد هذا النمط اساسا في الاتجاه نحو اللامركزية في الادارة والتنمية.

جـ - دعم تفاعل المجالس البلدية والقروية مع متطلبات التنمية وزيادة مشاركة فئات المواطنين فيها وتشكيل مجالس خدمات مشتركة تضمن توفير الخدمات والمرافق العامة للتجمعات السكانية المتجاورة.

د - انجاز عمليات تنظيم المدن ضمن اطار التخطيط الاقليمي.

هـ - تطوير الموارد المالية الذاتية للبلديات والمجالس القروية.

و - تطوير المناطق الريفية التي يقيم فيها ذوو الدخل المنخفض والمتدني على أن تشمل مشاريع توفر فرص التدريب المناسبة لهم لتمكينهم من زيادة مداخليهم.

ز - تطوير المناطق المتخلفة في المدن على ان يشمل مشاريع توفر السكن الصحي ومراكز التدريب ويسهل امتلاك الحرفيين لوحداتهم الانتاجية.

٣ . تهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل الى تحقيق تحسن ملوحظ في رفاه المواطنين واحداث توزيع اكثر عدالة لثمار التنمية، ومن هذا المنطلق لا بد لها ان ترتبط بتعميم المرافق العامة وتوفير الحاجات الاساسية للانسان بالاضافة الى احداث معدلات نمو عالية في الدخل القومي الاجمالي وزيادة حقيقية في مداخيل جميع فئات المواطنين وخاصة ذوي الدخل المتدني والمتوسط. ويشمل احداث التوزيع الاكثر عدالة للدخل ما يلي:

أ - اعتماد سياسات مالية متوازنة تستهدف زيادة الموارد المالية المتاحة للدولة للتوسع

في توفير مشاريع الخدمات والمرافق الاساسية ضمن اطار المحافظة على المناخ الاستثماري والاندفاع التنموي.

ب – التوسع في فرص التدريب المناسب لذوي الدخل المتدني لتمكينهم من اكتساب مهارات تتيح لهم دخلا افضل.

ج – تحديد المستويات الدنيا للاجور في مختلف المناطق والمهن، وتشجيع الشركات على منح الحوافز والمنافع الاضافية ضمن اطار رفع الانتاجية، والتوسع في تطبيق نظام الضمان الاجتماعي.

د – زيادة نسب مشاركة المواطنين ذكورا واناثا في قوة العمل لزيادة دخل الاسرة وتحسين مستوى معيشتها.

٤ . تنطلق استراتيجية التنمية في مجال تقليص التباين بين مختلف الاقاليم والوصول الى توزيع امثل للسكان من مبدأ تطوير امكانيات النمو المتاحة في كل منطقة. وتخدم المنطلقات الاستراتيجية – التي ذكرت سابقا – هذا الهدف بالاضافة الى ما يلي:

أ – تحديد امكانيات النمو لمختلف المناطق ووضع الخطط المناسبة لتنميتها من خلال منهج التخطيط الاقليمي.

ب – تطوير مراكز نمو جاذبة جديدة في المناطق المختلفة وتوفير التسهيلات اللازمة لها من بنى اساسية ومرافق عامة وخدمات.

جـ – تشجيع اقامة المشاريع خارج منطقة عمان/ الزرقاء عن طريق توفير البنى الاساسية والمرافق العامة لها بالاضافة الى منحها حوافز مميزة تتضمن الدعم المالي المباشر والقروض الميسرة.

٥ . ان تلبية متطلبات التنمية الشاملة يقتضي مشاركة المواطن في الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن واداءه دورا ايجابيا في انجاح عمله، ومشاركته بمكتسباتها ومنافعها. كما تقتضي متطلبات التنمية الشاملة تطوير العمل الاجتماعي على اساس مفهوم جديد يتضمن اعادة تنظيم المجتمع وتعميق المشاركة الفعالة لجميع فئات السكان وزيادة دور المرأة في العمل الاقتصادي المنتج. ويتم تعبئة المجتمع للاسهام في عملية التنمية من خلال ما يلي:

أ – التوكيد على ان التنمية ترتكز على اسس تثمن حقوق الانسان وحرياته وتوفر له الفرص والوسائل لممارستها والمشاركة في تصميم وتحقيق الاهداف والتعبير عن الطموحات وتعميق حسن الانتماء القومي.

ب – تسخير وسائل الاعلام لنقل متطلبات التنمية وانجازاتها والتعريف بدور المواطن فيها واتاحة الفرصة لوسائل الاعلام الرسمية للمناقشة ومتابعة تنفيذ الخطط.
جـ – التأكيد في البرامج التعليمية والتدريبية على ان التنمية في الأردن تستهدف الانسان وتطوير قدراته الابداعية وترسيخ قيم العمل وفضائله للوفاء بالحاجات المعنوية والمادية له والحفاظ على التراث الحضاري العربي والاسلامي.
د – توسيع نشاطات الجمعيات الاهلية التطوعية والمؤسسات المهنية لتعميق المشاركة الشعبية وتوجيه فعالياتها نحو عمليات البنية الاجتماعية والاقتصادية.
هـ – دعم العمل التعاوني وروح التعاضد والعمل الجماعي كقيم اساسية في التماسك الاجتماعي وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦ . ان تطوير القوى البشرية وتنمية قدرات المواطن وزيادة طاقاته وتكوين المهارات الضرورية لعملية التنمية وتحقيق افضل استخدام لطاقات الانسان يقتضي ما يلي:
أ – الاهتمام بصحة المواطن وتوفير الخدمات الصحية الاساسية والاجتماعية والثقافية لتحسين نوعية حياته.
ب – تحديد الحاجات المستقبلية لقوة العمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف الاقاليم ووضع الخطوط والبرامج لتوفير المهارات للوفاء بها.
جـ– رفع نسبة مشاركة السكان في قوة العمل وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وازالة العقبات التي تحد من مشاركتها في فعاليات المجتمع واتاحة فرص متكافئة لها في التعليم والعمل.
د – تحديث نظم التعليم والتدريب بمستوياتها المختلفة مع توسيع الفني والمهني منها، لتحقق جميعا اتجاهات وقيما ومهارات تفي بمتطلبات المجتمع الاردني والعربي المتغيرة وتساهم في مواجهة متطلبات التنمية فيها، وتطوير الاسلوب العلمي في التفكير وغرس العادات والممارسات والقيم المرغوبة واستيعاب التقنيات الحديثة، وذلك بشكل يحقق التوازن بين متطلبات سوق العمل وتوفير الكوادر الفنية العالية والمتوسطة.
هـ– ايلاء المزيد من العناية بالشباب وتنمية قدراتهم واذكاء الشعور بالاعتزاز لديهم وتأهيلهم للمشاركة الفعّالة في خدمة المجتمع.

٧ . ان الخصائص الديموغرافية للسكان وزيادتهم الطبيعية والتأثير المتبادل بينها وبين الموارد المتاحة من جهة وبينها وبين دور الأردن العربي من جهة ثانية، تتطلب وضع سياسة

سكانية تراعي هذه الظروف وفق ما يلي:
أ - التعرف المنظم والمتواصل على اتجاهات التطور السكاني، وتحديث السياسات اللازمة لتحويل الزيادة في السكان الى ادوات فاعلة تعمل لصالح التنمية وزيادة الانتاج.
ب - تكثيف الجهود في رفع المستوى الاجتماعي والمعيشي والصحي للاسرة ضمن اطار التعريف بامكانيات تنظيم الاسرة ووسائلها.
جـ - توسيع نشاطات مراكز الامومة والطفولة في مجال نشر الثقافة الطبية السكانية وخدمات تنظيم الاسرة.

٨ . ان تطوير الانتاج الزراعي ومجاراته للنمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية الاخرى بما يحقق توازنا اكثر شمولا في الاقتصاد الوطني ويتيح تأمين حد أدنى من متطلبات الامن الغذائي يتطلب ما يلي:
أ - العمل على تطوير الزراعة ضمن اطار التنمية الريفية المتكاملة وخلق مصادر دخل اضافية للعمال الزراعيين ولصغار المالكين بتشجيع الصناعات المنزلية التي تمكنهم من توفير دخل كاف يشجعهم على الاستقرار في اماكن سكناهم والاهتمام بالزراعة وتطويرها.
ب - تعميق المشاركة في تنمية القطاع الزراعي عن طريق اقامة التعاونيات او تنظيم العاملين فيه من خلال التعاونيات او غيرها وتوفير الحوافز والمدخلات الزراعية المناسبة.
جـ - تكثيف الجهود في مجال الزراعة المروية والبعلية وزيادة انتاجها من خلال ادخال التقنيات الحديثة والتغلب على مشاكل تفتت الملكية وتشتتها وتوفير المدخلات الزراعية والتمويل الميسر.
د - ايلاء مزيد من الاهتمام للثروة الحيوانية ووضع البرامج لتطويرها والربط بينها وبين الانتاج الزراعي.
هـ - توجيه الانتاج للمنتجات التي يتمتع فيها الأردن بمزايا مناخية مع المحافظة على متطلبات الحد الادني من الامن الغذائي الوطني والعربي مع تطوير القدرة التسويقية ومرافقها.
و - ايجاد مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الاساسية واستكمال بنيته التحتية وانتهاج سياسات تسعيرية لها تدعم الانتاج المحلي وترشد الانفاق على الاستهلاك.

٩ . ان مصادر المياه المتاحة المحدودة في المملكة تستوجب اعتماد اساليب فعّالة لتوفير مصادر اضافية وتغيير نمط استخدامها وتعقيل استهلاكها بما يتفق واولويات التنمية. ويتطلب ذلك:

أ - تحديد الاحتياجات المستقبلية من المياه لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ووضع البرامج لتلبيتها.

ب - تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المياه الجوفية باعتماد افضل التقنيات الحديثة والتوسع في انشاء السدود لجمع المياه السطحية وخاصة على نهر اليرموك.

جـ - تحسين كفاءة استعمال المياه وزيادتها ووضع المقاييس لتنظيم استهلاكها وتعقيلة بما يتفق مع الاولويات الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها.

د - توطين التقنيات الحديثة في الزراعة واعتماد نمط زراعي يزيد من كفاءة استهلاك المياه في هذا القطاع.

هـ - اعطاء قطاع المياه وقضاياه الاولوية في برامج العلم والتقنية.

١٠ . يتطلب اعتماد الأردن الكلي على الطاقة المستوردة وضع برامج وسياسات تؤدي الى تقليل الاعتماد عليها وتطوير مصادر محلية بديلة وترشيد استهلاكها ضمن اطار متكامل يأخذ بالاعتبار متطلبات كافة القطاعات وهذا يقتضي:

أ - التعرف المنظم والمتواصل على احتياجات الأردن من الطاقة وعلى نمط استخدامها.

ب - تكثيف الجهود في مجال التنقيب عن البترول وفي مجال استغلال مصادر الطاقة البديلة كالصخر الزيتي والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الشمسية والطاقة الناتجة عن الرياح.

جـ - زيادة كفاءة استعمال الطاقة ووضع المقاييس لتنظيمه وتعقيل الاستهلاك.

د - بناء القدرة الذاتية المحلية القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج الطاقة.

هـ - تكثيف الجهود الرامية لتدعيم التعاون مع الاقطار العربية في مجالات الطاقة.

١١ . ان تحديد موجودات البلاد من الثروات التعدينية والمعدنية وتعريف خواصها الكيماوية والفيزيائية ووضع برامج استغلالها ضمن اطار التوسع في انشاء الصناعات المتكاملة وبخاصة الصناعات التصديرية هو ضرورة اساسية لتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الانتاجية وتوسيعها ودعم استقلال البلاد الاقتصادي. ولذلك يجب:

أ - تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المعادن والمواد التعدينية واثبات احتياطاتها

بتطبيق افضل التقنيات المتوافرة وبيان خواصها الكيميائية والفيزيائية.
ب - تحديد الجدوى الاولية لاستثمار الخدمات من النواحي الفنية والاقتصادية.
جـ- تعزيز القدرة الذاتية المحلية في مجالات اعداد وتنفيذ برامج التحري والتنقيب عن هذه الخامات وتحديد خواصها وطرق استغلالها.

١٢ . ترمي الجهود الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا الى تسخيرهما في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير القدرات الذاتية على استيعابهما وتطبيقهما في حل المشكلات التنموية وزيادة الكفاءة الانتاجية وتحسينها ويتطلب ذلك:

أ - بناء القدرة الذاتية في مجال العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك اعتماد اطار مؤسسي وطني مناسب، وتطوير عناصر البنية الاساسية اللازمة.
ب - انشاء صندوق العلوم والتكنولوجيا يساهم فيه القطاعان العام والخاص بقصد دعم نشاطات العلوم والتكنولوجيا وخاصة انشاء المختبرات ودعم الابحاث التي تخدم التنمية.
جـ - تشجيع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على القيام او المساهمة بأعمال البحث والتطوير ذات الطابع المحدد المتعلق باعمالها والاستفادة من نتائجها.
د - تكثيف نشاطات الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا التطبيقية وتوجيه هذه النشاطات لتلبي حاجات التنمية.
هـ - تدعيم التعاون مع الاقطار العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وتوطينها.

١٣ . يتطلب تحقيق معدلات نمو عالية في الانتاج المحلي الاجمالي ضمن اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية زيادة نسبة المدخرات الوطنية للدخل القومي الاجمالي وحشدها واستقطاب المدخرات الاردنية في الخارج ورؤوس الاموال العربية وتوجيهها للاستثمار وفق اولويات التنمية ومتطلبات تمويلها وهذا يقتضي:

أ - تطوير سوقي النقد والمال بحيث يصبحان ادوات فعّالة في زيادة نسبة الادخارات الوطنية للانتاج القومي وتوجيهها للاستثمار التنموي. ويجب ان يتضمن هذا تطوير الاسواق الثانوية.
ب - اعتماد السياسات النقدية الضرورية لزيادة مساهمة النظام المصرفي في تمويل القطاعات التي تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبي الحاجات الاساسية للانسان. وتطوير الاساليب التي تعتمدها البنوك باعتماد تقنيات حديثة في الادارة

وادارة الاموال والتوجه لمنح القروض المتوسطة والطويلة الاجل.

جـ - خلق اوعية واعتماد اساليب جديدة للادخار تؤدي الى اجتذاب الودائع طويلة الاجل والتوسع في القروض طويلة الاجل وخاصة في مشاريع الاسكان ومشاريع القطاعات الاجتماعية الاخرى.

د - تطوير المؤسسات المالية المتخصصة وتعزيز مواردها وخلق مزيد من المؤسسات القادرة على اجتذاب المدخرات وخاصة من صغار المدخرين.

١٤ . تستوجب المحافظة على البيئة منع تردي عناصرها من أرض ومياه وهواء وحمايتها وربطها مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجات الانسان. ويتطلب ذلك:

أ - وضع المواصفات والمقاييس لتنظيم استخدام البيئة وحماية عناصرها من أرض ومياه وهواء ومنع استنزاف الموارد القابلة للنضوب والحد من انجراف التربة والتصحر.

ب - تنظيم استعمالات الاراضي والحد من ابتلاع التوسع الحضري للاراضي الزراعية.

جـ - بناء القدرة الذاتية المحلية لادارة شؤون البيئة وتخطيط برامجها وتنفيذها وتقييمها ضمن اطار مؤسسي متطور.

١٥ . تتطلب عمليات التنمية وجود جهاز اداري كفؤ قادر على تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة كفاية القطاع العام ليواكب متطلباتها، واستكمال البنية الاساسية، وايجاد الاطار المؤسسي والمناخ الاستثماري المناسب لتدعيم القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال ما يلي:

أ - تطوير الجهاز الاداري وتحديثه وتوزيع السلطات فيه والتوسع في اللامركزية والحد من التدخل والازدواجية بين مهام مختلف الاجهزة وصلاحياتها ومسؤولياتها.

ب - تحديث القوانين والانظمة لتخدم متطلبات التنمية بما في ذلك تحسين الاطار المؤسسي وتوفير المناخ الاستثماري المناسب.

جـ - زيادة قدرة الاجهزة الحكومية على تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها ومتابعتها.

د - تنمية القوى البشرية في الجهاز الحكومي ووضع الاسس والقواعد السليمة التي تحكم عمليات التعيين والتقييم والترقيه ووضع برامج متكاملة للتدريب الموجه.

هـ- الحد من تسرب الكفاءات في الجهاز الحكومي ووضع نظام الحوافز ليشجع الموظفين على الاستقرار في وظائفهم.

١٦ . ان للقطاع الخاص دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. ويتطلب قيامه بدوره التنموي تعاونا وثيقا بين مؤسساته وبين القطاع العام من خلال:

أ - تشجيع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته وتوجيهها لتتفق واولويات التنمية وخاصة في مجالات الانتاج السلعي وتوسيع نشاطاته في زيادة الصادرات والترويج لاستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية.

ب - تعميق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام والتوسع في اقامة المشاريع المشتركة بينهما.

جـ- مبادرة القطاع الخاص لاستكشاف مجالات جديدة للاستثمار، والاسهام في بعض المشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية وخاصة للعاملين في هذا القطاع وفي مناطق الجذب التنموي.

د - اعتماد القطاع الخاص البرامج المحددة لتوفير الادارة الحديثة لمؤسساته وزيادة كفاية انتاجيتها وتحسين نوعيتها وتعاون هذا القطاع مع القطاع العام لتأهيل مزيد من الكوادر الفنية والوسيطة.

١٧ . يرتبط الأردن بعلاقات مصيرية مع الاقطاع العربية وقد نمت وتوثقت هذه العلاقات تبعا للدور الايجابي الذي تلعبه قوة العمل الاردنية المدربة في الدول المنتجة للنفط من ناحية والمساعدات المالية التي تقدمها الاقطار العربية لدعم صمود الأردن من ناحية أخرى.

ويواجه الأردن كجزء من الوطن العربي ذات التحديات التي تواجهها اقطاره الأخرى ومنها التبعية المتزايدة للدول الصناعية في تزويده بالتقنية الحديثة والمعدات الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

ويعمل الأردن على تطوير التنسيق والتكامل مع الاقطار العربية لتحقيق وحدة اقتصادية كاملة بينها ويتطلب ذلك:

أ - تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واحداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية تجسد الارتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الانتاجي منها وتحقيق التناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي ضمن اطار التنظيم القومي للاقتصاد العربي.

ب - تدعيم العلاقات العربية والعلاقات العربية الدولية في مجال العمل الاقتصادي

المشترك ضمن اطار نظام اقتصادي عربي جديد ومتكامل.
جـ - تنظيم حركة رؤوس الاموال وتسهيلها في داخل المنطقة العربية وتعميق الروابط والعلاقات بين الاسواق النقدية والمالية العربية والعمل على توحيدها.
د - تيسير التبادل التجاري للسلع والخدمات وتوسيعه وتطوير تجارة الترانزيت وضمان حرية انتقال عوامل الانتاج ومواصلة الجهد لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة والاتفاقات العربية الثنائية والجماعية.
هـ - توحيد مناهج التعليم وانظمته وضمان رفع مستواها ووضع الخطط الانمائية الموحدة للقوى العاملة العربية والتعاون في انشاء المؤسسات لتطويرها على نطاق اقليمي عربي للتغلب على الاختناقات التي يعاني منها سوق العمل ومواجهة متطلبات التنمية المستقبلية في الدول العربية.

١٥ - ١ - ٤ فلسفة التخطيط

تنطلق فلسفة التخطيط في الأردن من القناعة بإن الانسان هو محور وهدف التنمية وهو صانعها. وان رأسمال البشري هو اساس العملية التنموية. وبعبارة أخرى ان الانسان هو عماد التنمية وبدون سواعد الانسان الفعلية والذهنية لا يمكن تحقيق أي تنمية.
هذا وان فلسفة التخطيط في الأردن تتمحور في الاتجاهات الرئيسية التالية:
١ - التنمية الشاملة للمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية وفق أسس علمية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة.
٢ - بناء القوة الذاتية من خلال:
أ - استثمار وتطوير العنصر البشري ورفع كفاءة عطائه وانتاجيته بما يكفل تحقيق زيادة الانتاج.
ب - الاستغلال الامثل والمتوازن للموارد والثروات الطبيعية.
جـ - تنويع القاعدة الانتاجية بما يكفل زيادة الدخل الفردي وتوسيع فرص العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.
٣ - العمل على تخفيف الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية والتخلص التدريجي من العجز في ميزان المدفوعات والخلل في الميزان التجاري.
٤ - الوصول بالمجتمع الاردني الى المرحلة الحضارية الصناعية.
٥ - العمل على تحقيق العدالة وتوزيع مكاسب التنمية بين جميع فئات السكان

ومناطق المملكة.
٦ - ان المحافظة على القوة الذاتية وسط الظروف السياسية الخاصة التي تحيط به تقتضي في المقام الأول اعطاء اهتمام خاص لقضايا الأمن والدفاع.
٧ - انطلاقاً من قناعة الأردن بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وارتباطه المصيري بها فإن فلسفته التخطيطية تنبع من الهدف القومي المتمثل بتحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وذلك من خلال ربط التخطيط المستقبلي في الأردن بخطة عربية قومية متكاملة.

١٥ - ١ - ٥ تطور الجهاز المؤسسي للتخطيط

١ - مجلس الاعمار:

ان اول تطوير مؤسسي للعناية بالشؤون الانمائية في الأردن تمثل في انشاء مجلس الاعمار في عام ١٩٥٢ . وقد صدر قانون مجلس الاعمار في عام ١٩٥٧ . وجاء انشاء هذا المجلس في ضوء التوصيه التي تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي في دول الشرق الاوسط في عام ١٩٤٩ . فقد اوصت اللجنة قيام جهاز مركزي للتخطيط يتولى رسم السياسة المستقبلية الشاملة وتوجيه السياسة الانمائية في المملكة وتحويل المشروعات التنموية وفق تسلم الاولويات ومتابعة تنفيذها. ويمكن ايجاز مهام وواجبات مجلس الاعمار بما يلي:

- اعداد برامج التنمية الاقتصادية الشاملة.
- وضع برامج تنفيذية سنوية للمشروعات المعتمدة واقتراح الاجراءات الضرورية لزيادة كفاءة وفعالية التنمية الاقتصادية.
- اعداد الدراسات الخاصة بالمساعدات والقروض المالية الضرورية لتنفيذ المشروعات الانمائية.

ورغم صدور قانون المجلس في ١٩٥٧ الذي اعطاه الصلاحية بوضع البرامج الشاملة إلا أن اعماله استمرت في الاقتصار على التخطيط الجزئي والعناية بالمشروعات الفردية دون ان يكون هناك نظرة شمولية. ويمكن القول أن عمل المجلس خلال هذه الفترة اقتصر على مجرد ادارة المساعدات والقروض الخارجية. وقد وسعت صلاحيات المجلس بحيث اصبح بامكانه الاستعانة بالخبرات المحلية والخارجية لمساعدته في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المعتمدة في خططه.

ولم يتم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٦١ وضع اية خطة مستقبلية للتنمية في البلاد، وفي عام ١٩٦١ ، قام مجلس باعداد أول خطة خمسية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) في تاريخ المملكة وذلك بالاشتراك مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة. الا انه، ونظراً لظروف التمويل سرعان ما استعيض عن البرنامج الخماسي بما اصبح يعرف ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .

وقد توقف تنفيذ هذا البرنامج نتيجة لحرب ١٩٦٧ والتي أدت الى فقدان الاردن جزءاً مهماً من موارده الاقتصادية والتي استوجبت اعطاء الاولوية للانفاق العسكري والتسلح والخدمات الاجتماعية اللازمة لسد الاحتياجات الحياتية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية. وبعد العدوان الاسرائيلي توقف الدور التخطيطي لمجلس الاعمار واصبحت الأمور تدار من لجنة خاصة هي لجنة الأمن الاقتصادي والتي تم تشكيلها بعد العدوان مباشرة لمعالجة القضايا والامور الطارئة الناجمة عن ظروف الاحتلال.

٢ - المجلس القومي للتخطيط

وفي عام ١٩٧١ اعيد تنظيم مجلس الاعمار وصدر قانون المجلس القومي للتخطيط كجهاز اكثر فعالية وقدرة على اعداد الخطة القومية واقرارها. وقد تحددت مهمات واختصاصات المجلس في الجوانب التالية:

١ - اعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وذلك في ضوء حاجات المجتمع الأردني القائمة والمتوقعة من أجل الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في أقصر فترة زمنية ممكنة.

٢ - اعداد خطط التنمية المتوسطة الأجل على أن تتضمن هذه الخطط المشاريع التي يقرر تنفيذها مع تحديد مراحلها وترتيبها حسب الأولوية وتقدير تكلفتها وتوضيح نتائجها المتوقعة ووسائل تمويلها.

٣ - إعداد خطط التنفيذ السنوية في ضوء خطط التنمية المتوسطة الأجل والاشتراك مع دائرة الموازنة العامة في أعداد الميزانية الانمائية كجزء من الموازنة العامة السنوية للدولة.

٤ - إعادة النظر في خطط التنمية المختلفة في ضوء الدراسات العلمية والتقييم الاقتصادي المتواصل وعلى هدى الظروف المتطورة ومقتضيات التطبيق العملي.

٥ - البحث عن مصادر التمويل والمساعدة الفنية من الدول الصديقة والمؤسسات الدولية، والتفاوض معها للحصول منها على التمويل اللازم بأنسب الشروط وإعداد

الدراسات اللازمة للحصول على القروض الانمائية الداخلية والخارجية والتوقيع على جميع الاتفاقيات الخاصة بذلك بعد إقرارها من قبل مجلس الادارة ومجلس الوزراء.

٦ - إنشاء نظام خاص بتقييم خطط التنمية على مختلف أنواعها ولتقييم مستوى الاداء في تنفيذ المشاريع وتقديم تقارير دورية بذلك.

٧ - العمل على توثيق التعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بشتى السبل من أجل تحقيق أهداف التخطيط في البلاد.

وارتبط تشكيل المجلس القومي للتخطيط بتشكيل لجان تخطيط قطاعية تمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية، وذلك لدراسة برامج التنمية القطاعية ومشروعاتها، والعمل على تنسيقها في خطة شاملة ثم الاستمرار في متابعتها وتقييمها بعد إقرارها.

وقد قام المجلس القومي للتخطيط باعداد خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥ وهذه اولى مهامة التخطيطية. واستمرت جهود المجلس في مجال اعداد الخطط التنموية المستقبلية، فقام بصياغة خطة التنمية الخمسية، للاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وذلك في ضوء تقييم منجزات الخطة الثلاثية التي سبقتها. ونظراً لان مسيرة التخطيط التنموي هي عبارة عن عملية مستمرة ومتواصلة، فقد قام المجلس القومي للتخطيط ايضا باعداد خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٣ - وزارة التخطيط:

نظراً لتوسيع مسؤوليات المجلس القومي للتخطيط بالاضافة الى التوسع الكبير الذي شهدته المملكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقد تم منحة مزيداً من الصلاحيات ومن اجل تسهيل وتوسيع وتوثيق العلاقات مع اجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة، فقد تم تحويله الى وزارة التخطيط في عام ١٩٨٤ لتتحمل مسئوليات اعداد ومتابعة الخطط الاقتصادية والاجتماعية التنموية في المملكة.

وقد قامت الوزراة في اعداد الخطة الخمسية التنموية الثالثة للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١٥ - ١ - ٦ خطط التنمية في الأردن

توالت خطط التنمية في الأردن منذ مطلع عقد الستينات. وقد تم اعداد خطط تنموية عديدة يمكن ايجازها ما يلي: -

١ - الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٧

قام مجلس الاعمار في عام ١٩٦١ حسب ما ذكرنا سابقاً باعداد أول خطة خمسية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) في تاريخ المملكة. وقد هدفت الخطة بشكل رئيسي الى الآتي:

١ - زيادة الانتاج القومي

٢ - زيادة الاستخدام وتوسيع فرص العمل للسكان.

٣ - العمل على تحسين الميزان التجاري.

ونظراً لظروف التمويل سرعان ما استعيض عن البرنامج الخماسي بما اصبح يعرف ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٥ .

٢ - برنامج السبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠

تم تعديل البرنامج السابق (١٩٦٢ - ١٩٦٧) لاسباب تخفيض المساعدات الاجنبية حسب ما ذكرنا سابقاً حيث تم تعديل هذا البرنامج واعادة ترتيب اولوياته في برنامج جديد سمي ببرنامج السبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ وقد هدف هذا البرنامج الى ما يلي:

١ - تخفيض الاعتماد على المعونات الخارجية من خلال مضاعفة الجهد للاعتماد على الذات وتطوير الموارد المحلية.

٢ - زيادة دخل الفرد بما يعادل ٤٪ سنوياً خلال فترة البرنامج مع الاخذ بالاعتبار معدل الزيادة السكانية حيث قدر له بان لا يتجاوز ٥٪

٣ - زيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة حيث قدر زيادة الاستخدام بـ ٥,٥٪ سنوياً.

ولكن هذا البرنامج قد توقف تنفيذه نتيجة لحرب ١٩٦٧ والتي ادت الى فقدان الاردن جزءاً مهماً من موارده الاقتصادية والتي استوجبت اعطاء الاولوية للانفاق العسكري والتسلح والخدمات الاجتماعية اللازمة لسد الاحتياجات الحياتية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية.

٣ - خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٢ - ١٩٧٥

تعتبر هذه الخطة الثلاثية اولى مهام العملية التخطيطية للمجلس القومي للتخطيط والتي هدفت هذه الخطة الى تحقيق ما يلي:

١ - تطوير وتوسيع فرص العمل بحيث تزداد القوى العاملة بمعدل ٤٪ سنوياً.

٢ - زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يصل إلى ٨٪ سنوياً مع التركيز على تنشيط

القطاع الزراعي بمعدل ٦٫٤٪ والقطاع الصناعي بمعدل ١٣٫٣٪ سنوياً وقطاع الخدمات من نقل وتجارة ومؤسسات مالية بمعدل ٦٫٩٪ سنوياً.

٣ - تطوير الخدمات الاجتماعية وخاصة في الأرياف والبوادي للحد من الهجرة الى المدن، وذلك بتوسيع خدمات الرعاية الاجتماعية والعمل والتعاون والتنمية الريفية. وكذلك العمل على تطوير المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية.

٤ - زيادة اعتماد الموازنة على الموارد المالية المحلية.

٥ - الاستمرار في تدعيم المدفوعات والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري.

وقد قدرت استثمارات الخطة بحوالي ١٧٩ مليون دينار وبلغ نصيب الزراعة والري حوالي ١٥٫٥٪ من مجمل الاستثمارات. وحصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالي ١٤٫٦٪ من المجموع الكلي للاستثمارات. ويلاحظ ان اكبر نسبة من الاستثمارات وجهت إلى قطاع النقل الذي بلغت حصته حوالي ٢٠٪ وبشكل عام فقد بلغ مجمل الاستثمارات المخصصة للأنشطة الاقتصادية حوالي ٦٤٪ من المجموع الكلي لاستثمارات الخطة.

٤ - خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠

قام المجلس القومي للتخطيط باعداد خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وقد تضمنت الخطة الأهداف التالية: -

١ - تحديد نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل مقداره ١٢٪ سنوياً. وقد توقعت الخطة نمواً سنوياً في الناتج الزراعي بمعدل ٧٪ ووضعت تقديرات طموحه لقطاع الصناعة والتعدين بحيث يصل معدل النمو السنوي إلى ٢٦٪ تقريباً.

٢ - توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم جميع مناطق المملكة.

٣ - تدعيم أهداف الخطط التنموية السابقة بزيادة اعتماد الموازنة العامة للدول على الموارد المالية المحلية.

وقد قدّرت استثمارات هذه الخطة السنوية بحوالي ٧٦٥ مليون دينار. وقد نجحت الخطة في تحقيق نسب عالية من النمو فاقت ما كان متوقعاً لها. فقد بلغت الاستثمارات الفعلية حوالي ١٫٠٢٢ مليون دينار.

٥ - خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥

واستمرت جهود المجلس القومي في مجال اعداد الخطط التنموية المستقبلية. وقد هدفت الخطة الخمسية الى تحقيق الأهداف التالية: -

١ – تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ١١٪ سنوياً. وقدّر معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة بحوالي ٧٫٥٪ سنوياً وفي قطاع الصناعة والتعدين بحوالي ١٨٪ سنوياً.

٢ – تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي بحيث تصل الزيادة السنوية في هذه القطاعات الى حوالي ١٥٪.

٣ – المشاركة الفعالة في عقد التنمية العربية وتعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي.

٤ – زيادة الايرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.

٥ – تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج.

٦ – تطوير قوة العمل وذلك بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب ورفع مستوى القدرات الفنية والمهنية.

٧ – توفير الحاجات الأساسية للمواطن والحد من التباين بين الأقاليم.

وقدرت الحاجة الاستثمارات المرصودة لأغراض الخطة بحوالي ٣٣٠٠ مليون دينار.

وقد تم اعتماد المعايير التالية في تحديد أولويات المشروعات التي شملتها الخطة:

أ – أولوية رئيسية لمشاريع الانتاج السلعي والمرافق المرتبطة بها.

ب – أولوية لمشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية مع الأخذ بالاعتبار مقتضيات التطور الاقليمي المتكامل.

جـ – التركيز على المشاريع الاقتصادية الانتاجية الثنائية والاقليمية ومشاريع البنية الأساسية التي تعزز التكامل الاقتصادي بين الأردن والأقطار العربية الشقيقة.

وقد قدّرت اجمالي استثمارات الخطة بحوالي ٣٣٠٠ مليون دينار. وقد تم اعتماد المعايير التالية في تموين اولويات المشروعات التي شملتها الخطة: –

أ – اولوية رئيسية لمشاريع الانتاج السلعي والمرافق المرتبطة بها.

ب – اولوية لمشاريع توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية مع الاخذ بالاعتبار مقتضيات التطور الاقليمي المتكامل.

جـ – التركيز على المشاريع الاقتصادية الانتاجية الثنائية والاقليمية ومشاريع البنية الاساسية التي تعزز التكامل الاقتصادي بين الاردن والاقطار العربية الشقيقة.

جدول رقم (٣٢)
أهم الأهداف التي شملتها خطط التنمية ومقارنتها مع المتحقق

	الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥		الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠		الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥	
	المستهدف	المتحقق	المستهدف	المتحقق	المستهدف	المتحقق
- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٨٪	٥٫٩٪	١٢٪	١٢٫١٪	١١٪	٤٫٢٪
- نسبة مساهمة الانتاج السلعي الى الناتج المحلي الاجمالي	٣٧٫٦٪	٣٥٪	٤٤٫١٪	٣٩٫٣٪	٤٦٪	٣٦٫٤٪
- نسبة العجز في الميزان التجاري الى الناتج القومي الاجمالي	٢٤٫٦٪	٤١٫٦٪	٢٠٫٧٪	٤٩٪	٥٥٫٢	٤٧٫٧٪
- نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية في نهاية الخطة	٥٨٪	٦١٫٥٪	٩١٪	٦٧٫٢٪	١٠٠٪	٨٪

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عمان، الأردن.

هوامش ومراجع الفصل الخامس عشر

١ - تم الاعتماد في هذا الفصل على المراجع التالية: -

- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية ١٩٨١ - ١٩٨٥** عمان، الأردن.
- د. زياد فريز، **تجربة التخطيط الاقتصادي في الأردن**، الملتقى العلمي بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٣ - ٥ فبراير ١٩٨٦، الكويت.
- د. مروان المعشر، **التجربة الأردنية في عملية التخطيط الاقتصادي، تقيم عام**، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، ٢٥ - ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٨ .
- مجلس الاعمار الأردني ، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٤ - ١٩٧٠** ، عمان، الأردن.

الفصل السادس عشر
خطة التنمية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

الفصل السادس عشر
خطة التنمية في الأردن للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
أولاً: الاطار العام لخطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠[(١)]

١ - الاهداف الكلية

تعكس اهداف خطة التنمية الخمسية الثالثة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ معطيات الاوضاع الاقتصادية الراهنة والمعوقات المالية المتوقعة خلال فترة الخطة. فبعد ان نعم الأردن بمعدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الاجمالي فاق ١٢٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ يتوقع ان يبلغ هذا المعدل ٥٪ خلال الخمس سنوات القادمة. ويعكس هذا الانخفاض المعوقات المالية التي برزت كنتيجة حتمية للهبوط الملموس في المساعدات الرسمية من دول الخليج وثبات مستوى تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج. لقد تأثرت هذه التوقعات المالية بالتراخي الاقتصادي المستمر في الدول المصدرة للنفط نتيجة كساد سوق النفط.

وعلى أية حال، يعتبر معدل النمو المتوقع والبالغ ٥٪ معقولاً في ضوء الموارد المالية المتاحة، ويتوقع ان يسهم في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المتوقعة اهمها البطالة المتوقعة.

ويتطلب تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥٪ تنفيذ برنامج استثماري يبلغ مجموعة ٣٫١ بليون دينار بالاسعار الجارية. وتعتمد الاستراتيجية هذه اعتماداً كبيرا على مبادرة القطاع الخاص، ويتوقع ان تبلغ استثمارات القطاع الخاص حوالي ١٫٥ بليون دينار معظمها في قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان والنقل والانشاءات.

تتلخص اهداف خطة التنمية الخمسية الثالثة فيما يلي: -

١ - تحقيق نمو اقتصادي

يتوقع زيادةالناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفةبنسبة ٥٫١٪ من (١٣٩٥) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (١٧٣٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ باسعار عام ١٩٨٥ . ويتوقع زيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٥٪ من مستوى عام ١٩٨٥

والبالغ (١٨٥٦) مليون دينار الى (٢٣٦٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، وسيرتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي من ٦٩٥ دينار عام ١٩٨٥ الى ٧٣٩ عام ١٩٩٠ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) اي بمعدل نمو سنوي بمقدار ١،٢٪ خلال الفترة.

٢ - زيادة فرص العمل

ستسعى الخطة الى توفير ٢٠١ الف فرصة عمل لاستيعاب التزايد المتوقع في عرض القوى العاملة نتيجة الزيادة الطبيعية في السكان وعودة المغتربين في الدول العربية المجاورة. ويتضمن ذلك استحداث فرص عمل جديدة ناجمة عن البرنامج الاستثماري وتوفير فرص عمل جديدة نتيجة عملية الاحلال محل العمالة الاجنبية والوفيات والتقاعد والهجرة الاردنية الى الخارج خلال الفترة.

٣ - زيادة المدخرات المحلية

يتوقع تخفيض نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي من ١١١٪ عام ١٩٨٥ الى ٩٩٪ عام ١٩٩٠ لزيادة المدخرات المحلية التي لا زالت سالبة. اذ يتوقع ان ينمو الاستهلاك بنسبة تقل عن مثيلتها للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق.

٤ - زيادة الايرادات المحلية وترشيد الانفاق الحكومي الجاري

زيادة الايرادات المحلية للحكومة المركزية بحيث تغطي اجمالي النفقات الجارية بحلول عام ١٩٩٠ وسيسهم ترشيد النفقات الجارية في تحسين استغلال الموارد المتاحة.

٥ - الحد من العجز في ميزان السلع والخدمات

تهدف الخطة الى تخفيض العجز في ميزان السلع والخدمات وذلك بزيادة الصادرات السلعية بمعدل نمو سنوي ٧٪ والصادرات من الخدمات بمعدل نمو سنوي ٥،٤٪ وترشيد المستوردات بحيث لا يتجاوز معدل نموها ٢،٧٪ للسلع و ٢،٨٪ للخدمات.

٦ - تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك

سيتم تحقيق ذلك من خلال توطيد العلاقات الاقتصادية الحالية وانشاء المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.

٧ - توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم

تولي الخطة اهمية خاصة للتخطيط الاقتصادي الاقليمي بغية تحقيق توازن وتوزيع

عادل لمكاسب التنمية بين مختلف الاقاليم في المملكة. وهذا يتطلب الاخذ بعين الاعتبار مدى توافر الموارد الطبيعية في مختلف الاقاليم والابعاد الديموغرافية والاحتياجات الاساسية في كل اقليم.

٢ - الاهداف القطاعية

تسعى الخطة الى احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي، وذلك بايلاء الانتاج الزراعي عناية خاصة بحيث يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٧،٨٪. ويتوقع ان يتأتى معظم انتاج هذا القطاع من التوسع في رقعة الاراضي المروية والانتاج الحيواني وتطوير الاراضي المرتفعة وتطبيق النمط الزراعي وترشيد تكاليف مستلزمات الانتاج. وستستمر القيمة المضافة المتأتية من البوتاس والفوسفات في الجزء الاعظم من الانتاج في قطاع التعدين الذي يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٧،٨٪ اما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية الذي يتوقع ان يزداد بمعدل نمو سنوي ٦،٩٪ فسيتم تحقيق ذلك باستخدام الطاقة الانتاجية الحالية غير المستغلة ومن خلال انشاء صناعات تصديرية صغيرة ومتوسطة الحجم وايلاء اهتمام متزايد لقطاعات الانتاج السلعي. كما تولي الخطة اهتماما خاصا للدور التنموي لقطاعات الخدمات.

وذلك باحداث تغيير في بني قطاعات الخدمات هذه لصالح الخدمات ذات الارتباط المباشر مع عملية الانتاج ولصالح الخدمات التصديرية التي يتمتع الاردن فيها بمزايا تفضيلية.

يبن الجدول رقم (٣٣) معدلات النمو المستهدفة قطاعياً جنباً إلى جنب مع ما تم تحقيقة فعلاً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

جدول رقم (٣٣)
معدلات النمو الحقيقية للناتج من القطاعات
خلال سنوات الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥
والخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (٪)

القطاع	الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥		الخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
	المخطط	الفعلي	المخطط
الزراعة	٧,٥	٧,٠	٧,٨
التعدين والصناعة	١٧,٨	٤,٩	٧,٢
المياه والكهرباء	١٨,٩	٩,٦	٤,٧
الانشاءات	١٢,٦	٢,٣	٤,٠
مجموع قطاعات الانتاج السلعي	١٤,٩	٤,٨	٦,٤
التجارة	١٠,٠	٤,٣	٤,٠
النقل والمواصلات	١١,١	٥,٤	٥,٦
الخدمات الحكومية	٣,٥	٢,٢	٤,٣
الخدمات الاخرى	٩,٠	٣,٩	٣,٥
مجموع قطاعات الخدمات	٨,٤	٣,٧	٤,٣
الناتج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة)	١١,٠	٤,٢	٥,٠

٣ - البرنامج الاستثماري

لقد روعي لدى توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاولوية المعطاة لكل قطاع وحجم النمو المستهدف له ووجود طاقات معطلة. وعليه خصص جزء كبير للمشاريع الزراعية والري بحيث استحوذ قطاع الزراعة على ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات مقابل ٥٪ و ٧٪ على التوالي في الخطتين الخمسيتين السابقتين. كما يستحوذ قطاع الخدمات والخدمات القابلة للتسويق على حصة كبيرة. حيث خصص لقطاع الخدمات ٤٠٪ من اجمالي الاستثمارات مقابل ٢٧٪ و ٢٩٪ في الخطتين السابقتين.

ويشمل القطاع العام الحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة حيث خصص لها ٥٢٪ من اجمالي الاستثمارات. وتتركز استثمارات القطاع العام في مشاريع البنية الاساسية بما في ذلك المياه ومشاريع الري والمواصلات والنقل وقطاعات الخدمات الاجتماعية.

وتمشيا مع التوجه المتجدد بالتركيز على تطوير امكانات الزراعة في المملكة فقد تم التركيز بشكل خاص على المشاريع الزراعية في البرنامج الاستثماري للقطاع العام. وتركزت استثمارات القطاع العام في المشاريع الزراعية على تطوير الاراضي المرتفعة. وتعتبر الاستراتيجية استكمالا للجهود السابقة في تطوير وادي الاردن التي تركزت في معظمها على مشاريع الري والانتاج الزراعي في البيوت البلاستيكية.

وتتضمن المشاريع الزراعية الرئيسية برنامجا شاملا لتطوير الزراعة المطرية في الاراضي المرتفعة وتطوير الجزء الاسفل من حوض نهر الزرقاء الذي يغطي ما مساحته ٨٢٠ ألف دونم. وتشمل مشاريع الري الرئيسية انشاء محطات تنقية وشبكات مجاري في معظم المدن الرئيسية. ويتوقع انشاء ما مجموعة ١٥ محطة خلال فترة الخطة. هذا بالاضافة الى مشروع ضخ مياه المخيبة الى عمان. وتشمل مشاريع الري مناطق الغور الاوسط والاغوار الجنوبية ووادي عربة وشبكات مياه وسدود تحويلية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين فان الجهود تتجه نحو الاستمرار في توسيع المدن الصناعية ومشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتسهم في تنمية وتطوير الموارد المعدنية والتعدينية. ويتم حاليا انتاج فوسفات بنوعية متدنية في بعض المناجم وكذلك تطوير منجم الشيدية الجديد في جنوب الأردن.

ويتوقع ان تعزز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الصناعة بحيث تتجاوز مبلغ ٨٨ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وتركز الخطة في استراتيجيتها على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التصديرية المكثفة للعمالة، صغير ومتوسطة الحجم وقادرة على استيعاب الفائض المتوقع من العمالة. ومن المشاريع التي تم تحديدها حتى الان مصنع المسكوبات المعدنية والصناعات الهندسية التابعة.

وتتضمن الاستثمارات في قطاع النقل انشاء و/ أو التوسع في الطرق الرئيسية ورفع طاقة التنقل للسكك الحديدية لنقل الانتاج الاضافي من مناجم الفوسفات. كما يتوقع ان يبدأ العمل بانشاء سكة حديد جديدة تربط بين منجم الشيدية وميناء العقبة عام ١٩٨٨ بكلفة ٨٢ مليون دينار.

ويشمل قطاع المواصلات مشاريع التوسع في الشبكات المحلية والوطنية والدولية والاستمرار في تحسين نوعية الخدمات الهاتفية والتلكسية والبريدية. كما ان الخطة ستولى اهتماما متزايدا لخدمة نقل المعلومات ضمن خدمات متكاملة تشمل خدمة نقل الصور والوثائق وخدمة النداء الشخصي.

٤ - تمويل الاستثمار

ستساهم الادخارات القومية في ضوء الفرضيات التي وضعتها الخطة في تمويل ٤٦٪ من اجمالي الاستثمار وما نسبته ٣٦٪ من اجمالي الاحتياجات التمويلية بما في ذلك التغير في احتياطي البلاد من العملات الاجنبية وسداد اقساط الدين الخارجي. واذا ما اخذ بعين الاعتبار التحويلات الرسمية للحكومة المركزية والتحويلات الخاصة فان الادخارات من الدخل القومي المتاح سيساهم بما نسبته ٩٢٪ من اجمالي الاستثمار وما نسبته ٧٢٪ من اجمالي الاحتياجات التمويلية.

وتقدر قيمة الاقتراض الخارجي خلال فترة الخطة بحوالي ١٠٤٧ مليون دينار أو ما نسبته ٣٣٪ من مجمل الاستثمار أو ٢٦٪ من مجمل الاحتياجات التمويلية. ونتيجة لذلك سترتفع نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى ١٤٪ من مجمل الصادرات من السلع والخدمات في عام ١٩٩٠ .

ثانياً: الخصائص والمشكلات والاهداف والاجراءات التنظيمية لبعض القطاعات في الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠[٢]

١ - قطاع الزراعة

يستمد قطاع الزراعة أهميته من كونه مصدرا رئيسيا للدخل لحوالي ٢٠٪ من السكان ولتوفير العمالة لحوالي ١٢٪ من القوى العاملة بالاضافة الى اهميته في تحقيق الامن الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

وبالرغم من تزايد الناتج من قطاع الزراعة بشكل مستمر حيث ارتفع من حوالي ٢٤٫٦ مليون دينار للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ الى حوالي ٤٩٫٢ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والى حوالي ٩٠٫٧ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ والى حوالي ١١٢ مليون لعام ١٩٨٥ بالاسعار الجارية. فإن نسبة مساهمته في اجمالي الدخل المحلي قد تراجعت من حوالي ٩٪ خلال الخطة الثلاثية الى ٨٫٦٪ خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والى ٧٫٩٪ خلال الخطة الخمسية الثانية.

الاهداف

١ - المحافظة على الموارد الزراعية الأساسية وحماية البيئة الطبيعية بوقف تدهورها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الاسلم، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك.

٢ - زيادة العائد على الاستثمار الزراعي ورفع دخول المزارعين والعاملين في القطاع لتشجيع الاستثمار في الزراعة واستقرار المزارعين في مزارعهم وقراهم.

٣ - زيادة الدخل الحقيقي من القطاع الزراعي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٧٫٨٪ بحيث يرتفع من ٩٧ مليون دينار (معدل الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥)، إلى ما معدله ١٣٨ مليون دينار للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وذلك من خلال زيادة الانتاج.

السياسات والاجراءات التنظيمية

١ - ايلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وزيادة حصته النسبية من حجم الاستثمارات الحكومية.

٢ - تهيئة الظروف الملائمة ووضع الحوافز الممكنة لتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة.

٣ - اعتماد التنمية الريفية الشاملة كأساس للتنمية الزراعية.

٤ - تنظيم انتاج السلع الزراعية الرئيسية من خلال تطبيق أنماط زراعية تهدف الى الحد من الفوائض، وتحقيق استقرار نسبي في الاسعار، وضمان عائدات مجزية للمزارعين.
٥ - استمرار توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية المناسبة لمؤسسات الاقراض الزراعي.
٦ - تشجيع العمل التعاوني في الزراعة.
٧ - اجراء مسح شامل للأراضي الزراعية خلال فترة الخطة لتحديد المناطق البيئية الزراعية.
٨ - تشكيل لجنة دائمة للإئتمان الزراعي.
٩ - تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية بحيث تناط بها مهام التنظيم والتطوير والرقابة على عمليات التسويق الزراعي.
١٠ - انشاء اتحاد عام للمزارعين ينبثق عنه اتحادات أو مجالس نوعية متخصصة للمنتجين لمنتوج معين أو مجموعة منتوجات زراعية.

٢ - المياه والري

تعتبر مصادر المياه في الأردن عاملا محددا للتطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد يؤدي شح المصادر المائية وتناقص الكميات المتاحة منها الى تقنين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن تطوير قطاع المياه يشكل أساسا هاما لتنمية القطاعات الأخرى.

ويعاني الأردن من مشكلة محدودية مصادر المياه المتاحة. ويقدر المعدل السنوي لكمية الامطار التي تهطل على اراضي الضفة الشرقية من المملكة بحدود (٦٠٠٠) مليون متر مكعب يضاف الى ذلك حوالي (٢٠٠٠) مليون متر مكعب تهطل على الاجزاء الواقعة من الاحواض المائية خارج الاراضي الاردنية. ويفقد القسم الاكبر من هذه الامطار بفعل التبخر، وينساب قسم منها الى الاودية والانهار والسيول، بينما يتسرب القسم الباقي الى باطن الارض لتغذية طبقات المياه الجوفية حيث سيعود جزء منها ليظهر على شكل ينابيع فوق السطح مرة أخرى. هذا وتقدر كميات المياه المتجددة سنويا للمملكة بحوالي (١٢٠٠) مليون متر مكعب بقسميها السطحي والجوفي.

الخصائص والمشكلات

١ - محدودية مصادر المياه المتاحة، وتذبذبها وابتعادها عن مواقع الحاجة اليها.
٢ - العزوف عن مراعاة التشريعات التي تحكم استغلال المياه والتقيد بأحكامها المناسبة ونقص التشريعات لما يستجد من مشكلات.

٣ – اقتصار الدراسات التفصيلية لتقييم مصادر المياه على أحواض معينة دون تغطية كامل مساحة المملكة.
٤ – ازدياد الحاجة الى المصاريف الجوفية في الأراضي المروية.
٥ – قدم واهتراء بعض شبكات توزيع المياه في المدن الرئيسية وشبكات الري السطحي أدى الى ارتفاع الفاقد من المياه وتدني كفاءة ادارتها واستعمالها.
٦ – ارتفاع كلفة تمديدات الصرف الصحي في كثير من المناطق نظرا لطبيعتها الطبوغرافية والجيولوجية وكذلك ايصالها الى مواقع معالجة مقبولة بيئيا واقتصاديا.
٧ – ازدياد كميات التسرب الى شبكات المجاري العامة في مواسم الامطار بشكل يؤثر على سلامة وكفاءة عمل محطات التنقية.

الاهداف

الاستغلال الامثل لمصادر المياه المتاحة والعناية بها والمحافظة عليها بما يتجاوب مع متطلبات التطوير الاقتصادي والاجتماعي في المملكة من أجل: –

أ – توفير ايصال المياه المنزلية ومياه الصناعة الى كافة التجمعات السكانية وانشاء انظمة الصرف الصحي لما نسبته ٦٥٪ من السكان عام ١٩٩٠ .
ب – زيادة الرقعة الزراعية المروية الى المدى الذي تسمح به مصادر المياه.

الاجراءات التنظيمية

١ – اعتماد خطة توضح بالارقام استغلال مصادر المياه في المملكة للأغراض المختلفة حتى نهاية القرن يتم تحديثها دوريا.
٢ – المحافظة على الاحواض المائية واستغلالها بكفاءة عالية يضمن طاقاتها التوازنية من خلال أنظمة وادارات متشددة.
٣ – التحديث المستمر لشبكات الرصد وتدريب كوادرها.
٤ – اعداد الدراسات التفصيلية لتقييم مصادر المياه كما ونوعاً واعداد أطلس الموارد المائية للمملكة.
٥ – تنمية الموارد المائية للمملكة عن طريق زيادة التخزين الجوفي والسطحي.
٦ – تحديث وتطوير شبكات المياه لتقليل الفاقد منها الى الحدود الدنيا وادارتها وتشغيلها بوسائل التكنولوجيا الحديثة.
٧ – دعم البحث العلمي التطبيقي في مجال استخدام المياه.
٨ – مراعاة أوضاع مصادر المياه عند ترخيص الصناعات المختلفة بهدف تمكينها من تطبيق

المواصفات القياسية الاردنية المقررة، والتشديد في مراقبة نوعية المياه غير المسموح بربطها في شبكات الصرف الصحي.

٩ – مراجعة مواصفات تمديدات الصرف الصحي وتوصيلاتها للحد من تسرب مياه الامطار الى الشبكة العامة.

١٠ – رفد قطاع المياه بالكوادر الفنية المتخصصة والاستمرار في تدريبها واعداد برامج التدريب المستمر.

المشاريع

خلاصة مشاريع الري
(بالألف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية						
١ – تمديد قناة الغور الشرقية	٢٦٠٠	٢٧٩٠	١٧٠٣	-	-	٨٠٩٣
٢ – ري الاغوار الوسطى	٢٨٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠٠	-	-	٧٠٠٠
٣ – ري الاغوار الجنوبية	-	-	٢٨٢٧	٢٢٢٦	٢٨٥٠	٨٠٠٣
٤ – ري وادي عربة	٣٠٠	٩٠٠	١٣٠٠	١٦٠٠	٢٢٠٠	٦٣٠٠
٥ – ادارة مياه الري	٧٢٨	٤٩٧	١٢٩	١٢٥	١١٦	١٥٩٥
٦ – تجميع آبار العدسية	١٥	١٥	٥٠٠	-	-	٥٣٠
٧ – الصرف الجوفي	٤٧٠	٩٩٠	٩٥٠	١١٢١	١٠٠٠	٤٥٣١
٨ – ري أراضي المخيبة	-	٢٩٢	٧٠٨	٥٠٠	-	١٥٠٠
٩ – تحويل الري السطحي الى أنابيب	-	-	١٢٠٠	١٦٠٠	٣٢٠٠	٦٠٠٠
١٠ – ري القرن ووادي العرب	٧٧٩	٦٦١	٥٦٠	١٠٠٠	-	٣٠٠٠
١١ – ناقل ابن حماد	٢٥	٢٥	١٥٠٠	-	-	١٥٥٠
١٢ – ري الزور والسويمة	-	-	-	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠
المجموع	٨٧١٧	٨٣٧٠	١٣٣٧٧	١٠٢٧٢	١٢٣٦٦	٥٣١٠٢

٣ – قطاع الصناعة والتعدين

شهد قطاع الصناعة نموا ملحوظا خلال العقدين الماضيين حيث بلغ الدخل المتأتي من هذا القطاع عام ١٩٨٥ ٢١١،٨ مليون دينار، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٩،٣٪ في عام ١٩٨٥

ويبلغ عدد العاملين في هذا القطاع حوالي ٦٠،٠٠٠ عامل حيث يشكلون ١٠٪

من مجموع القوى العاملة في الأردن.

الخصائص والمشكلات

١ - ضعف الترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الاخرى لا سيما القطاع الزراعي الامر الذي أدى الى تخلف الصناعات الغذائية عن باقي القطاعات الاخرى.

٢ - ضعف الترابط القائم بين الصناعات المختلفة.

٣ - استمرار اعتماد الصناعات التحويلية بشكل رئيسي على المواد الوسيطة والخامات المستوردة من الخارج.

٤ - ضعف الاستعداد في مجال توفير الايدي العاملة الفنية وايجاد الميكانيكية اللازمة لتدفق الكوادر الى القطاعات الصناعية التي تحتاج اليها.

٥ - ضعف القدرات والخبرات المحلية في مجالات التسويق وتقييم المشاريع وادارة المشاريع الصناعية وفق الطرق العلمية الحديثة.

٦ - النقص في المعلومات الاحصائية المتوفرة والمتعلقة بالقطاع الصناعي.

٧ - ضعف قدرة الاجهزة الوطنية على اعداد وتطوير دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية الكبرى وعدم الاشتراك الفعلي لهذه الاجهزة مع المستشارين الاجانب الذين يقومون باعداد هذه الدراسات.

٨ - ضيق السوق المحلي المتاح.

٩ - تدني قيمة الصادرات الصناعية نتيجة لضعف التكامل والتنسيق على المستوى العربي.

١٠ - ضعف وسائل تشجيع الصادرات والتأمين عليها، وضعف الاشراف على تسويق وترويج المنتجات الاردنية في الاسواق الخارجية.

١١ - ارتفاع كلفة المستلزمات والخدمات المحلية المقدمة للصناعة مثل الطاقة.

١٢ - تركز معظم الاستثمارات الصناعية في منطقة محافظة العاصمة.

١٣ - عدم وجود قانون للصناعة.

الاهداف

١ - زيادة فرص الاستخدام في القطاع الصناعي بحوالي ١٢٦٠٠ فرصة عمل.

٢ - زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية بتشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد.

٣ - زيادة القيمة المضافة ومراحل التصنيع المحلي بهدف زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

٤ – تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة حيث كان ذلك ضروريا وممكنا.

٥ – التنسيق بين الصناعات القائمة خاصة في مجالات التسويق والتدريب والابحاث والصيانة والنقل.

٦ – تقنين الاستيراد من السلع المماثلة للمنتجات المحلية وتوفير الحماية لهياكل السبل الممكنة.

٧ – توثيق العلاقات التجارية العربية وتشجيع انشاء المشاريع العربية المشتركة وتوسيع مجالات الاستثمار العربي والاجنبي في الأردن.

٨ – رفع مستوى جودة الانتاج المحلي والعمل بكل السبل على تخفيض التكاليف الصناعية وذلك باستغلال الطاقات المتاحة.

٩ – زيادة فعالية الانشطة والاجهزة التسويقية في المصانع المحلية على مستوى الاسواق الداخلية والتصديرية.

١٠ – تشجيع اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة والعائلية التي تتناسب مع البيئة المحلية لمناطق المملكة.

الاجراءات التنظيمية

١ – اعداد الدراسات الاستثمارية الدورية التي توصي بالمشاريع الصناعية ذات الاولوية لدراسة تنفيذها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص.

٢ – انشاء مدن صناعية وتوزيعها على المناطق الجغرافية المناسبة في المملكة وتجهيزها بالخدمات اللازمة.

٣ – التنسيق مع الجهات المعنية لتحديد مناطق صناعية مناسبة وقريبة من الخدمات.

٤ – تمويل الصادرات الصناعية ومنح الحوافز والتسهيلات الائتمانية لتحقيق هذه الغاية.

٥ – انشاء مؤسسة حكومية لضمان الصادرات ضد الاخطار غير التجارية.

٦ – وضع التشريعات اللازمة لحماية المنتجات المحلية.

٧ – اعفاء المواد الاولية والوسيطة وقطع الغيار اللازمة للصناعات المحلية من الرسوم الجمركية باستثناء المواد التي يوجد لها مثيل محلي.

٨ – وضع قانون للصناعة يواكب المتغيرات المستجدة وينظم عملية اقامة المشاريع الصناعية.

٩ – اعداد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات المحلية منها والمستوردة.

١٠ – وضع نظام موحد لمحاسبة التكاليف الصناعية لتطبيقه من قبل المؤسسات الصناعية.

١١ - تنظيم برامج تدريبية في حقول الادارة الصناعية، التسويق، ورفع مستوى الانتاجية.
١٢ - تقوية الاجهزة الحكومية لتصبح قادرة على تقييم دراسات الجدوى.
١٣ - تشجيع اقامة الصناعات التي تعمل على تحقيق درجة اعلى من التكامل والترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة الزراعة والانشاءات.
١٤ - تطوير المعلومات الصناعية في دوائر الاحصاءات العامة.
١٥ - تنظيم نقل التكنولوجيا الصناعية وتسجيل عقود التراخيص الصناعية، وتطوير قسم تسجيل براءات الاختراع وفحصها وتحديثها.
١٦ - توجيه التعليم المهني لخدمة الصناعات المحلية.
١٧ - اعتماد نظام تصاعدي للرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة والمماثلة للانتاج المحلي ليتناسب طرديا مع نسبة التصنيع المحلية.
١٨ - تجهيز المصانع الكبيرة والمتوسطة بمختبرات مراقبة الجودة والسيطرة النوعية.
١٩ - توجيه وسائل الاعلام المحلية للتركيز على توعية المواطن لشراء المنتجات الاردنية.
٢٠ - تنظيم مهنة تدقيق الحسابات.

٤ - الطاقة والثروة المعدنية

أ - الثروة المعدنية:

الأردن من البلدان التي تفتقر الى مصادر محلية للطاقة قابلة للاستغلال بشكل تجاري وبالوسائل التكنولوجية المعروفة، وموارده المعدنية محدودة نسبيا باستثناء الفوسفات والبوتاس واملاح البحر الميت والصخر الزيتي والجبس والرمل الزجاجي وخامات الاسمنت ومواد البناء والرخام وبعض الصخور الصناعية بالاضافة لخامات النحاس والمنغنيز المتواجدة في وادي عربة والغير مستغلة للآن بسبب تدني أسعار هذين المعدنين في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من قلة هذه الموارد فانها تشكل دعامة رئيسية في الاقتصاد الوطني كما أن الحكومة في الخطط التنموية السابقة قد أولت موضوع التحري والتنقيب عن الموارد الطبيعية وتنميتها بما في ذلك التنقيب عن البترول والغاز عناية خاصة لادراكها لأهمية هذا القطاع وانعكاساته على الدخل القومي، ومن هذا المنطلق فقد بلغت معدلات الزيادة في الانفاق السنوي على الدراسات الخاصة بالموارد الطبيعية والبحث والتحري عن المعادن

والبترول خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حوالي ٨٩٪ سنوياً.

الخصائص والمشكلات

١ - ندرة الخبرات الوطنية الضرورية لتنفيذ بعض المشاريع لا سيما في مجال التنقيب عن البترول.

٢ - ضعف وسائل الاتصال وصعوبة الحركة اثناء تنفيذ مشاريع التعدين بسبب الطبيعة الصحراوية للمناطق التي تتم فيها هذه المشاريع.

٣ - عدم مرونة الأنظمة الماليّة وأنظمة اللوازم المطبقة في العمل، الأمر الذي يتسبب في بطء واعاقة اجراءات التنفيذ.

٤ - عدم توفر الحوافز التي تساعد على استقطاب الخبرات الوطنية للعمل في المشاريع في المناطق النائية.

٥ - وجود هوة بين الأجهزة المعنية بالتنفيذ واجهزة الرقابة المالية، وعدم تفهم الاخيرة لمتطلبات المشاريع والعلم الميداني وأهمية سرعة التنفيذ.

الاهداف

١ - تكثيف عمليات التحري والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في مختلف مناطق المملكة مع التركيز على تطوير حقل حمزة واستغلاله.

٢ - الاستمرار في السعي لتأمين مصادر وطنية بديلة للطاقة لما في ذلك دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للصخر الزيتي والبحث والتنقيب عن مصادر الطاقة الحرارية الجوفية.

٣ - تدريب وتطوير الكوادر الفنية اللازمة لعمليات التحري والتنقيب عن مصادر الطاقة والثروات المعدنية.

٤ - استقطاب اهتمام الشركات العالمية في عمليات التحري والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في اراضي المملكة.

٥ - تكثيف عمليات التحري والتنقيب عن المعادن والصخور الصناعية في اراضي المملكة لا سيما تلك التي تحتاجها الصناعة الوطنية كالكبريت.

٦ - التركيز على استغلال الخامات المكتشفة لسد احتياجات الصناعة الوطنية وللتصدير ايضا كالفلسبار والربولي والترافرتين.

الاجراءات التنظيمية

١ – تطوير نظام الحوافز يساعد على استقطاب الكفاءات المدربة والاحتفاظ بها خاصة تلك العاملة في المناطق الصحراوية والنائية.

٢ – اعادة النظر في قانون المصادر الطبيعية على ضوء التغيرات التي طرأت على مهام سلطة المصادر الطبيعية بعد احداث سلطة المياه.

٣ – اعداد نظام خاص بشؤون البترول يحدد المبادىء والأسس الواجب اعتمادها في بناء العلاقة مع الشركات الأجنبية التي تبدي اهتماما في القيام بعمليات التنقيب عن البترول في الأردن.

خلاصة مشاريع الموارد الطبيعية
(بالالف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية						
١ – التنقيب عن البترول	١٢١٤٨	٧٠٠٠	٨٨٤٠	٧٥٩٠	٧٥٢٠	٤٣٠٩٨
٢ – دراسات الصخر الزيتي	٦٢٠	٣٠٠	٣٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٢٧٢٠
٣ – التنقيب عن مصادر الطاقة الحرارية الجوفية	٥٠٠	١٠٠٠	١٢٥	١٢٥	٥٠	١٨٠٠
٤ – التحريات العامة	١٧٢	٢٠٠	١٥٠	١٢٥	١٢٥	٧٧٢
٥ – المسح الجيولوجي العام	١٦٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٦٨
٦ – رصد الزلازل	٢٠٠	١٥٦	١٢٠	١١٤	١١٥	٧٠٥
٧ – دراسات الهندسة الجيولوجية للمدن والمرافق العامة	١٢٢	٤٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٣٧
٨ – المعهد العربي لتدريب الاطر المتوسطة لقطاع التعدين	٥٠	٣٥٠	٥٥٠	١٠٥٠	٢٥٠	٢٢٥٠
المجموع	١٣٩٨٠	٩١٤٦	١٠٢١٠	٩٩٢٩	٨٨٨٥	٥٢١٥٠

ب – الطاقة

شهد الأردن خلال خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ – ١٩٨٥ تطورا في القطاع حيث بلغ النمو في الطلب على الطاقة حوالي ٩٪ سنويا، وذلك نتيجة انجاز معظم المشاريع الواردة في الخطة لهذا القطاع، وحقق الدخل من قطاع الكهرباء خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ نموا ملحوظا بلغ ١٣،١٪ سنويا حيث ارتفعت القيمة المضافة من حوالي ١٥،٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٢٨،٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، ونظرا لما حققه الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ من معدلات نمو مماثلة فان الاهمية النسبية لقطاع الكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي بقيت ثابتة تقريبا طيلة هذه الفترة.

اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة في مجال تكرير البترول فان نمو هذه القيمة قد سجل ما معدله ١٢،٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، حيث ارتفع من ١٥،٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٢٦،٣ مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم الى ٢٨،٣ مليون دينار مقدارا لعام ١٩٨٥ ، هذا وقد ارتفعت الأهمية النسبية لدخل المصفاة من حوالي ١،٥٪ مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ الى حوالي ١،٨٪ لعام ١٩٨٤ .

ولقد تطور نمط استهلاك الكهرباء وتوزيع ذلك الاستهلاك على كافة القطاعات المستهلكة بشكل يواكب تطور القطاعات الاقتصادية في المملكة. فنلاحظ ازدياد حصة استهلاك الصناعة سنة بعد اخرى بشكل اكبر من استهلاك باقي القطاعات. وتأتي الصناعة كأكبر مستهلك للكهرباء يليها القطاع المنزلي ثم القطاع التجاري فباقي القطاعات.

الخصائص والمشكلات

١ - اعتماد الأردن الكلي على النفط المستورد لتأمين احتياجاته من الطاقة بحيث تجاوز المستوردات منه قيمة جميع الصادرات الوطنية في المعدل خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٢ - طول الفترة اللازمة لتنفيذ بعض مشاريع القطاع وخاصة مشاريع توليد الطاقة الكهربائية مما يؤدي الى استمرار الانفاق على تلك المشاريع لأكثر من خطة خمسية.

٣ - ضخامة حجم الاستثمار في مشاريع القطاع الرئيسية.

٤ - ندرة الأطر الفنية المحلية المتخصصة والمؤهلة في بعض نشاطات القطاع.

٥ - عدم توفر مراكز تدريب توعية متطورة ومتخصصة وذات مستوى متقدم لرفع كفاءة الجهاء الفني وتدريب أطر جديدة.

٦ - الاعتماد بشكل كبير على المستشارين والمتعهدين الأجانب في تصميم وتنفيذ المشاريع وذلك بسبب التأخر في نقل المعرفة ووجود صعوبات في بعض الأحيان تعيق استكمال نقل المعرفة والتكنولوجيا.

٧ - عدم خضوع الفنيين الكهربائيين العاملين في القطاع الخاص ولا سيما في التمديدات الكهربائية الى تصنيفات فنية محددة.

٨ - عدم وجود مخططات تنظيمية لكثير من القرى مما يعيق ايصال الكهرباء اليها بشكل منظم.

٩ - ضعف شبكات التوزيع الكهربائية في بعض المناطق مما يؤدي الى ضعف الجهد الكهربائي.

١٠ - عدم توفر ربط كهربائي مع الأنظمة الكهربائية المجاورة يعتمد عليه وقت الحاجة.

١١ - الاسراف في استعمال الطاقة عند بعض فئات المستهلكين.

١٢ - قلة وسائط النقل الجماعية والكبيرة مما يؤدي الى زيادة استهلاك الطاقة في قطاع النقل.

١٣ - عدم وجود تشريعات ومواصفات قياسية أردنية تحكم تصنيع أجهزة ومعدات الطاقة ومواد العزل الحراري واستخداماته في البناء مما أثر على مستوى الصناعة الوطنية في هذا المجال وأعاق تحقيق الوفر المنشود في استهلال الطاقة.

١٤ - عدم التوافق بين الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة والارتفاع المحلي لها مما اضطر الدولة لدعم هذه الأسعار وبالتالي لم تعكس الأسعار المحلية للطاقة التكاليف الفعلية الا ان الحكومة بنت سياسة تسعير تعتمد على الغاء الدعم تدريجيا ليعكس سعر الكلفة.

الأهداف

١ - تنويع مصادر الطاقة والتركيز على تطوير مصادر محلية لها وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية لتسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعة والعمل على تعميمها.

٢ - المحافظة على استمرارية التيار الكهربائي باقل تكلفة ممكنة وزيادة استطاعة التوليد لمجابهة الأحمال الكهربائية وايصال الكهرباء الى كامل سكان الريف.

٣ - اعداد وتنفيذ برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة في كافة القطاعات الاقتصادية بقصد الحد من هدرها.

٤ - العمل على تحقيق الربط الكهربائي مع الأقطار العربية المجاورة واقامة مشاريع توليد مشتركة.

٥ - دعم ومشاركة الجهود العربية لانشاء اتحاد منتجي وموزعي الطاقة الكهربائية عن طريق انشاء شركة عربية لهذه الغاية.

٦ - تدريب وتطوير الكفاءات المحلية في جميع مجالات الطاقة.

الاجراءات التنظيمية

١ - الاستمرار في تطبيق سياسات تسعير واقعية بحيث تعكس الكلفة الفعلية وتساعد على ترشيد استهلاك الطاقة بما في ذلك تطبيق تعريفات تحقق موارد ذاتية

لمؤسسات القطاع تمكنها من المساهمة في تمويل مشاريعها الانمائية واقلال الاعتماد على التمويل الاجنبي.

٢ - الاستمرار في اصدار المواصفات القياسة للموارد والتنظيمات لأعمال التمديدات الكهربائية الداخلية واصدار نظام يحكم عمل الفنيين الكهربائيين العاملين في هذا المجال وايجاد الهيكلية القادرة على مراقبة المواصفات والتنظيمات وأمال الفنيين بما في ذلك اصدار شهادات التخويل لهم.

٣ - اصدار مواصفات قياسية للأجهزة والمعدات والتشريعات اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة وحسن استخدامها وتطوير الصناعة الوطنية في هذا المجال.

٤ - تشكيل لجنة وطنية للطاقة النووية والوقاية من الاشعاعات النووية.

خلاصة مشاريع الطاقة الصناعية

(بالألف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية						
١ - نقل وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية	٢٠٥٠	٤١٠٠	٥٨٥٠	٢٣٠٠	١٧٠٠	١٦٠٠٠
٢ - الطاقة المتجددة	٩٠	١٦٠	٢٩٥	٢٣٥	٢٢٠	١٠٠٠
٣ - استخلاص الكبريت	٢٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠	-	٣٠٠٠
٤ - الحفاظ على الطاقة والحد من تلوث المياه الصناعية في المصفاة	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	-	٢٧٥٠
مجموع الاستثمار	٢٨٤٠	٦٠١٠	٨٦٤٥	٣٣٣٥	١٩٢٠	٢٢٧٥٠
مشاريع أخرى						
٥ - تخطيط الطاقة (دراسات)	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٧٥٠
المجموع العام	٢٩٩٠	٦١١٠	٨٧٤٥	٣٥٣٥	٢١٢٠	٢٣٥٠٠

مصادر تمويل مشاريع الطاقة الصناعية

(بالألف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
١ - موازنة عامة	-	-	٤٠	٣٠	٢٠	٩٠
٢ - تمويل ذاتي	٢٠٥٠	٤١٠٠	٥٨٥٠	٢٣٠٠	١٧٠٠	١٦٠٠٠
٣ - مساعدات	٢٤٠	٢٦٠	٣٥٥	٤٠٥	٤٠٠	١٦٦٠
٤ - قطاع خاص	٧٠٠	١٧٥٠	٢٥٠٠	٨٠٠	-	٥٧٥٠
المجموع	٢٩٩٠	٦١١٠	٨٧٤٥	٣٥٣٥	٢١٢٠	٢٣٥٠٠

٥ - القوى العاملة والعمل

اثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها دول المنطقة ومنها الأردن خلال الفترة الماضية على سوق العمل الأردني بشكل عام وعلى هيكل وخصائص وتوزيع القوى العاملة الأردنية بشكل خاص، حيث تحول الأردن من حالة شبه التشغيل الكامل في نهاية السبعينات الى بلد يشكو من فائض في بعض التخصصات التعليمية والفئات المهنية. ولهذا جاء هدف خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل من بين اهم اهداف الخطة الخمسية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وقد حظى موضوع التوازن بين عنصري العرض والطلب على القوى العاملة خلال سنوات الخطة على أهمية خاصة من قبل المسؤولين والمخططين، حيث تم حشد الموارد الاستثمارية بهدف تحقيق الحد الاقصى من الاستخدام.

الخصائص والمشكلات:

١ - تراجع بعض الفعاليات الاقتصادية بشكل خاص، وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام ادى الى التأثير على قطاع القوى العاملة والانتقال من وضع شبه التشغيل الكامل الذي ساد الأردن في نهاية السبعينات، الى ظهور بوادر بطالة في سوق العمل المحلي في الثمانينات.

٢ - بقاء معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل متدنيا بالرغم من ارتفاعه الطفيف فهو في حدود ٢١٪ من اجمالي السكان.

٣ - تباطؤ معدلات هجرة العمال الأردنيين للخارج، مع ظهور بوادر هجرة عائدة للقوى العاملة الأردنية خلال السنوات الاخيرة من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

٤ - ارتفاع عدد القوى العاملة الوافده الى سوق العمل المحلي.

٥ - وجود نقص كمي ونوعي في القوى العاملة الأردنية من مستويات العمل الاساسية (العمال المهرة ومحدودي المهارات)، بينما يوجد فائض من مستويات العمل العليا وبعض مجالات مستويات العمل الاساسية.

٦ - ارتفاع نسبة العاطلين من مخرجات النظام التعليمي العام (الاكاديمي).

٧ - ضعف التنسيق على المستوى المؤسسي بين الجهات المعنية ببرامج الاعداد والتدريب المهني، وكذلك ضعف مشاركة المؤسسات الاهلية والنقابات في اعداد القوى العاملة وتدريبها.

٨ - بروز الحاجة الى تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والتدريب المهني لتنسجم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وبما يتلائم والخبرات المكتسبة في هذا المجال.

٩ - استمرار النقص في بعض البيانات والمعلومات الاحصائية والدراسات المتعلقة بسوق العمل نتيجة عدم استخدام الحاسوب في هذا المجال.

الاهداف

١ - بلورة سياسات واضحة فيما يتعلق بالهجرة الوافدة تتسم بمرونة التطبيق وتتجاوب مع التطورات والمستجدات التي تطرأ على سوق العمل وتستهدف بالدرجة الأولى احداث التوازن في سوق العمل وتوفير المزيد من فرص العمل للعمال الأردنيين لاحلالهم محل العمالة الوافدة كما وتستهدف تنظيم هجرة الأردنيين للعمل في الخارج.

٢ - توسيع نطاق التدريب المهني افقيا وعموديا ليشمل مختلف التخصصات المهنية.

٣ - زيادة مشاركة المؤسسات الأهلية والنقابات في اعداد القوى العاملة وتدريبها والتنسيق على المستوى المؤسسي بين الجهات المعنية ببرامج الاعداد والتدريب المهني.

٤ - تطبيق نظام وطني شامل لتصنيف المهن وتوصيفها وتحديد مستويات العمل المهني للعمال.

٥ - وضع نظام احصاء وطني شامل لاحصاءات العمل من اجل الاستفادة منه في التخطيط لقطاع القوى البشرية والاستخدام.

الاجراءات التنظيمية:

١ - دعم وزارة العمل واجهزتها وبالذات مكاتب الاستخدام وتفتيش العمل، وادخال استعمال الحاسوب بغرض بناء نظام معلومات شامل لاحصاءات العمل يوفر البيانات والاحصاءات اللازمة ويحدثها باستمرار لخدمة مختلف الجهات ذات العلاقة، مما يساعد على تطبيق سياسات الاستخدام بمرونة في مجال تشغيل العمالة الاردنية والوافدة.

٢ - تخفيف حدة البطالة المتوقعة عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية.

٣ - العمل على تطوير معاهد الثقافة العمالية في مجال الخدمات التي تقدمها للعمال.

٤ - اجراء الاتصالات مع المنظمات العربية والدولية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للقوى

العاملة في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والتدريب المهني.

٥ – انشاء مراكز جديدة للتدريب المهني وتوسيع المراكز القائمة وتعميم خدماتها لتغطي تخصصات جديدة، ولتشمل كافة المناطق وتوفير التسهيلات اللازمة للتوسع في برامج التدريب.

٦ – التعاون مع الجهات المعنية وبخاصة وزارتي التربية والتعليم والزراعة لتعميم خدمات التدريب المهني على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات كالصحة والفندقة والنقل وغيرها، وتطوير البرامج والمواد والاساليب التعليمية التدريبية في مختلف التخصصات.

٧ – العمل على تطوير دور مؤسسة التدريب المهني في مجال الارشاد الصناعي ضمن اطار العمل الذي تتولاه وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون معها.

٨ – العمل على تطوير معهد السلامة والصحة المهنية لتوفير التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والارشادات اللازمة في هذا المجال.

٩ – اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير كافة البيانات الاحصائية المتعلقة بالمشمولين بالضمان الاجتماعي للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والتخطيط ودراسات القوى العاملة.

٦ – التربية والتعليم

شهد الأردن في الفترة الماضية تطوراً ملموساً في مجال التربية والتعليم، فارتفع عدد الطلبة من ٢٤٠،٣ الفا عام ١٩٥٥ الى ٨٦٣،٩ الفا عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ، كما ازداد عدد المعلمين من ٦٧٨٨ معلما ومعلمة عام ١٩٥٥ الى ٣٤١١٩ معلما ومعلمة عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ وبلغت نسبة التحاق طلبة المرحلة الابتدائية (فئة السن ١٥ – ١٧) نحو ٦٨،٢٪ والعالي (فئة السن ١٨ – ٢٣) نحو ٢٢٪ عام ١٩٨٤ . وخلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٤ انخفض معدل الطلبة لكل مدرس من ٣٥ طالبا الى ٣٢ طالبا في المرحلة الابتدائية، ومن ٢٣ طالبا الى ٢٠ طالبا في المرحلة الثانوية، في حين بقي معدل عدد الطلبة لكل مدرس ثابتا ٢١ طالبا في المرحلة الاعدادية.

الخصائص والمشكلات

١ – ارتفاع نسب الرسوب والتسرب.

٢ – عزوف الذكور عن الالتحاق بمهنة التعليم وارتفاع اعداد المعلمين المتسربين من جهة أخرى لأسباب معنوية ومادية ومهنية واجتماعية.

٣ - النقص في اعداد المعلمين المؤهلين في المرحلة الثانوية الأكاديمية والمهنية.
٤ - قصور بعض المناهج والكتب المدرسية عن ربط المبادىء والنظريات والقوانين بالتطبيقات والمواقف العملية واليومية.
٥ - ضعف التركيز على المهارات العقلية المتنوعة، بحيث ينتقل الاهتمام من الحفظ والاستيعاب والتذكر الى التحليل والتركيب والتقويم والتجريب.
٦ - الحاجة الى تنظيم العلاقات والصلات بين مناهج المواد المختلفة لازالة ما قد يوجد من التكرار الأفقي والعمودي، والعمل على ترابط هذه المناهج وتوجهها نحو منطق المنهج المتداخل Inter - disciplinary
٧ - وجود بعض الاكتظاظ في المعلومات في عدد من المناهج والكتب الدراسية.
٨ - قلة استخدام المختبرات والمكتبات المدرسية مما يؤثر على العملية التربوية.
٩ - ارتفاع عدد الأبنية المدرسية المستأجرة غير الملائمة للتدريس.
١٠ - افتقار الكثير من المدارس للمرافق المختلفة من مختبرات ومكتبات وقاعات وساحات وملاعب ودورات مياه واسوار.

الاهداف

١ - رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الالزامي من ٩٠٪ الى ٩٤٪.
٢ - الحد من الاهدار التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب من خلال تحسين نوعية التعليم، بحيث تقل نسبة التسرب عن ٣٫١٩٪ ونسبة الرسوب عن ٥٫٦٥٪.
٣ - توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين.
٤ - رفع نسبة المعلمين المؤهلين مسلكيا للتدريس في المرحلة الثانوية الى ٥٠٪ واستكمال تأهيل المشرفين التربويين.
٥ - اعادة بناء الخطط الدراسية والمناهج والكتب المدرسية في مختلف مراحل التعليم الذاتي والتعليم المستمر.
٦ - استخدام منهج البحث العلمي في مختلف عمليات التطوير وتأكيد اهمية التجريب واختبار الافكار والنظريات وأساليب التعلم المختلفة.
٧ - اعتماد الدراسات العلمية التطبيقية والدراسات المقارنة في تطوير المناهج والمتعلقة بحاجات المجتمع الاردني والمفاهيم الأساسية للعلوم المختلفة وخصائص نمو الطلبة الأردنيين.
٨ - تنظيم العلاقات والصلات بين مناهج المواد المختلفة لازالة ما قد يوجد من التكرار

الأفقي والعمودي مع المحافظة على ترابط هذه المناهج وتوجيهها نحو منطق المنهج المتداخل.

٩ - خفض نسبة الأبنية المستأجرة في المرحلة الالزامية الى ٣٥٪.

١٠ - توفير الأبنية الملائمة لاستيعاب الزيادات السنوية في اعداد الطلبة.

الاجراءات التنظيمية

١ - فتح مدارس في التجمعات السكانية التي يتوفر فيها عشرة طلاب أو أكثر.

٢ - تنظيم التشريعات المتعلقة بالزامية التعليم ومعالجة الاهدار الناتج عن التسرب.

٣ - تقديم خدمات الفحص الطبي لمختلف الطلبة.

٤ - تشجيع القطاع الخاص على فتح المدارس في مختلف المناطق السكانية.

٥ - تصميم برامج تقوية لتحسين المستوى التحصيلي للطلبة.

٦ - تدعيم الاجهزة العاملة في اقسام رياض الاطفال لتتمكن من الاشراف الاداري والفني على رياض الاطفال وتشجيع الهيئات والمؤسسات على انشاء رياض اطفال جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه الرياض.

٧ - وضع برامج لايفاد المعلمين الى الجامعات الأردنية لدراسة دبلوم أو ماجستير التربية.

٨ - تطوير البرامج الحالية لاعداد معلمي المرحلة الالزامية في الجامعات الاردنية.

٩ - تنظيم برامج تنمية كفاءات الفنيين في مجالات الحاسب الالي وتقنيات التعليم.

١٠ - اعادة تنظيم بنية التعليم الثانوي بحيث يتحقق التكامل بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني ما امكن بحيث يدرس الطالب مجموعة من المواد الاكاديمية والمواد المهنية معا، مع مراعاة صلة التعليم بالعمل المنتج وخطط التنمية، تمهيدا لاعداد الخطط الدراسية والمناهج والكتب المدرسية في ضوء ذلك.

١١ - تطوير الخطط الدراسية لصفوف المرحلة الالزامية، وبناء مناهج هذه المرحلة وفق الخطوط العريضة الجديدة المقررة لتطوير التعليم الالزامي.

١٢ - اعداد نماذج من الاختبارات المدرسية والامتحانات العامة التي تقيس بشكل متوازن مجموعة المعارف والمهارات العقلية العليا والمهارات العملية، استخدام هذه النماذج في تقييم تحصيل الطلبة في الامتحانات المدرسية والامتحانات العامة والعمل على تقنينها.

١٣ - التوسع في انتاج برامج تلفزيونية واذاعية تتكامل مع النشاطات المنهجية للمساعدة على تحقيق اهداف المنهج بحيث تسهم هذه البرامج في مساعدة الطلبة على

التعليم الذاتي.

١٤ - العمل على تشكيل هيئة أو مؤسسة وطنية تشرف على تخطيط وتنفيذ الأبنية المدرسية.

١٥ - العمل على تخصيص قطع اراضي لاقامة الأبنية المدرسية في مشاريع الاسكان المختلفة بالتعاون مع مؤسسة الاسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

١٦ - التوسع في انشاء الأبنية المدرسية والمرافق اللازمة للنشاطات التربوية لمختلف مراحل التعليم ومراعاة التوزيع الجغرافي لهذه الأبنية.

٧ - التعليم العالي

انشئت وزارة التعليم العالي في الأردن بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ ، لتتولى ومجلس التعليم العالي تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية في نطاق مؤسسات التعليم العالي، ولتمارس مهامها وصلاحياتها لتحقيق اهداف التعليم العالي المنصوص عليها في المادة (٣) من قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ .

- بلغ عدد طلبة مستوى الدكتوراه في قسم اللغة العربية وادابها في كلية الاداب/ الجامعية الأردنية ١١ طالبا في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ .

- يبين الجدول التالي التوزيع النسبي لأعضاء الهيئات التدريسية المتفرغين في كليات المجتمع الاردنية حسب المؤهل العلمي والسلطة المشرفة في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ .

السلطة المشرفة المؤهل العلمي	وزارة التربية والتعليم	وزارات ودوائر أخرى	وكالة الغوث الدولية	كليات خاصة	المجموع الكلي
دكتوراة	٤،٥	٨	٣	١	٣،٥
ماجستير	١٥،٥	١٥،٥	١٤،٤	١٢	١٤
دبلوم عالي	٢٢	١	٧	١٠،٥	١٤،٥
بكالوريوس	٥٢	٣٨،٥	٤٩،٥	٧١،٥	٥٨،٥
دبلوم متوسط	٦	٣٦	٢٣	٤،٥	٩
توجيهي	-	١	٣	٠،٥	٠،٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الخصائص والمشكلات

١ – اعتماد معيار التحصيل في امتحان الدراسة الثانوية العامة معيارا اساسيا للقبول في الجامعات وفي تخصصات دون غيرها مما أدى الى أن يتركز قبول افضل الطلبة تحصيلا في تخصصات بعينها.

٢ – ضعف الارشاد والتوجيه للطلبة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

٣ – ارتفاع نسبة الطلبة الى أعضاء هيئة التدريس عن المعدلات المقبولة.

٤ – ضعف الاقبال على البحث العلمي وخاصة ما اتصل منه بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وايجاد الحلول التطبيقية لمشكلاتها.

٥ – التعليم الجامعي محصور حاليا في المؤسسات الرسمية، أما كليات المجتمع فمنها مؤسسات عامة ومنها مؤسسات خاصة.

٦ – ضعف التنسيق بين كليات المجتمع والمعاهد فيما بينها، وغياب التنسيق بينها وبين الجامعات.

٧ – توقف فرص التعليم العالي في الأردن امام خريجي كليات المجتمع عند الامتحان العام (الشامل) لكليات المجتمع.

٨ – عدم الموائمة بين حاجات سوق العمل، وفرص الاختصاصات المتاحة في كليات المجتمع.

٩ – انخفاض أهلية الأبنية والأجهزة والمرافق اللازمة لأنشطة كلية المجتمع.

الاهداف

١ – مواصلة عملية تطوير التعليم العالي ليواكب التقدم العلمي والمعرفي، ويغنيه ويلبي حاجات المجتمع.

٢ – تطوير اسس تقويم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها المختلفة.

٣ – تنظيم عملية الالتحاق بالتعليم العالي في ضوء دراسة احتياجات المجتمع من القوى العاملة في مختلف المهن والاعمال ولا سيما متطلبات خطط التنمية.

٤ – زيادة فرص التعليم العالي في الأردن وتنويعها.

٥ – توثيق الصلات بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المختلفة.

٦ – تقديم التوجيه والارشاد لطلبة التعليم العالي.

٧ – تعميق البحث العلمي في مؤسسات التغليم العالي.

٨ – تنمية كفاءات المدرسين العاملين في كليات المجتمع.

٩ - تطوير البرامج والخطط والمناهج الدراسية لمختلف تخصصات كليات المجتمع.

الاجراءات التنظيمية

١ - القيام بدراسات وبحوث في المجالات ذات العلاقة بالتعليم العالي لغايات تطويره ورفع مستواه.

٢ - انشاء بنك معلومات التعليم العالي لغايات حفظ المعلومات وتخزينها واسترجاعها والافادة منها.

٣ - توفير أدوات البحث العلمي من قوى بشرية مؤهلة ومرافق وتجهيزات ومخصصات مالية لاجراء البحوث العلمية الهادفة، والتقويم الدوري لهذه البحوث.

٤ - اتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والدولية والعربية والمحلية، لتمكينهم من الاطلاع على ما يستجد في مجالات تخصصهم.

٥ - تطوير الأجهزة الإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي، واتاحة الفرص أمام العاملين للالتحاق ببرامج التدريب المحلية والعربية والاجنبية.

٦ - تطوير مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم العالي.

٧ - مشاركة المتخصصين في مؤسسات التعليم العالي في تقديم الاستشارات والخدمات للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في لجان مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

٨ - تأليف لجنة لتطوير برامج الدراسة في كليات المجتمع وخططها ومناهجها.

٩ - التوسع في برامج الدراسات العليا، على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه، واستكمال النقص في أعضاء هيئة التدريس عن طريق الايفاد لنيل درجة الدكتوراه.

١٠ - توفير التجهيزات والمرافق اللازمة، واستكمال الأبنية والتجهيزات القائمة، لزيادة قدرة الجامعات على الاستيعاب.

خلاصة مشاريع وزارة التعليم العالي (بالالف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية						
١ - تطوير مكتبات كليات المجتمع التابعة لوزارة التعليم العالي.	-	١٢٠	١٢٠	-	-	٢٤٠
٢ - مكتبة وزارة التعليم العالي	-	٣٠	١٥	١٠	٥	٦٠
٣ - بنك معلومات التعليم العالي	-	١١٦	٤٧	٣٤	٣٥	٢٣٢
٤ - انشاء كلية مجتمع في معان	-	٣٠٠	٤٥٠	-	-	٧٥٠
المجموع	-	٥٦٦	٦٣٢	٤٤	٤٠	١٢٨٢
مشاريع اخرى						
٥ - اجراء دراسات وبحوث	١٠٠	١٥٠	-	-	-	٢٥٠
المجموع	١٠٠	٧١٦	٦٣٢	٤٤	٤٠	١٥٣٢

خلاصة مشاريع جامعة اليرموك الموقع الرئيسي

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية						
١ - كلية العلوم الطبية	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	١٢٠٠٠
٢ - كلية الزراعة والطب البيطري	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٦٠٠	-	٣٠٠٠
٣ - مباني المحور الاجتماعي	-	-	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠
المجموع	١٨٠٠	٢٨٠٠	٣٨٠٠	٥١٠٠	٥٥٠٠	١٩٠٠٠

٨ - الصحة

شهد القطاع الصحي على مدى ربع القرن الماضي تقدما كبيرا على كل الاصعدة وفي كل القطاعات. حيث انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من ١٥١ وفاة لكل ألف مولود عام ١٩٦١ الى ٦٠ وفاة لكل ألف مولود في عام ١٩٨٤ وارتفع معدل توقع الحياة بعد السنة الأولى من الولادة من ٤٥٫٨ سنة للذكور و ٤٦٫٥ سنة للاناث في عام ١٩٦١ الى ٦٧ سنة للذكور و ٧١ سنة للاناث في عام ١٩٨٤ وارتفعت نسبة الاطباء للسكان من ١٫٨ طبيب لكل عشرة آلاف نسمة عام ١٩٦١ الى ١١٫٤ عام ١٩٨٤ .

وارتفع تبعا لذلك قطاع الصحة. وارتفع معدل أسرة المستشفيات للسكان من ١٧ سريرا لكل عشرة آلاف نسمة عام ١٩٨١ الى ١٨،٨ سريرا عام ١٩٨٤ . وارتفع عدد المراكز الصحية من ٦١ عام ١٩٦١ الى ١٥٠ مركزا عام ١٩٨٤ وارتفعت موازنة الصحة من حوالي مليون دينار عام ١٩٦١ الى ٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ .

الخصائص والمشكلات

١ - صعوبة الوصول الى مراكز الخدمات لعدد من مواقع التجمعات النائية ذات الكثافة السكانية المتدنية، ومن الضروري العمل على توفير الخدمات لهذه المواقع.

٢ - تعدد الجهات المسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية مما أدى الى الازدواجية في الاتاحة والاداء وعدم وضوح في توزيع الادوار، بالاضافة الى التنافس على الموارد المادية والبشرية المحدودة واستفادة الفرد من أكثر من نظام صحي مما يشكل عبئا على الموارد المتاحة.

٣ - سوء توزيع الخدمات جغرافيا وسكانيا.

٤ - تفاوت النمو بين مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانية والثالثة وعدم التوازن في كل مستوى من حيث توزيع المسؤوليات والادوار والتخصصات.

٥ - تفاوت دخول أفراد نفس الكفاءات في مختلف القطاعات مما يؤدي الى النزوح من قطاع الى آخر.

٦ - ضعف آلية التخطيط نتيجة لعدم توفر نظام سليم وموحد لجمع المعلومات الصحية واستجابة التخطيط للمطالب وليس استجابة للحاجة الفعلية.

٧ - تمركز خدمات القطاع الخاص في المدن الرئيسية وخاصة العاصمة.

٨ - ازدياد أعداد الأطباء والصيادلة وأطباء الاسنان لعدم وجود ضوابط تعليمية لتحقيق تناسب بين أعداد الدارسين لتلك المهن والحاجة اليهم.

٩ - تدني معدل استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الاولية المتاحة وذلك بسبب عدم الاقتناع بفعالية وسوية أداء هذه الخدمات وعدم تحمس الاطباء للعمل في هذا الحقل، بالاضافة الى عجز الاعلام بشكل عام عن توجيه المواطنين للاستفادة منها.

١٠ - صغر أعداد الكوادر المساعدة وخاصة في مجال التمريض والقبالة نظرا لعدم اقبال الفتيات على تلك المهن وحتى وقت قريب.

١١ - تفاوت الاداء بين الاطباء نتيجة لتعدد واختلاف المدارس العلمية التي تخرجهم

وتفاوت مستويات الخريجين في كوادر المهن الطبية المساعدة وبالتالي تفاوت مستويات الاداء.

١٢ - تدني معدل انفاق الفرد على الصحة بالقياس الى متطلباته من الرعاية الصحية.

الاهداف

١ - خلق الرعاية الصحية الأولية المتكاملة بهدف تخفيض تكاليف الخدمات الطبية.
٢ - توحيد أنظمة التأمينات الصحية المختلفة في القطاعين العام والخاص في نظام واحد.
٣ - الاستفادة من مؤسسات الخدمة الصحية والكوادر الطبية.
٤ - تطوير المشافي الموجودة وتحقيق تكافؤ في توزيع أسرة المشافي على جميع أنحاء المملكة.
٥ - تطوير الكفاءات الادارية في الحقل الصحي من خلال برامج تدريبية كفؤة.
٦ - توفير مصادر مالية لأغراض البحث والتطوير.

الاجراءات التنظيمية

١ - زيادة عدد المراكز الصحية وتحسين نوعية خدماتها.
٢ - توفير الاطار التشريعي اللازم لتمكين الوزارة من التعاقد مع الأطباء العاملين في القطاع الخاص.
٣ - ان يقوم المجلس الصحي العالي بالتخطيط والتنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة.
٤ - تحديث وتطوير الادارة الصحية بتوفير مجموعة كبيرة من المدراء ذوي مستويات علمية متعددة وتخصصات مختلفة بحيث يتمكنوا من تدريب مجموعات من المدراء المساعدين.
٥ - انشاء نظام لخزن وتحليل المعلومات والاحصائيات الصحية.
٦ - تنظيم عملية التعليم الصحي المستمر للعاملين في الخدمة الصحية وبمختلف طبقاتهم واختصاصاتهم.

المشاريع

تتضمن الخطة ١٨ مشروعا صحيا مختلفا بتكلفة اجمالية قدرها ٦٢ مليون دينار وتتضمن هذه المشاريع بناء ١٤ مركزا صحيا وشاملا و ٢٧ مركزا صحيا أوليا وتطوير ١٣ مركزا لضمان تقديم خدمات صحية متكاملة شاملة. وتهدف المشاريع الخاصة بالتمريض والقبالة الى تخريج ٢٠٠ ممرضة وقابلة قانونية من كليات التمريض في اربد والزرقاء. كما وسينشأ مستشفى بسعة ١٠٠ سرير في الكرك بتكلفة ٣ ملايين دينار. كما وسينشأ المزيد

من المستشفيات في كل من عجلون والبلقاء والمفرق والطفيلة. وتتضمن المشاريع الصحية الاخرى بناء منازل للممرضات في مستشفيات الخدمات الطبية الملكية واستكمال بناء مستشفى العمال بالعقبة وتوسيع كلية تمريض الاميرة منى للتمريض وانشاء مركز للتدريب العاملين في الخدمات الطبية الملكية.

٩ - الانشاءات

شهد هذا القطاع تطورات متسارعة خلال العقد السابق ترجمت في معدل النمو الحقيقي الذي تحقق خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ حيث بلغ ٢٣٫٥٪ والذي فاق جميع معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاخرى. وبلغ الانفاق الاستثماري على هذا القطاع ٧٥٠٫٨ مليون دينار خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وارتفع الى ١٢٣٨٫٧ مليون دينار خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٤ ،وبلغت نسبة الانفاق على المباني السكنية من مجموع الإنفاق في قطاع الانشاءات ٣٨٫٨٪ و ٤٨٫٧٪ و ٤٩٫٨٪ للسنوات، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ على التوالي، في حين كان نصيب المباني غير السكنية ٤٫٥٪ ، ٧٫٥٪، ٨٫١٪ لنفس السنوات. وارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٠٪ في عام ١٩٨٥ . ويستوعب هذا القطاع ما نسبته ١٧٪ من مجموع القوى العاملة وهي اعلى نسبة بعد قطاع الخدمات. وباعتبار قطاع الانشاءات اكثر القطاعات حساسية بالنسبة للظروف الاقتصادية، فقد حقق زيادات نمو متواضعة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

الخصائص والمشكلات

١ - يعتبر قطاع الانشاءات قطاعاً حديثاً بمؤسساته وخبراته، بالاضافة الى ان طبيعة الأعمال فيه متشعبة ومتشابكة بدرجة مكثفة مع القطاعات الاخرى، مما يميزه بخاصية ارتفاع نسبة تأثره في مجموع الفعاليات الاقتصادية.

٢ - لا يزال هذا القطاع يعاني من الضعف في التخطيط والادارة المالية واستيعاب التقنية الحديثة لتسخيرها في رفع كفاءة الانتاج وتقليل الكلفة.

٣ - تدني طاقة ومستوى العديد من شركات المقاولين وضعف القدرات الادارية فيها عامة، بسبب اعتمادها على الاساليب التقليدية الفردية مما يضعف منافستها للشركات الاجنبية.

٤ - قصور مؤسسات هذا القطاع عن مواكبة التطور التنموي السريع والاستفادة من الفرص المتاحة بفضل التوسع الكبير في الاستثمارات.

٥ - غموض العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بسبب غياب العقود العادلة الموحدة واعتمادها من الأطراف كافة.
٦ - تفاوت الاساليب المتبعة في تأهيل المستشارين لدراسة وتنفيذ المشاريع.
٧ - النقص في الكفاءات الحرفية وتدريبها وتنظيم اجازتها.
٨ - بطء الاساليب المتبعة في البت بالنزاعات.
٩ - تدني مستوى صيانة المشاريع المنفذة ونقص الكوادر الفنية العاملة في مجال الصيانة.

الاهداف:

١ - تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار الثابتة في الدخل المتأتي من هذا القطاع مقداره ٤٪.
٢ - توفير ١٢ الف فرصة عمل جديدة.
٣ - تطوير الأنظمة المؤسسية المختلفة ورفع كفاءة الاجهزة الفنية والادارية والمالية لهذه المؤسسات وإعادة تشكيل شركات المقاولين والمكاتب الاستشارية بتوحيدها وزيادة درجة التخصص فيها وتشجيع المشاركة مع الشركات الاجنبية لنقل الخبرة والتقنية.
٤ - العمل على اتاحة الفرص للمقاولين والمستشارين المحليين لتنفيذ مشاريع الخطة وتشجيع استخدام المنتجات المحلية وتطوير الصناعات الانشائية المحلية.
٥ - تشجيع وتوفير الحوافز لهذا القطاع لتصدير خدماته للاسواق الخارجية.
٦ - العمل على توفير التمويل المناسب بشروط تشجيعية وميسرة.
٧ - العمل على زيادة العائد لعوامل الانتاج في هذا القطاع.
٨ - تبني برنامج تدريبي وتعليمي لتطوير قدرة القوى العاملة واستيعاب عدد اكبر من المهندسين والعمالة الوطنية في هذا القطاع.
٩ - تطوير التشريعات والأنظمة والأساليب التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بما يكفل العدالة والكفاءة في التنفيذ وتحقيق الوفورات الممكنة.

الاجراءات التنظيمية

١ - تطوير اسس تصنيف المقاولين وتحديث نظام تصنيف المكاتب الاستشارية الهندسية لضبط ممارسة هذه المهنة وتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والمستشار والمقاول بما يكفل العدالة والإسراع في انجاز المهام.
٢ - تحديث نظام الاشغال الخاص بالمجالس البلدية والقروية ليتوافق مع نظام الأشغال الحكومية بهدف تنظيم العلاقة بين البلديات والمجالس القروية والمقاولين.

٣ – تعميم استعمال نظام الاشغال الحكومية وعقد المقاولة الموحد على جميع الدوائر والمؤسسات العامة واصدار التشريعات الملزمة بذلك وتطبيق تعليمات اجراءات العطاءات على الشركات العامة التي تساهم فيها الحكومة بما يزيد على ٢٥٪ من رأس مالها.

٤ – تحديث طريقة احالة العطاءات بوضع معادلات لاختبار افضل العروض على اسس متعددة وليس بالضرورة اقلها سعراً.

٥ – تنظيم طرح عطاءات الدراسات ومقاولات التنفيذ بخطط سنوية مبرمجة وتبني الحوافز اللازمة لاعتماد المقاولين والمستشارين الاردنيين لانجاز المشاريع.

٦ – تطوير ورفع كفاءات الاجهزة الفنية والمالية لدى المصارف والمؤسسات المالية لتحسين طريقة دراسة التمويل والتسهيلات الائتمانية للمشاريع.

٧ – العمل على تطوير وتشجيع مؤسسات التأمين المحلية للقيام بالتأمين على المؤسسات المدنية والمهنية للمقاولين والمهندسين الاستشاريين.

٨ – وضع اسس جديدة لحل النزاعات بين المقاولين واصحاب العمل تبين الحالات والصيغة التنظيمية لحل هذه الخلافات كاللجوء الى التحكيم او المحاكم أو تشكيل مجلس متخصص يعطي الصلاحيات للبت بهذه القضايا خلال فترات زمنية محدودة.

٩ – العمل على انشاء مجلس دائم لقطاع الانشاءات يرعى جميع الشؤون الخاصة بهذا القطاع لتحاشي الازدواجية في المسؤوليات وتعدد المؤسسات.

١٠ – وضع تعليمات اسس تأهيل المستشارين والمقاولين للمشاريع الكبرى والمتخصصة ووضع نماذج موحدة لاتفاقيات العمل الهندسي واصدار دليل الإشراف لضبط العلاقة بين اصحاب العمل والمستشارين والمقاولين.

١١ – تحديث المواصفات الفنية للطرق واستكمال اصدار مجلدات دستور البناء الوطني واصدار التشريعات اللازمة لاعتماد وتطوير مديرية المواصفات والمقاييس ووضع اسس اعتماد المختبرات لضبط جودة المواد والتجهيزات الانشائية.

١٢ – التوسع في اصدار نشرات اسعار وبنود الاشغال وتوحيد اسس كيل الاشغال.

١٣ – وضع نظام خاص باجازة الحرفيين العاملين في قطاع الانشاءات.

١٤ – تنظيم عمل شركات تأجير آليات الخاصة بقطاع الانشاءات ودعمها.

١٥ – عقد ندوات ودورات لتطوير القدرات الفنية والادارية للعاملين لدى الدوائر

والمؤسسات العامة ولدى منشآت المقاولين والاستشاريين والمجالس البلدية والقروية لغايات تطوير التنظيم المؤسسي.

١٦ - وضع نظام تدريب وتاهيل المهندسين حديثي التخرج والعمل على ايجاد فرص عمل لهم ودعم مؤسسات التدريب المهني.

١٧ - اعادة النظر في مناهج تدريس العلوم الهندسية المساعدة في كليات المجتمع الأردنية للتركيز على مستوى التخصص النوعي.

خلاصة مشاريع قطاع الانشاءات (بالألف دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
مشاريع استثمارية:						
١ - آلات ومعدات	٨٣٣٩	١٧٢٧٢	١٨١٥٤	٢٥٦٣٥	٢٩٨٣٦	٩٩٢٣٦
مجموع الاستثمار	٨٣٣٩	١٧٢٧٢	١٨١٥٤	٢٥٦٣٥	٢٩٨٣٦	٩٩٢٣٦
٢ - مسح ميداني للعمل في السوق المحلي	-	١٠	-	-	-	١٠
٣ - دراسة الصناعات التحويلية بقطاع الانشاءات	-	٢٠	٢٠	-	-	٤٠
٤ - دراسة النظم الادارية والفنية للصيانة والتشغيل	-	٢٠	٢٠	-	-	٤٠
٥ - دراسة متابعة حركة وحجم العمل في مشاريع الانشاءات	-	١٠	-	-	-	١٠
مجموع المشاريع الاخرى	-	٦٠	٤٠	-	-	١٠٠
مجموع القطاع	**٨٣٣٩**	**١٧٣٣٢**	**١٨١٩٤**	**٢٥٦٣٥**	**٢١٨٣٦**	**٩٩٣٣٦**

١٠ - الاسكان والابنية الحكومية

شهد هذا القطاع تطوراً واضحاً في عقد السبعينات استمر حتى مطلع الثمانينات وشمل المؤسسات والادوات وحجم الاستثمار. وكان لظهور بنك الاسكان وفيما بعد المؤسسات العقارية المتخصصة بالاضافة الى تطور وتنوع القروض المتوفرة اثر كبير في تطور هذا القطاع وبروزه وتوجيه الاستثمارات نحوه. ونتيجة لهذا التطور فقد قامت الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع تلك المخطط لها في خطط التنمية المتعاقبة فبلغت قرابة ١٨،٧ مليون دينار خلال الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ٣٠٥ مليون دينار و

٧٨٢ مليون دينار في كل من خطة التنمية الخمسية الاولى والثانية على التوالي.

الخصائص والمشكلات:

١ - عدم كفاية الاستثمارات في مساكن ذوي الدخول المحدودة والمتدنية.

٢ - ارتفاع كلفة البناء مقارنة بدخول فئات الدخل المحدود والمتدني.

٣ - ارتفاع اثمان الاراضي السكنية المخدومة.

٤ - عدم توفر الاحصاءات الدقيقة عن الوضع الاسكاني.

٥ - عدم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بسكنهم.

٦ - عدم تمشي بعض الانظمة والقوانين والاجراءات مع ضرورة تلبية الحاجة السكنية لذوي الدخل المتدني.

الاهداف:

١ - تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق ايجاد المسكن المناسب وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الاسكانية لتستفيد منها فئات الدخل المحدود والمتدني.

٢ - تشجيع انشاء وتطوير صناعة مواد البناء لتوفير فرص عمل جديدة.

٣ - تشجيع القطاع الخاص من افراد ومؤسسات للاستثمار في بناء وتمويل وحدات سكنية.

٤ - تطوير صناعة البناء ذي الكلفة المنخفضة من اجل تخفيض كلفة بناء المساكن مع الحفاظ على النوعية والشخصية المحلية واخذ ذلك بعين الاعتبار عند تنظيم الاحياء السكنية بالاضافة الى تخفيض كلفة الارض.

٥ - استكمال وضع استراتيجية الاسكان العامة وصولاً الى التنسيق الاوثق بين المؤسسات والاجهزة المختلفة العاملة في مجال الاسكان.

الاجراءات التنظيمية:

١ - تعزيز الموارد المالية المتاحة لمؤسسة الاسكان لتمكينها من تنفيذ مشاريعها وذلك من خلال رفع سقف القروض التي يقدمها لها بنك الاسكان.

٢ - ان يعطي بنك الاسكان الاولوية من عملياته الاقراضية لتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود والمتدني وبشروط ملائمة في مقابل التزام الحكومة ومؤسساتها والبنك المركزي لتمكينه من ايصال قروضه الى الفئات المستحقة.

٣ - زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها لقطاع الاسكان من خلال التوسع في انشاء صناديق ادخار المؤسسات والشركات وجمعيات الاسكان مع اعطاء حوافز مناسبة لتلك

التي تتوجه لصغار المدخرين ولتوفير القروض الاسكانية لهم.

٤ – تنفيذ مشاريع تطوير حضري تغطي جميع انحاء المملكة.

٥ – التنسيق بين المؤسسات المعنية بشؤون الاسكان وتحديد الدور المناط بكل مؤسسة ووضع المعايير الاجتماعية والاقتصادية والانشائية اللازمة لمواجهة الحاجة السكنية لمختلف فئات الدخل.

٦ – اعادة النظر بشروط وفترات سداد القروض واسعار الفائدة المترتبة على مشاريع مؤسسة الاسكان.

٧ – توفير الاراضي الضرورية لمشاريع الاسكان الجماعية في المناطق داخل التنظيم وتسهيل عملية استملاكها لصالح مشاريع الاسكان العامة.

١١ – التجارة والتموين والمناطق الحرة والجمارك

يلعب قطاع التجارة والتموين والمناطق الحرة دوراً رئيسياً في تحريك الانشطة الاقتصادية المتأثرة مباشرة في هذا القطاع، ذلك ان حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة أمر منبثق من روح الفلسفة الاقتصادية ومن صميم النهج الاقتصادي الاردني، مما جعل القطاع الخاص يضم معظم نشاطات قطاع التجارة والتموين والمناطق الحرة.

الخصائص والمشكلات

١ – استمرار العجز في الميزان التجاري السلعي وتزايده بمعدلات متناقصة.

٢ – انخفاض نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج القومي الاجمالي، وارتفاع نسبة المستوردات السلعية للناتج المحلي الاجمالي.

٣ – تمثل السلع الاستهلاكية المصدرة اكثر من نصف الصادرات الوطنية وتحتل المواد الخام المستوردة المركز الأول من حيث الأهمية بالنسبة الى مجمل المستوردات.

٤ – غياب المؤسسات المتخصصة في مجال دعم الصادرات وفتح اسواق جديدة لها.

الاهداف

١ – زيادة الصادرات الوطنية بمعدل نمو سنوي قدره ١٢٫٦٪ بالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠.

٢ – التركيز على زيادة الصادرات من المواد الخام.

٣ – توجيه المستوردات نحو خدمة تنمية الصادرات الوطنية وتشجيع الانتاج المحلي.

٤ – العمل على تناقص معدلات نمو المستوردات لتصل الى ٥٫٩٪ سنوياً بالمتوسط خلال فترة الخطة بالاسعار الجارية.

٥ – العمل على تحسين شروط التبادل التجاري السلعي.
٦ – العمل على تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري بحيث لا تزيد نسبة تزايد هذا العجز عن ٢،٥٪ سنوياً خلال فترة الخطة.
٧ – تعزيز التعاون التجاري العربي وتسهيل مهمة انتقال السلع وحركة الترانزيت بين الدول العبية تحقيقاً لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية.
٨ – تحفيز الاستثمار الاجنبي من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد.
٩ – تشجيع اقامة وحدات مصرفية خارجية (OFF SHORE).
١٠ – تطوير التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة بحيث تشمل:
أ – تسجيل الشاحنات التي يملكها اردنيون والمسجلة في الخارج بحيث تخصص للنقل الخارجي فقط، وذلك حفاظاً على رؤوس اموال وحقوق الاردنيين وتنظيماً لعملية النقل وزيادة ايرادات المؤسسة.
ب – زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين لجذب مستثمرين جدد.
ج – انشاء مواقع مخصصة للمعارض الاجنبية الكائنة في عمان.
د – انشاء سوق حرة في عمان للدبلوماسيين والهيئات المعفاة في المملكة.
هـ – تحويل مدينة العقبة الى مدينة حرة صناعية وتجارية.
و – انشاء مناطق حرة خاصة بالمصانع والمدن الصناعية.

الاجراءات التنظيمية

١ – التوسع في منح الحوافز التصديرية بتوفير الدعم للصادرات بنسب تتصاعد مع مجموع قيمة الصادرات السنوية، وذلك بالاضافة الى حوافز الاعفاء من ضريبة الدخل التي نصت عليها اسس ومبادىء تشجيع التصدير المعمول به.
٢ – تأسيس مجلس لترويج الصادرات الوطنية يضم ممثلين من القطاعين العام والخاص لدراسة انجح السبل لزيادة الصادرات الوطنية.
٣ – تجنب اللجوء الى الحماية الاغلاقية كوسيلة لحماية الصناعات المحلية، لان ذلك قد يعود بنتائج عكسية لاحتمال تدني نوعيتها وارتفاع اسعارها في غياب المنافسة والاكتفاء بالحماية الجمركية.
٤ – التوسع في اقامة الصناعات لانتاج السلع الاستهلاكية البديلة للمستوردات لتحقيق هدف تناقص معدلات النمو في المستوردات السلعية.
٥ – التوسع في تبسيط اجراءات الترانزيت لتسهيل مهمة انتقال السلع وحركة الترانزيت

بين الدول العربية.

١٢ - السياحة والآثار

يزخر الأردن بكنوز من المواقع الاثرية والتاريخية والدينية والسياحية الهامة ويمتاز بمناخه المعتدل والمتنوع وتوسط موقعه الجغرافي مما يجعله مؤهلاً لاجتذاب السياح على اختلاف اهتماماتهم واهوائهم من مختلف انحاء العالم.

وقد شهد قطاع السياحة والآثار تطوراً ملحوظاً شمل العديد من الفعاليات السياحية كزيادة السعة الفندقية وانشاء الاستراحات وتطوير المواقع السياحية والأثرية كالعقبة والبتراء والقصور الصحراوية وديبن وجرش والأزرق وحمامات ماعين وشاطىء البحر الميت.

الخصائص والمشكلات

الخصائص:

١ - حساسية القطاع للاحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية.

٢ - يشكل المغتربون الاردنيون رافداً للسياحة الأردنية.

٣ - ارتفاع نسبة السياح العرب في حجم الحركة السياحية الاجمالية.

٤ - توافر الامكانيات السياحية على مدار السنة وبالتالي فهي ليست موسمية.

٥ - ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي ومساهمته في توفير العملات الصعبة.

٦ - دورها البارز في تنمية التفاهم وتعزيز الاتصال الثقافي والحضاري والانساني بين الشعوب.

٧ - ديمومة اعمال مشاريع الصيانة والترميم والحفر والتنقيب عن الآثار.

٨ - انتشار المواقع الاثرية في مختلف ربوع الأردن وانفرادها بخصائص مميزة.

المشكلات:

١ - تزايد انفاق الاردنيين على السياحة في الخارج مما يثقل كاهل ميزان المدفوعات.

٢ - انخفاض نسبة انفاق السائح على مشتريات التحف والهدايا حيث بلغت (٥،٧٪) من مجموع انفاقه.

٣ - ضعف توافر الخدمات والمرافق السياحية الملائمة لاغراض السياحة الداخلية والعربية.

٤ - تمركز الاستثمار السياحي في منطقتي عمان والعقبة.

٥ - الافتقار لوجود برنامج متكامل لتنمية الحرف والصناعات التقليدية التي تعتبر رافداً للعملية السياحية.

٦ - ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية لغايات ترخيص ومراقبة المرافق السياحية.

٧ - تنفيذ عدد من المشاريع السياحية بدون اعداد دراسات للجدوى الاقتصادية اللازمة.

٨ - عدم شمول قانون السياحة لبعض الأنشطة والفعاليات السياحية مما يعيق ترخيصها.

٩ - نقص الكوادر والبرامج السياحية على المستوى التسويقي والتخطيطي والاداري.

١٠ - ارتفاع نسبة المستوردات في مكونات الاستهلاك والانفاق الاستثماري السياحي بسبب ضعف الانتاج المحلي.

١١ - ضعف الاحصاءات الدقيقة والشاملة عن السياحة. وخاصة ما يتعلق منها بالدخل والانفاق وعدد السياح.

١٢ - تدني المخصصات المالية لغايات استملاك المواقع الاثرية.

١٣ - تشويه المعالم والأبنية الأثرية لضعف الوعي بأهمية هذه المعالم القومية.

الاهداف:

١ - زيادة الدخل السياحي من ١٨٣ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى ٢٢٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ .

٢ - تنشيط السياحة الداخلية والاقليمية العربية لتكون بمثابة قاعدة لتطوير السياحة الدولية.

٣ - تطوير الحرف والصناعات التقليدية وتنويعها لحفز السياح والمواطنين على زيادة المشتريات منها.

٤ - تطوير القدرات الادارية والتخطيطية والتعليمية والتدريبية في قطاع السياحة.

٥ - تخفيض كلفة الخدمات السياحية المحلية والعربية والدولية مع المحافظة على مستوى الاداء الافضل.

٦ - حماية وصيانة وترميم الأبنية والمواقع الأثرية.

٧ - زيادة جهد التنقيب عن مواقع اثرية جديدة.

٨ - تطوير المتاحف في مختلف المحافظات.

٩ - التعريف بأهمية الأردن التاريخية والحضارية والدينية.

١٠ - مراعاة المحافظة على البيئة والمواقع الطبيعية عند انشاء المرافع والمنشآت.

الاجراءات التنظيمية:

١ - تعديل القوانين والانظمة السياحية لتنسجم مع التطورات الحديثة في العمل السياحي.

٢ - حصر مسؤولية الترخيص ومزاولة المهنة ومراقبة عمل الفعاليات السياحية في سلطة السياحة بالتنسيق مع الاجهزة المعنية الأخرى.

٣ - التعاون والتنسيق مع مختلف الفعاليات السياحية المحلية والعربية والدولية لتكثيف العملية التسويقية ورفع مستوى الأداء.

٤ - انشاء صندوق وطني للتسويق والترويج السياحي يرتبط بسلطة السياحة وتسهم فيه كفاة الفعاليات الرسمية ومؤسسة عالية والقطاع الخاص والشركاء في العملية السياحية وذلك بموجب نظام يستند الى قانون سلطة السياحة رقم (١٠) عام ١٩٦٨.

٥ - اعداد دراسة للدخل والانفاق السياحي، وكذلك احصاء الليالي السياحية وهدف الزيارة من خلال اسس جديدة. وتحديث دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع السياحي.

٦ - تبني السوق الاقليمي العربي المشترك على أن يراعى تثبيت المنتج السياحي الأردني في الأسواق السياحية مستقبلاً كسلعة مطلوبة لذاتها.

٧ - متابعة دراسة المسح السياحي الميداني للمملكة بالتعاون مع وزارة التخطيط.

٨ - توفير الوسائل الضرورية لخلق انماط من السياحات الجديدة كالسياحة الصحراوية والعلاجية والرياضية وسياحة الشباب مع التركيز على خلق سياحة المؤتمرات.

٩ - ادخال المساقات الفندقية والسياحية في مناهج الجامعات الأردنية وكليات المجتمع ودعم المؤسسات التدريبية القائمة بهدف رفع كفاءة العاملين لدى الاجهزة الرسمية والفعاليات السياحية ووضع برامج شاملة لتدريبهم على المخصصات السياحية المختلفة.

١٠ - اقامة مركز تدريبي شامل تكون مهمته تدريب الأيدي العاملة فنياً في مجال الصناعات والحرف التقليدية للحفاظ عليها وتلافي اندثارها وصيانة خصوصيتها.

١١ - تشجيع تكوين فرقة قومية للفنون الشعبية تكون نواتها فرقة عالية للفنون الشعبية وكذلك الفرق الفولكلورية المحلية، وتوفير الخدمات الترفيهية البريئة لتساعد على زيادة الانفاق واطالة مدة الاقامة وتشجيع وترويج السياحة الداخلية.

١٢ - تطوير عمل هيئات تنشيط السياحة الاقليمية في المحافظات ومراكز الزوار والاستعلامات السياحية في المطارات ونقاط الحدود.

١٣ - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في حقل السياحة وتوجيه تلك الاستثمارات لاقامة المشاريع السياحية التي تخدم التكامل في العملية السياحية من خلال قانون تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة.

١٤ - فتح مكاتب ملحقيات سياحية في الدول العربية للقيام بعملية الترويج السياحي الاقليمي.

١٥ - الاتصال مع الجامعات المحلية والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالآثار في الدول العربية والاجنبية لتنسيق الجهود في اجراء الحفريات الأثرية في المملكة وتبادل الخبرات في مجال الصيانة والترميم وتسهيل مهمة البعثات الأثرية المختلفة.

١٣ - العلوم والتكنولوجيا

تعتبر العلوم والتكنولوجيا من اهم العوامل التي أدت الى تسارع النمو الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

وقد كرس الأردن جهودا مكثفة منذ الخمسينات لتنمية القدرة العلمية والتكنولوجية الوطنية، وقد ركزت خطط التنمية على تكاملية وتحديث هذه القدرة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في قطاعات الانتاج السلعي. وادت سياسة التنمية هذه الى نماء الاقتصاد الوطني خلال السنوات الاثني عشرة الماضية بنسب سنوية عالية لم تصل اليها كثير من الدول في العالم. وقد اصبح الاردن خلال تلك الفترة يشغل مركزا بارزا في ميادين عديدة، كما اسهم مساهمة فعالة في نقل تلك الخدمات الى الدول العربية الشقيقة من خلال انتقال القدرات الوطنية الأردنية للمشاركة في عملية التنمية والبناء والاعمال في تلك الدول.

الخصائص والمشكلات

١ - ما زالت الحاجة قائمة للاستفادة بصورة اكبر من المدخلات العلمية والتكنولوجية الوطنية كمدخلات نوعية في عملية التنمية، وبما يؤدي الى زيادة كفاءة انتاج الخدمات ورفع نسبة مساهمة قطاعات الانتاج السلعية في الناتج المحلي الاجمالي.

٢ - ان التطوير النوعي الذي يسعى اليه الأردن بحاجة الى اعادة النظر في التنظيم المؤسسي وتعزيز الدعم المالي للبحث.

٣ - بالرغم من غزارة الانتاج العلمي في الجامعات الاردنية، ما زالت الحاجة قائمة لمواءمة

نشاطات البحث والتطوير القائمة والمستقبلية مع الاحتياجات الوطنية الخاصة ضمن اولويات البلد والتنسيق بين المؤسسات العلمية في هذه المجالات.

٤ – بالرغم من التطور الكبير في قطاع التعليم في الأردن، ما زالت هناك حاجة الى تطوير مناهج تعليم العلوم في المراحل الالزامية والثانوية وكليات المجتمع.

٥ – هناك حاجة لتكثيف الجهود في مجالات وضع المواصفات القياسية ودساتير الممارسة الوطنية ومراقبة تنفيذها وايجاد التنظيم المناسب لذلك من اجل رفع مستوى جودة المواد والسلع.

٦ – ما زال حقل الاستشارات الهندسية والادارية والمقاولات يتصف بالتعددية مما يضعف اداءه وقدرته على المنافسة في الأردن والخارج، وبذلك فهو بحاجة الى المزيد من الجهود التنظيمية ورفع كفاءته.

٧ – اقبال حملة شهادة الدراسة الثانوية على دراسة العلوم التطبيقية والادارة والعزوف عن دراسة العلوم الاساسية البحته في الجامعات.

٨ – اختلال التوازن في اعداد الخريجين من مستويات التعليم العالي المختلفة، اذ ان نسبة حاملي درجتي الماجستير والدكتوراه ما زالت ضئيلة خاصة اذا ما قيست باحتياجات التنمية وسوق العمل في الأردن والخارج.

الاهداف

١ – رفع مساهمة المؤسسات الوطنية في تنفيذ مشروعات التنمية وخاصة تلك التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة، وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال في القطاعين العام والخاص بما في ذلك العمل على تنظيم وتقوية المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات وايجاد غير المتوفر منها، وتنمية الكفاءات الادارية العليا.

٢ – ايجاد التنظيم المؤسسي الحكومي المناسب لتوجيه نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي في المؤسسات العلمية وتقديم الدعم المالي للبحوث في تلك المؤسسات في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية ضمن اولويات التنمية وتأسيس مراكز علمية بارزة وفقا للاهداف المرجوة من عملية التنمية.

٣ – تحديث وتطوير مناهج العلوم في مراحل التعليم الالزامية والثانوية وكليات المجتمع وزيادة اعداد الطلبة الملتحقين بكليات العلوم في المراحل الجامعية وادخال علوم الحاسبات الالكترونية في المؤسسات التربوية على اختلاف انواعها ومستوياتها وخاصة في مراحل التعليم الالزامي والثانوي.

٤ - رفع مستوى نوعية المنتجات المحلية وكفاءة انتاجها لزيادة قدرة الاردن على التصدير، وتخفيض منافسة السلع الاجنبية المستوردة لها عن طريق تكثيف الجهود في الارشاد الصناعي والزراعي، ورفع المواصفات القياسية الوطنية وتطبيقها بصورة شاملة وايجاد التنظيم المؤسسي المناسب والقادر على تحقيق ذلك.

٥ - ضبط وتنظيم عملية نقل واستيراد التكنولوجيا المتطورة وتشجيع تنفيذ المشروعات بصورة مشتركة بين المؤسسات الوطنية والاجنبية لا سيما في الأعمال التي لا تستطيع المؤسسات الوطنية تنفيذها منفردة.

٦ - توسيع برامج التعاون والتكامل العربي في ميدان العلوم والتكنولوجيا وزيادة التعاون في هذا المجال مع الدول النامية والصناعية وتشجيع اقامة المراكز العلمية والاقليمية والدولية في الأردن.

الاجراءات التنظيمية

١ - تأليف فريق عمل، بقرار من رئيس الوزراء، يضم ممثلين من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات العلمية ذات العلاقة، ليقوم باقتراح التنظيم الوطني الملائم للتخطيط للعلوم والتكنولوجيا.

٢ - زيادة المخصصات المالية لدعم نشاطات البحث والتطوير والبنية الاساسية اللازمة لها.

٣ - اصدار التشريع المناسب والذي يمنح مؤسسات القطاع الخاص اعفاءات ضريبية مقابل انفاقها على نشاطات البحث والتطوير التعاقدي الذي تقوم به المؤسسات العلمية الوطنية.

٤ - انشاء مؤسسة للمواصفات الاردنية ذات استقلال مالي واداري وستكون مهام هذه المؤسسة اصدار دساتير الممارسة ووضع المواصفات القياسية الوطنية والالزامية ومراقبة تطبيقها واعتماد المختبرات المتوفرة في المؤسسات العلمية في المملكة لغايات الفحوصات المخبرية الضرورية والتي تتولى اصدار شهادة المطابقة.

٥ - انشاء بنك وطني للمعلومات يحتوي على معلومات تفصيلية عن قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة الجزئية منها والكلية.

٦ - تعزيز القدرة البشرية لدائرة الاحصاءات العامة بما يمكنها من تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة لديها بدقة وسرعة.

٧ - ادخال الاجهزة اللازمة الى الأنظمة العاملة في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لتسهيل اتصال اجهزة الحاسبات الالكترونية في المؤسسات الوطنية مع

بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية المختلفة في العالم.

٨ - تأسيس مركز اتصال في الجمعية العلمية الملكية تكون مهمته ربط الشبكة المشار اليها وعبر اجهزة الاتصالات المنوه عنها اعلاه مع بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية المختلفة في العالم.

٩ - تأسيس مراكز بحوث علمية متميزة في مجالات العلوم المتقدمة التي اصبحت حقولا متخصصة جديدة في العالم خاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية وعلم المواد وعلم الاتصالات وغيرها، على ان تقوم كل جامعة في الأردن بتأسيس مركز متخصص في احد هذه الموضوعات.

١٠ - تشكيل لجان فنية متخصصة تقوم باعادة النظر في مناهج العلوم في المرحلتين الالزامية والثانوية بغرض اثراء محتوياتها العلمية واساليب تدريسها.

١١ - اصدار التشريعات الكفيلة باعادة تنظيم المكاتب الاستشارية الهندسية وشركات المقاولات الصغيرة نسبيا بما يكفل تكوين وحدات ذات حجم مناسب لتنفيذ المشروعات الكبرى في الاردن والمنطقة العربية.

١٢ - تأسيس شركة هندسية اردنية للقيام باجراء الدراسات والتصاميم الهندسية والاشراف على التنفيذ في مجالات الصناعات الاستخراجية الكبرى والصناعات الكيماوية.

١٣ - اصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم عمل الشركات الاجنبية التي تقوم بتنفيذ الدراسات أو التصاميم الهندسية أو اقامة المشروعات الانشائية والصناعية والاشراف على تنفيذها واداتها بما يضمن دخول الشركات المحلية كشركاء في التنفيذ الفعلي لهذه الاعمال على ان لا تقل مشاركة الجهة المحلية في العمل عما نسبته ٢٥٪ من قيمة هذا العمل.

١٤ - تنظيم عملية نقل واستيراد التكنولوجيا من خلال تجزئة عناصر المشروعات بما يمكن من اختيار الملائم منها واستيعابها وتطويعها وتشغيلها وصيانتها وتطويرها واستخدام العناصر البشرية والمادية الوطنية فيها الى اقصى حد ممكن، بما في ذلك التشريعات التي تعالج حماية البيئة وتنظيم براءات الاختراع وحقوق الامتياز والنشر والتأليف.

١٥ - تخصيص نسب متزايدة من المساعدات الفنية الخارجية لدعم وتطوير القدرات الوطنية للبحث والتطوير والخدمات العلمية والتكنولوجية، وتوسيع برامج التعاون

في هذه المجالات.

١٦ - التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات الاردنية ودعمها خاصة في مجال توفير التمويل للبحوث التي يقوم بها الطلبة، وتوفير الحوافز لتشجيع الطلبة للاقبال على دراسة العلوم الاساسية.

١٧ - التوسع في تدريس علوم الحاسبات الالكترونية في المؤسسات التربوية على اختلاف انواعها ومستوياتها وخاصة في المرحلتين الاعدادية والثانوية.

هوامش ومراجع الفصل السادس عشر

١ - وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عمان، الاردن.

٢ - وزارة التخطيط، خلاصة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، عمان الاردن.

الفصل السابع عشر
متابعة وتنفيذ خطط التنمية في الأردن

الفصل السابع عشر
متابعة وتنفيذ خطط التنمية في الأردن[١]

١٧ - ١ متابعة تنفيذ الخطط الانمائية وآفاق التنمية بعيدة المدى ومدى نجاح العملية التخطيطية في الأردن

١٧ - ١ - ١ العملية التخطيطية ومتابعة تنفيذ الخطط الانمائية

لقد تحددت المعالم الرئيسية للعملية التخطيطية في الأردن بعوامل ترتبط بالسياسة الاقتصادية، والمعطيات موالموارد المحلية المتاحة في البلاد. وقد مرت العملية التخطيطية بمراحل متعددة تأثرت خلالها بالتطورات الاقتصادية والتحديات السياسية الناجمة عن العدوان الصهيوني واسهمت في اثراء علاقاته بالاقتصادات العربية والدولية على حد سواء. واصبح للاقتصاد الوطني توجه متميز الهوية في ضوء فلسفته وسياساته. فالأردن ينتهج مبدأ الاقتصاد الحر ويعتمد على المبادرة الفردية ويتكيف مع عوامل العرض والطلب في السوق. ويتم التوجه الاقتصادي في الأردن في اطار التخطيط التأشيري باعتباره القاعدة العملية المرنة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اسهامات القطاعين الخاص والعام.

ويقوم القطاع العام الذي تمثله الحكومة المركزية بدور قيادي في انشاء البنية الاساسية وتوجيه الجهد التنموي في ضوء الخطط الانمائية والبرامج المصاحبة لها بما يكفل تحقيق التنمية المتوازنة بتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل بين جميع الفئات السكانية والمناطق. كما تقوم الدولة باصدار التشريعات والقوانين والانظمة التي تضمن تطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ويمتد هذا الدور الى المشاركة في المشروعات الكبيرة التي لا يستطيع القطاع الخاص تحمل عبئها منفردا، اما لضخامة رأس المال المطلوب أو لارتفاع المخاطر.

وفي ضوء هذه المبادىء والاسس حققت عملية التنمية السابقة نجاحات ملموسة على المستوى القطاعي، وخاصة فيما يتعلق بقطاعات البنية التحتية، كما تم انجاز العديد من المشاريع الانتاجية والاجتماعية الهامة التي مكنت بمجموعها من احداث التحولات

الاقتصادية والاجتماعية المخططة واللازمة لاستمرارية النمو الاقتصادي ولرفع المستوى المعيشي للسكان.

وتتميز الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) بانها اخذت بعين الاعتبار ثلاثة ابعاد رئيسية جديدة اعتبرت ضمن الاولويات الاساسية للخطة وتمثلت هذه الابعاد فيما يلي:-

- ادخال التخطيط الاقليمي كمحور رئيسي في العملية التخطيطية. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تم تخصيص جزء ثالث في الخطة يتضمن خططا لجميع اقاليم المملكة تبين خصائصها ومشكلاتها وواقع التنمية وعناصر وامكانات التطوير فيها. كما تشمل استحداثا لتقسيمات تنموية وادارية ضمن اطار التنمية الوطنية.

- تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة واسهامها في عملية صنع القرار، وتحديد الاولويات ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية وينبع الاهتمام بالمشاركة الشعبية من منطلق ان الانسان هو وسيلة التنمية وهدفها. فهو وسيلتها في مشاركته في العملية التخطيطية وتقديم جهده بما يتناسب مع قدرته، وهدفها بان يشارك بثمار مكاسب التنمية في توفير العمل والدخل المناسب.

- تنظيم عملية المتابعة من خلال بناء نظام متابعة متكامل يوفر المعلومات والبيانات الاساسية التي تساعد على التقييم المستمر لانجازات الخطط على مستوى تنفيذ المشاريع وتحقيق السياسات والاجراءات التنظيمية لاهدافها، وسيمكن تطبيق نظام المتابعة الجديد من رصد التغيرات بشكل دوري، ويضاعف من امكانية تحديث الاهداف واولويات تنفيذ المشاريع بما يتناسب مع الانجازات المتحققة ومع المستجدات في السوق المحلي والاسواق المجاورة.

وتظهر اهمية ادخال عامل المرونة والتحديث المستمر على الخطط الخمسية في ضوء الاحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة، وازدياد حالات عدم اليقين التي تحيط بالعملية التخطيطية في الأردن خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بشكل رئيسي بعوامل خارجة عن مجال تأثير السياسات التخطيطية.

وتبرز مع هذه المستجدات، أهمية استيعاب اثر التطورات الاقتصادية غير المتوقعة وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المرجوة، من خلال تبني منهج التقييم المستمر للانجازات وللاداء الاقتصادي وتحديث الاهداف السنوية والسياسات قصيرة الامد بما يتلاءم مع الاوضاع السائدة ومع الاهداف متوسطة الامد للخطط التنموية الخمسية. وتدعو الخطة

الى تبني نظام متابعة جديد يعتمد على بناء شبكة متكاملة للمعلومات تستخدم الحاسب الالي وتربط نظام المتابعة في وزارة التخطيط مع الدوائر التخطيطية في الوزارات والمؤسسات والمحافظات المختلفة وسيتم تطوير هذا النظام تدريجيا ليشمل بالاضافة الى متابعة المشاريع من حيث الانجاز الحسي والانفاق المالي عليها متابعة العلاقة بين تنفيذ هذه المشاريع والمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني بشكل يمكن من دراسة اثر المشاريع على الاداء الاقتصادي العام.

وسيتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين يتم خلالها تعيين وتدريب الكوادر المناسبة وانشاء الوحدات الضرورية لاداء هذا النظام.

وتنشد المرحلة الاولى لنظام المتابعة تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

- ضمان تنفيذ المشروع حسب البرنامج الزمني وخطة العمل له.
- اجراء التعديلات اللازمة والمناسبة في مكونات وخطة المشروع في ضوء المستجدات التي تطرأ خلال التنفيذ.
- توفير المعلومات اللازمة عن المشروع قبل واثناء التنفيذ وادخالها ضمن نظام للمعلومات لتخدم اغراض المرحلة الثانية من هذا النظام على مستوى مدخلات القطاعات والاقتصاد الوطني.

تتكون المرحلة الثانية من تطوير النظام وتوسيعه ليشمل علاقات هيكلية تربط المعلومات الواردة في المشاريع بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بحيث تمكن الجهات المسؤولة من تحليل الاثار الاقتصادية المختلفة المترتبة على تنفيذ هذه المشاريع خاصة ما يتعلق فيها بحجم الانتاج، والاستخدام، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

ويقتضي هذا النظام انشاء الوحدات الادارية التالية:

- وحدة مراقبة ومتابعة المشاريع في وزارة التخطيط.
- وحدات تخطيط ومتابعة في الوزارات والمؤسسات العامة.
- وحدات تخطيط ومتابعة في المحافظات.
- انشاء مركز وطني للمعلومات.

وقد تم تحديد المدخلات اللازمة لخدمة النظام بمرحلتيه بحيث تغطي الفعاليات الخاصة بالمشاريع، وتشمل معلومات عن تمويل المشروع من حيث قيمة الاستثمارات وخطة الانفاق سنويا خلال فترة الخطة الانمائية الخمسية، وكذلك تتضمن معلومات تصنيفية لهذه الاستثمارات من حيث القطاع، والإقليم، والجهة المنفذة، ومصادر التمويل

محلي أو/ وأجنبي.

كما ستتضمن معلومات عن شروط الاقتراض الخارجي والسداد للمشاريع وعن عناصر المشروع كالعمل وأصناف المهارات والخبرات المطلوبة، والاستخدام. وفي مرحلة متأخرة من هذا النظام يمكن اعتماد بما يسمى بالموازين المادية لأهم المواد في عملية الانتاج وعلى أساسها يمكن برمجة وتقدير الاستهلاك والاستيراد وامكانيات التصدير.

١٧ - ١ - ٢ آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى

ان التصورات المستقبلية بعيدة المدى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تتصل فقط بالطموحات والجهود التنموية المحلية، وانما تتفاعل وتتأثر بالمستجدات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية المجاورة والتي قد يتسم التنبؤ باتجاهاتها خلال الحقبة المقبلة بقدر كبير من عدم التيقن. ولهذا ستقتصر النظرة المستقبلية للاقتصاد الأردني على نظرة اجمالية لأهداف وطموحات التنمية وللتحديات التي ستواجهها، وللسياسات الكفيلة بتحقيقها في ظل آلية توليد النشاط الانتاجي داخل الاقتصاد الأردني من جهة، وفي ضوء الترابط بين الاقتصاد الاردني والاقتصادات العربية المجاورة من جهة أ خرى.

ويشير واقع المعطيات في الوقت الحاضر الى امكان استمرار الكساد القائم حاليا في سوق النفط العالمية. ومن المتوقع ان يترك ذلك انعكاسات سلبية على اقتصادات الأقطار العربية المصدرة للنفط التي ستتأثر بدرجات مختلفة فيما بينها وستؤثر هذه المستجدات المرتقبة على قدرات هذه الدول على الاستيراد والتشغيل والانفاق في المدى القصير، وهو أمر له تأثيره على النشاط الاقتصادي في الأردن. وسيحفز هذا الوضع، وخاصة في ضوء محدودية الموارد الخارجية للاقتصاد الأردني على اعطاء اهمية اكبر للانتاج المحلي لأغراض الاحلال محل المستوردات وزيادة حصيلة الأردن من العملات الأجنبية.

ويمكن القول انه في ضوء تفاعلات الاقتصاد الاردني بالاقتصادات العربية وانطلاقا من البعد القومي في توجهاته العربية، فان التنمية البعيدة المدى تستدعي الاستمرار في السعي الحثيث لتوثيق أواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية تحقيقا لأهداف التكامل الاقتصادي العربي. ويقتضي هذا مزيدا من الجهد والتنسيق لتوسيع فرص وامكانات الاستثمارات المشتركة مع رؤوس الأموال العربية في المجالات المختلفة وخاصة في المجال الصناعي، وفي تحقيق الأمن الغذائي العربي وذلك من خلال توفير المرونة والقدرة الاستقطابية في الهيكل الاستثماري الأردني.

ويسعى الأردن من خلال هذا كله الى تكثيف الجهد العربي المشترك للحد من التبعية الغذائية والسيطرة على الانكشاف الاقتصادي المتزايد الذي اخذ يعاني منه الوطن العربي، والذي يهدد استقلاله ومستقبل اجياله.

ويتطلب تحقيق طموحات التنمية الاستمرار في سياسات التعاون الدولي وترسيخ العلاقات الاقتصادية الأردنية مع دول العالم الأخرى. وستساعد الميزات التي يتمتع بها الأردن، والمتمثلة بالموقع الجغرافي وكفاءة موارده البشرية، بالاضافة الى امكانات الاتصال المتطورة، والبنية التحتية المتكاملة على تعزيز الهيكل الاقتصادي الأردني، وعلى تحقيق تطور تقني ومؤسسي يمكنه من القيام بدور أكبر في المجالين الاقتصادي والتقني على الصعيدين المحلي والعربي. وبهذا سيقوم الأردن بدور خاص في المنطقة العربية من خلال التطور الذي يشهده ليصبح مركزاً لرفد الدول العربية بالمهارات والخبرات التكنولوجية الحديثة، وليغدو جسرا لنقل التكنولوجيا بين دول العالم المتقدم ودول المنطقة، وسيتم وضع التصورات التنموية المستقبلية بعيدة المدى ضمن الآفاق التالية:

أولا: الآفاق الاقتصادية:

ستتركز الطموحات الاقتصادية للتنمية خلال العقدين القادمين في الاتجاهات التالية:

١ - استمرار الأقتصاد الأردني في تحقيق نمو يفوق معدله معدل النمو السكاني بحيث يرتفع دخل الفرد الحقيقي من الناتج القومي الاجمالي بنسبة لا تقل عن ١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، ليبلغ حوالي ٨٥٠ ديناراً في عام ٢٠٠٠ ، وذلك بأسعار عام ١٩٨٥ ، وبحيث يرتفع دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٢٪ سنويا.

٢ - تحقيق مزيدا من الاستقرار في النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث تقلبات حاجة في معدلات الاداء الاقتصادي. وبهذا فان التوجه لتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٠٠ يستلزم احداث تغير هيكلي في بنية قطاعات الخدمات من ناحية والى تحقيق نمو أسرع في حصة قطاعات الانتاج السلعي من ناحية أخرى. فسترتفع حصة قطاعات الانتاج السلعي لتبلغ حوالي ٤٣٪ في عام ٢٠٠٠ . ورغم ان هذه النسبة متواضعة الا انها ستنجم عن معدل نمو سنوي في قطاعات الانتاج السلعي يقدر بحوالي ٦٪ سنويا، في حين لن تتجاوز نسبة النمو في قطاعات الخدمات ٤,٥٪ وقد قدر معدل النمو لقطاعات الانتاج السلعي بحوالي ٦٪ حتى عام

٢٠٠٠ بافتراض ان الجزء الأكبر من مشروعات الكهرباء والماء والانشاءات تكون قد انجزت بحدود عام ١٩٩٠ وبافتراض انه لن يتم اكتشاف واستغلال موارد طبيعية جديدة خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد الخدمات فانه ايضا باكتمال البنية التحتية وتطورها فستشهد المؤسسات والخدمات المتصلة بالتمويل والتجارة والتسويق نموا متميزا ليصبح الأردن مركزا اقليميا للمؤسسات المالية والمناطق الحرة مما سيسهم في مزيد من الاستقرار في النمو الاقتصادي وفي دعم ميزان المدفوعات.

ورغم هذه التطورات فان معدل النمو المنخفض نسبيا في قطاعات الخدمات ككل يعود بالدرجة الأولى الى ان قطاع الخدمات الحكومية، الذي يمثل المكون الأكبر للخدمات (حوالي ٣٠٪ منها)، سينمو بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وباقي الخدمات الاخرى.

٣ - تعميق الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق زيادة المدخلات المحلية من السلع الصناعية والزراعية، وتطوير انتاج السلع الرأسمالية بحيث تزداد قدرة مساهمة الانتاج المحلي على مواجهة الطلب الاستثماري على المواد الخام والسلع الانتاجية، مما سينعكس على معدلات النمو الاقتصادي ويساهم في ان تصبح الصناعة المحلية القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني.

٤ - تحقيق مزيد من التوازن في ميزان المدفوعات الأردني، وهو توازن سيسهم فيه التوجه نحو تعميق التشابكات الصناعية، وزيادة انتاج المواد الوسيطة، وتطوير انتاج المواد الرأسمالية محليا، بحيث تولد نسبة اكبر من الطلب الاستثماري داخليا بدل تسربها الى الخارج. ورغم توقع استمرار العجز في الميزان التجاري إلا أن الخطة طويلة الأمد تهدف الى ازالة العجز في ميزان السلع والخدمات، بحيث تتم تغطية العجز في الميزان التجاري كليا بالفائض المتحقق في ميزان الخدمات. ومن اجل تحقيق هذا الهدف سيتم التركيز خلال التسعينات على زيادة وتنويع وتطوير الانتاج المحلي، بحيث يلبي جزءاً اكبر من احتياجات السوق المحلي فتنخفض بذلك نسبة المستوردات الكلية من السلع والخدمات (من غير عوامل الانتاج) الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وبالاسعار الثابتة من حوالي ٩٠٪ عام ١٩٨٥ الى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠ وسيسهم هذا في تطوير الانتاج للتصدير بحيث يتجاوب بشكل اكبر مع متطلبات الاسواق المجاورة.

٥ - تحقيق التميز بكفاءة القوى العاملة الأردنية مهنيا واداريا من خلال التدريب المستمر واستيعاب المعرفة الفنية المتجددة، وسيؤدي تحقيق ذلك الى زيادة الانتاجية، وتخفيض الكلفة، وزيادة القدرة على التصدير، والى دعم ميزان المدفوعات الأردني. كما ان التميز في الكفاءة سيسهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة الأردنية في سوق العمل العربي.

٦ - تحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث يمكن بحلول عام ٢٠٠٠ تحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار. وسيتم تحقيق ذلك من خلال نضوج البناء الاستثماري والمؤسسي وزيادة الادخار المحلي الناجم عن انخفاض معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار دون معدل نمو الناتج المحلي خلال التسعينات بحيث ترتفع نسبة تمويل الاستثمار من الادخارات المحلية بشكل مطرد.

ثانيا: الآفاق الاجتماعية

يحتل البعد الاجتماعي في أهداف التنمية حتى عام ٢٠٠٠ اهمية بالغة، خاصة وان التطوير الاجتماعي يمثل ركنا اساسيا من أركان التنمية الاقتصادية وهو في نفس الوقت الهدف النهائي لجهود التنمية. فالخدمات الصحية والتعليمية والسكن الملائم حق لكل مواطن يجب توفيرها جنبا الى جنب مع تحقيق عدالة اوسع في توزيع الدخول بين السكان والأقاليم.

كما تطمح جهود التنمية المستقبلية الى معالجة جذرية لجيوب الفقر، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمشاريع المدرة للدخل، ومن خلال التدريب والتأهيل المستمرين. وستتركز جهود التنمية الاجتماعية في المجالات التالية:

١ - تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مناطق المملكة بما يضمن احداث توازن جغرافي في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم ذلك من خلال تطوير الاقاليم والمناطق التنموية وتحفيز السكان على المساهمة والمشاركة في وضع وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الشاملة، وذلك بتعميق اساليب التخطيط الاقليمي. وستشكل هذه الأساليب التخطيطية الجديدة الاطار الرئيسي الذي سيوجه مسار التنمية المستقبلية على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي.

٢ - ستوجه برامج التنمية بعيدة المدى جهودا خاصة للتوجهات الهادفة الى تطوير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البادية الأردنية التي تشكل مساحتها حوالي ٩٠٪ من المساحة الكلية للمملكة. وسيتم ذلك من خلال توجه شامل

يتضمن تطوير الهيكل المؤسسي الحالي ليصبح قادراً على تحديد امكانات المناطق الصحراوية في الأردن واستغلال ثرواتها الطبيعية، وتعميرها من خلال انشاء البنى التحتية وتنمية الانشطة المختلفة فيها.

٣ - تطوير وتعميم الخدمات الصحية ورفع كفاءتها بحيث تنخفض نسبة السكان الذين لا تتوافر لديهم خدمات صحية مباشرة من ٨،٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥ الى اقل من ٣٪ في عام ٢٠٠٠ . وسينخفض عدد السكان لكل طبيب الى حوالي ٦٠٠ في عام ٢٠٠٠ مقابل ٩٠٠ عام ١٩٨٥ وترنو الخطة من خلال التوسع في هذه الخدمات وتحسين نوعيتها الى اطالة معدل توقيع الحياة الى ٦٩ عاما للذكور و٧٢ عاما للاناث في عام ٢٠٠٠ مقابل ٦٧ و ٧١ في عام ١٩٨٥ على التوالي. كما تهدف الى تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع الى حوالي ٤٠ بالالف للذين تقل اعمارهم عن السنة والى حوالي ٢ بالألف للأطفال الذين تبلغ اعمارهم بين ١ - ٤ سنوات، مقابل ٦٠ بالألف و ٥ بالألف في عام ١٩٨٥ على التوالي. وتركز الخطة الصحية طويلة الأمد على ترسيخ مفاهيم الطلب الوقائي والعناية الأولية وزيادة الوعي الصحي عند المواطنين.

٤ - توسيع وتطوير الخدمات التعليمية بحيث يتحقق محو الأمية محوا كاملا في حلول عام ٢٠٠٠ ، وبحيث ترتفع نسبة الملتحقين في المراحل الاعدادية والثانوية الى السكان من فئة العمر ١٢ - ١٧ سنة الى حوالي ٨٥٪ مقابل ٧٧٪ في عام ١٩٨٥ وسيصاحب ذلك تحسين في نوعية المناهج والأساليب والخدمات التعليمية المقدمة بحيث تتناسب بشكل اكبر مع الاحتياجات المستقبلية. وتتطلب جهود التنمية في قطاع التعليم احداث نقلة كبيرة في أساليب التعليم وفي مناهجه وكتبه من خلال تحسين المرافق المساندة كالمختبرات والمكتبات واستعمال أدوات نقل المعرفة المناسبة ابتداء من مراحل التعليم المبكرة. كما يتطلب ذلك تطوير قدرات المعلمين وتأهيلهم واعتماد المفاهيم التعليمية الحديثة القادرة على احداث نقله نوعية متميزة في مخرجات النظام التعليمي في الأردن.

٥ - توسيع خدمات الاتصالات المختلفة والتي ترتبط بالدور التنموي الذي سيلعبه الأردن على المستوى العربي خلال فترة التسعينات. ولما كانت هذه الخدمات تتسم بالتقدم التقني السريع والابتكارات الجديدة فان الطموحات التنموية تستدعي الاستمرار في توسيع قدرة الأردن على استيعاب وسائل الاتصالات الحديثة ونقل

المعلومات وشبكات الحاسوب والبريد الالكتروني، بحيث تصبح في متناول الجميع. وعلى صعيد آخر ستعمم خدمات الهاتف بحيث تصل نسب الانتشار الى ١،٠٦ لكل منزل في عام ٢٠٠٠ ،مقابل نسبة تبلغ ٠،٦ في عام ١٩٨٥ .

٦ – توفير السكن المناسب للمواطنين كافة وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتزويد جميع المناطق السكنية بالمياه والكهرباء والمجاري وجميع الخدمات. وسينعكس التطور في قطاع الاسكان بانقاص معدل اشغال الغرفة الواحدة في عام ٢٠٠٠ الى ٢،٥ شخص للغرفة مقابل ٢،٧ في عام ١٩٨٥ وانقاص معدل اشغال الوحدات السكنية الى اسرة واحدة للمسكن الواحد مقابل ١،٠١٣ اسرة للمسكن الواحد في عام ١٩٨٥ . ومن ناحية أخرى فان خدمات وبرامج الاسكان ستشمل جميع مناطق المملكة وستشهد الفترة المقبلة عناية خاصة بالاسكان الوظيفي ليتناسب وتحقيق التطورات التي ستشهدها الأقاليم التنموية.

١٧ – ١ – ٣ مدى نجاح العملية التخطيطية والبرامج الحالية لتحسين عملية الاداء التخطيطي والتنفيذي في الأردن

ان تحليل مدى نجاح العملية التخطيطية يتطلب دراسة مستفيضة للاهداف وعلاقتها مع البرنامج الاستثماري بالمقارنة مع ما تحقق من تلك الاهداف في ضوء برنامج الاستثمار القطاعي. ولأغراض التقييم الموضوعية لا بد أن يؤخذ بعين الإعتبار أي ظروف أو فرضيات لم تكن واردة ضمن إطار الخطة. وبالاضافة إلى ذلك فإن عملية التقييم تشمل تحليل السياسات والإجراءات التنظيمية التي وضعتها الخطة ضمن وسائل تحقيق الأهداف بقصد تقييم نجاحها. إن إجراء هذا التحليل التقييمي يتطلب دراسة تفصيلية لكل هدف من أهداف الخطة ومعرفة أسباب الإنحراف عن الأهداف وفيما إذا كانت تعود بالدرجة الأولى إلى الفرضيات التي اعتمدتها الخطة أو إلى خلل في النموذج التخطيطي المتبع أساساً أو إلى بعض السياسات أو الإجراءات التنظيمية المكملة لم يتم تطبيقها أو أن تطبيقها لم يكن فعالاً.

ولأغراض وضع الإطار لعملية التقييم فقد تم دراسة أهم الأهداف التي شملتها خطط التنمية ومقارنتها مع المتحقق حسب ما أوضحناه سابقاً. وقد تبين ما يلي: –

أ – إن أهداف النمو الإقتصادي بشكل عام قد تحققت بشكل إيجابي. إلا أن هذا التحقيق قد اختلف في مدى الإنجاز بين خطة وأخرى. إذ في حين بلغ معدل النمو

المتحقق خلال فترة الخطة الثلاثية حوالي ٦٪ مقابل ٨٪ المستهدف، كانت فترة الخطة الخمسية الأولى قد شهدت معدل نمو أعلى قليلاً من المستهدف. أما فترة الخطة الخمسية الثانية، فإن معدلات النمو المتحققة (٤٫٢٪) قد بلغت أقل من نصف تلك المعدلات المستهدفة (١١٪) مما يعني أن هناك ظروفاً اقتصادية قد أثرت على الخطة الثانية لم تكن عملية التخطيط قد أخذتها بعين الإعتبار.

ب - وفي حين نجحت الخطط الاقتصادية في تحقيق معدل النمو الإقتصادي الاجمالي، إلا أن أهدافها المتعلقة بهيكلية الاقتصاد الأردني وإعادة توجيهه نحو زيادة مساهمة الإنتاج السلعي للناتج المحلي الإجمالي تبدو بعيدة عن التحقيق، إذ بلغت نسبة مساهمة الإنتاج السلعي الى الناتج الإجمالي ٣٥٪، ٣٩٫٣٪، ٣٦٫٤٪، مقابل ٣٧٫٦٪، ٤٤٫٢٪، ٤٦٪ استهدفته الخطط الثلاث. إن هذا الانجاز يجب ألا يقودنا الى الإستنتاج أن معدلات النمو في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي قد تخلفت، لكن الوزن النسبي لهذا النمو كان أقل من نمو قطاعات الخدمات الأخرى مما يدعو إلى القول أن اهداف التغيير الهيكلي لم تكن محددة بشكل يتناسب مع إجمالي النمو، وإن المخطط الأردني كان قد بالغ في مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الإنتاج. ورغم ذلك فإنه يمكن القول بأن عملية التخطيط اعتمدت في تقديرها لدور القطاعات الإنتاجية على بعض المشاريع التي وضعتها في الخطة والتي كان من المؤمل أن تكون مساهمتها أكبر من تلك التي تحققت.

وفي هذا الصدد فإن عدم مساهمة بعض هذه المشاريع بالشكل المتوقع سواء كان ذلك بالنسبة للمشاريع في الخطة الخمسية الأولى أو الثانية نجم عن ظروف خارجة عن ارادة المخطط الأردني حيث انها تتعلق بتصدير بعض الصناعات المعتمدة على استغلال الموارد المتاحة مثل الأسمدة والبوتاس والتي واجهت صعوبة تسويقية نظراً لأوضاع السوق والأسعار العالمية التي شهدت تراجعاً كبيراً مع بداية إنشاء هذه المشاريع. وبالقدر الذي يمكن أن يقال فيه أنه كان على المخطط أن لا يقوم بمثل هذا المشاريع وأن يأخذ عوامل السوق بعين الاعتبار، فإنه يمكن القول أيضا ان مثل هذه المشاريع كانت تتصل في خلق الارتباطات الأمامية والخلفية واستغلال الموارد المتاحة والتي لا بد لاقتصاد نام من السير بها لأنها تتصل بعملية التنمية طويلة المدى ويجب أن لا تؤخذ بعين الاعتبار الظروف قصيرة المدى فقط.

ج - أما بالنسبة لهدف تخفيض العجز في الميزان التجاري أو نسبة نموه قد اعتمد تحقيق

هذا الهدف على تطور المستوردات والتي ارتبطت الى درجة كبيرة بالنمو الإقتصادي وبحجم الاستثمار المتحقق. ففي الخطة الثلاثية والخمسية الأولى تجاوز حجم المستوردات مستواه المخطط خاصة في الخطة الخمسية الأولى وذلك نظراً للارتفاع الكبير في الدخل المتاح والذي تحقق بفضل زيادة الموارد الخارجية من تحويلات وحوالات. أما في الخطة الخمسية الثانية فقد تحقق انخفاض في نسبة العجز الى الناتج المحلي وذلك بسبب التباطؤ الإقتصادي غير المتوقع وأثره على إنخفاض المستوردات السلعية الاستهلاكية منها والرأسمالية.

د - لقد تأثر تحقيق هدف زيادة نسبة الإيرادات المحلية بعوامل داخلية وخارجية. ومن أهم العوامل الداخلية هو حجم النمو الإقتصادي المتحقق وبالتالي عائدات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. أما العوامل الخارجية فتتلخص بالتحويلات الرسمية للحكومة المركزية. وهكذا تم تحقيق هذا الهدف في الخطة الثلاثية ولم يتحقق في الخطة الخمسية الأولى بسبب زيادة التحويلات الرسمية عن حجمها المتوقع كما لم يتحقق في الخطة الخمسية الثانية نظراً لقصور الإيرادات المحلية عن المتوقع بسبب التباطؤ الإقتصادي.

البرامج الحالية لتحسين عملية الأداء التخطيطي والتنفيذي

لقد عملت وزارة التخطيط على اتخاذ اجراءات محددة لتحسين عملية الأداء التخطيطي والتنفيذي. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات ضمن مجالات التنسيق مع الدول العربية المجاورة بناء القدرة الذاتية على تطوير أنظمة التخطيط وتوفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها.

وعليه فإن من أهم الإجراءات التي تتبعها وزارة التخطيط حالياً هي:

أولاً: التوجه نحو التنسيق في العملية التخطيطية مع الدول العربية المجاورة، خاصة تلك التي لها أثر على الأداء الاقتصادي العام في الأردن، وذلك لمحاولة احتواء المتغيرات الخارجية للتقليل من عوامل عدم اليقين.

ومن أهم المجالات التي يمكن التعاون فيها:

أ - التنسيق في سوق العمل خاصة وأن الأردن يعتبر من البلدان العربية المصدرة للعمالة والمستقبلة في آن واحد. وبالتالي فإن سوق العمل الأردني يؤثر ويتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية في الدول المجاورة.

ب - في مجال الصناعات المشتركة، فمن الجدير بالذكر أن هناك ٢٥٢ مشروعاً عربياً

مشتركاً منها ٣٢ مشروعاً في الأردن. ولا شك ان تطوير هذه المشاريع وزيادتها سيكون له الأثر الكبير في التقليل من تعرض التدفقات الاقتصادية عبر البلدان العربية للعوامل السياسية. كما سيساهم في إدخال مزيد من الثبات في العلاقات العربية وبالتالي إعطاء فرصة أكبر لتنفيذ المشاريع حسب المخطط لها.

ج - هناك فرص كبيرة للتنسيق في مجال الاستثمار الخاص المباشر بين الدول العربية.

ثانياً:بناء قاعدة معلومات واسعة تحدث بشكل مستمر لتتيح ما يلي:

أ - إعداد خطط التنمية ووضع الاستراتيجيات اعتماداً على معلومات دقيقة ومتكاملة.

ب - توفير المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد على التقييم المستمر لإنجازات الخطة سواء كان ذلك على مستوى المشروع أو السياسات الاقتصادية والإجتماعية أو الإجراءات التنظيمية وكذلك إتاحة المجال لتعديل الخطط في ضوء المستجدات المحلية والعربية والعالمية.

ثالثاً: تطوير القدرة الذاتية على النمذجة، وذلك لتحديد الإطار التخطيطي والعمل من خلال نظام اقتصادي تخطيطي شامل يتخذ من قاعدة المعلومات أساساً له ويأخذ بعين الإعتبار الروابط بين النشاطات الاقتصادية المختلفة وتأثيرها على الأداء الإقتصادي بشكل عام. ويمكن في مراحل لاحقة من تسويع النماذج الوطنية لتشمل معظم المتغيرات على صعيد المنطقة العربية.

رابعاً: تطوير القدرات التحليلية في مجال التنبؤ الاقتصادي Economic Forecasting لعملية التنمية في أي وقت من الأوقات وذلك لتحديد أية انحرافات عن مسار الخطة حتى انتهاء فترة تنفيذها.

خامساً: تطوير القدرات التحليلية في مجال رسم السياسات الاقتصادية من خلال تطوير القدرة على إعداد نماذج للمحاكاة Policy Simulation لتمكين القائمين على عملية التخطيط في حال حدوث أية انحرافات من معرفة كيفية تغيير السياسات الاقتصادية لتصحيح هذه الإنحرافات أو الحد من تفاقمها.

النظام التخطيطي المتكامل

ومن هذا المنطلق فإن وزارة التخطيط تسعى إلى بناء نظام تخطيط متكامل يتخذ من الحاسب الآلي أساساً له. ويعمل هذا النظام على ثلاثة مستويات هي:

١ - المستوى الجزئي MICRO LEVEL

٢ - المستوى القطاعي SECTORAL LEVEL والمستوى الإقليمي REGIONAL LEVEL

٣ - المستوى الكلي MACRO LEVEL

مكونات النظام:

١ - المستوى الجزئي: ويشتمل هذا الجزء على نظامي معلومات هما:

أ - نظام مراقبة المشاريع ويتم من خلاله متابعة تنفيذ المشاريع حيث تصب معلومات تفصيلية من ادارات المشاريع والجهات المسؤولة عنها في هذا النظام. ويشمل النظام كل ما يتعلق بالمشروع من معلومات وصفية ومالية وحسية على المستويين التخطيطي والتنفيذي. ويخدم هذا النظام ثلاثة أغراض أساسية هي:

- متابعة سير الخطة حسياً ومالياً وزمنياً وتحسس العقبات والمشاكل اثناء تنفيذ المشاريع لتصويب مسيرتها.
- تعديل الخطة سنوياً كتوقعات النمو والاستثمار الحكومي والاستيراد بناء على سير المشاريع.
- دراسة اثر المشاريع على القطاعات المختلفة وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.

ب - نظام القروض: ويتم من خلاله رصد لجميع اتفاقيات القروض التنموية التي توقعها الأردن مع حكومات أو مؤسسات تمويلية عربية وأجنبية. ويشمل النظام كل ما يتعلق بالقروض من شروط الإقراض والسحوبات والتسديدات ويتيح هذا النظام معرفة ما يلي:

- متابعة كل قرض من القروض المعاقد عليها ومعرفة الموقف المالي الفعلي من السحوبات والتسديدات.
- معرفة وضع الأردن من ناحية المديونية الخارجية ومقدرة الأردن على الاقتراض الخارجي ضمن ضوابط اقتصادية كنسبة خدمة الدين.
- معرفة المصادر التمويلية الخارجية المتاحة وشروط الإقتراض المثلى التي يمكن للاقتصاد الأردني تحملها كسعر الفائدة وفترات السماح والسداد.

٢ .أ المستوى القطاعي:ويشتمل هذا المستوى على عدة نماذج قطاعية كالزراعة والصناعة والطاقة والخدمات يتم توسيعها حسب توفر المعلومات القطاعية التفصيلية. ولكل قطاع يمكن حساب القيمة المضافة والإنتاج والمستوردات والعمالة والصادرات ويمكن البدء في العمل في المستوى القطاعي من خلال تجميع المعلومات المتوفرة

حول المشاريع عن كل قطاع على المستوى الجزئي وسد الثغرات في القطاعات التي لا تغطي بشكل واف على المستوى الجزئي من خلال استخدام جدول المدخلات والمخرجات والمتوفرة حالياً لعام ١٩٨٣ . ويتيح نموذج المدخلات والمخرجات ما يلي:

- معرفة التشابكات القطاعية في الاقتصاد الأردني من خلال تحديد استعمالات منتجات كل قطاع في القطاعات الأخرى.
- دراسة أثر المشاريع على القطاعات المختلفة في الإقتصاد.

٢ . ب المستوى الإقليمي: لغايات التخطيط الإقليمي فقد قسمت المملكة إلى اقاليم تنموية تتطابق في المرحلة الحالية مع توزيع المحافظات بغرض متابعة التطورات الاقتصادية في كل إقليم المتحقق والممكن منها على صعيد توزيع مكاسب التنمية بين الأقاليم بشكل عادل وتحقيق اللامركزية في التخطيط. ويشتمل كل إقليم من هذه الأقاليم على نفس النماذج القطاعية في المستوى القطاعي.

٣ . المستوى الكلي: ويتضمن هذا المستوى مجموعة من النماذج الفرعية قد تشمل:

أ - الحسابات القومية

ب - التمويل العام ويشمل الموازنات الجارية والرأسمالية والإنمائية.

ج - التجارة الخارجية وتشمل الصادرات والواردات.

د - ميزان المدفوعات

هـ - السكان والعمالة.

و - الجهاز المصرفي.

ز - الإقتراض الخارجي وإدارة الدين

ح - القطاع الخاص وتشمل الاستهلاك والاستثمار

وسيصبح بالإمكان تجميع هذه المعلومات من خلال متابعة حجم المتغيرات الاقتصادية كالعمالة والانتاج في كل من القطاعات وتجميعها لتقدير حجمها على المستوى الكلي وتتم الإستعانة من بعض الإحصاءات الرسمية المتوفرة لسد بعض التغيرات الموجودة في المعلومات على المستوى القطاعي. وتتيح مجموعة النماذج الفرعية ما يلي:

- إعداد الخطط التنموية وذلك عن طريق إجراء توقعات للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في المجالات السابقة الذكر.
- ربط هذه المتغيرات على الصعيد الكلي بالمعلومات المتوفرة على الصعيد القطاعي والجزئي.

- متابعة الخطة بشكل دوري.
- دراسة الآثار المترتبة عن السياسات المختلفة أو التغيرات الاقتصادية الخارجية.

وفي مجموعة فإن هذا النظام المتكامل يشكل إطاراً شاملاً يبدأ من القاعدة أو المشروع وينتهي بالقمة أو المتغيرات الاقتصادية الكلية. وبتحديث قاعدة المعلومات بشكل مستمر يمكن تحقيق الهدفين الأساسيين في العملية التخطيطية هما:

١ - اعداد خطط تنموية مبنية على معلومات دقيقة ومحدثة.
٢ - التقييم المستمر للخطط التنموية وتعديلها بشكل دوري إما بتغيير توقعات الخطة أو باتخاذ الاجراءات أو السياسات اللازمة لتصويب مسيرة الخطة.

١٧ - ١ - ٤ اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن

ان اسلوب التخطيط واجراءاته يتغير من خطة لاخرى في الأردن وغيره، ولكن سنحاول هنا الاعتماد على مصدر واحد وهو د. يوسف عبد الحق في كتابه عن التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن لتوضيح اسلوب التخطيط واجراءاته في الأردن. هذا وتمر العملية التخطيطية بعدة مراحل واجراءات في الأردن يمكن ايجازها بما يلي: - [٢]

المرحلة الأولى: -

تبدأ الخطوة الأولى في العملية التخطيطية في الأردن بتشكيل لجنة تسمى «اللجنة العليا للخطة»، وهي لجنة مؤقتة يرأسها صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال - ولي العهد - وتتألف من عشرة اعضاء من بينهم وزير التخطيط وامين عام وزارة التخطيط، واما الباقون فيتم اختيارهم من ذوي الكفاءات والقدرات الفنية من مؤسسات اقتصادية وعلمية هامة في البلاد مثل البنك المركزي ، دائرة الموازنة العامة، بنك الانماء الصناعي، مؤسسة الاقراض الزراعي، الجامعات الاردنية والجمعية العلمية الملكية بالاضافة الى تمثيل فعّال ومؤثر للقطاع الخاص في اللجنة مثل عضو يمثل اتحاد الغرف التجارية واخرى يمثل غرفة صناعة عمان، بالاضافة الى عضوين يمثلان اتحاد النقابات في البلاد.

ومن اهم مهام هذه اللجنة يتمثل في دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وتقوم باعداد تقييم عام للتطور الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة الماضية، ثم تضع بعد ذلك تصورا شاملا اي اقتراحات بالاهداف والاولويات الرئيسية للخطة القادمة ترفعه الى السلطة السياسية العليا والتي تقوم بدراسة المقترحات والموافقة عليها بعد ذلك. وبعد الموافقة على الاقتراحات بالاهداف والاولويات للخطة من قبل السلطة

السياسية العليا تباشر اللجنة بعد ذلك في رسم الاستراتيجية العامة للخطة ثم تقوم بوضع الخطوط العريضة مع التركيز في هذه المرحلة على العلاقات الكلية في الاقتصاد القومي من حيث الناتج القومي الاجمالي وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ونمط الاستثمار القومي وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية وتحديد دور كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الخطة ككل.

المخطط الاردني عادة يستعين في عمله ببعض الاساليب الرياضية البسيطة مثل المعامل الحدي لرأس المال/ الانتاج وحساب الدخل القومي، حيث يعتمد اساسا خلال هذه المرحلة على الاساليب التقريبية وعلى طريقة التجربة والخطأ. ويرجع السبب في هذا الى نقص الاحصاءات الدقيقة من جهة والى عدم توافر الامكانيات الفنية من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: -

ثم تبدأ الخطوة الثانية من التخطيط في الأردن والتي تتمثل بصدور بلاغ من رئيس مجلس الوزراء يطلب فيه من كل وزارة ومؤسسة حكومية يشملها قانون الموازنة العامة، القيام بتشكيل لجنة تخطيط قطاعية تضم في عضويتها ممثلا عن وزارة التخطيط واخر عن الجامعة الأردنية. وقد وصل عدد اللجان في الخطط الخمسية في البلاد الى (١٤) لجنة. اما بالنسبة للقطاع الخاص فتشكل لجنة من وزارة التخطيط وممثليه في اللجنة العليا للخطة حسب ما ذكرنا سابقا وعددهم اربع ممثلين.

وبعد ذلك تقوم هذه اللجان كل في مجال تخصصها، باعداد برنامج انمائي جزئي وذلك استنادا على الاسس والخطوط العريضة التي وضعتها اللجنة العليا، ووفقا للتعليمات المرفقة مع بلاغ رئيس مجلس الوزراء والتي تتضمن خطوات اعداد البرامج القطاعية وذلك على النحو التالي: -

١ - تقييم انجازات القطاع خلال الفترة السابقة مع بيان المشاريع التي شرع في تنفيذها خلال تلك الفترة والتي سوف يستمر العمل فيها خلال الخطة القادمة.

٢ - يتم بناء على ما تقدم، تحديد اهداف القطاع ماليا وعينيا وعلى اساس مستوى واجمالي على أن يكون ذلك منسجما مع استراتيجية واهداف الخطة المقبلة.

٣ - يتبع ذلك تحديد وسائل تحقيق هذه الاهداف وتشمل على: -

أ - اقتراح الاجراءات التنظيمية اللازمة لتحقيق الاهداف المذكورة وذلك من حيث تحديث القوانين والانظمة المعمول بها واصدار التشريعات الجديدة لتطوير المؤسسات القائمة أو خلق مؤسسات جديدة كوسيلة لرفع الكفاءة الانتاجية للجهاز الاداري والتنفيذي.

ب – اعداد المشاريع الانمائية التي تهدف الى تحقيق اهداف القطاع وترتيبها حسب الاولوية ويرفق مع ذلك وصف كامل لكل مشروع يشمل اهدافه، مدى توفر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له، تصاميمه النهائية، كلفته الاجمالية، مصادر تمويليه الاجنبية المقترحة، المردود المتوقع منه، تقدير نفقات ادارته المتكررة بعد انجازه واحتياجاته من القوى البشرية المدربة، على ان يوضع لكل ذلك برنامج تنفيذ موزع على مراحل زمنية مفصلة.

جـ – اجراء تقدير للاستثمارات الخاصة في القطاع المذكور وذلك بناء على التجربة السابقة للقطاع الخاص مع الاخذ بعين الاعتبار اجمالي زيادة هذه الاستثمارات نتيجة لارتفاع الدخول ولتطبيق الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص.

المرحلة الثالثة: –

وبعد ان تنتهي اللجان القطاعية من اعداد برامجها الانمائية الجزئية تقوم برفعها الى اللجنة العليا للخطة لتبدأ بذلك الخطوة الثالثة من العملية التخطيطية في البلاد، حيث تقوم اللجنة العليا خلال هذه المرحلة بتقسيم نفسها الى لجان فرعية تختص كل منها بدراسة قطاع معين واذا اتضح ان هناك بعض الاضافات او التعديلات في المخصصات المالية لكل قطاع تدرس التعديلات حيث تعاود الاتصال مع اللجان القطاعية كل على حدة لاعادة النظر في برامجها القطاعية. وبعد الاتصالات المستمرة يتم الاتفاق على البرنامج القطاعي وبعد ان ينتهي العمل من عملية تعديل جميع البرامج القطاعية تشكل اللجنة العليا مجموعة من بين اعضائها لصياغة مسودة الخطة في صورتها الاولى وذلك على اساس ما تم الاتفاق عليه في البرامج القطاعية.

المرحلة الرابعة: –

واما المرحلة الرابعة فتتمثل في البحث عن مصادر التمويل اللازم للخطة، حيث تتولى هذه المهمة لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العليا تسمى لجنة التمويل، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء رئيسا ومن عضوية كل من وزراء الخارجية، والعدل، والصناعة والتجارة والمالية ووزير التخطيط والامين العام لوزارة التخطيط، ومحافظ البنك المركزي ومدير دائرة الموازنة العامة، بالاضافة الى الوزير المعني بالقطاع المطلوب تمويله.

وتنقسم هذه اللجنة المالية الى ثلاث لجان متخصصة تسمى لجنة الاتصالات الاولية وهي: –

أ – لجنة الاتصال مع الحكومات لدعم الموازنة.

ب - لجنة الاتصال مع الحكومات والمؤسسات الدولية والاقليمية للمساعدات الانمائية.
جـ - لجنة الاتصال مع المؤسسات الخاصة للمساعدات الانمائية.

وترفع هذه اللجان الثلاث نتائج اتصالاتها الى لجنة التمويل التي تقوم بدراستها ومن ثم تتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

المرحلة الخامسة: -

وبعد اتمام المرحلة الرابعة من العملية التخطيطية اي بعد اتمام معالجة التمويل من مصادره المختلفة تأتي بعد ذلك المرحلة الخامسة والتي تتمثل في عقد جلسات موسعة لمناقشة مسودة الخطة حيث يرأس هذه الجلسات صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال - ولي العهد - ويتراوح عدد المشتركين فيها ما بين (٦٠ - ٩٠) شخصا حيث يحضرها ايضا مجلس الوزراء والمخططون وهم وزارة التخطيط واللجنة العليا للخطة والخبراء المتخصصون والفنيون وممثلو القطاع الخاص واتحاد النقابات بالاضافة الى عشرين شخصا يمثلون القطاعات المختلفة في البلاد.

المرحلة السادسة: -

وهكذا بعد الانتهاء من هذه المناقشات واعادة الخطة في مسودتها الثابتة، تصبح هذه المسودة خليط من تخطيط المخطط، ومصالح القطاع الخاص ورغبات السلطة السياسية. ثم تأتي المرحلة السادسة من العملية التخطيطية وهي المرحلة التي تعرض فيها الخطة على مؤتمر التنمية الاردني الذي يدعى اليه عدد كبير من الخبراء المحليين والعرب والاجانب بالاضافة الى مندوبي كثير من الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية والاقليمية والخاصة. وفي النهاية يقوم المؤتمرون في ختام مناقشاتهم باصدرا تقرير عام يضمنه ملاحظاتهم على الخطة في مختلف ابعادها. ومن ثم وفي ضوء هذا التقرير يتم وضع الخطة في صورتها قبل النهائية تمهيدا لرفعها الى السلطة السياسية العليا لاعتمادها.

المرحلة السابعة والاخيرة: -

واخيرا تأتي المرحلة السابعة والاخيرة حيث ترفع الخطة الى السلطة السياسية العليا المتمثلة في صاحب الجلالة الملك ومجلس الوزراء حيث تقوم هذه السلطة السياسية العليا بدراستها وتنقيحها ثم تصدرها بقرار من مجلس الوزراء لتصبح بذلك سارية المفعول اعتبارا من بداية سنتها الاولى.

وبعد ذلك تتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية متابعة عملية التنفيذ كل حسب قطاعه حيث تشمل تقارير المتابعة من الناحيتين المالية والعينية من التنفيذ.

هوامش ومراجع الفصل السابع عشر

١ - تم الاعتماد على المصادر التالية: -

د. زياد محمد فريز، **تجربة التخطيط الاقتصادي في الأردن**، الملتقى العلمي بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربي للتخطيط بالكويت من الفترة ٣ - ٥ فبراير ١٩٨٦ ، الكويت.

- د. مروان المعشر، **التجربة الاردنية في عملية التخطيط الاقتصادي**، تقيم عام، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، ٢٥ - ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، الجزء الثاني،المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ١٩٨٨.

- وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠** ، عمان، الاردن.

- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥** ، عمان، الأردن.

٢ - د. يوسف عبد الحق، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن**، رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة،١٩٧٩ ، الباب الثالث.

الجزء السادس
الاستثمار في الأردن

الفصل الثامن عشر
مناخ الاستثمار في الأردن

الجزء السادس

الاستثمار في الأردن

الفصل الثامن عشر

مناخ الاستثمار في الأردن(١)

١٨ – ١ مقدمة

يتمتع الأردن بمناخ استثماري ممتاز من حيث الاستقرار السياسي الذي ينعم به اردننا العزيز وهذا اهم عامل من عوامل تشجيع الاستثمار. كما ان الأردن يمتاز بموقع استراتيجي بين دول الشرق الاوسط وشرق افريقيا. هذا فضلاً عن توافر الكوادر الادارية والفنية والعمالية المدربة ونظام مواصلات واتصالات متطورة وجهاز مالي ومصرفي متكامل.

سنتعرف هنا عن مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن من حيث ضريبة الدخل، حماية الاستثمارات المحلية وذلك من خلال بعض السياسات والاجراءات، اعفاءات على المشاريع الاستثمارية كالمشاريع الاقتصادية، تشجيع الصادرات، حوافز للمستثمر غير الاردني، مؤسسات لخدمة الاستثمار كمؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة، خدمات الاستثمار (النافذة الاستثمارية)، فرص الاستثمار في الأردن. بالاضافة الى قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وقانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ وهو قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار.

١٨ – ٢ مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن

يتمتع المستثمرون في الأردن بامتيازات عديدة منها تعدد الاعفاءات الضريبية وسخاءها من ناحية، وانعدام القيود المفروضة على حركة رأس المال المستثمر وايراداته من الناحية الأخرى. اضف الى ذلك ان المشروع الأردني قد ساوى في المعاملة بين راس المال العربي والاجنبي المستثمر في المملكة مع رأس المال الوطني في المزايا والاعفاءات للمشاريع

الاستثمارية، كما ساوى المشرع ايضا بين المكلف بدفع الضريبة الاردني والمكلف العربي والاجنبي من حيث الاعفاءات والتنزيلات المسموح بها لحساب الدخل الخاضع للضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، وضريبة الاراضي والابنية).

وفيما يلي بعض التفصيل عن مزايا وحوافز الاستثمار:

١ - ضريبة الدخل:

تعتبر معدلات ضريبة الدخل في الأُردن معتدلة نسبياً وهي تعتمد على نوع ونشاط المكلف بالضريبة.

٢ - حماية الاستثمارات المحلية وذلك من خلال:

- فرض الرسوم على استيراد السلع المماثلة للمنتجات المصنعة في الاردن، والعمل على الحد من استيراد بعض السلع الكمالية لتشجيع تصنيعها محلياً.
- تشجيع الصناعات التي تنتج المواد الأُولية والوسيطة اللازمة للصناعات المحلية بإعفاء المواد الخام اللازمة لانتاجها من الرسوم الجمركية.
- اعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة واللازمة لتنفيذ المشروعات الانتاجية.
- تسهيل تسويق المنتجات الأُردنية واقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والترويج للتعريف بالسلع الأُردنية - وكذلك منح حوافز للتصدير وتبسيط اجراءات التصدير والادخال المؤقت.

٣ - اعفاءات على المشاريع الاستثمارية ★:

تنقسم المشاريع الاستثمارية بالنسبة للاعفاءات التي يمكن ان تمنح لها الى قسمين:

أ - المشاريع الاقتصادية:

ويعتبر المشروع اقتصادياً اذا كان في احد قطاعات: الصناعة والتعدين، الزراعة

★ تقسم المملكة لغايات تطبيق قانون تشجيع الاستثمار الى ثلاث فئات: حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها. وهذه الفئات هي:

١ - فئة (أ) للمناطق الاكثر تطوراً، وتشمل: محافظتي عمان والزرقاء.
٢ - فئة (ب) للمناطق المتوسطة في تطورها، وتشمل: محافظتي اربد والبلقاء.
٣ - فئة (ج) للمناطق الاقل تطوراً، وتشمل باقي المملكة.
٤ - تعتبر كل مناطق المملكة من فئة (ج) لاغراض المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.
٥ - تعامل مناطق الاغوار كمنطقة تنمية من فئة (ج) لاغراض السياحة والمستشفيات.

والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها، السياحة والفنادق، (باستثناء النقل السياحي) النقل البحري، المستشفيات، والتعليم. ويشترط ان لا تقل قيمة المشروع عن الحد الادني الذي حدده قانون تشجيع الاستثمار ويتراوح الحد الادني من ٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة ج الى (٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠) الف دينار في مناطق التنمية من فئة (أ) وهي منطقة عمان والزرقاء.

وتعفى جميع الاجهزة والمعدات والموجودات الثابتة بشكل عام من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية للمشاريع الاقتصادية، كما تعفى مثل هذه الاجهزة والمعدات للمشاريع القائمة لغايات التوسع وتطوير المشاريع وادخال تقنية جديدة في عملها.

ب - المشاريع الاقتصادية المصدقة:

ويمكن اعتبار المشروع اقتصاديا مصدقاً اذا كان في احد قطاعات الصناعة والتعدين، الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها، الفنادق السياحية والنقل السياحي، والمستشفيات. ويشترط ان لا تقل قيمة موجودات المشروع في مجال الصناعة والتعدين عن ٧٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة أ وهي عمان والزرقاء، وعن ٣٥٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة ب وعن ٢٠٠٠٠ دينار في مناطق التنمية من فئة (ج).

أما في مجال الزراعة والثروة الحيوانية فالحد الادنى هو ٢٠٠٠٠ دينار لمنطقة (أ)، و ١٥٠٠٠ دينار لمنطقة ب، و ١٠٠٠٠ دينار لمنطقة (ج).

أما في قطاع الفنادق فيشترط ان تكون في مناطق التنمية من فئة ب و ج فقط وان لا يقل تصنيفها عن فئة ثلاثة نجوم. وفي مجال النقل السياحي يشترط أن لا تقل قيمة الحافلات المعدة لنقل السياح عن ٣٠٠٠٠٠ دينار. أما في مجال المستشفيات فيجب أن يكون المستشفى في مناطق التنمية ب و ج وان لا تقل سعته عن ٣٠ سريراً في منطقة (ب) وعن ٢٠ سريراً في منطقة(ج). وتمنح المشاريع الاقتصادية المصدقة جميع الاعفاءات التي تمنح للمشروع الاقتصادي بالاضافة الى اعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج على أن لا تتجاوز مدة انشاء المشروع ثلاث سنوات.

- اعفاءات اضافية:

تمنح القوانين اعفاءاً ضريبياً جزئياً بحدود ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشاريع القائمة لغايات التوسع والتطوير لمدة سنتين لمنطقة (أ) ولمدة ثلاث سنوات.لمنطقة (ب) ولمدة اربع سنوات لمنطقة (ج).

- تدوير الخسائر:

يسمح القانون بتدوير الخسائر اذا حصلت خلال فترة الاعفاء الى السنوات التالية. اي اذا كان المشروع اقتصادياً مصدقاً ومتمتعاً بالاعفاء الضريبي ولحقت به خسائر في سنوات اعفائه من الضرائب، فتبدأ مدة تنزيل الخسائر المتراكمة اعتباراً من السنة الاولى التي تلي سنوات الاعفاء الاصلية.

كما تمنح المشاريع التي تقام في المدن الصناعية والمناطق الحرة في الاردن اعفاءات اضافية اخرى متعددة سترد فيما بعد في هذا الفصل.

٤ - تشجيع الصادرات:

تسعى الحكومة الى اتخاذ كل الخطوات والاجراءات لتنمية الصادرات الأردنية وتشجيع ودعم المصدر الأردني وأهمها:

أ - التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول لاعطاء السلع الأردنية المزايا التي تمكنها من دخول اسواق هذه الدول.

ب - عقد الصفقات المتكافئة لتسويق المنتجات الأردنية.

جـ - فتح المراكز التجارية في الدول العربية للتعريف بالسلع الاردنية ودراسة الاسواق، والمساعدة في عقد الصفقات التجارية وتقديم جميع الخدمات الممكنة للمصدر الأردني.

د - اقامة المعارض المتخصصة في الدول العربية والاجنبية والاشتراك في المعارض الدولية للترويج للسلع الأردنية.

هـ - منح التسهيلات المالية للمصدرين الأردنيين لتمكينهم من المنافسة في تسويق المنتجات الأردنية، ويقوم البنك المركزي بدور هام في هذا المجال، وقد تطور حجم هذه التسهيلات من (٢٠٠٠٠٠) دينار عام ١٩٨٠ الى (٣١) مليون دينار عام ١٩٨٨ .

ز - تشجيع القطاع الخاص على انشاء شركات التصدير المتخصصة وتقديم كل المساعدات والتسهيلات الممكنة لمثل هذه الشركات لزيادة حجم الصادرات الأردنية.

جـ - تقوم الحكومة بدراسة لانشاء مؤسسة لضمان الصادرات.

٥ - حوافز للمستثمر غير الأردني:

أ - يعامل المستثمر العربي والأجنبي، من حيث التسهيلات والفرص، معاملة المستثمر الأردني عند استثمار امواله في قطاعات الصناعة،والزراعة، والسياحة، والخدمات بما فيها النقل، والتعليم، والصحة، والاستثمار العقاري في الاراضي ضمن المناطق داخل حدود البلديات، والاكتتاب بالاسهم وشرائها وبيعها.

ب - يسمح للمواطن العربي والأجنبي بالاستثمار في قطاع التجارة وقطاع المال والتأمين وذلك بالمشاركة مع اردنيين وبنسبة لا تتجاوز (٤٩٪) في المشروع الواحد على أن يسمح للمستثمر العربي بالاستثمار في المملكة بأكثر من تلك النسبة في أي مشروع من تلك القطاعات اذا كانت دولته تسمح للمستثمر الاردني بذلك.

جـ - يتمتع المستثمر العربي والأجنبي بجميع الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي يتمتع بها المستثمر الاردني عند استثماره في القطاعات المشار اليها.

- ضمانات وتسهيلات مالية للاستثمار:

جميع الاموال الوافدة للاستثمار مضمونة بحكم القانون لا يجوز تأميمها أو مصادرتها أو الحجز عليها الا بحكم قضائي، كما يمكن ادخال الاموال للاردن واخراجها منه بما في ذلك الارباح الناجمة عن الاستثمار بالعملة الاجنبية التي يريدها المستثمر العربي أو الاجنبي.

كما يسمح للعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير الاردنيين بتحويل ٧٠٪ من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة.

هـ - يسمح للمواطن العربي الاستثمار في سندات الخزينة واسناد القروض الاردنية دون قيد أو شرط.

و - قانون الشركات:

يسمح قانون الشركات المعمول به في الأردن للشركات المؤسسة خارج الأردن بأن تمارس اعمالها في الأردن شريطة تسجيلها في سجل الشركات الاجنبية بعد الحصول على تصريح بمزاولة عملها بمقتضى القوانين والانظمة المعمول لها.

كما يسمح القانون بمساهمة الاجانب في الشركات الوطنية في حدود ونسب معينة.

١٨ – ٣ مؤسسات لخدمة الاستثمار

١ – مؤسسة المدن الصناعية:

تأسست المدن الصناعية بموجب احكام القانون رقم (٣٤) لعام ١٩٨٠ وتهدف المؤسسة الى انشاء وادارة المدن الصناعية في مختلف انحاء المملكة تحقيقاً لتوزيع عادل لمكاسب التنمية. وتتوفر في المدينتين الصناعيتين القائمتين في سحاب واربد جميع الخدمات والتسهيلات اللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية من طرق وخدمات كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات كالهاتف والتلكس والفاكس باعلى مستوى من الكفاءة. بالاضافة الى توفير العديد من الخدمات المساندة للصناعة مثل مراكز الاطفاء والصيانة والمحروقات والمراكز الصحية وفروع البنوك ومراكز التدريب المهني ومكاتب العمل والمحلات التجارية والمطاعم والبريد ومكاتب الدعاية والاعلان وخدمات الحراسة والاسكان.

وأهم اهداف المدن الصناعية:

- دراسة وتخطيط وانشاء وادارة جميع المدن الصناعية في المملكة.
- تشجيع انشاء وتطوير المشاريع الصناعية.
- تشجيع وتوزيع الصناعات على مختلف المناطق.
- العمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية وتذليل أية صعوبات تعترضها.

تسهيلات ومزايا للمشروعات التي تقام في المدن الصناعية:

أ – بيع وتأجير قطع أراضي بمساحات مختلفة من (١٥٠٠)م٢ أو أكثر ليقيم عليها المستثمرون مشاريعهم. باجور أو أثمان معتدلة.

ب – توفير مباني جاهزة بمساحات تتراوح بين (١٠٠م٢ – ٢٦٠٠م٢) يستطيع المستثمر ان يستأجرها أو يشتريها حسب رغبته وامكاناته. وتتوفر في هذه الابنية والاراضي في المدن الصناعية جميع الخدمات اللازمة للصناعة كالمياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية والتلكسية والفاكسميلي على اعلى مستويات الكفاءة.

جـ – الاعفاءات التي تتمتع بها المشاريع التي تقام في هذه المدن وتشمل:

- الاعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين.
- اعفاء دائم من ضريبة المسقفات (الابنية والاراضي).
- الاعفاء من الرسوم البلدية والتنظيمية.

٢ – مؤسسة المناطق الحرة:

اسست بموجب القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٨٤ وتعني هذه المؤسسة بانشاء المناطق الحرة في مختلف انحاء المملكة حيث تم الان انشاء اربع مناطق هي:المنطقة الحرة في العقبة، المنطقة الحرة في الزرقاء، المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء، والمنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة. وتقوم هذه المناطق بتخزين البضائع لاغراض الترانزيت والتصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها ما لم تسحب للاستعمال المحلي. وتتمتع المشاريع المقامة في المناطق الحرة بالاعفاءات التالية:

أ – الاعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) عاما كما تعفى جميع المنشأت في المناطق الحرة من كافة الرسوم والضرائب.

ب – اعفاء رواتب وعلاوات الموظفين من غير الاردنيين من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كما يسمح بتحويل نسبة من تلك الرواتب للخارج.

جـ – اعفاء البضائع الواردة للمناطق الحرة والمصدرة منها من جميع الرسوم والضرائب.

د – تسمح المنطقة الحرة بتأجير مساحات مكشوفة أو مستودعات جاهزة أو أبنية تجهز خصيصا لاقامة الصناعات وذلك مقابل اجور سنوية معتدلة.

١٨ – ٤ خدمات الاستثمار
(النافذة الاستثمارية)

تم تأسيس مديرية متخصصة بتقديم الخدمات للمستثمرين في وزارة الصناعة والتجارة. هي مديرية خدمات الاستثمار (النافذة الاستثمارية).

والهدف الاساسي من انشاء هذه الوحدة خدمة المستثمر من خلال ايجاد مرجع واحد أو محطة واحدة يتقدم إليها المستثمر بطلب اقامة مشروع استثماري دون أن يحتاج الى مراجعة اية جهة اخرى للحصول على الاذن الرسمي والترخيص القانوني لمشروعه الاستثماري.

وتقوم (النافذة الاستثمارية) بانجاز جميع المعاملات والاجراءات مع الجهات المعنية في الدولة للحصول على الترخيص المطلوب خلال مدة اقصاها شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب.

وتتولى النافذة شرح المتطلبات والشروط التي يجب ان تتوفر في المشروع الاستثماري وبخاصة المتطلبات الفنية للجهات الاخرى غير وزارة الصناعة كما تعمل

النافذة الاستثمارية بالاضافة الى انجاز المعاملات للمشروعات الاستثمارية في المجالات التالية:

١ - تقديم المشورة والنصح للمستثمر في كل ما يتعلق بالاستثمار وتتيح له الفرصة للاستفادة من جميع المعلومات والدراسات المتوفرة لدى الدولة بشكل عام ولدى وزارة الصناعة والتجارة بشكل خاص. والاجابة على اية استفسارات بهذا الخصوص.

٢ - جمع المعلومات واجراء الدراسات واصدار النشرات عن فرص الاستثمار المتاحة في المملكة.

٣ - الترويج للمشاريع الاستثمارية المجدية من خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات والاتصال بالمستثمرين وبيان مزايا الاستثمار في الأردن.

٤ - الاتصال والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية والشعبية المعنية بالاستثمار حيثما وجدت تلك الجهات.

وتقدم النافذة الاستثمارية خدماتها بدون أي مقابل ويمكن الاتصال للاستفسار والحصول على أية معلومات حول الاستثمار في الأردن على العنوان التالي:

النافذة الاستثمارية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان - الأردن

تلكس رقم: Mintr Jo 21163

فاكس رقم: ٦٠٣٧٢١

هاتف رقم: ٦٦٣١٩١

١٨ - ٥ فرص الاستثمار في الأردن

ان فرص الاستثمار في الأردن متعددة ومتنوعة في ظل التسهيلات التي سبق ذكرها.

ويمكن للمستثمرين الاستفادة من هذه الفرص (الشاملة للاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ضمن التوجهات التالية:

أولا:الاستثمار الصناعي:

ففي مجال الاستثمار الصناعي تم التركيز ضمن الأولويات التالية:

- التوجه لاقامةالصناعات التي تهدف الى استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات.
- الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية التي تعزز التكامل السلعي الصناعي والتشابك الصناعي الامامي والخلف على المستويين الوطني والاقليمي.
- الصناعات التي تساهم في استغلال الخامات المحلية.
- الصناعات التي تساهم في نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة أو تؤدي الى اقامة صناعات تصديرية.

ثانيا: الاستثمار الزراعي:

تهدف الحكومة الى تحقيق الاولويات التالية:
- زيادة المساحة المروية في حوض نهر الأردن عن طريق مد المزيد من شبكات الري تشمل الحوض كله من أقصى شمال المملكة الى اقصى جنوبها.
- الاستفادة القصوى من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية باستثمار الموارد المائية المتوفرة لزيادة الرقعة المزروعة من هذه المناطق وبخاصة الحبوب والاعلاف وزيادة المناطق الرعوية.
- تطوير منطقة حوض الحماد ومنطقة المرتفعات المحيطة بسيل الزرقاء وتمويل المشاريع الزراعية الفردية والجماعية على اوسع نطاق.
- تطوير الاراضي المرتفعة بتمويل اقامة المشروعات الزراعية في تلك الاراضي وبخاصة زراعة الاشجار المثمرة.
- دعم المنتوجات الزراعية ومنحها الاعفاءات الضريبية الكاملة ومساعدة المصدرين على تسويق منتجاتهم من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات مع الدول الاوروبية والعربية المجاورة وتخفيض كلفة النقل الجوي لهذه المنتوجات.
- تمويل المشروعات الزراعية عن طريق منح المزيد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة للمزارعين.

ثالثا: الاستثمار الخدمي:

يشمل قطاع الاستثمار الخدمي العديد من المجالات من أهمها السياحة والانشاءات.

ففي قطاع الانشاءات والمقاولات عملت الحكومة على فتح المجال امام هذا القطاع للاسواق الخارجية وخاصة القطرين الشقيقين العراق واليمن للاستفادة من الخبرات والكفاءات الاردنية في هذا المجال.

أما في مجال السياحة فتوجه الحكومة الاستثمار في هذا القطاع الى الاستفادة من موقع الاردن التاريخي والأماكن الاثرية والدينية وتوسطه في المنطقة ومن اماكن السياحة الصيفية والشتوية المتوفرة في الأردن لجذب المزيد من السياح العرب والاجانب.

وفي اطار هذا النشاط يمكن اقامة المنتجعات السياحية الصيفية والشتوية واقامة المؤسسات السياحية المتخصصة التي تستطيع الاستفادة من الامكانات المتوفرة في المملكة وكذلك التنسيق مع الدول المجاورة للترويج والتسويق السياحي وتنظيم الرحلات الجماعية المشتركة مع تلك الدول.

١٨ – ٦ قوانين الاستثمار في الأردن

١ – قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

قانون تشجيع الاستثمار

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧

قانون تشجيع الاستثمار

الفصل الأول – اسم القانون

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٧) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الثاني – التعاريف

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة.

الوزير : وزير الصناعة والتجارة.

اللجنة: لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب احكام هذا القانون.

الموجودات الثابتة: الآلات والاجهزة والمعدات واللوازم وقطع الغيار اللازمة

لها والتي تستورد بقصد استعمالها في المشروع بما في ذلك الباصات المعدة خصيصاً للنقل السياحي والسفن المعدة للنقل البحري واثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات.

الرسوم: رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم والعوائد التي تستوفي على الموجودات الثابتة عند استيرادها.

الضرائب:ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة الابنية والأراضي داخل المناطق البلدية.

الطاقة الانتاجية: هي الطاقة التصميمية للمصنع.

المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة:

تقسم المملكة لغايات هذا القانون الى مناطق تنمية تصنف الى ثلاث فئات (أ) و (ب) و (ج) حسب درجة التطور الاقتصادي في كل منها، ويحدد مجلس الوزراء حدود كل منها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل تلك الحدود كل خمس سنوات حسب حاجات ومتطلبات التنمية فيها.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية من اللجنة:

١ - ان يستثني قطاعاً أو أكثر أو أي جزء منه في أي منطقة من مناطق التنمية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وان تطبق على هذا القطاع او على جزء منه الاعفاءات والتسهيلات والامتيازات الممنوحة لاي قطاع في منطقة اخرى.

٢ - ان يصدر قوائم دورية تتضمن المشاريع والقطاعات التي يحق لها التمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٤ - أ - لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون فإن عبارة رأس المال العربي أو الاجنبي تعني القيمة المقدرة لكل منهما وتحدد على النحو التالي:

١ - رأس المال بعملة اجنبية قابلة للتحويل، يحولها عربي أو اجنبي بقصد الاستثمار في المملكة.

٢ - الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع بقصد الاستثمار فيه.

٣ - الحقوق المعنوية كالترخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة والمستثمرة في مشاريعها والتي يملكها عرب

أو اجانب غير مقيمين في المملكة.
٤ - ارباح ومكاسب استثمار رأس المال العربي أو الأجنبي المحولة الى رأس مال عن طريق استثمارها.

ب - تقوم الوزارة بتقدير قيمة رأس المال وتقرير ما اذا كان قد استورد لغايات المشروع وكان من رؤوس الأموال التي تنطبق عليها أحكام البندين (٢) و (٣) من الفقرة أ من هذه المادة.

الفصل الثالث - لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٥ - أ - تشكل لجنة تشجيع الاستثمار على الوجه التالي:

١ - الوزير	رئيساً
٢ - وكيل الوزارة	نائباً للرئيس
٣ - ممثل عن وزارة التخطيط يعينه وزير التخطيط	عضواً
٤ - ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية يعينه وزير الطاقة والثروة المعدنية	عضواً
٥ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	عضواً
٦ - مدير عام دائرة ضريبة الدخل	عضواً
٧ - مدير عام دائرة الجمارك	عضواً
٨ - ممثل عن البنك المركزي الأردني يعينه محافظ البنك المركزي	عضواً
٩ - مدير عام بنك الانماء الصناعي أو نائبه	عضواً
١٠ - مدير مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة	عضواً
١١ - مدير الصناعة في الوزارة	عضواً
١٢ - رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية	عضواً
١٣ - رئيس غرفة صناعة عمان	عضواً
١٤ - شخصان من القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة	

سنتين قابلة للتجديد عضوين

ب - تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل شهر بناء على دعوة الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره اكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم، وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة وتكون مداولات وتوصيات اللجنة سرية ولا يجوز نشرها الا بعد ان تصدر القرارات اللازمة بشأنها.

جـ - اذا كان لأي عضو مصلحة في اتخاذ قرار من قرارات اللجنة فعليه ان يعلن ذلك وأن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار.

د - للوزير ان يدعو مختصاً أو أكثر لحضور اجتماعات اللجنة تقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له الحق في التصويت.

هـ - يعين الوزير أحد موظفي مديرية الدراسات وتشجيع الأستثمار في الوزارة أميناً لسر اللجنة.

المادة ٦ - أ - تمارس اللجنة الصلاحيات والمهام التالية:

١ - التوصية لمجلس الوزراء بشأن اعتبار اي مشروع مشروعاً اقتصادياً أو مشروعاً اقتصادياً مصدقاً بالمعنى المقصود في هذا القانون ومنحه الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها فيه.

٢ - الموافقة على طلبات نقل ملكية رأس المال المستثمر أو أي جزء منه الى أي مشروع تنطبق عليه أحكام هذا القانون وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

٣ - التوصية للسلطات المختصة باتخاذ الاجراءات التي من شأنها توفير المناخ الملائم للاستثمار.

٤ - النظر في التقارير المرفوعة من مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزراة بشأن المشاريع المستفيدة من أحكام هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.

٥ - النظر في أي أمور أخرى تتعلق بتشجيع الأستثمار يعرضها عليها الوزير.

ب - يترتب على اللجنة في سياق ممارستها لصلاحياتها ومهامها ان تراعي ضرورة انسجام المشاريع التي ستتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الفصل الرابع – المشروع الاقتصادي

المادة ٧ – يعتبر المشروع اقتصادياً اذا كان في احد القطاعات التالية وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون:

أ – الصناعة والتعدين.

ب – الزراعة والثروة الحيوانية.

جـ – السياحة والفنادق (باستثناء النقل السياحي).

د – النقل البحري.

هـ – المستشفيات.

و – التعليم.

المادة ٨ – أ – اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين، فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة عن (٢٥،٠٠٠) خمسة وعشرين الف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٥،٠٠٠) خمسة عشر الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

ب – اذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن (٢٠،٠٠٠) عشرين الف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٠،٠٠٠) عشرة الاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

جـ – واذا كان المشروع في الفنادق من قطاع السياحة فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً أن يكون في منطقة تنمية فئة (ب) أو (ج) وان يقل تصنيفه عن نجمتين.

د – واذا كان المشروع في قطاع النقل البحري فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان تكون بواخره أو مراكبه مخصصة لنقل البضائع او الركاب او كليهما.

هـ – واذا كان المشروع في قطاع المستشفيات فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان لا تقل سعته عن (١٥) خمسة عشر سريراً وان يكون موافقاً عليه كمستشفى من السلطات الصحية المختصة.

و - واذا كان المشروع في قطاع التعليم فيشترط لاعتباره مشروعاً اقتصادياً ان يكون في مجال المهن او الحرف الطبية أو الهندسية او الصناعية أو التجارية أو فيها جميعاً وان لا تقل مدة الدراسة في اي من هذه المهن أو الحرف عن سنتين بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها.

ز - يشترط في جميع الاحوال ان يكون المشروع حائزاً على موافقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع.

المادة ٩ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيبات اللجنة وله ان يوافق على اعتبار المشروع اقتصادياً او ان يرفض اعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ١٠ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ - هـ) من المادة (٧) من هذا القانون من الرسوم، واما في قطاع التعليم فيعفى من الرسوم ما يستورد لحساب المشروع الخاص به من المعدات والادوات، المخبرية والاجهزة اللازمة للتعليم المهني والطبي والهندسي والصناعي والتجاري، ويشترط في منح هذه الاعفاءات، ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية باعتبار المشروع اقتصادياً ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تمديد هذه المدة سنتين اضافيتين.

ب - للجنة ان تسمح باعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم بما لا يزيد على (١٠٪) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة، شريطة ان يتم استيراد تلك القطع خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نشر القرار باعتبار المشروع اقتصادياً في الجريدة الرسمية.

جـ - للوزير بناء على تنسيب من اللجنة ان يعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي اذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ أو تغيير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطع غيارها.

د - تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد لغايات التوسيع في المشروع الاقتصادي في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - و) من

المادة (٧) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتوسيع في الجريدة الرسمية.

هـ - يعني التوسيع لغايات تطبيق احكام هذا القانون اي تعديلات على المشروع الاقتصادي تؤدي الى زيادة لا تقل عن (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمئة من طاقته الانتاجية قبل اجراء التوسيع وان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسيع عن (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمئة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الاصلي.

و - تعفى الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التطوير في اي مشروع اقتصادي قائم من الرسوم شريطة ان يتم استيراد هذه الموجودات الثابتة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتطوير في الجريدة الرسمية، ويعني التطوير لغايات هذه الفقرة استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الانتاج وفق الاسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة.

الفصل الخامس - المشروع الاقتصادي المصدق

- يعتبر المشروع «اقتصادياً مصدقاً» اذا كان في احد القطاعات التالية:
  - أ - الصناعة والتعدين.
  - ب - الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها.
  - جـ - الفنادق السياحية والنقل السياحي.
  - د - المستشفيات
- توضع المعايير والاسس التي يتحدد بموجبها اعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً بنظام يصدر لهذه الغاية على ان تتوافر فيه الشروط التالية بالاضافة الى تلك المعايير والاسس:

أ - اذا كان المشروع في قطاع الصناعة والتعدين ان لا تقل قيمة موجوداته الثابتة عن (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (٣٥،٠٠٠) خمسة وثلاثين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٢٠،٠٠٠) عشرين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

ب - واذا كان المشروع في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الاسماك وصيدها ان لا

تقل موجوداته الثابتة عن (٢٠,٠٠٠) عشرين الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (١٥,٠٠٠) خمسة عشر الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (ج).

جـ - واذا كان المشروع في قطاع الفنادق السياحية ان لا يقل تصنيف الفندق من قبل وزارة السياحة عن ثلاثة نجوم وان يكون في منطقة تنمية فئة (ب) أو فئة (ج).

د - واذا كان المشروع في قطاع النقل السياحي ان لا تقل قيمة الباصات المعدة خصيصاً لنقل السياح والتي تتوافر فيها المواصفات التي تقررها وزارة السياحة عن (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثماية الف دينار.

هـ - واذا كان المشروع في قطاع المستشفيات ان يكون موافقاً عليه كمستشفى من قبل السلطات الصحية المختصة وان لا تقل سعته عن (٣٠) سريراً اذا كان في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٢٠) عشرين سريراً اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج).

و - ان يكون المشروع حائزاً على موا فقة السلطات المختصة وفقاً للقطاع الذي يعمل فيه المشروع.

المادة ١٣ - ينظر مجلس الوزراء في تنسيبات اللجنة وله ان يوافق على اعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً يتمتع بالاعفاءات من الرسوم والضرائب التي تنص عليها احكام هذا القانون او رفض اعطائه هذه الصفة ويعتبر قراره بالموافقة ساري المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل السادس - الاعفاءات من الرسوم والضرائب

المادة ١٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد للمشروع الاقتصادي المصدق في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب ، جـ، د، هـ) من المادة (١٢) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد تلك الموجودات خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية باعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تمديد هذه المدة بما لا يزيد على سنتين على ان يكون قد نفذ ما لا يقل عن نصف المشروع.

ب - للجنة ان تسمح باعفاء قطع الغيار اللازمة للمشروع من الرسوم بما لا يزيد على (١٠٪) من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة شريطة ان يتم استيراد

تلك القطع خلال مدة خمس سنوات من تاريخ نشر القرار باعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية.
جـ - للوزير بناء على تنسيب من اللجنة ان يعفى من الرسوم الزيادة التي طرأت على قيمة الموجودات الثابتة التي يراد استيرادها لحساب المشروع الاقتصادي المصدق اذا كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الاسعار في بلد المنشأ او تغيير سعر التحويل على الموجودات الثابتة وقطاع غيارها.

المادة ١٥ - على اللجنة ان تفضل الانتاج المحلي على المستورد عند اقرار اعفاء الموجودات الثابتة لاي مشروع اقتصادي أو اقتصادي مصدق بمقتضى احكام هذا القانون اذا كان الانتاج المحلي في بمتطلبات المشروع ويستثني من احكام هذه المادة استيراد المواد الاولية المماثلة للمواد المحلية اذا كانت مرتبطة بمشروع مع شريك اجنبي بناء على اتفاق يقره مجلس الوزراء.

المادة ١٦ - أ - تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب كما يلي:
١ - لمدة (٧) سنوات متتالية تعفى الخمس سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (أ).
٢ - لمدة (١٠) عشر سنوات متتالية، تعفى الثماني سنوات الاوليى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ب).
٣ - لمدة (١٥) خمسة عشر سنة متتالية اذا أقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج).
ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة زيادة مدة الاعفاء الواردة في البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة مدة سنتين اذا كان المشروع مملوكاً لشركة مساهمة عامة.
جـ - مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة تسري مدى الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من تاريخ يوم بدء الانتاج او العمل اذا لم يتجاوز مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتبار المشروع اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية ولمجلس

الوزراء بناء على تنسيب اللجنة منح المشروع مهلة أطول من تلك المدة اذا كان تنفيذه يتطلب ذلك.

د – اذا استغرق تنفيذ المشروع مدة اكثر من ثلاث سنوات أو أكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء فتحسم مدة التجاوز من اصل مدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـ – للجنة منح مدة انتاج او تشغيل تجريبي للمالك المشروع الاقتصادي المصدق لا تتجاوز اربعة أشهر يعتبر الانتاج او التشغيل قد بدأ فعلاً بعد انتهائها مباشرة لغايات هذا القانون.

و – بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر تعفى الارباح الصافية من الضرائب للمشروع الاقتصادي والمشروع الاقتصادي المصدق المتأتية من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

المادة ١٧ – أ – بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعفاء ما يعادل (٢٥٪) من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبتي الدخل والخدمات الأجتماعية في حالة توسيع المشروع وذلك لمدة سنتين اذا كان في منطقة تنمية من الفئة (أ) ولمدة ثلاثة سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ب) ولمدة اربع سنوات اذا كان المشروع في منطقة تنمية من الفئة (ج).

ب – يشترط لمنح الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن (٢٥٪) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصلي وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من تاريخ يوم الانتاج او العمل بعد التوسيع.

جـ – يقصد بالتوسيع لغايات تطبيق احكام هذا القانون اية تعديلات على المشروع الاقتصادي المصدق تؤدي الى زيادة لا تقل عن (٢٥٪)، خمسة وعشرين بالمئة من طاقته الانتاجية قبل اجراء التوسيع.

د – تعفى الموجودات الثابتة التي تستورد لغايات التوسيع في المشروع الاقتصادي المصدق في اي من القطاعات المنصوص عليها في الفقرات (أ – هـ) من المادة (١٢) من هذا القانون من الرسوم شريطة ان يتم استيراد الموجودات الثابتة المشمولة بها خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من

تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتوسيع في الجريدة الرسمية.
هـ - تعفى من الرسوم الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التطوير في اي مشروع اقتصادي مصدق قائم شريطة ان يتم استيراد هذه الموجودات الثابتة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتطوير في الجريدة الرسمية ويعني التطوير لغايات هذه الفقرة استعمال تقنية جديدة لرفع كفاءة الانتاج وفق الاسس والمعايير التي تحددها الجهات المختصة.
و - ١ - تعفى من الرسوم اثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات اللازمة لغايات التجديد والتحديث بعد مرور عشر سنوات على استفادة هذه المشاريع من احكام هذا القانون.
٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعفى من الرسوم الاثاث والمفروشات واللوازم العائدة لها لأي من الفنادق والمستشفيات التي لم تستفد من تطبيق احكام هذا القانون لغايات التجديد والتحديث.
٣ - يتم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم التي يسمح باستيرادها خلال مدة سنة من تاريخ نشر قرار الاعفاء المتعلق بالتجديد والتحديث في الجريدة الرسمية ولمرة واحدة.

المادة ١٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج او العمل بما في ذلك بعد توسيع المشروع وذلك قبل طرح اي منتجات في الاسواق او تقديم اي خدمات الى الجمهور حسب واقع الحال وفي حالة التخلف عن القيام بذلك يجوز للوزير اعتبار تاريخ بدء الانتاج او العمل في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء باعتباره مشروعاً اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية.

المادة ١٩ - أ - اذا انتقلت ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بموافقة اللجنة بالبيع او بأي طريقة اخرى من طرق انتقال الملكية يحل المالك الجديد للمشروع محل المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ويمنح المالك الجديد الاعفاءات التي منحت للمالك القديم فيما لو واصل استثمار المشروع بما في ذلك الاعفاءات الخاصة بالتوسيع والتطوير.
ب - اذا اندمجت شركتان او اكثر من الشركات المساهمة العامة وكانت المشاريع التي تقوم بها كل منها أو أي منها متمتعة بالاعفاءات والامتيازات -

والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون فان الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات منفصلة للمشروع المستفيد من هذه الاعفاءات والامتيازات والتسهيلات طيلة مدة الاعفاء او المدة المتبقية له وذلك لحصر تطبيقها على المشاريع المعفاة دون غيرها من مشاريع الشركة الجديدة.

الفصل السابع – اعفاءات اضافية

المادة ٢٠ – أ – للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا (٧٠٪) من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة اللجنة وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني.

ب – بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تعويضات انهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني.

جـ – لا تسري احكام هذه المادة اذا كان الاخصائي من غير الاردنيين شريكاً في شركة عادية أو مساهماً في شركة مساهمة خصوصية تملك المشروع.

المادة ٢١ – مع مراعاة احكام قانون ضريبة الدخل الساري المفعول تعفى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية ما يلي:

أ – فوائد الودائع والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية الاجنبية غير المقيمة للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

ب – فوائد الودائع في البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة وصندوق التوفير البريدي.

جـ – فوائد التوفيرات والمدخرات في صناديق الادخار والتقاعد والضمان الاجتماعي.

د – فوائد سندات الدين وجوائزها التي يصدرها البنك المركزي الاردني لصالح الخزينة او المؤسسات العامة أو مؤسسات الاقراض المتخصصة.

هـ – فوائد سندات الاقراض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة التي يقررها مجلس الوزراء اعفاءها.

و – فوائد او ارباح القروض الخارجية التي تقترضها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة او مؤسسات الاقراض المتخصصة.

ز – بدل الايجار المقدر لابنية السكن التي يشغلها مالكوها لغايات السكن سواء كانوا من الاردنيين او من رعايا الدول العربية.

المادة ٢٢ – أ – يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يعفي في كل سنة مالية بما لا يزيد على (١٠٪) عشرة بالمائة من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق لأي مشروع في قطاع الصناعة او التعدين من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعي اذا جرى تخصيص ذلك المبلغ لانشاء أبنية سكن للمتسخدمين والعمال في المشروع اما مباشرة او عن طريق المساهمة مع مؤسسة الاسكان او المؤسسات المتخصصة. او لانشاء الابنية الثقافية او الصحية لاولئك المستخدمين والعمال شريطة موافقة وزارة العمل على ملائمة الابنية للاغراض التي أقيمت من اجلها، كما تعفى كذلك النفقات السنوية التي تترتب على ادارة وصيانة تلك الابنية.

ب – اذا لم يقم مالك المشروع باتمام اقامة الابنية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بالاعفاء، فيعتبر الدخل الذي اعفي بموجب تلك الفقرة خاضعاً للضريبة خلال السنة التي تلي تلك المدة مباشرة وذلك بالرغم من مضي المدة التي يجوز اعادة النظر في التقدير خلالها الذي اجرى على مالك المشروع من قبل دائرة ضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل الساري المفعول عن تلك السنة.

المادة ٢٣ – أ – لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يعفى من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية في كل سنة مالية مبلغاً لا يزيد عن (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرين الف دينار من الدخل السنوي الخاضع لضريبة الدخل الذي يتحقق لأي مشروع في قطاع الصناعة والتعدين اذا جرى تخصيص وانفاق ذلك المبلغ في اي من الأغراض التالية:

١ – تدريب المستخدمين والعمال ضمن برامج توافق عليها مؤسسة التدريب المهني وتنفيذ تحت اشرافها.

٢ – اجراء بحوث ودراسات تستهدف تطوير وتحسين الانتاج بالاتفاق مع احدى الجامعات الاردنية أو الجمعية العلمية الملكية او احدى المؤسسات العامة.

ب – يشترط للاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة المباشرة في التدريب او اجراء البحوث والدراسات خلال سنة واحدة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء على اعفاء كل مبلغ خصص للقيام بتلك الاغراض وان يبرز الوثائق التي تثبت انفاق المبلغ فيما خصص له.

المادة ٢٤ – أ – بالرغم مما ورد في قانون ادارة املاك الدولة المعمول به لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة تأخير المساحات اللازمة من املاك الدولة لأي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون اذا كان منشأ في منطقة تنمية فئة (ب) او منطقة تنمية فئة (ج) ويحدد مجلس الوزراء بدلات ايجاراتها ومدد الايجار وفقاً لحاجات ومتطلبات المشروع الضرورية على أن تكون تلك البدلات تشجيعية ومدد الاجارة طويلة.

ب – في حالة اقامة المشروع او نقله الى مكان اخر او تصفيته او اذا تبين ان المساحات التي فوضت له قد استعملت كلياً أو جزئياً في غير الاغراض التي فوضت من أجلها او تم تأجيرها أو بيعها او انها تزيد عن حاجة المشروع الفعلية فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة اعتبار قراره بتفويض تلك الأراضي كلياً أو جزئياً حسب مقتضى الحال لاغياً واعادة ملكيتها الى الدولة وتسجيلها بأسمها.

الفصل الثاني – احكام عامة

المادة ٢٥ – أ – يعامل رأس المال العربي أو الاجنبي المستثمر في اي مشروع تنطبق عليه أحكام هذا القانون معاملة مساوية لرأس المال المحلي سواء اكان استثماره بالاشتراك معه أو بصورة مستقلة بما في ذلك الاعفاء من الرسوم والضرائب. وتضمن الحكومة لرأس المال العربي او الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى احكام هذا القانون وعدم الغائها او خفضها او المساس بها بمقتضى اي تشريع اخر.

ب – تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الأموال العربية بمقتضى احكام اتفاقية استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية واية تعديلات تطرأ عليها.

المادة ٢٦ – يتم تحويل رأس المال العربي أو الاجنبي الذي استورد الى المملكة واستثمر

فيها بمقتضى احكام هذا القانون او اي تشريع اخر سابق عليه الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقررها البنك المركزي الاردني على ان يحول القسط الاول منها بعد مرور سنتين من تاريخ يوم بدء الانتاج او العمل وللوزير في حالات خاصة الموافقة على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الى خارج المملكة دون التقيد بهذه المدد والاقساط المحددة بها ويشترط ان يكون مالك رأس المال قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه.

المادة ٢٧ - تحول الى خارج المملكة بموافقة الوزير وبالطريقة التي يقررها البنك المركزي الاردني الارباح والمكاسب وحصص ارباح الاسهم والفوائد المتأتية عن استثمار رأس المال العربي أو الاجنبي أو المعاد استثمارها والتي سبق ان استوردت الى المملكة واستثمرت فيها بمقتضى احكام هذا القانون او أي تشريع سابق عليه.

المادة ٢٨ - يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المصدق القيام بما يلي:

أ - اعلام الوزارة بتاريخ يوم بدء الانتاج أو العمل حسب مقتضى الحال.

ب - مسك حسابات منظمة حسب متطلبات المشروع ونوع الانتاج أو الخدمات التي يقدمها.

جـ - مسك سجل للموجودات الثابتة تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها وبيان مستقل لسجل قطع الغيار التي اعفيت من الرسوم بمقتضى احكام هذه القانون.

د - تقديم ميزانية مصدقة من مدقق حسابات قانوني - مشتملة على حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر وذلك خلال الثلاثة اشهر التي تعقب مباشرة انتهاء السنة المالية للمشروع.

هـ - تقديم أي كشوفات او بيانات او وثائق تطلبها الوزارة وتتعلق بالمشروع وبتنفيذه وتشغيله.

و - السماح لاي موظف حكومي مفوضاً خطيا من الوزارة أن يدخل خلال ساعات الدوام اي مشروع لتدقيق حساباته، وسجل الموجودات الثابتة والفواتير والمستندات واي وثائق اخرى خاصة به وان يطلع على الموجودات والمواد الاولية والسلع المنتجة وان يطلب اية ايضاحات بشأنها وذلك بقصد التأكد من الالتزام باحكام هذا القانون.

المادة ٢٩ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلغي كل أو بعض الاعفاءات من الرسوم والضرائب الممنوحة لاي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون اذا تبين ان تلك الاعفاءات قد منحت استناداً الى معلومات كاذبة او اذا خالف اصحاب المشروع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وينشر قرار مجلس الورزاء بذلك في الجريدة الرسمية.

ب - يترتب على اصحاب المشروع دفع جميع الرسوم والضرائب التي كانوا قد اعفوا منها بمقتضى احكام هذا القانون وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغهم او تبليغ اي منهم بقرار الالغاء.

المادة ٣٠ - أ - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي المصدق بيع الموجودات الثابتة لمشروع اخر اعتبر مشروعاً اقتصادياً او مشروعاً اقتصادياً مصدقاً بموافقة اللجنة.

ب - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي المصدق بيع الموجودات الثابتة لمشروع آخر غير معفى بموافقة اللجنة شريطة دفع الرسوم المتحققة على قيمتها عند البيع.

جـ - يجوز لمالك المشروع الاقتصادي أو الاقتصادي المصدق اعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة بموافقة اللجنة شريطة اعادة قيمة بيعها بالعملة الاجنبية من خلال الجهاز المصرفي.

د - اذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المستوردة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي او الاقتصادي المصدق او تم تأجيرها او بيعها دون موافقة اللجنة في ذلك الوقت وفي هذه الحالة تدفع الرسوم التي تتحقق خلال تسعين يوماً من تاريخ تبلغ قرار اللجنة بشأنها.

المادة ٣١ - أ - مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون، يحظر استعمال الابنية والاراضي التي يملكها المشروع الاقتصادي المصدق والتي جرى اعفاؤها من ضريبة الأبنية والاراضي داخل المناطق البلدية (المسقفات) وفقاً لأحكام هذا القانون في أي مشروع آخر الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع تلك الضريبة عنها كما لو انها لم تمنح الاعفاء أصلاً.

ب - اذا ظهر بأن الأبنية والأراضي المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قد استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة فيتوجب دفع مثلي ضريبة الأبنية والأراضي

داخل المناطق البلدية (المسقفات) المترتبة عليها وفقاً لأحكام الفقرة (أ) المشار اليها.

جـ – تدفع الضريبة المتحققة بمقتضى اي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ قرار اللجنة بشأنها.

المادة ٣٢ – أ – لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية مبررة من اللجنة ان يوافق على عقد اتفاق مع أي مستثمر في أي مشروع اقتصادي مصدق لا يقل رأسماله عن مليون دينار بحيث يضمن عدم السماح باقامة اي مشروع اخر مماثل لمشروعه للمدة التي يتم الاتفاق عليها بحيث تبدأ من تاريخ بدء الانتاج وتحدد في الاتفاق الأسس والشروط التي يراها مجلس الوزراء ضرورية لمراعاة المصلحة العامة.

ب – لمجلس الوزراء بناء على توصية من الوزراء الاتفاق المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة اذا تبين له ان المستثمر قد اخفق في تنفيذ الاتفاق، والسماح لأي استثمارات اخرى في مشاريع مماثلة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٣٣ – أ – لا تسري احكام المواد (٧) و (٨) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٤) و (١٦) من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه.

ب – يستمر اي مشروع جرت الموافقة على اعتباره اقتصادياً مصدقاً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات من الرسوم والضرائب التي منحت بموجب ذلك القانون دون ان يمنح أي زيادة في الاعفاءات من الرسوم والضرائب الواردة في هذا القانون.

المادة ٣٤ – لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٣٥ – يلغى قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه وأي تشريع اخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ٣٦ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

٢ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً : باضافة التعريف التالي اليهما بعد تعريف اللجنة الواردة فيها: -

المديرية : مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة.

ثانيا : بالغاء كلمة (الباصات) من تعريف الموجودات الثابتة الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الحافلات).

المادة ٣ - يلغى نص البند ٢ من الفقرة أ من المادة ٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -

٢ - الأمين العام للوزارة نائبا للرئيس.

المادة ٤ - تعدل الفقرة ب من المادة ٧ من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها. (بما في ذلك تربية الأسماك وصيدها).

المادة ٥ - تعدل المادة ١٠ من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولا : بالغاء كلمة (اللجنة) الواردة في الفقرة جـ منها والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية).

ثانيا : بشطب العبارة التالية من آخر الفقرة هـ منها: -

«عن ٢٥٪ خمسة وعشرين بالمائة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي».

والاستعاضة عنها بالعبارة التالية: -

(عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي وذلك في حالة استخدام الطاقة الانتاجية الكاملة للمشروع).

ثالثا : بالغاء عبارة (التي تحددها الجهات المختصة) الواردة في آخر الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (التي يحددها الوزير بناء على تنسيب اللجنة).

رابعا : باضافة الفقرة (ز) بالنص التالي اليها.

ز - يتوجب على المالك المشروع الاقتصادي المتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة تقديم تقارير دورية للوزير لا يقل عددها عن تقريرين في السنة عن تطور العمل في مشروعه.

المادة ٦ - تلغى كلمة (الباصات) الواردة في الفقرة (د) من المادة ١٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بكلمة (الحافلات).

المادة ٧ - تعدل الفقرة (جـ) من المادة ١٤ من القانون الأصلي بالغاء كلمة (اللجنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية).

المادة ٨ - تعدل المادة ١٦ من القانون الأصلي على النحو التالي: -

أولا: بالغاء الفقرات (أ، ب، جـ، د) منها والاستعاضة عنها بما يلي: -

أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعفى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب لمدة (٥) خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل اذا لم تتجاوز المدة التي تم تنفيذ المشروع خلالها ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء الذي وافق فيه على اعتبار المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا في الجريدة الرسمية.

ب - اذا استغرق تنفيذ المشروع مدة تزيد على ثلاث سنوات فتحسم مدة التجاوز من أصل المدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ثانيا: باعادة ترقيم الفقرتين (هـ، و) منها لتصبحا (جـ، د) على التوالي.

المادة ٩ - تعدل المادة ١٧ من القانون الأصلي على النحو التالي: -

أولا:بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ب - يشترط لمنح الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة أ من هذه المادة أن تكون الطاقة الانتاجية للمشروع مستخدمة بكاملها فعلا وان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات توسيع المشروع عن ١٠٪ من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الأصلي وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من التاريخ الذي بدأ فيه الانتاج أو العمل بعد التوسيع.

ثانيا: بالغاء عبارة (التي تحددها الجهات المختصة) الواردة في آخر الفقرة هـ منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية: -

«بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة».

ثالثا:باضافة الفقرة ز التالية اليها: -
ز - على الرغم مما نص عليه في قانون ضريبة الدخل المعمول به اذا لحقت بالمشروع الاقتصادي المصدق خسائر في سنوات اعفائه من الضرائب والرسوم بمقتضى احكام هذا القانون أو في اي سنة منها، فتبدأ مندة تنزيل وتدوير الخسائر المتراكمة خلال تلك السنوات أو التي وقعت في أي منها اعتبارا من السنة الأولى التي تلي سنوات الاعفاء المشار اليها وتطبق عليها أحكام قانون ضريبة الدخل الخاصة بالخسائر على هذا الأساس.

المادة ١٠ - تعدل المادة ١٨ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة أ واضافة الفقرة ب التالية اليها:
ب - يصدر الوزير تعليمات لتحديد تاريخ بدء الانتاج أو العمل للمشروع الاقتصادي المصدق اذا كان يشتمل على عدة خطوط انتاجية لسلع مختلفة.

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٢٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -
ب - تسري على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الاموال العربية بمقتضى احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وجميع الاتفاقيات الأخرى المعقودة معها وأي تعديلات تطرأ عليها.

المادة ١٢ - تعدل الفقرة أ من المادة ٢٨ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها بند ٢ واضافة البند ١ التالي اليها:-
أ - ١ - اعلام الوزارة فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة المعفاة المستوردة لغايات المشروع وذلك لأغراض المطابقة الفعلية وتثبيت الاعفاءات المقررة.

المادة ١٣ - تعدل المادة ٢٩ من القانون الأصلي على النحو التالي:
أولا: باضافة الفقرة أ التالية اليها: -
أ - تسري الاعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى على ما يستورد للمشاريع الاقتصادية والمشاريع الاقتصادية المصدقة ويتم تثبيت تلك الاعفاءات بعد تركيب تلك المستوردات واستعمالها فعلا في المشروع الذي منح تلك الاعفاءات أو أي منها ومطابقة ما استورد فعلا منها وتم تركيبه

واستعماله في المشروع. ويصدر وزير المالية – الجمارك التعليمات بأحكام وشروط واجراءات ادخال المستوردات المعفاة إلى حين اجراء تلك المطابقة.

ثانيا: باعادة ترقيم الفقرة أ منها لتصبح ب وشطب كلمة (اللجنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير).

ثالثا: باعادة ترقيم الفقرة ب منها لتصبح فقرة جـ.

المادة ١٤ – تعدل المادة ٣٠ من القانون الأصلي بالغاء كلمة (اللجنة) حيثما وردت في الفقرة أ، ب، جـ، د منها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير).

المادة ١٥ – يلغى نص الفقرة أ من المادة ٣٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:–

أ – لا تسري أحكام المواد ٧ ، ٨ ، ١٠. ، ١١، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧، من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه.

المادة ١٦ – تضاف المادة التالية برقم ٣٤ الى القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد ٣٤ ، ٣٥، ٣٦ ، منه لتصبح ٣٥ ، ٣٦، ٣٧ على التوالي.

المادة ٣٤ – أ – ينشأ بمقتضى هذا القانون صندوق يسمى (صندوق تشجيع الاستثمار) يتمتع بالشخصية الاعتبارية وله بهذه الصفة القيام بجميع الأعمال والمهام المتعلقة بدعم وتمويل المشاريع التي تقام في منطقتي التنمية ب، جـ المنصوص عليها في هذا القانون.

ب – يتولى ادارة الصندوق والاشراف على أعماله لجنة يؤلفها مجلس الوزراء ويسمى رئيسا لها من بين اعضائها.

جـ – تحدد موارد الصندوق والأمور الادارية والمالية المتعلقة به بما في ذلك المهام المنوطة بلجنة الصندوق ومدتها والطريقة التي تمارس بها اعمالها وأسس وشروط منح القروض منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

هوامش ومراجع الفصل الثامن عشر

(١) تم الاعتماد بالكامل على مصادر وزارة التجارة والصناعة

- وزارة التجارة والصناعة، **دليل المستثمر في المملكة الاردنية الهاشمية، ١٩٨٩ ،** عمان الاردن.

وزارة التجارة والصناعة، **قانون تشجيع الاستثمار، قانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧، مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار، ١٩٨٧ ، عمان ، الأردن.**

الجزء السابع

ملحق احصائي

الفصل التاسع عشر

احصاءات عامة عن الأردن

جدول رقم (١) تطور الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (٢) تطور الانفاق على الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

جدول رقم (٣) تطور انتاج اهم المحاصيل الزراعية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (٤) تطور الرقم القياسي للانتاج الصناعي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم(٥) تطور الانتاج الصناعي لاهم الصناعات للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

جدول رقم (٦) تطور عدد الشركات الصناعية المسجلة ورأس المال للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (٧) تطور الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في المملكة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (٨) تطور تفصيلات الايرادات المحلية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (٩) تطور تفصيلات النفقات الجارية في المملكة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٠) تطور تفصيلات النفقات الرأسمالية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١١) تطور الدين العام الداخلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٢) تطور الرصيد القائم للدين العام الخارجي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٣) تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الاغراض الاقتصادية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٤) تطور التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٥) تطور التركيب السلعي للمستوردات التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٦) تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١٧) تطور ميزان المدفوعات الأردني للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

جدول رقم (١)
تطور الناتج القومي الاجمالي
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨[1]	١٩٨٩[1]	١٩٩٠[2]
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	١٠٠،١	١٢٥،٠	١٢٤،٠	١٤٢،٨	١٦٨،٤
الصناعات الاستخراجية	٦٣،١	٦٢،٦	٨٠،٧	١٦١،٣	١٧٩،٢
الصناعات التحويلية	١٨٠،٠	١٩٩،٦	٢٣١،٤	٣٠٩،٣	٣٣٦،٣
الكهرباء والمياه	٤٤،٢	٤٨،٥	٥٠،٦	٥٤،٤	٦١،١
الانشاءات	١٣١،٤	١٢٤،٣	١٢٦،٨	١٢٩،١	١٣٦،٧
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٢٧٥،١	٢٧١،٣	٢٥٥،٦	٣٢٢،٧	٣١٣،٨
النقل والمواصلات	٢٣٩،٩	٢٣٩،٨	٢٤٤،٨	٣٠٧،٤	٢٠٧،٨
خدمات مالية وعقارية واعمال	٢٨٥،٧	٢٩١،٤	٣٢٠،٧	٣٥٦،٤	٣٧٣،٥
خدمات اجتماعية وشخصية	٣٩،٤	٤٠،٣	٤٦،٤	٥١،٠	٥٢،٩
ناقص الخدمات المصرفية المحتسبة	-٣٨،٨	-٣٩،٣	-٣٢،٧	-٤٦،٦	-٥٠،١
منتجو الخدمات الحكومية	٣٥٦،٧	٣٧٢،٦	٤٠٢،٣	٤١٨،٩	٤٣٦،٣
المؤسسات التي لا تهدف الربح	١٨،٧	١٩،٣	٢٢،٠	٢٥،٣	٢٨،١
الخدمات المنزلية	٥،٨	٥،٩	٥،٦	٦،٠	٦،٤
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	**١٧٠١،٣**	**١٧٦١،٣**	**١٨٧٨،٢**	**٢٢٣٨،٠**	**٢٢٥٠،٤**
صافي الضرائب غير المباشرة	٣٣٨،٣	٣٢٧،٢	٣٢٣،٢	٣٠٢،٦	٣١٧،٠
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	**٢٠٣٩،٦**	**٢٠٨٨،٥**	**٢٢٠١،٤**	**٢٥٤٠،٦**	**٢٥٦٧،٤**
صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج	-١٧،٤	-٥٠،٢	-٨٨،٦	-١٩٢،٢	-٣١٠،١
الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	**٢٠٢٢،٢**	**٢٠٣٨،٣**	**٢١١٢،٨**	**٢٣٤٨،٤**	**٢٢٥٧،٣**

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (١) ص ١٥١

(١) أولية.

(٢) تقديرية.

جدول رقم (٢)

تطور الانفاق على الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨[1]	١٩٨٩[1]	١٩٩٠[2]
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٥٤٦,٥	٥٦٦,٣	٥٧٨,٨	٥٥٦,٨	٥٥٥,٦
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	١٥٧٣,٤	١٥٤٧,٠	١٦٢٠,٥	١٧٣٧,٤	٢٣١٩,٣
التغير في المخزون	٢٩,٨	٦١,٧	٨٨,٢	١٣٢,٧	-
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	٤٢٣,٤	٤١١,٨	٤١٥,٠	٤٦٥,٠	٥١٢,٣
تصدير السلع والخدمات	٦٣٠,٣	٧٥٣,٥	٩١٢,٥	١٣٥٠,٥	١٥٦٢,٣
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي والمستوردات	**٣٢٠٣,٤**	**٣٣٤٠,٣**	**٣٦١٥,٠**	**٤٢٤٢,٤**	**٤٩٤٩,٥**
ناقص البضائع والخدمات المستوردة	١١٦٣,٨	١٢٥١,٨	١٤١٣,٦	١٧٠١,٨	٢٣٨٢,١
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	**٢٠٣٩,٦**	**٢٠٨٨,٥**	**٢٢٠١,٤**	**٢٥٤٠,٦**	**٢٥٦٧,٤**
صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج	-١٧,٤	-٥٠,٢	-٨٨,٦	-١٩٢,٢	-٣١٠,١
الانفاق على الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق	**٢٠٢٢,٢**	**٢٠٣٨,٣**	**٢١١٢,٨**	**٢٣٤٨,٤**	**٢٢٥٧,٣**

المصدر: البنك المركزي الاردني،التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٣) ص ١٥٣ .

(١) أولية.

(٢) تقديرية.

جدول رقم (٣)
تطور انتاج اهم المحاصيل الزراعية للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالالف طن)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[1]
المحاصيل الحقلية					
قمح	٣٠،٨	٧٩،٨	٧٨،٨	٥٤،٥	٨٢،٩
شعير	٩،٠	٣٣،٠	٤٤،٩	٢٠،٦	٤٢،٤
تبغ	١،٧	٢،٩	٣،٧	٢،٩	٢،٩
عدس	١،٨	٥،٢	٦،٥	١،٦	٤،١
كرسنة	١،٣	١،٣	٢،٠	١،٢	١،٤
حمص	٠،٦	١،٣	١،٨	٠،١	٠،٣
الخضروات					
بندورة	٢٢٠،٦	٢٣٦،٨	٢١٨،٧	٢٥٠،٤	٣٥٨،١
خيار وفقوس	٦٤،٣	٦٧،٢	٦٨،٠	٥٣،١	٥٤،٣
باذنجان	٥٠،٦	٥٦،٦	٧٢،٩	٤٣،٨	٥٩،٥
بطيخ وشمام	٦٦،٥	٩١،٣	٨٧،٠	٦٦،٧	٨٠،٥
زهرة وملفوف	٤١،٠	٣٤،٢	٣٣،٦	٢٣،٧	٤٤،٣
فول اخضر	٤،٤	٧،١	٤،٠	٥،٤	٥،٤
الاشجار المثمرة					
زيتون	٣١،٨	٢٠،٤	٧٠،٨	٢٥،٧	٦٣،٧
عنب	٢٣،٢	١٨،٦	٢١،٥	٢١،٨	٤٥،٧
حمضيات	٨٧،٤	١١٨،٤	١٠١،٣	١٦٦،٧	١٥٤،٢
موز	١٣،٤	١٢،٨	٣٣،٣	١٣،٤	١٨،٩
تين	١،٤	١،٣	٢،٢	٢،٤	٢،٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٤) ص ١٥٤
(١) أولية.

جدول رقم (٤)
تطور الرقم القياسي للانتاج الصناعي للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٩٧٩ = ١٠٠)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المواد الغذائية والمشروبات والاعلاف	**٨٣٫٥**	**٨٦٫٢**	**٩٦٫٢**	**٩٦٫٩**	**٩٨٫١**
المواد الغذائية	٩٧٫٩	١٠٢٫٨	١١٧٫٥	١١٢٫٨	١١٩٫٠
المشروبات الغازية	٦٩٫٠	٧٧٫٣	٨٧٫٥	٨٩٫٤	٨٩٫٦
المشروبات الروحية	٧٣٫٢	٦٧٫٩	٦٥٫٠	٦٧٫٤	٨٣٫٧
الاعلاف	٨٧٫٨	٨٥٫٧	٩٥٫٨	٩٩٫٩	٩١٫٩
السجائر والثقاب	**١٠٠٫١**	**١٢٥٫٩**	**١١٥٫٣**	**٨٦٫٣**	**٩٧٫٣**
الانسجة والملابس	**١٤٨٫٢**	**١٦٧٫٣**	**١٧٥٫٩**	**١٤٩٫٨**	**١٥٩٫٦**
الصناعات الكيماوية	**٢١٧٫٣**	**٢٢٦٫٨**	**١٩٣٫١**	**٢٦٦٫٧**	**٢٧١٫٧**
الادوية	٣٣٩٫٢	٣٧٧٫١	٣٤٥٫١	٤٩٨٫٤	٤٤٩٫٧
الدهانات	٩٥٫٦	١٠٥٫٩	٩٩٫٢	٨٩٫٩	١٠٩٫٧
المنظفات الكيماوية والصابون	١٧٥٫٣	١٦٤٫١	١١٩٫٢	١٦٦٫٤	٢٠٤٫٥
مواد البناء	**١٨٢٫٢**	**٢٠١٫٦**	**١٧٦٫٢**	**١٧٤٫٧**	**١٦٧٫٩**
الحديد	١٧٣٫٧	١٨٣٫٣	١٦٢٫٩	١٤٧٫٥	١٤٦٫٤
الاسمنت	٢٨٧٫٩	٣٨٠٫٥	٢٨٥٫٢	٣٠٩٫٧	٢٧٨٫٨
صناعة الطاقة الكهربائية والبطاريات	**٣٠٥٫٥**	**٣٥٩٫٤**	**٣٣٣٫٥**	**٣٥٤٫٨**	**٣٧٨٫٣**
الطاقة الكهربائية	٣٢٣٫٧	٣٨١٫٨	٣٥٣٫٠	٣٧٥٫٣	٤٠١٫٧
البطاريات	٧٢٫٣	٣٧٫٣	٨٤٫٥	٩١٫٩	٧٨٫٢
الجلود والاحذية	**١١٨٫٧**	**١١٣٫٦**	**١٢١٫٠**	**٩٨٫٧**	**١٠٧٫٨**
المنتجات البترولية	**١٣٤٫٢**	**١٤٠٫٠**	**١٣٧٫٧**	**١٤٠٫٧**	**١٥٤٫٩**
الفوسفات	**٢٢١٫٠**	**٢٤٢٫١**	**١٩٩٫٠**	**٢٣٤٫٧**	**٢٠٣٫٣**
الورق والكارتون	**١٧٠٫٥**	**٢٤٥٫٣**	**٢٠٨٫٠**	**٢٦٣٫٠**	**٢٧٤٫٨**
البلاستيك والاسفنج	**١١٤٫١**	**١٠٧٫٨**	**١٢٢٫٢**	**٩٢٫٧**	**١٠٢٫٩**
الرقم القياسي العام	**١٨٧٫٨**	**٢٠٥٫٢**	**١٨٨٫٥**	**١٩٧٫٩**	**١٩٨٫٩**
نسبة التغير (٪)	**١٫٤**	**٩٫٣**	**٨٫١-**	**٥٫٠**	**٠٫٥**

المصدر: البنك المركزي الأردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٥) ص ١٥٥ .

جدول رقم (٥)
تطور الانتاج الصناعي لاهم الصناعات للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠

الوحدة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الفوسفات	الف طن	٦٢٤٩٫٢	٦٨٤٥٫٤	٥٦٢٨٫٢	٦٦٣٥٫٦	٥٧٤٨٫١
البوتاس	الف طن	١١٠٢٫٠	١٢٠٣٫٢	١٢٩٨٫٩	١٣٥٠٫٧	١٤١٥٫١
الاسمنت	الف طن	١٧٩٤٫٧	٢٣٧١٫٦	١٧٧٧٫٦	١٩٣٠٫٠	١٧٣٨٫١
المنتجات البترولية	الف طن	٢٢٥٧٫١	٢٤٠٤٫٥	٢٣١٦٫٠	٢٣٣٥٫١	٢٥٩٣٫٨
الاسمدة	الف طن	٥٥١.	٦٠٤٫٠	٦١٥٫٨	٦٠٢٫٧	٥٩٥٫٨
الاحماض الكيماوية	الف طن	١٠٢٤٫٨	١١٠٣٫٢	١١٥٧٫٠	١١٦٩٫٥	١١٣٥٫٥
الحديد	الف طن	٢٠٩٫٦	٢١٧٫٠	١٩٤٫٣	١٧٦٫٥	١٧٩٫١
الانابيب المعدنية	الف طن	١٢٫٥	١٨٫٥	١٥٫٦	١٤٫٠	٩٫٦
الطاقة الكهربائية	مليون ك.و.س	٢٦٤٦٫٨	٣١٢٣٫٨	٢٨٨٧٫١	٣٠٦١٫٥	٣٢٨٤٫٨
السجائر	مليون سجارة	٣٣٢٧٫٧	٤٠٠٠٫٤	٣٧٠٤٫٢	٢٧٩١٫٨	٣١٨٤٫٨
الاعلاف	الف طن	٤٤٫٦	٤٣٫٧	٤٨٫٩	٥٠٫٨	٤٧٫٠
الكحول والمشروبات الروحية	الف لتر	٥٤٥٧٫٢	٥٣٢٠٫٠	٥٤٩٠٫٣	٥٤٣٢٫٣	٦٨١٤٫٤
مسحوق الصابون	الف طن	٢٨٫١	٢٥٫٩	١٦٫٨	٢٥٫٤	٣٢٫٥
الورق والكرتون	الف طن	١٥٫١	٢٠٫٥	١٧٫٢	٢٢٫٣	٢٢٫٦
الاجواخ	الف ياردة	٢٢٤٩٫٢	١٩٥٧٫٩	٢١٣٦٫٤	١٦١٧٫٧	١٤٣٦٫٧
الغزل	طن	٩٨٧٫٠	٢١٧٩٫٨	٢٠٠٢٫٥	١٩٠٥٫٥	١٩٣٦٫٣
الجلد العلوي	الف قدم٢	٢٣٩٣٫١	٢١٤٠٫٦	٢١٣٣٫٨	١٨٢٤٫١	١٨٧٨٫٣
جلد النعل والصوف	طن	١٨٫١	٣٤٫٤	٥٨٫١	٧٦٫٩	٨٧٫٩
البطاريات السائلة	الف بطارية	٥٥٫٧	٥٤٫٤	٦٣٫٢	٦٨٫٤	٥٩٫٥

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٦) ص ١٥٦ .

جدول رقم (٦)

تطور عدد الشركات الصناعية المسجلة ورأس المال
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (رأس المال بالمليون دينار)

	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
التضامن (عادية عامة)	٢٠٩	٢،٦	٣٠٤	٣،٢	٣٣١	٥،٧	٣١٦	٥،١	٣٨٦	٧،٧
التوصية البسيطة (عادية محدودة)	٢٠	٠،٩	٣١	٠،٦	٢٥	٠،٤	٣٥	٠،٨	٤٩	١،٠
ذات المسؤولية المحدودة (مساهمة خصوصية)	١٧	٠،٩	١٧	٤،٨	٣٥	٦،٣	٥٢	٨،٢	٥٢	٦،٢
المساهمة العامة	–	–	–	–	١	٢،٠	١.	٥،٠	١	١،٨
المجموع	**٢٤٦**	**٤،٤**	**٣٥٢**	**٨،٦**	**٣٩٢**	**١٤،٤**	**٤٠٤**	**١٩،١**	**٤٨٨**	**١٦.٧**

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٧) ص ١٥٧ .

جدول رقم (٧)

تطور الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في المملكة للفترة

١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٩٨٦ = ١٠٠)

	الاهمية	الـــرقــم القيـــاسي				
	النسبة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المواد الغذائية	٣٨،٥	١٠٠،٠	٩٨،٥	١٠٣،٩	١٢٥،٥	١٥١،٢
المساكن وتوابعها	٢٨،١	١٠٠،٠	٩٦،٧	١٠٣،٦	١١٧،٦	١٣٠،٩
الملابس والاحذية	٧،٤	١٠٠،٠	١٠٣،٨	١٠٨،١	١٧٧،٤	٢٣١،٨
المشروبات والتبغ	٢،٧	١٠٠،٠	١٠٨،٧	١١٠،٣	١٤٠،٢	١٥٥،٩
السلع والخدمات الاخرى	٢٣،٣	١٠٠،٠	١٠٤،٥	١١٣،٩	١٥٣،٨	١٦٧،٩
الرقم القياسي العام	**١٠٠،٠**	**١٠٠،٠**	**٩٩،٨**	**١٠٦،٤**	**١٣٣،٨**	**١٥٥،٤**

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٩) ص ١٥٩ .

جدول رقم (٨)
تطور تفصيلات الايرادات المحلية للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[1]
اولا: الايرادات الضريبية	**٢٣٧،٩**	**٢٤٢،٣**	**٢٥٥،٩**	**٢٧٣،٩**	**٣٨٨،٥**
ضرائب الدخل والارباح	٤٧،٩	٤٥،٣	٤٣،٣	٥١،٤	١١٣،٣
الضرائب الجمركية	١١٢،٠	١٠٨،٥	١١٧،٤	١٠٣،٩	١١٨،٣
ضريبة الاستهلاك[2]	٥١،٦	٥٨،٣	٦١،٢	٧٧،٥	٩٣،٧
الضرائب الاخرى[3]	٢٦،٤	٣٠،٢	٣٤،٠	٤١،١	٦٣،٢
ثانيا: الايرادات غيرالضريبية	**٢٧٦،٥**	**٢٨٩،٢**	**٢٨٨،٥**	**٢٩١،٥**	**٣٥٧،٦**
الرخص	٣٠،٠	٣٣،٠	٣٦،١	٣٢،٣	٣٩،٠
الرسوم	٤١،٣	٥٠،١	٥٠،٧	٦٢،٣	٧٠،٧
البرق والبريد والهاتف	٤٥،٦	٤١،٨	٥٠،٧	٦٢،٧	٨٠،٢
الفوائد والارباح[4]	٣٩،٧	٣٧،٠	٢٧،٦	٤٤،٧	٧٦،٧
ايرادات مختلفة	١١٩،٩	١٢٧،٣	١٢٣،٤	٨٩،٥	٩١،٠
مجموع الايرادات المحلية	**٥١٤،٤**	**٥٣١،٥**	**٥٤٤،٤**	**٥٦٥،٤**	**٧٤٦،١**

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٣٦) ص ١٨٥ .

(١) اعادة تقدير.

(٢) ضريبة الانتاج المحلي/ المكوس سابقاً.

(٣) تشتمل على ضريبة الاملاك والضريبة الاضافية وضريبة المغادرين وضريبة بيع العقار وضريبة تذاكر السفر بالجو وضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم والضريبة الاضافية لمتطلبات الدفاع المدني.

(٤) تشتمل فوائد القروض المستردة.

جدول رقم (٩)
تطور تفصيلات النفقات الجارية في المملكة
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[1]
١) الرواتب والأجور والعلاوات	**١٣٠،٦**	**١٣٨،٩**	**١٥٤،٨**	**١٥٩،٠**	**١٦٦،٧**
٢) فوائد الدين العام	**٥٨،٠**	**٧٥،٣**	**١٠٢،٧**	**١٣٧،٩**	**١٧٥،٣**
فوائد القروض الداخلية	٢٠،٠	٣٠،٢	٣٥،٣	٤٥،٥	٤٠،١
فوائد القروض الخارجية	٣٨،٠	٤٥،١	٦٧،٤	٩٢،٤	١٣٥،٢
٣) الدعم وتحويلات اخرى	**٩،٢**	**٨،٨**	**١٧،٢**	**٢٧،١**	**٦٣،٥**
الطارئة ودعم التموين	٢،٥	٢،٤	٣،٤	٢٣،٨	٦٠،٨
اغاثة النازحين	٢،٩	٢،٤	٣،٦	١،٧	١،٧
اخرى	٣،٨	٤،٠	١٠،٢	١،٦	١،٠
٤) النفقات التحويلية والتقاعد	**٨١،٥**	**٨٣،٩**	**٩١،٧**	**١٣٣،٢**	**٢٤٥،٧**
الاعانات والمكافآت والتقاعد والتعويضات	٦٨،٧	٧٠،٤	٧٨،٨	١٢١،٠	١٣٠،٣
المساهمات	٢،٠	١،٦	١،٦	١،٦	٢،٠
الضمان الاجتماعي	٣،٠	٣،٩	٤،٢	٣،٩	٤،٣
اخرى	٧،٨	٨،٠	٧،١	٦،٧	٩،١
٥) الدفاع والامن	**٢٤٩،٦**	**٢٥٢،٩**	**٢٥٧،٣**	**٢٥١،٥**	**٢٥٤،٨**
٦) النفقات التشغيلية(سلع وخدمات)	**٤٠،٨**	**٤٢،٢**	**٤٥،٣**	**٤٠،٧**	**٣٩،٤**
الايجارات	٥،١	٥،٤	٤،٢	٤،٦	٤،٧
البرق والبريد والماء والكهرباء	٥،٠	٥،٢	٦،٠	٦،٤	٥،٩
اللوازم	٨،٦	٩،٧	٨،٩	٩،٠	٩،٨
متفرقة	٢٢،١	٢١،٩	٢٦،٢	٢٠،٧	١٩،٠
٧) النفقات الاخرى	**٠،٨**	**٠،٧**	**٠،٦**	**٠،٣**	**-**
مجموع النفقات الجارية	**٥٧٠،٥**	**٦٠٢،٧**	**٦٦٩،٦**	**٧٤٩،٧**	**٨٤٥،٤**

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ جدول رقم (٣٧) ص ١٨٦ .

(١) اعادة تقدير.

جدول رقم (١٠)
تطور تفصيلات النفقات الرأسمالية(١) للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠[٢]
اولا: النفقات الرأسمالية العادية	**١١،٨**	**١٧،٦**	**١٥،٩**	**١٢،٢**	**١١،٢**
اراضي وابنية وانشاءات	٩،٦	٩،٤	١٠،٦	٥،٥	٥،٢
الات ومعدات واجهزة	٢،٢	٨،٢	٥،٣	٦،٧	٦،٠
ثانيا: النفقات الرأسمالية الانمائية	**٢٤١،٧**	**٢٥٤،٧**	**٢٤٠،٤**	**٢٣٠،٧**	**١٧٧،١**
رواتب واجور	٣،٦	٣،٨	٤،٢	٣،٠	٣،٦
دراسات وابحاث	١١،٢	١٠،٢	٩،٦	٦،٩	٦،٢
الات ومعدات واجهزة ولوازم	٩،٦	١٤،٦	١٤،٠	٧،٢	١٠،٧
اراضي وابنية وانشاءات	١٥٨،٧	١٧٠،٤	١٥٧،٢	١٦٤،٣	١٠٣،٥
قروض واستثمارات	٥٣،٩	٤٩،٢	٥٠،٦	٤٤،٧	٣٢،٥
اخرى	٤،٧	٦،٥	٤،٨	٤،٦	٢٠،٦
مجموع النفقات الرأسمالية	**٢٥٣،٥**	**٢٧٢،٣**	**٢٥٦،٣**	**٢٤٢،٩**	**١٨٨،٣**

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، جدول رقم (٣٨) ص ١٨٧
(١) لا تشتمل على تسديد القروض والالتزامات الداخلية والخارجية.
(٢) اعادة تقدير.

جدول رقم (١١)
تطور الدين العام الداخلي للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠
(بالمليون دينار)

	رصيد الدين العام				الحركة خلال عام ١٩٩٠			الرصيد غير المسدد بنهاية
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المسحوب	الاطفاء	الفوائد والجوائز	١٩٩٠
اولا: الحكومة المركزية	**٣٩٢٫٧**	**٦٠٤٫٢**	**٩٠٣٫٦**	**٩٧٦٫٧**	**١٠٠٥٫٤**	**٩٦٣٫٠**	**٣٠٫٦**	**١٠١٩٫١**
١) اذونات الخزينة	١١٨٫٠	١٥٢٫٠	٢٣٨٫٠	٢٢٤٫٠	٨٨٢٫٠	٨٨٩٫٠	١٣٫٢	٢١٧٫٠
٢) السندات الحكومية	١١٧٫٠	١٢٦٫٥	٢٢٧٫٥٠	١٣٤٫٥	٢٢٫٠	٢٢٫٠	١١٫٤	١٣٤٫٥
٣) سندات الخزينة	٢٤٫٠	٦٤٫٠	٧٥٫٠	٨٢٫٠	٤٨٫٠	٣٥٫٠	٦٫٠	٩٥٫٠
٤) السلف	١٣٣٫٧	٢٦١٫٧	٤٦٣٫١	٥٣٦٫٢	٥٣٫٤	١٧٫٠	–	٥٧٢٫٦
العادية	١٢٤٫٤	١٤٦٫٤	١٥٢٫٧	١٣٦٫٩	٣٦٫٤	–	–	١٧٣٫٣
الارباح	–	–	–	–	١٧٫٠	١٧٫٠	–	–
الاستثنائية	–	١٠٦٫٠	٣٠١٫١	٣٩٠٫٠	–	–	–	٣٩٠٫٠
مقابل سحب الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	٩٫٣	–	–	–	٩٫٣
ثانيا: سندات المؤسسات العامة	**٢٢٫٢**	**٢٠٫٢**	**١٨٫٢**	**١٨٫٣**	**٢٫٢**	**٢٫٢**	**١٫٥**	**١٨٫٣**
المجموع	**٤١٤٫٩**	**٦٢٤٫٤**	**٩٢١٫٨**	**٩٩٥٫٠**	**١٠٠٧٫٦**	**٩٦٥٫٢**	**٣٢٫١**	**١٠٣٧٫٤**

المصدر: البنك المركزي الأردني: التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٣٩) ص ١٨٨ .

جدول رقم (١٢)

تطور الرصيد القائم للدين العام الخارجي(١) للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

المصدر	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١) قروض طويلة الاجل	**٣٣١٠,٥**	**٤٨٣٥,٥**	**٥٤٥٦,٧**
أ) الحكومات العربية والاجنبية منها:	**٢١٢٨,٦**	**٣١٦٩,١**	**٣٦٧٠,٧**
السعودية	٩٤,٢	١٢٥,٨	١٢٠,٨
العراق	٢٨,٧	٢٣,٧	٢٠,٧
المانيا	١٤٣,٦	٢٢٢,٦	٢٩٥,٤
اليابان	١٥٩,٢	٢٧٩,٨	٥٢٥,٩
فرنسا	٥٧٦,٥	٨٣٨,٣	٩٩٢,١
المملكة المتحدة	٢٦٣,٣	٣٥٢,٢	٤٣٢,٥
الولايات المتحدة الامريكية	٢٥١,٤	٤٧٦,٥	٤٥٩,٥
الاتحاد السوفيتي	٢٧٥,٨	٣٨٧,١	٣٨٤,٩
ب) مؤسسات اقليمية ودولية منها:	**٥٢٣,٩**	**٧٢٠,٨**	**٨٦٣,٦**
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٧٦,٩	١٠٩,٤	١٢٨,٩
البنك الاسلامي للتنمية	٣٣,٢	٤٨,٥	٤٣,٠
البنك الدولي ومؤسسة الانماء الدولية	٣١١,٦	٣٩٠,٤	٥١٢,١
صندوق النقد الدولي	٢٢,٧	٦٠,٨	٦٢,٢
بنك الاستثمار الاوروبي	٤٨,٤	٦٠,١	٦٨,٤
ج) مصارف اجنبية	**٦٣٠,١**	**٩٠٧,٧**	**٨٨٣,٥**
د) شركات اجنبية	**٢٧,٩**	**٣٧,٩**	**٣٨,٩**
٢) قروض قصيرة الاجل	**١٥٠,٦**	**٦٨,٨**	**٢٦,٦**
٣) اخرى(٢)	**٣٧٥,٨**	**٥٠٥,١**	**٥٦٩,٢**
الاجمالي	**٣٨٣٦,٩**	**٥٤٠٩,٤**	**٦٠٥٢,٥**

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٤) ص ١٨٩.

(١) أولي ويمثل الرصيد اجمالي القروض المتعاقد عليها مطروحا منه الاقساط المدفوعة.

(٢) تشمل السندات وعقود التأجير.

جدول رقم (١٣)
تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الاغراض الاقتصادية
للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية
الصادرات الوطنية	٢٢٥٫٦	١٠٠٫٠	٢٤٨٫٨	١٠٠٫٠	٣٢٤٫٨	١٠٠٫٠	٥٣٤٫١	١٠٠٫٠	٦١٢٫٣	١٠٠٫٠
السلع الاستهلاكية	١٣٨٫٦	٦١٫٤	١٤٢٫٣	٥٧٫٢	١٩٦٫١	٦٠٫٤	٢٧٢٫٥	٥١٫٠	٣٤١٫٤	٥٥٫٨
المواد الخام	٧٦٫٥	٣٣٫٩	٨٧٫٣	٣٥٫١	١١٢٫٦	٣٤٫٦	٢٢١٫٥	٤١٫٥	٢٢٠٫٠	٣٥٫٩
السلع الرأسمالية	١٠٫٥	٤٫٧	١٩٫٢	٧٫٧	١٦٫١	٥٫٠	٤٠٫١	٧٫٥	٥٠٫٩	٨٫٣
المعاد تصديره	٣٠٫٤	-	٦٦٫٩	-	٥٦٫٧	-	١٠٣٫٥	-	٩٣٫٨	-
المستوردات	٨٥٠٫٢	١٠٠٫٠	٩١٥٫٥	١٠٠٫٠	١٠٢٢٫٥	١٠٠٫٠	١٢٣٠٫٠	١٠٠٫٠	١٧٢٥٫٨	١٠٠٫٠
السلع الاستهلاكية	٣٢٩٫٢	٣٨٫٧	٣٣٣٫٥	٣٦٫٤	٣٣٢٫٧	٣٢٫٥	٣٩٢٫٩	٣١٫٩	٦٣٦٫٩	٣٦٫٩
المواد الخام	٢٨٤٫٢	٣٣٫٤	٣٤٠٫٧	٣٧٫٢	٣٦٣٫٣	٣٥٫٥	٤٨٦٫٨	٣٩٫٦	٧٠٠٫٨	٤٠٫٦
السلع الرأسمالية	١٩٥٫٩	٢٣٫١	٢٢١٫٦	٢٤٫٢	٢٨٨٫٩	٢٨٫٣	٣٢٠٫٥	٢٦٫١	٣٧١٫٥	٢١٫٥
سلع اخرى	٤٠٫٩	٤٫٨	١٩٫٧	٢٫٢	٣٧٫٦	٣٫٧	٢٩٫٨	٢٫٤	١٦٫٦	١٫٠

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٤٣) ص ١٩٢

جدول رقم (١٤)
تطور التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
.. المواد الغذائية والحيوانات الحية، منها:	٤١،٩	٣٣،٨	٣٠،٠	٤٨،٦	٥٩،٨
(الالبان والبيض)	(١،٨)	(٤،٥)	(٥،٩)	(١٠،٥)	(١٠،٠)
(الخضروات والفواكه والمكسرات)	(٢١،٩)	(٢٠،٠)	(١٩،٦)	(٣٢،٥)	(٤٤،٧)
١ . المشروبات والتبغ	١،٤	٣،٠	١،٥	٢،٨	٤،٥
٢ . المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات منها:	٩٧،٨	٩١،٥	١٤٦،٩	٢٢٤،٩	٢٣٥،٢
(الفوسفات)	(٦٤،٨)	(٦١،٠)	(٧٦،٧)	(١٤٦،٣)	(١٣٨،٧)
(البوتاس)	(٣١،٤)	(٢٨،٠)	(٦٧،٣)	(٧١،٢)	(٨٨،٥)
٣ . الوقود المعدني ومواد التشحيم	٠،٢	٠،٤	٠،٣	–	–
٤ . زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١،٥	٠،٥	٠،٦	٢،٥	٠،٦
٥ . مواد كيماوية منها:	٥٤،٥	٦٩،٩	٩١،٦	١٥٦،٠	١٨٩،٠
(الادوية)	(١٥،٤)	(١٨،٦)	(١٨،٥)	(٢٩،٩)	(٤٠،٣)
(الاسمدة)	(٢٩،١)	(٣٠،١)	(٤٨،٩)	(٦٩،٠)	(٩٧،٤)
٦ . بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	١٩،٦	٣٧،٣	٣٥،٤	٦٣،٧	٧٧،٨
٧ . آلات ومعدت نقل	١،٤	٢،٥	٣،٨	١٠،٩	١٤،٣
٨ . مصنوعات متنوعة	٧،٣	٩،٩	١٣،٧	٢٤،٧	٣١،١
٩ . اصناف ومعاملات غير مصنفة	–	–	١،٠	–	–
المجموع	٢٢٥،٦	٢٤٨،٨	٣٢٤،٨	٥٣٤،١	٦١٢،٣

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم ٤٤ ، ص ١٩٣

جدول رقم (١٥)

تطور التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
.. المواد الغذائية والحيوانات الحية، منها:	١٦٥،٦	١٥٥،٧	١٧٢،٩	١٩٧،٧	٤٠٣،٩
(اللحوم)	(٢٤،٣)	(٢٧،٠٠)	(٢٨،٧)	(١٨،٢)	(٣٥،٠٠)
(منتجات الالبان والبيض)	(١٧،٠٠)	(١٥،٨)	(١٦،٧)	(١٩،٣)	(٢٧،٥)
(دقيق الحنطة والقمح)	(١٥،٨)	(٢٨،٧)	(٢٥،٤)	(١٧،٥)	(٧٤،٤)
(ارز مقشور)	(٩،٨)	(٧،٣)	(١٠،٦)	(٨،٠٠)	(٢٧،٩)
(الخضروات والفواكة والمكسرات)	(٢٥،٤)	(١٦،٥)	(١٧،٤)	(٢٤،٥)	(٢٧،٠٠)
١ . المشروبات والتبغ	٦،٧	٨،٠٠	٦،٨	٨،٩	٩،٨
٢ . المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات	٢٨،٦	٣٤،٧	٣٧،٦	٤٠،٧	٤٣،٢
٣ . الوقود المعدني ومواد التشحيم، منها:	١١٦،٥	١٥٦،١	١٥٧،٨	٢٣٥،٤	٣١٢،١
(النفط الخام)	(٩٢،٨)	(١١٨،٦)	(١٢٧،١)	(١٩٠،٣)	(٢٣٦،١)
٤ . زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٩،٤	٨،٠٠	١٠،٩	٧،٢	٢١،٩
٥ . مواد كيماوية، منها:	٧٤،٩	٩١،٧	١٠٠،٥	١٣٤،٣	١٩٠،٢
(ادوية ومستحضرات طبية)	(١٨،٠٠)	(١٩،٦)	(٢٤،٧)	(٣٧،٣)	(٣٧،٢)
(مواد بلاستيكية)	(١٤،٣)	(٢٤،١)	(٢٧،٧)	(٣٤،٢)	(٥١،٩)
٦ . بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	١٤٠،٩	١٦٣،٢	١٧٧،١	٢٢٥،٥	٢٩٩،٧
(الغزل والمنسوجات)	(٢٦،١)	(٢٩،٥)	(٣٤،٤)	(٥٠،٩)	(٧٠،٨)
(الحديد والصلب)	(٤١،٩)	(٥١،١)	(٤٣،٢)	(٥٤،٣)	(٧٠،٢)
٧ . آلات ومعدات النقل	١٧٦،٦	١٨٦،٣	٢٣٣،٧	٢٥٨،٧	٣٢٧،٢
٨ . مصنوعات متنوعة	٧٩،٩	٨٧،٧	٧٥،٤	٨٤،٩	٩٢،١
٩ . اصناف ومعاملات غير مصنفة	٥١،١	٢٤،١	٤٩،٨	٣٦،٧	٢٥،٧
المجموع	٨٥٠،٢	٩١٥،٥	١٠٢٢،٥	١٢٣٠،٠	١٧٢٥،٨

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم ٤٥ ص ١٩٤ .

جدول رقم (١٦)
تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للفترة
١٩٨٦ – ١٩٩٠ (بالمليون دينار)

	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية
الصادرات الوطنية	٢٢٥٫٦	١٠٠٫٠	٢٤٨٫٨	١٠٠٫٠	٣٢٤٫٨	١٠٠٫٠	٥٣٤٫١	١٠٠٫٠	٦١٢٫٣	١٠٠٫٠
دول السوق العربية المشتركة، منها:	٥٢٫٨	٢٣٫٤	٨١٫٩	٣٢٫٩	٧٥٫٩	٢٣٫٤	١٤٥٫٢	٢٧٫٢	١٤٦٫٩	٢٤٫٠
(العراق)	(٤٢٫٢)	(١٨٫٨)	(٥٩٫٩)	(٢٤٫١)	(٤٦٫٦)	(١٩٫٩)	(١٢٣٫٩)	(٢٣٫٢)	(١١٨٫٥)	(١٩٫٤)
بقية الدول العربية، منها:	٤٩٫٢	٢١٫٨	٤٨٫٠	١٩٫٣	٦٠٫٣	١٨٫٦	٩٦٫١	١٨٫٠	١١٢٫٠	١٨٫٣
(السعودية)	(٢٧٫٨)	(١٢٫٣)	(٢٦٫٢)	(١٠٫٥)	(٣١٫٣)	(٩٫٦)	(٤٧٫٧)	(٨٫٩)	(٤٦٫٨)	(٧٫٦)
دول السوق الأوروبية المشتركة	١٨٫٨	٨٫٤	١٧٫١	٦٫٩	٢٥٫٤	٧٫٨	٢٥٫٠	٤٫٧	٢٢٫١	٣٫٦
البلدان الاشتراكية	٢٨٫٤	١٢٫٦	٣١٫٣	١٢٫٦	٣٩٫٧	١٢٫٢	٥٣٫٧	١٠٫٠	٤٢٫٤	٦٫٩
الهند	٣٤٫١	١٥٫١	٢٢٫٠	٨٫٨	٥٥٫٤	١٧٫١	٩٤٫٤	١٧٫٨	١٢٩٫١	٢١٫١
اليابان	٥٫٧	٢٫٥	٧٫٤	٣٫٠	٦٫٦	٢٫٠	١٨٫٢	٣٫٤	١٣٫٠	٢٫١
البلدان الأخرى	٣٦٫٦	١٦٫٢	٤١٫١	١٦٫٥	٦١٫٥	١٨٫٩	١٠١٫٠	١٨٫٩	١٤٦٫٨	٢٤٫٠
المستوردات	٨٥٠٫٢	١٠٠٫٠	٩١٥٫٥	١٠٠٫٠	١٠٢٢٫٠	١٠٠٫٠	١٢٣٠٫٠	١٠٠٫٠	١٧٢٥٫٨	١٠٠٫٠
دول السوق الأوروبية المشتركة، منها:	٩٩٫٧	١١٫٧	١٢٠٫٧	١٣٫٢	١٣٩٫٦	١٣٫٧	٢٥٠٫٦	٢٠٫٤	٣٠٦٫٤	١٧٫٧
(العراق)	(٨٠٫٣)	(٩٫٤)	(٩٩٫٤)	(١٠٫٩)	(١١٧٫٣)	(١١٫٥)	(٢١٢٫٧)	(١٧٫٣)	(٢٧٣٫٢)	(١٥٫٨)
بقية الدول العربية	٧٢٫٦	٨٫٦	١١٣٫١	١٢٫٣	١٢٢٫١	١١٫٩	٨٦٫٩	٧٫١	١٣٢٫٠	٧٫٦
دول السوق الأوروبية المشتركة، منها:	٢٩٩٫٥	٣٥٫٢	٢٨٧٫٩	٣١٫٤	٢٩٩٫١	٢٩٫٢	٣٦١٫١	٢٩٫٣	٤٨٩٫٧	٢٨٫٤
(ألمانيا الغربية)	(٦٥٫١)	(٧٫٧)	(٧٠٫٥)	(٧٫٧)	(٦٦٫٠)	(٦٫٥)	(٧٦٫٢)	(٦٫٢)	(٩٦٫٩)	(٥٫٦)
(المملكة المتحدة)	(٦٨٫٨)	(٨٫١)	(٥٨٫٣)	(٦٫٤)	(٦٤٫٨)	(٦٫٣)	(٧٤٫٠)	(٦٫٠)	(٨٩٫٤)	(٥٫٢)
(فرنسا)	(٣٣٫٢)	(٣٫٩)	(٣٤٫٢)	(٣٫٧)	(٣٩٫٦)	(٣٫٩)	(٧٢٫٦)	(٥٫٩)	(٩٧٫٩)	(٥٫٧)
بقية الدول الأوروبية	٣١٫٥	٣٫٧	٣٣٫٦	٣٫٧	٤٦٫٧	٤٫٦	٥٨٫٢	٤٫٧	٥٩٫٨	٣٫٥
الولايات المتحدة	٧٥٫٥	٨٫٩	٩٣٫٤	١٠٫٢	١٢٨٫٩	١٢٫٦	١٧٠٫٨	١٣٫٩	٢٩٩٫٥	١٧٫٤
البلدان الاشتراكية	٥٩٫٨	٧٫٠	٧٠٫٥	٧٫٧	٨٣٫٦	٨٫٢	٨٢٫٣	٦٫٧	١١٤٫٧	٦٫٦
البلدان الأخرى	٢١١٫٦	٢٤٫٩	١٩٦٫٣	٢١٫٥	٢٠٢٫٥	١٩٫٨	٢٢٠٫١	١٧٫٩	٣٢٣٫٧	١٨٫٨

المصدر: البنك المركزي الاردني/ التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٤٦) ص ١٩٥ .

جدول رقم (١٧)

تطور ميزان المدفوعات الأردني للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		(١)١٩٨٩		(١)١٩٩٠	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
أ) البضائع والخدمات	١٣٣٤،٦	١٠٨٠،٦	١٤٠٨،٦	١٠٩١،٠	١٦٠١،٤	١٢٦٣،٦	١٨٨٨،٨	١٧٣١،٩	٢٦٠٠،٩	٢١١٧،٨
١ - البضائع	٨٤٧،٨	٢٥٦،٠	٩١٢،٦	٣١٥،٧	١٠٢٠،٠	٣٨١،٥	١٢٢٢،٩	٦٣٧،٦	١٧١٤،٧	٧٠٦،١
٢ - السفر	١٥٥،٢	١٨٦،٣	١٠٠،٧	١٩٦،٤	١٧٨،٣	٢٣٠،٨	٢٤٢،٤	٣١٤،٦	٢٢٣،١	٣٣٩،٨
٣ - دخل الاستثمارات	٨٤،٤	٣٤،٩	٩٤،٣	١٩،٧	١٣٠،٦	١٥،١	١٣٤،٩	٢٣،١	١٨٧،٤	٤٤،٧
٤ - الحكومة	٦٩،٣	٢،٧	٧١،٠	٤،٠	٥٢،٧	٤،٦	٥٩،٢	١٠،٤	٩٩،٣	١١،٣
٥ - أجور النقل الأخرى	٦٩،٦	٩١،٠	٨٦،٥	١١٧،٠	١٣٤،١	١٤٧،٨	١٣٨،٠	١٥٧،١	٢٣١،٥	٢٤٤،٨
٦ - خدمات أخرى	١٠٨،٣	٥٠٩،٧	٩٣،٥	٤٣٨،٢	٨٥،٧	٤٨٣،٨	٩١،٤	٥٨٩،١	١٤٤،٩	٧٧١،١
(حوالات العاملين)	(٨٦،٥)	(٤١٤،٥)	(٦٢،٤)	(٣١٧،٧)	(٥٧،٢)	(٣٣٥،٧)	(٢٥٠،٠)	(٣٥٨،٣)	(٤٦،٨٩)	(٤٠٦،٣)
صافي البضائع والخدمات	٢٥٤،٠		٣١٧،٦		٣٣٧،٨		١٥٦،٩		٤٨٣،١	
الميزان التجاري	٥٩١،٨		٥٩٦،٩		٦٣٨،٥		٥٨٥،٣		١٠٠٨،٦	
صافي الخدمات (٢-٦)		٣٣٧،٨		٢٧٩،٣		٣٠٠،٧		٤٢٨،٤		٥٢٥،٥
ب) الحوالات بدون مقابل	٢،٥	٢٤٠،٥	٧،٠	٢٠٦،٣	٩،٦	٢٤١،٩	٨،٢	٣٧٩،٣	٥،١	٤١٤،٥
القطاع الخاص	٢،٥	١٩،٢	٧،٠	٣،٤	٩،٦	٣٢،٣	٨،٢	٢٥،٧	٥،١	٢٤،٠
حوالات حكومية	-	٢٢١،٣	-	٢٠٢،٩	-	٢٠٩،٦	-	٣٥٣،٦	-	٣٩٠،٥
صافي (أ+ب)	١٦،٠		١١٨،٣		١٠٥،٥			٢١٤،٢	٧٣،٧	
ج) حركة رأس المال		٥١،٠		٧٥،٩		٣٢،٨		١١٣،٣		٢٧٩،٤
الخاص	٣،٤	١٠،٥	٠،٤	١٣،٥	٠،٢	٩،٧	١١،٣	-	٠،١	٤٥،٨
الحكومي	٢٢٥،٢	٢٦٩،١	٢٠٧،٦	٢٧٠،٦	٣٥٨،١	٣٨١،٤	٢٢٣،١	٣٤٧،٧	١٧٩،١	٤١٢،٨
د) حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي (أ-د)		٣٥،٠	٤٢،٤		٧٢،٧			٣٢٧،٥		٢٠٥،٧
هـ) القطاع النقدي	١٨،٣			٣٦،٥		٤٨،٢	٣٦٠،٣		٢٥٨،٦	
و) صافي السهو والخطأ	١٦،٧			٥،٩		٢٤،٥		٣٢،٨		٥٢،٩

المصدر: البنك المركزي الأردني / التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم ٥٠ ص ١٩٩ .

(١) أولية.

التنمية
والتخطيط الاقتصادي

التخطيط هو سمة من سمات العصر الان. ويعتبر احد السبل المؤدية الى التقدم الذي تتسابق اليه معظم الدول. من اجل تحقيق الحياة الأفضل للفرد في شتى المجالات.

وقد اتبعت معظم البلدان النامية ومنها البلاد العربية اسلوب التخطيط كوسيلة ناجحة لتنظيم عمليات التنمية وترشيدها سعيا الى تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ثم الخلاص تدريجيا من قيود التبعية الاقتصادية والاعتماد على النفس (الذات) باستغلال كافة الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية. هذا وان التخطيط لم يقتصر على البلدان النامية فقط بل أخذت به أيضا الدول المتقدمة التي يقوم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها على آلية السوق.

ولكي ينجح التخطيط في الدولة التي تتبع التخطيط كاسلوب أو منهج علمي يجب أن يكون هناك ارتباط حقيقي بين أهداف الخطة والامكانات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة. كما أن الخطة الناجحة لا بد وأن تتصف بواقعية الاهداف وشمولها وان تكون مرنة قابلة للتكيف والتناسق والترابط بين المتغيرات القطاعية اثناء التنفيذ.

ويشتمل هذا الكتاب على سبعة أجزاء، والتركيز في هذا الكتاب على الاجزاء الاربعة الاخيرة الرابع، الخامس، السادس والسابع على وطننا العزيز الاردن من أجل الوقوف على الصورة الحقيقية لاقتصادنا الوطني ومن ثم التعرف بالتفصيل على مسيرة التنمية والتخطيط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠ والافاق المستقبلية لعملية التنمية والتخطيط في الاردن

دار الكرمل للنشر والتوزيع
ص.ب ١٧٠٦٧ - هاتف ٦٨٩٦٨٤ فاكس ٦٨٩٦٨٥ - عمان - الاردن